جمهوريّة العراق

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة كربلاء/ كلّيّة التّربية للعلوم

الإنسانيّة

قسم اللّغة العربيّة

البَحْثُ الصَّوتِيّ عِنْدَ ابْنِ الأَثير (ت٦٠٦هـ) فِي كِتابِهِ البَديع فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّة

رسالة قدّمها الطّالب

فراس عودة داخل الطّريفي

إلى مجلس

كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلّبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها/لغة

إشراف

الأستاذ الدّكتور

محمّد حسين علي زعيّن

١٤٣٩هـ ٢٠١٧م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ
فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا
تُخَافِتۡ بِهَا وَٱبۡتَغِ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلٗا ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيم

الإسراء: ١١٠

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى من عُجنت طينتي بحبّهما ... نبيّنا محمّد وإمامنا عليّ عليهما السلام

إلى من غذّتني باللبن حبّهما ... أمّي

إلى من زقّني حبّهما ... أبي

إلى من شاركتني حبّهما... زوجتي

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد رسالة الطالب (فراس عودة داخل) الموسومة بـ(البحث الصّوتيّ عند ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) في كتابه البديع في علم العربيّة) ، قد جرى بإشرافي ، في جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ لغة .

الإمضاء:

الاسم: أ. د. محّمد حسين علي زعيّن

التـــاريخ: / /٢٠١٧م.

بناءً على التوصيات المتوافرة، أُرشح هذه الرسالة للمناقشة:

رئيس قسم اللغة العربية

الإمضاء:

الاســـــم: أ. د. علي كاظم المصلاوي

التـاريــخ: / /٢٠١٧م.

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أنَّنا اطَّلعنا على الرسالة الموسومة بـ ((البحث الصّوتيّ عند ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) في كتابه البديع في علم العربيّة)) التي قدَّمها الطالب (فراس عودة داخل الطرفيّ) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها / لغة وبتقدير (ممتاز).

الاسم : أ . د. عادل نذير بيري
رئيسًا
التأريخ : / / ٢٠١٨ م

الاسم : أ . د. حيدر حبيب حمزة
عضوًا
التأريخ : / / ٢٠١٨ م

الاسم : أ. م. د. ميرفت يوسف كاظم
عضوًا
التأريخ : / / ٢٠١٨ م

الاسم : أ. د. محمّد حسين علي زعيّن
عضوًا ومشرفًا
التأريخ : / / ٢٠١٨ م

صدَّقها مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية
أ. م. د. عدنان مارد جبر
/ / ٢٠١٨ م

ثبت المحتويـات

الموضوع	الصفحة
مقدِّمة	أ ـ ث
تمهيد: التعريف بابن الاثير وكتابه	١ ـ ١٣
الفصل الأوَّل: مخارج الأصوات وصفاتـها	**١٤ـ ١٢٢**
المبحث الأوَّل: مخارج الأصوات	١٥ ـ ٦٨
أولًا: الأصوات المشهورة وعددها	١٦
ثانيًا: الأصوات الفروع	٢٤
ثالثًا: مخارج الأصوات عند ابن الأثير	٥٠
أ ـ مفهوم المخرج	٥٢
ب ـ عدد المخارج	٥٦
المبحث الثاني: صفات الأصوات	٦٩ ـ ١٢٢
أولًا: منهج ابن الأثير في عرضه صفات الأصوات	٧٠
ثانيًا: الألقاب المخرجيّة	٧٣
ثالثًا: الصّفات المشتركة المتضادّة	٨٢
رابعًا: الصّفات المشتركة غير المتضادّة	١٠٠
خامسًا: الصّفات المنفردة	١١١
الفصل الثاني: الظواهر الصوتية في مستوى الصوامت	**١٢٣ ـ ٢٣٠**
المبحث الأوَّل: الإدغام	١٢٤ ـ ١٦٠
أولًا: تعريف الإدغام والغرض منه	١٢٥
ثانيًا: أحكام الإدغام	١٢٨
ثالثًا: أنواع الإدغام	١٣٠
١ ـ إدغام المثلين	١٣١

٢ ـ إدغام المتقاربة	١٤٠
رابعًا: في تفصيل الأصوات وما يجري فيها من إدغام نفيًا وإثباتًا	١٤٦
خامسًا: أحوال النّون	١٥٦
المبحث الثّاني: الإبدال	١٦١ ـ ١٩١
أولًا: مفهوم الإبدال والغرض منه	١٦٢
ثانيًا: عدد أصوات الإبدال وما يجري فيها	١٦٤
المبحث الثالث: الهمز	١٩٢ ـ ٢٣٠
أولًا: حقيقة الهمز	١٩٣
ثانيًا: أنواع الهمز	١٩٤
ثالثًا: حركة همزتي القطع والوصل	٢١٠
رابعًا: الحرف الّذي قبل همزة الوصل	٢١٤
خامسًا: أحكام الهمز	٢١٨
الفصل الثالث: الظواهر الصوتية في مستوى الصوائت	**٢٣١ ـ ٣٣٠**
المبحث الأوَّل: الإمالة	٢٣٢ ـ ٢٦٧
أولًا: الغرض من الإمالة وأصحابُها	٢٣٣
ثانيًا: حقيقة الإمالة	٢٣٦
ثالثًا: الأسباب المقتضية للإمالة	٢٤٠
رابعًا: تأثير أصوات الاستعلاء في الإمالة	٢٥٢
خامسًا: تأثير الرّاء في الإمالة	٢٥٧
سادسًا: لواحق الإمالة	٢٦٥
المبحث الثاني: الإعلال	٢٦٨ ـ ٣٣٠
أوّلًا: مفهوم الإعلال وغايته	٢٦٩
ثانيًا: عدد أصوات العلّة	٢٧٣
ثالثًا: أنواع الإعلال	٢٧٦

النّوع الاوّل: الإعلال بالقلب	٢٧٦
النّوع الثّاني: الإعلال بالحذف	٣١٣
النّوع الثّالث: الإعلال بالنّقل	٣٢١
خاتمة البحث ونتائجه	٣٣١ ـ ٣٣٦
ثبت المصادر والمراجع	٣٣٧ ـ ٣٦٧
الملخص	A – B

مُقَدِّمَة

بسم الله الرّحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي لا تشتبهُ عليهِ الأصوات، الّذي خَلَقَ الإنسانَ مختلِفَ الصفات، وفَطَرَه بحكمتِه ولطفِه، وركّبَ فيه آلةَ النّطقِ فَبَلَغَ بِهِ كَمالَ وَصْفِه، وعلّمَهُ بِالقلم، فكانَ ذلِكَ عَليهِ مِنْ أَتمِّ النّعم، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله محمّدٍ، أفصحِ العربِ لسانًا، وأوضَحِهِم بيانًا، وأعذبِهم نُطقًا، وأسدِّهم لفظًا، وأبينِهِم لهجة، وعلى آله الأجودِ ذي كفّين، والأبلغِ ذي لسان، والأعفِّ ذي مِقْوَل...

أمّا بعدُ فالقرآنُ الكريمُ دستورُ هذه الأمّة ومشكاتُها الّتي تضيء دربَها حتى تزولَ هذه الحياة الدّنيا، وهو كالضَرَبِ يرتشفُ منه لسانُ العلماء لِما فيه من ثروة علميّة لا تنفد وكان من فضائل الله على العرب نزولُه بلغتهم، إذ جعله قرآناً عربيًّا بلسان عربيّ مبين لسان طه الأمين، ففضّلهم على العالمين وفضّل لغتهم على سائر لغات الآخرين، وما إن رأى وصيّ هذا الرّسول عليُّ بن أبي طالب زوج البتول ـ عليهما السّلام ـ اللّحنَ في لسان بعض النّاس انبرى لوضع علمٍ يحمي لغة القرآن من الخطأ والزّلل، فوضع البذرة الأولى لهذا العلم وأشار إلى تلميذه أبي الأسود الدؤليّ أن يُنحى نحو هذا، فكان علم اللّغة العربيّة شغل العلماء الشّاغل وهمّهم النّاصب، فشمّروا عن ساعد الجدّ وبدؤوا بالتّصنيف في مختلف مستويات هذا العلم واضعين القرآن نصب أعينهم.

وكان من مستويات علم اللّغة العربيّة علمُ الأصوات ذلك العلم الّذي يعتني بمخارج الأصوات وصفاتها وما تتشكل من ظواهر صوتيّة في الكلمة الواحدة أو الكلمتين، إذ يُعدُّ هذا العلم اللبنة الأساسيّة الأولى لبقيّة علوم اللّغة، وكان لعلماء العربيّة جهودٌ وأفكارٌ في هذا العلم منها ما رأى النّور على يد الباحثين، ومنها ما يزال دفين الكتب لم يرَ النّور بعد فرحت أجوسُ خلال كتب العلماء لعلّي أجد مادّة صوتيّةً لعالم من العلماء لم تخضع بعد للبحث العلميّ حتّى أدرس جهوده الصّوتيّة فضلًا عن الرّغبة الّتي تملكتني لكي أخدم هذه

اللّغة، فاهتديت إلى كتاب (البديع في علم العربيّة)، وقد شحذت النيّة وشددتُ الحيازم لدراسة المادة الصّوتيّة في كتاب ابن الأثير.

وبعد جلسة طويلة مع كتاب ابن الاثير اتصفّح فيه ومشورة أستاذي الفاضل الدّكتور محمّد حسين استقرّ عنوان بحثي على (البحث الصّوتيّ عند ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) في كتابه البديع في علم العربيّة)، وجاء مقسّمًا على ثلاثة فصول سبقتها مقدِّمة وتمهيد وتلتها خاتمة بالنّتائج فقائمة بالمصادر والمراجع.

أمّا التّمهيد فاحتوى على فقرتين: إحداهما: نبذة مختصرة عن حياة ابن الاثير ومؤلّفاته والأخرى: كتاب البديع ومنهجه، وتعمّدت أن أذكر في الفقرة الأولى نبذة عن حياة إخوة مجد الدّين ابن الأثير مع ذكر أهم مؤلفاتهم؛ نظرًا لما يقع فيه الطّلّاب من خلطٍ بينهم.

أمّا الفصل الأوّل فحمل عنوان (مخارج الأصوات وصفاتها)، واشتمل على مبحثين: الأوّل: مخارج الأصوات، والثّاني: صفات الأصوات،

وجاء الفصل الثّاني تحت عنوان (الظّواهر الصّوتيّة في مستوى الصّوامت)، وضمَّ ثلاثة مباحث: الإدغام والإبدال والهمز.

و(الظّواهر الصّوتيّة في مستوى الصّوائت) كان عنوان الفصل الثّالث، وبحثت فيه ظاهرة الإمالة وظاهرة الإعلال، وتضمّنت الخاتمة أهم النتائج الّتي توصّل إليها البحث.

وتجدر الملاحظة إلى أنَّ البحث قد سار على وفق منهج ذي صبغة وصفيّة تحليليّة، أذكر فيه نص ابن الأثير أوّلًا ثمَّ أشرع بتحليل النّص قدر المستطاع، وموازنته بآراء القدماء وأقوالهم، مبيّنًا رأي ابن الأثير، ثمَّ أعرض رأيه على ما جاء به الدّرس الصّوتيّ الحديث من معطيات ومفاهيم ومصطلحات، متّخذًا الكتابة الصّوتيّة وسيلة يُعرَف بها ما طرأ على الكلمة من متغيّرات، ومعتمدًا على مصادر ومراجع متنوّعة من نحو ولغة وصرف وصوت وقراءات وتجويد.

أمّا الصعوبات الّتي واجهتني فهي عدم وجود نسخة أصليّة في العراق للكتاب إلّا نسخة واحدة في المكتبة العلويّة؛ لذلك اعتمد الباحث على النّسخة المصوّرة، وكنت بين فينة وأخرى أذهب إلى النّجف الأشرف أقلب صفحات الكتاب لِما تحمله النّسخة المصوّرة من عدم وضوح في بعض الكلمات تجعلني أُوقف الكتابة مرّات عديدة.

ولا أنكر أنّي واجهت كثيرًا من الأمور المُلْتَبِكةِ في كيفية الكتابة والبحث إلّا أني سرعان ما أجد من يربّت على كتفي ويأخذ بيدي إلى أنوار البيان لينير إليّ دربي ويضعني على الطّريق الصحيح، وكثيرًا ما أَلْفَجَتْني الحاجة إليه، ووجدته جَعْفَرًا يرفدُني بالتّوجيهات والآراء السّديدة، أسأل الله أن يحفظ أستاذي الدّكتور محمّد حسين، وأن يُطيلَ في عمره، ويجعلَه من أعضاد العلم ودعائمه.

وَإِنِّي لَأَحْمَدُ اللهَ الْعليَّ الْقَدِيرَ على أَن مكّنني من إنجاز هَذَا الْعَمَلِ الَّذِي مَا قصدتُ مِنْهُ إِلَّا وَجهَ اللهِ ثمَّ خدمَةَ اللُّغَةِ الْعَرَبيَّة، فَإِن أكن قد وُفِّقتُ فِيهِ فَذَلِك من فضلِهِ وجودِهِ عليَّ، وَإِن لم أُصبْ فحسبي أنّي بَذلَتُ جُهدِي وَمَا بخلتُ بِطاقَتِي في هذا العمل الذي لم يخلُ من هَفوَةٍ وعَثرةٍ وسَقْطةٍ ونَبْوةٍ وفَرْصةٍ، والحمد لله الذي رزقني أساتيذ مناقشين قد وقفوا على كثيرٍ من تلك الهفوات والعثرات...

وينبغي لي قبل أن أنهيَ هذه المقدّمة أن أشكرَ أستاذي المُشرفَ الدكتور محمّد حسين لِحِرصِه، ودأبِهِ، ودِقَّتِهِ في مراجعةِ الرسالة، وإظهارِها بهذه الصّورة، ويطيبُ لي أن أُطريَ وأُطنِبَ بالمدح والشكر لأستاذِنا الدّكتور عادل نذير لتجشّمِهِ عناءَ قراءةِ الرّسالة، واللهَ أسألُ أن يُسدّدَ خُطاه ويُديمَ أيامَه ويبقيَ على طلبةِ الدراساتِ فضلَه.

والإطراءُ والإطنابُ بالشكرِ للأستاذَين العزيزَينِ الدكتور حيدر حبيب حمزة والدكتورة ميرفت يوسف كاظم لتجشّمِهِما عناءَ قراءةِ الرسالة، واللهَ أسألُ أن يَكْنُفَهُما بحفظِهِ ورعايتِه.

وشكري وتقريظي لأَساتذتِي الذين تلمذتُ لهم سواءٌ في مرحلة البكالوريوس في جامعة بغدادَ في كلّيّةِ تربيةِ ابنِ رشد، أم في مرحلة الماجستير في جامعة كربلاء كلية التربية، وعمادتِها المتمثلةِ بالدكتورِ عدنان مارد، وأتوجّه بثنائي وشكري الجزيل إلى قسم اللغة العربيّة رئيسًا ومقرّرًا وموظّفين.

وشكري وتقديري إلى زملائي وأصدقائي الذين ما انفكوا يسألون عنّي وعن عملي، ولا سيّما الباحث كاظم سالم.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاةُ والسلامُ على نبيّنا محمّدٍ خيرِ البريّات، وعلى آلِهِ الطيّبينَ أولي الكرامات.

الباحث

تمهيد

التّعريف بابن الأثير

وكتابه

أولًا: التّعريف بابن الأثير:

١ ـ اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو العلاء المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ الجزريّ، الموصليّ، الإربليّ، الشافعيّ، كنيته أبو السّعادات، ولُقِّبَ بمجد الدِّين المعروف بابن الأثير، والأثير لقب لوالده(١).

والأثير في اللّغة من الأَثَر، وهو بقيّة الشيء، وقيل: إنّه: الأَجل، وَسُمِّيَ بِهِ لأَنه يَتْبَعُ الْعُمْرَ، وقِيل: الأثير: الصُّبح، وذو أثير وقْتُه، ويُقال: رجلٌ أثير أي: مكينٌ مكرّم(٢).

والشّافعي إشارة إلى أنّه كان شافعيّ المذهب(٣). والإربليّ نسبة إلى مدينة (إربل) تلك المدينة المعروفة الّتي تقع بين الزّابين قرب الموصل، وكانت عبارة عن قلعة حصينة ومدينة كبيرة على تلٍّ عالٍ من التّراب، وتعدُّ من أعمال الموصل وبينهما مسيرة يومين، قام بعمارتها وعمارة أسواقها وبناء سورها الأمير مظفّر الدّين كوكبرى بن زين الدّين، فأقام بها، وبُني فيها سوقٌ صارت له هيبة، وقطنها الكثير من العلماء(٤).

ويبدو أنَّه لُقِّبَ بالجزريّ نسبةً إلى جزيرة ما، ومدقّق النَّظر في الخارطة لا يجد جزيرة قرب مدينة الموصل، والمعروف أنَّ الجزيرة هي الأرض الّتي يَنْجَرِزُ عنها المَدُّ، وهي أرض في البحر، وسمّيت بذلك لانقطاعها عن معظم الأرض(٥).

والرّاجح أنَّ هذه الجزيرة هي جزيرة ابن عمر، إذ يُحيط بها نهر دجلة من ثلاثة جوانب، ويُلحظ ذلك في وصف الحمويّ (ت ٦٢٦ هـ) لها: "جَزِيرَةُ ابْنِ عُمَرَ: بلدة

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء: ٧١/١٧، وكتاب البديع في علم العربيّة، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد عليّ الدّين: ١٧/١.
(٢) يُنظر: لسان العرب: مادّة (أثر) ٨/٤-٩.
(٣) يُنظر: معجم الأدباء: ٧١/١٧.
(٤) يُنظر: معجم البلدان: ١٣٧/١.
(٥) يُنظر: لسان العرب: مادّة (جزر) ١٣٣/٤.

فوق الموصل، بينهما ثلاثة أيام، ولها رستاق(*) مخصب واسع الخيرات، وأحسب أن أوّل من عمّرها الحسن بن عمر بن خطّاب التغلبي، وكانت له إمرةٌ بالجزيرة، ... وهذه الجزيرة تحيط بها دجلة إلا من ناحية واحدة شبه الهلال، ثم عُمِلَ هناك خندق أجري فيه الماء ونصبت عليه رحى فأحاط بها الماء من جميع جوانبها بهذا الخندق وينسب إليها جماعة كثيرة، منهم: أبو طاهر إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الفقيه الجزري الشافعي ... وبنو الأثير العلماء الأدباء وهم: مجد الدين المبارك وضياء الدين نصر الله وعز الدين أبو الحسن عليّ بنو محمد بن عبد الكريم الجزري كلّ منهم إمام"(١)، وهذه الجزيرة تابعة الآن لتركيا(٢).

وأمّا الشّيبانيّ فلأنّه من قبيلة شيبان تلك القبيلة العربيّة المعروفة، وشيبان رجل من رجال قبيلة بكر(٣).

٢ ـ ولادته ونشأته وأسرته:

أ ـ ولادته:

وُلِدَ أبو السّعادات مجد الدّين ابن الاثير بجزيرة ابن عُمر المذكورة آنفًا، وكانت سنة ولادته "في أحد ربيعيّ سنة أربع وأربعين وخمسمائة"(٤)، قال ابن خلّكان (ت ٦٨١هـ): "وكانت ولادته بجزيرة ابن عُمر في أحد الربيعين سنة أربع وأربعين وخمسمائة"(٥) ويكاد يتّفق العلماء على سنة ولادته ما عدا يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) الّذي ذكر أنَّ سنة ولادته: ٥٤٠ هـ(٦)، إذ قال: "المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم

(*) تُطلق هذه الكلمة على صفٍّ من النّخيل والأشجار الكثيرة الّتي تُحيط بالقرى أو هو صفٌّ من النّاس، وهي كلمة معرّبة، ويبدو أنَّ الأصحَّ أن يُقال: رُزداق ورُسداق يُنظر: لسان العرب: ١١٦/١٠.

(١) معجم البلدان: ١٣٨/٢، ويُنظر: ترجمة ضياء الدّين ابن الأثير في المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحقيق ودراسة: د. محمّد محي الدين عبد الحميد: ١١/١.

(٢) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ١٧/١.

(٣) يُنظر: العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسيّ (ت ٣٢٨هـ): ٢٩٠/٣.

(٤) المصدر السّابق.

(٥) وفيات الأعيان: ١٤١/٤.

(٦) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ١٧/١.

أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير الموصلىّ الجزرىّ الكاتب، ولد سنة أربعين وخمسمائة بجزيرة ابن عمر"[١].

ب – نشأته:

نشأ أبو السّعادات ابن الأثير في جزيرة ابن عمر في كنف أبيه مع إخوته، وكان والده على ديوان هذه الجزيرة العمريّة، "ثُمَّ انتقل الأثير وابناؤه إلى الموصل سنة (٥٦٥ هـ) وبها تعلّم على كبار علمائها، وإليها نُسب فقيل: (الموصليّ)"[٢].

ونصُّ المحقّق يكشف لنا أنَّ أبا السّعادات قد انتقل إلى الموصل وعمره واحدٌ وعشرون عامًا، أي انتقل في ريعان شبابه؛ لذلك لا يُعلم كيف قضى ابن الأثير هذه العشرين عامًا أفي جزيرة ابن عُمر أم في غيرها وأتلقى فيها العلوم أم لم يتلقَّ.

ويبدو أنَّ كتب التّراجم قد خلت من ذكر ترجمة ابن الأثير وهو في حداثة سنّهِ، بيد أنَّ الدّكتور أحمد بن محمّد الخرّاط ينقل مقولةً لابن الأثير نستشفُّ منها أنّه كان شغوفًا بطلب العلم منذ حداثة سنّه وريعان شبابه، إذ "قال مجد الدِّين: (ما زلت في رَيْعان الشباب وحَداثة السن مشغوفاً بطلب العلم، ومجالسة أهله، والتشبُّه بهم حَسْبَ الإمكان وذلك من فضل الله عليَّ ولطفِه بي أن حَبَّبه إليَّ، فبَذَلْتُ الوُسْعَ في تحصيل ما وُفِّقْتُ له من أنواعه حتى صارت فِيَّ قوةُ الاطلاع على خفاياه وإدراك خباياه، ولم آلُ جهداً. والله الموفق في إجمال الطلب وابتغاء الأَرَب)"[٣].

ت – أسرته:

حظيت أسرة ابن الأثير بالسّلطان والجاه والمال الوفير، فكان والده - وهو أثير الدّين أبو الكرم محمد بن محمد – أحد المقرّبين من أتابكة الموصل، وأحد رجالات الدّولة

---

(١) النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ١٩٨/٦.
(٢) البديع في علم العربيّة: ١٧/١.
(٣) منهج ابن الأثير الجزريّ في مصنّفه (النّهاية في غريب الحديث والأثر): ٢٠. والمقولة نُقلت من كتاب ابن الأثير: جامع الأصول في أحاديث الرسول. يُنظر: مقدّمة الكتاب: ٣٥/١.

وكان واليًا على جزيرة ابن عمر، وكان يملك بساتين وضيعًا ، وله قرية تسمّى (العقيمة)، وله في جنوب الموصل قرية تسمّى (قصر حرب)[١].

أمّا أولاد أثير الدّين فمن "لطائف ما قيل فيه

وبَنُو الأَثِيرِ ثلاثةٌ قد حازَ كلٌّ مُفْتَخَرْ

فمُؤَرِّخٌ جَمَع العُلُو وآخَرٌ وَلِيَ الوَزَرْ

ومُحَدِّثٌ كَتَب الحَدِيثَ لَهُ النِّهَايةُ فِي الأَثَرْ"[٢]

إذ حَظِيَ مجدُ الدّين ابنُ الأثير بثلاثة إخوة هو الأكبر منهم سنًّا، وهم: علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشّيبانيّ الجزري أبو الحسن عزّ الدّين بن الأثير وُلِدَ سنة (٥٥٥ هـ) في جزيرة ابن عُمر، ثمَّ سكن الموصل، وتجوَّل في بلدان متعدّدة ونال المراتب العليا عند الأمراء والمماليك، حضره الموتُ في الموصل في شهر شعبان سنة (٦٣٠هـ)، وله مؤلّفات كثيرة، منها: (الكامل في التّاريخ)، و(اللُّباب في تهذيب الأنساب) و(أُسُد الغابة في معرفة الصحابة) و(التّاريخ الباهر في الدولة الأتابكية بالموصل)[٣]. ويُذكر أنَّه "كان إمامًا في حفظ الحديث ومعرفته، وحافظًا للتاريخ وخبيرًا بأنساب العرب، وأخبارهم، وأيامهم، ووقائعهم. وقد روى عنه ابن الدّبيثي"[٤].

والأخ الثّاني وهو الوزير نصر الله بن أبي الكرم الشّيبانيّ الجزريّ المعروف بضياء الدّين بن الأثير، وُلِدَ كذلك بالجزيرة العمريّة في شهر شعبان سنة (٥٥٨هـ) ، ثمَّ ذهب إلى الموصل رفقة أبيه وإخوته، وولي الوزارة للملك الأفضل بن صلاح الدّين، وتجوَّل في عدد من البلدان أمثال: دمشق ومصر، ونال المراتب العليا عند الأمراء والعلماء حضره الموت في بغداد في يوم الإثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الثّاني سنة

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ١٨/١، وأسد الغابة، عز الدين ابن الأثير: ٧/١.
(٢) تاج العروس: ٢٤/١٠، والبديع في علم العربيّة: ٢١/١.
(٣) يُنظر: ترجمته في: وفيّات الأعيان: ٣٤٨/٣ -٣٥٠، والبديع في علم العربيّة: ٢١/١- ٢٢.
(٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ): ٥٢/١.

(٦٣٧هـ). ورفد المكتبة العربيّة بالكثير من المؤلّفات، أشهرها: (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) و(الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور) (الوشي المرقوم في حل المنظوم)، و(المعاني المخترعة في صناعة الإنشا)، (البرهان في علم البيان) و(المفتاح المنشأ في حديقة الإنشا)(١).

ولابن الأثير أخٌ ثالثٌ هو المظفر بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشّيبانيّ لم يُعثر على ترجمته(٢).

٣ ـ شيوخه وتلامذته:

تتلمذ ابن الأثير على يد كثير من العلماء المشهورين، ونجد بعض شيوخه في ترجمة علي بن يوسف القفطيّ (ت: ٦٤٦هـ) له: "ابن الأثير كاتبٌ فاضلٌ، له معرفة تامّة بالأدب، ونظرٌ حسَنٌ في العلوم الشرعيّة. ولد بالجزيرة المعروفة بجزيرة ابن عمر وسكن الموصل بدرب دراج، وكتب لأمرائها، وقرأ بها النحو على أبي محمّد سعيد بن المبارك بن الدهان(٣)، ثم على أبي الحرم مكّيّ بن ريّان الماكسينيّ الضرير، نزيل الموصل(٤). وسمع الحديث من أبي بكر يحيى بن سعدون القرطبيّ(٥)، وأبي الفضل

---

(١) يُنظر: ترجمته في: وفيّات الأعيان: ٣٨٩/٥، وذيل مرآة الزّمان، قطب الدين أبو الفتح موسى ابن محمد اليونيني (ت: ٧٢٦ هـ): ٦٤/١، ويُنظر: البديع في علم العربيّة: ٢٢/١.
(٢) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٢٣/١.
(٣) سَـعِيد بْن المبارك بْن عليّ أَبُو مُحَمَّد النحوي عرف بابن الدهان النّحويّ، كان عالمًا بالنّحو، شرح كتاب الإيضاح وشرح اللمع لابن جني فِي عدة مجلدات وشرح أبنية سيبويه وشرح الدّروس النّحويّة وكتاب في الكنى والألقاب. تُوفي سـنة (٥٦٩هـ). يُنظر: ترجمته في معجم الأدباء: ١٣٦٩/٣.
(٤) مكي بن ريان بن شبّة بن صالح الماكسيني، كان مقرِئًا نحويًّا، حضره الموت سنة (٦٠٣هـ). يُنظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٧١/١٩، وإنباه الرواة: ٣٢٠/٣، والبديع في علم العربيّة: ٣١/١. وماكسينيّ نسبة إلى ماكسين وهي بُليدة صغيرة من أعمال الجزيرة الفراتيّة، تقع على نهر الخابور. يُنظر: وفيّات الأعيان: ٢٨٠/٥.
(٥) أبو بكر يحيى بن سعدون الأزديّ القرطبيّ النحويّ أحد الأئمة المتأخرين في علوم القرآن والقراءات والنحو والحديث واللغة، توفي سنة (٥٦٧هـ). يُنظر: وفيّات الاعيان: ١٧١/٦، والنّجوم الزاهرة: ٦٦/٦.

عبد الله بن أحمد بن محمد الطّوسيّ[١]، وغيرهما. وحج وسمع ببغداد جماعة من المتأخرين، كابن سُكَينة[٢]"[٣]. وغيرهم من العلماء أمثال: أبي حبّة البغداديّ (الطّحّان (ت ٥٨٨هـ) وأبي حامد التّبريزي وأبي قاسم الفراتيّ المعروف بصاحب ابن الخِلّ (ت ٥٩٣هـ) وابن كليب الحراني (ت٥٩٦هـ) وابن زُريق الحدّاد (ت٥٩٦هـ)[٤].

وتتلمذ على يديّ أبي السّعادات ابن الأثير جمعٌ من العلماء، أشهرهم: أبو الحسن القفطيّ (ت٦٤٦هـ) والشّهاب القوصيّ (ت٦٥٣هـ) وفخر الدّين البخاريّ (ت٦٩٠هـ) وولَدُه وغيرهم[٥].

٤ ـ مؤلفاته:

نبغ ابن الأثير في كثير من العلوم، إذ ألّف في النّحو والتّفسير واللّغة والحديث ويُلحَظ ذلك في وصفِ عز الدّين ابن الأثير له: "كان عالما في عدة علوم مبرزا فيها منها: الفقه، والأصولان، والنحو، والحديث، واللغة، وله تصانيف مشهورة في التفسير والحديث، والنحو، والحساب، وغريب الحديث، وله رسائل مدونة، وكان كاتبًا مُفْلِقًا يضرب به المثل، ذا دين متين، ولزوم طريق مستقيم، رحمه الله ورضي عنه، فلقد كان من محاسن الزمان، ولعل من يقف على ما ذكرته يتهمني في قولي، ومن عرفه من أهل عصرنا يعلم أني مقصر"[٦].

---

(١) "أبو الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي ثم البغدادي، خطيب الموصل. قرأ الفقه والأصول على إلكيا وأبي بكر الشّاشي، والأدب على أبي زكريا التبريزي وولي خطابة الموصل زمانا، وتفرد في الدنيا، وقصده الرحالون". قلادة النحر في وفيّات أعيان الدّهر:٢٨٢/٤، ٢٨٣.
ومات سنة ثمان وسبعين وخمس مائة
(٢) عبد الوهاب بن أبي منصور البغداديّ الصّوفيّ، أبو أحمد ضياء الدّين المعروف بابن سكينة. وسكينة أمّ أبيه (جدّته)، حضره الموت في بغداد سنة (٦٠٧هـ)، قرأ عليه ابن الأثير كتاب التّرمذيّ وكتاب السّنن لأبي داود وصحيح مسلم وكتاب الجمع بين الصّحيحين. يُنظر: ترجمته في: النجوم الزاهرة: ٢٠١/٦، وشذرات الذّهب: ٢٥/٥ ـ ٢٦. والبديع في علم العربيّة: ٣٢/١.
(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢٥٧/٣، ٢٥٨.
(٤) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٢٩/١ ـ ٣١.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٤ ـ ٣٩.
(٦) الكامل في التّاريخ: ٢٧٥/١٠.

وجمع له المحقّق الدّكتور فتحي أحمد علي الدّين أكثر من ستة عشر مؤلَّفًا بين مطبوعٍ ومخطوطٍ ومفقود(١)، **فالمطبوع** نحو: النّهاية في غريب الحديث والأثر، وجامع الأصول في أحاديث الرّسول صلّى الله عليه وآله وسلّم، والمرصّع في الآباء والأمّهات والبنين والبنات والأذواء والذّوات، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب، والبديع في علم العربيّة وهو هدف الدّراسة.

أمّا **المخطوط** فنحو: شافي العِيّ بشرح مسند الشّافعي، والمختار من مناقب الأخيار وامّا **المفقود** فنحو: الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشّاف، والباهر في الفروق والمصطفى والمختار في الأدعية والأذكار، والجواهر والآل من إنشاء المولى الجلال وبغية الرّاغب في تهذيب الفصول النّحوية، وصناعة الكتّاب، وشرح غريب جامع الأصول، وكتاب في علم الحديث.

٥ ـ مرضه ووفاته:

أُصيب ابن الأثير في آخر عمره بداء النِّقرس(٢)، فأقعده الدّارَ وعجز عن الحركة فمَنعه من الكتابة، فصار يُحملُ في محفّة، وأقام بداره في الموصل وأنشأ رباطًا، قانعًا بما ابتُلي به، راضيًا بقضاء الله، وحضره الموت ضحى يوم الخميس سلْخ(*) ذي الحجّة سنة (٦٠٦هـ)، ودفن بداره الّتي وقفها للصّوفيّة(٣).

وتكاد تتّفق كتب التّراجم على سنة وفاته(٤) ما عدا العالم ياقوت الحمويّ الّذي رأى أنَّ سنة وفاته (٦٢٦هـ)، ويُلحَظ ذلك في قوله: "وبنو الأثير العلماء الأدباء وهم: مجد الدين المبارك وضياء الدين نصر الله وعز الدين أبو الحسن عليّ بنو محمد بن عبد

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٤/١ ــ ٥١.
(٢) النِّقرس بكسر النّون: وَرَمٌ، ووَجَعٌ يُصيبُ مَفَاصِلَ الكَعْبَيْنِ وأصابعَ الرِّجْلَيْن. يُنظر: القاموس المحيط: ٥٧٨/١.
(*) يعني آخر ليلة من الشهر. يُنظر: تاج العروس: ٢٢٠/٧.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٥٨/١ ــ ٦٠، ويُنظر: وفيّات الأعيان: ١٤٣/٤.
(٤) يُنظر: مرآة الزّمان في تواريخ الأعيان: ١٧١/٢٢، والنّجوم الزاهرة: ١٩٨/٦، وتاريخ إربِل: ٢٠٨/٢.

الكريم الجزري، كلّ منهم إمام، مات مجد الدين، والآخران حيّان، في سنة ٦٢٦"[١] وهو قولٌ ضعيف لا يَصْمُدُ أمامَ الرأي المشهور والمعوَّلِ عليه، وأغلب الظنَّ أنَّ هذا الوهم قد يكونُ من سهو النّسّاخ؛ لأنَّ ياقوت الحمويّ كان معاصرًا لمجد الدّين ابن الأثير وأخويه عزّ الدّين وضياء الدّين، إذ وُلِد سنة (٥٧٤هـ) وتُوفّيَ سنة (٦٢٦هـ)"[٢].

ثانيًا: كتاب البديع في علم العربيّة:

١ – اسم الكتاب:

في العربيّة كتبٌ كثيرة حملت اسم (البديع)، ففي علوم الأدب والبلاغة نجد كتابًا لابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) وسمه بـ(البديع في البديع)، وكتابًا لأبي الوليد الحميريّ (ت ٤٤٠هـ) أطلق عليه (البديع في وصف الرّبيع)، وكتابًا لابن مُنقذ الكنانيّ (ت٥٨٤هـ) وسمه بـ(البديع في نقد الشّعر)[٣].

وفي النّحو كتبٌ كثيرةٌ أيضًا سمّيت (البديع)؛ فعَليُّ بن عيسى الربعيّ (ت٤٢٩هـ) ألّفَ كتابًا سمّاه (البديع في النّحو)[٤]، ولمحمّد الغزنيّ (ت٤٢١هـ) كتاب يُدعى (البديع)[٥]. ولصاحب الممتع (ابن عصفور) كتاب (البديع) شرح فيه المقدّمة الجزوليّة الّتي صنّفها أبو موسى الجزوليّ (ت ٦٠٧)[٦].

وكتاب أبي السّعادات ابن الأثير من الكتب الّتي حملت تسمية (البديع)، إذ أطلق عليه (كتاب البديع في علم العربيّة)، وهو هدف الدّراسة، وتجدر الملاحظة إلى أنَّ كتاب البديع في علم العربيّة قد حظي بتسميات أخرى:

---

(١) معجم البلدان: ١٣٨/٢.
(٢) يُنظر ترجمته في تاريخ إربِل: ٣١٩/١.
(٣) يُنظر: بغية الطلب في تاريخ حلب، ابن العديم (ت ٦٦٠هـ): ١٢٥٣/٣.
(٤) يُنظر: معجم الأدباء: ١٨٢٩/٤، والبديع في علم العربيّة: ٦٦/١.
(٥) يُنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٣٣٦/١.
(٦) يُنظر: الممتع الكبير في التّصريف (المقدّمة): ١١.

أ - سمّاه ياقوت الحمويّ البديع في النّحو[١]، وكذلك القفطيّ[٢](ت ٦٤٦هـ) والسّيوطيّ[٣](ت ٩١١هـ).

ب – سمّاه ابن خلكان البديع في شرح الفصول في النّحو لابن الدّهان[٤].

ت – أطلق عليه ابن شعار الموصليّ البديع في علم الإعراب[٥].

بيدَ أنَّ نظرةً سريعةً في مقدّمة ابن الأثير في كتاب البديع تُسقط كلَّ تلك المسمّيات إذ قال: "وسمّيته كتاب (البديع في علم العربيّة)"[٦].

وقد أوضح ابن الأثير أنَّ المقصود بـ(علم العربيّة) هو النّحو؛ لذلك ليس غريبًا أن يُطلق بعض العلماء كالحمويّ والقفطيّ والسّيوطيّ على الكتاب تسمية (البديع في النّحو)، وعلى الرّغم من أنَّ هدفَ ابن الأثير هو تأليف كتاب في النّحو إلّا أنَّك حين تُقلّب صفحات البديع تجد أنّه قد أودع فيه كلَّ أبواب الصّرف وكذلك الصّوت، وكأنّه من المؤمنين بقضيّة عدم الفصل بين النّحو والصّرف[٧]، فابن السّرّاج ألّف كتابًا سمّاه (الأصول في النّحو) إلّا أنّه كتاب لغويّ شمل النّحو والصّرف والصّوت وغير ذلك.

٢ - وصف الكتاب ومنهجه:

الكتاب يتكوّن من جزأين رئيسين في أربعة مجلّدات، أطلق على كلِّ جزء تسمية القطب، لذلك فالكتاب يتألّف من قطبين:

القطب الأوّل: سمّاه "فيما الغالب على أبوابه معرفة الحركات والسّكون، وهي عوارض الكلم"[٨].

---

(١) يُنظر: معجم الأدباء: ٧٦/١٧، والبديع في علم العربيّة: ٦٦/١.
(٢) يُنظر: إنباه الرواة: ٢٦٠/٣، والبديع في علم العربيّة: ٦٧/١.
(٣) يُنظر: بغية الوعاة: ٢٧٤/٢، والبديع في علم العربيّة: ٦٧/١.
(٤) يُنظر: وفيّات الأعيان: ١٤١/٤، والبديع في علم العربيّة: ٦٧/١.
(٥) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٦٧/١.
(٦) البديع في علم العربيّة (مقدّمة المؤلِّف): ٣/١.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٦٩/١.
(٨) المصدر نفسه: ٦٨/١.

القطب الثّاني: "فيما الغالب على أبوابه معرفة ذات الكلم وحروفها"[١].

وكلُّ قطب من هذين القطبين اشتمل على عشرين بابًا في النّحو والصّرف وغيرها.

أمّا منهج الكتاب وترتيبه لهذه الأبواب فقد اتّخذ ابن الأثير لنفسه منهجًا جديدًا لم يسبقه إليه أحدٌ، قال ياقوت الحمويّ: "كتاب البديع في النّحو نحو الأربعين كرّاسة وقفني عليه - أي عزّ الدّين ابن الأثير - فوجدته بديعًا كاسمه سلك فيه مسلكًا غريبًا وبوّبه تبويبًا عجيبًا"[٢].

وخير ما انماز به كتاب البديع أنَّه إذا أراد شرح موضوعٍ ما قسّمه على أحكام، وقد برز هذا التّبويب في مادّة الكتاب الصّرفيّة والصّوتيّة، ومثال ذلك: قال "في إدغام المثلين: هو صنفان: الصنف الأول إذا كانا في كلمة واحدة وله أحكام:

الحكم الأول: أن يجتمعا فيها عينا ولاما ٠٠٠"[٣]، وهكذا حتّى ينتقل إلى فرع آخر فيبثّ مادّته في أحكام.

٣ - مصادر الكتاب الصّوتيّة وشواهده:

استند كتاب البديع في علم العربيّة إلى مصادر عِدّة، وأغلبها كتبٌ نحويّة:

١ – الكتاب لأبي بشر سيبويه (ت ١٨٠ هـ): كان لكتاب سيبويه الأثر الواضح في كتاب ابن الأثير إذ تجد آراء سيبويه في مقدّمة الآراء في مادّة الكتاب الصّوتيّة، فتجد أثره في مخارج الأصوات، إذ اتّبع ابن الأثير سيبويه في عدد مخارج الأصوات، ونجد أثره كذلك في صفات الأصوات والإدغام والهمز والإعلال وغير ذلك، ووصلت آراؤه وأقواله في عموم كتاب الأثير إلى أكثر من واحد وعشرين وثلاثمائة بين رأي ونصّ منقول[٤].

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦٨/١.
(٢) معجم البلدان: ٧٦/١٧.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٦٢٨/٢.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١٠٢/١.

ويبدو أنَّ كثرة النّقل هذه قد أوقعت صاحب البديع في اضطراب، إذ لُوحظَ أنَّ هناك أخطاءً في نقل كلام سيبويه[١]، وسنبيّن ذلك في مسار البحث إن شاء الله.

٢ – كتاب الغرّة في شرح اللّمع لابن الدّهان النّحويّ شيخ ابن الأثير: ظهر أثر هذا الكتاب في مواضع عِدَّة من كتاب البديع.

٣ – المفصّل لجار الله الزمخشريّ (ت ٥٣٨ هـ): برز أثر هذا الكتاب واضحًا في باب التّصريف وما يجري على الحروف من بدل وحذف وزيادة، بل يُلحظ أنَّ ابن الاثير أخذ التّرتيب نفسه الّذي سار عليه الزمخشريّ في المفصّل في باب دراسة الحروف.

٤ – شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ): يظهر أثر هذا الكتاب في باب الحروف المشهورة والحروف المستقبحة والمستحسنة وفي باب الإدغام والاعتلال.

٥ – سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ): ونلحظ آثار هذا الكتاب في دراسة الحروف في باب التّصريف. وغيرها من الكتب ككتاب التّكملة لأبي عليّ الفارسيّ وكتاب الأصول في النّحو.

ولا تكاد تجدُ أثرًا لكتب علماء التّجويد في مادّة الكتاب الصّوتية إلّا في مواضع قليلة أمّا القراءات فنجد أثرها بارزًا في مبحثي الإدغام والهمز، وفي مقدّمتها قراءات أبي عمر بن العلاء.

وقد زخر كتاب البديع بشواهد كثيرة يأتي في مقدّمتها القرآن الكريم، إذ زادت على سبعمائة وثمانين آية في البديع كلِّه[٢]. وقد نال مبحث الإدغام ومبحث الهمز نصيبًا من هذه الشّواهد المباركة.

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ١٠٨/١- ١٠٩.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١١٨/١.

وتأتي بعد الشّواهد القرآنيّة الشواهد الشعريّة، إذ بلغ عددها سبعمائة وسبعة وأربعين شاهدًا(١)، فضلًا عن أمثال العرب المأثورة، والحديث الشريف إذ يُعدُّ من النّفر الّذين اعتمدوا الحديث شاهدًا على النّحو واللّغة(٢).

أمّا المادّة الصّوتيّة في كتاب البديع فقد ضمَّ موضوعات صوتيّة وصوتيّة صرفيّة، والموضوعات الّتي اعتمدها البحث هي: مخارج الأصوات وصفاتها، والإدغام والإبدال والهمز، والإمالة والإعلال.

(١) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ١٢٦/١.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١١٨/١.

الفصل الأول

مخارج الأصوات وصفاتها

المبحث الأوّل: مخارج الأصوات.

المبحث الثّاني: صفات الأصوات

المبحث الأول

مخارج الأصوات

أولًا: الأصوات المشهورة وعددها.

ثانياً: الأصوات الفروع.

ثالثاً: مخارج الأصوات

أ: مفهوم المخرج.

ب: عدد المخارج.

أولًا: الأصوات المشهورة وعددها

عالج ابن الأثير الأصوات العربية من أصوات مشهورة، وفروع مستحسنة ومستقبحة وبعيدة، ومخارج وألقاب وصفات في باب كبير، وهو باب الإدغام، وهذا نهج سار عليه بعض العلماء أمثال؛ سيبويه [١]، وابن السراج[٢]، ويبدو أن من أسباب ذلك هو تلك العلاقة الوطيدة بين الأصوات مخارجها وصفاتها وبين الإدغام.

قال ابن الأثير في الأصوات المشهورة: "الحروف المشهورة المجمع عليها في اللّسان العربي تسعة وعشرون حرفًا"[٣] ، ونلحظ في هذا النصّ أمرين:

الأوّل: قوله (الحروف المشهورة) وهو مصطلح أطلقه ابن الأثير على تلك الرموز الكتابية المتداولة عند علماء اللغة، على حين أطلق عليها سيبويه "أصل حروف العربية"[٤]، وكذلك أطلق عليها (حروف المعجم) في غير موضع من كتابه[٥] ، وقد تبعه في هذه التسمية ـ حروف المعجم ـ أبو جعفر النحّاس(ت ٣٣٨ هـ)[٦]، وابن جنّي(ت٣٩٢ هـ)[٧]، ونعتها العكبري بالأصول، إذ قال: " والحروف الأصول تسعة وعشرون"[٨] وهذه التسمية أطلقت على تلك الأصوات الأصول التي تقابل الزوائد في الكلمة الواحدة[٩]، قال الثمانيني (ت ٤٤٢هـ): "والتّصريف في النّحو والتّصرف فيه: هو أن تأتي إلى مثال من الحروف

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٤٣١/٤.
(٢) يُنظر: الأصول في النّحو:٣٩٩/٣.
(٣) البديع في علم العربية: ٦٠٧/٢.
(٤) الكتاب: ٤٣١/٤.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٧٢/٢ـ ٣٦٦/٣.
(٦) يُنظر: عمدة الكتاب:٧٧.
(٧) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب:٢٨/١.
(٨) اللباب في علل البناء والإعراب:٤٦١/٢.
(٩) يُنظر: المقتضب:٤٥/٣.

الأصول فتشتق منه بزيادة أو بنقص أمثلة مختلفة يدلّ كلّ مثال منها على معنى لا يدلّ عليه المثال الآخر"[١]، ويقول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ):"معنى الزيادة أن يضاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها ممّا قد يسقط في بعض تصاريف الكلمة ولا يقابل بفاء ولا عين ولا لام"[٢].

فوصفُ الأصوات المشهورة بـ(الحروف الأصول) لا يخلو من لبس، ومنهم من لقّبها بـ(حروف الهجاء)[٣]. وقد ورد ذكر (حروف الهجاء) عند ابن الأثير، إذ عقد فصلًا كامًلا ذكر فيه أقسام الأصوات من مشهور ومستحسن ومستقبح وبعيد ومخارج وصفات[٤] ، فيبدو أن مصطلح (حروف الهجاء) مصطلح عام شمل كل صوت عند ابن الأثير سواء وضع له رمز كتابي أم لم يوضع.

الثاني: عدد أصوات العربية، إذ صرّح ابن الاثير أنّ عدد أصوات العربية تسعة وعشرون صوتًا، ويشير كلامه (المجمع عليها في اللّسان العربي) إلى أنّ هذا العدد مجمع عليه عند علماء العربية، فمعظم علماء النّحو والقراءات يرون أنّ عددها تسعة وعشرون[٥]، وقد خالف بعض العلماء هذا؛ فالمبرّد(ت ٢٨٥هـ) عدّها ثمانية وعشرين صوتًا مسقطًا صوت

---

(١) شرح التّصريف:٢٢١.
(٢) شرح المفصل:١٥٦/٤.
(٣) يُنظر: معاني القرآن، الفرّاء:٣٦٨/١، ومعاني القراءات، الأزهري:١٢٠/١، والحجة للقراء السّبعة، أبو علي الفارسي:١٨٦/٥، والإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش:٩٧.
(٤) يُنظر: البديع في علم العربيّة:٦٠٦/٢.
(٥) يُنظر: الكتاب:٤٣١/٤، وسرّ صناعة الإعراب:٤١/١، والرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة:٩٣، والتحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٤، وأسرار العربية: ٢٨٦، وشرح المفصل: ١٢٦/١٠

الهمزة، وحجته في ذلك: أنّ الهمزة ليس لها صورة ثابتة، فهي قد تخفّف بالحذف أو بالتليين أو بالقلب(١).

وردّ بعض العلماء هذا القول ولم يقبل به(٢)، إذ يقول ابن جنّي : "وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا"(٣) ثم يردف قائلا: "اعلم أنّ الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة، وإنما كتبت الهمزة واوًا مرة وياءً أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها البتة، لوجب أن تكتب ألفا على كل حال يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلا محققة، لم يجز أن تكتب إلا ألفا، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة، وذلك إذا وقعت أولا نحو أَخذ وأُخذ وإبراهيم، فلما وقعت موقعا لابدّ فيه من تحقيقها اجتمع على كتابتها ألفا البتة"(٤) .

وعدَّ ابن عصفور رأي المبرّد فاسدًا ذاكرًا بعض العلل، ومنها(٥):

١ - إنَّ في العربية جذورا ثلاثية تبدأ بصوت الهمزة، وذلك نحو: أكل وأخذ، فإن لم تكن الهمزة أصلا؛ لكانت هذه الكلمات على أصلين اثنين، وهذا لا يمكن؛ لأنّ أقل أصل من أصول الكلمة يتكون من ثلاثة أصوات ممثلة بالفاء والعين واللّام.

٢ - إنّ التسهيل في الهمزة يكون سببًا في عدم استقرار صورتها على حال فتكتب بحسب تسهيلها، ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة وهي الألف.

٣ - إنّ أسماء أصوات المعجم وضعت على أن يكون في أول الاسم لفظ الصّوت المسمى بذلك الاسم، نحو: جيم، ودال، وباء، فالألف اسم للهمزة؛ لوجود الهمزة في أوله، أمّا ألف

---

(١) يُنظر: المقتضب: ١٩٠/١.
(٢) يُنظر: الأصول في النّحو: ٣٩٩/٣، وسرّ صناعة الإعراب: ٥٥/١.
(٣) سرّ صناعة الإعراب: ٥٥/١.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) يُنظر: الممتع في التّصريف: ٤٢١/١ - ٤٢٢.

المد في قوله تعالى: {مُدْهَامَّتَانِ}[١] فهي ساكنة، فلم يتمكن ذلك في اسمها ولا يبتدأ بساكن، فسميت ألفا باسم أقرب الأصوات إليها.

ومن الذين تابعوا المبرد في عدّ أصوات العربية ثمانية وعشرين صوتًا مرتضى الزبيدي[٢]، وهناك عالم ذكر أنّ أصوات العربية ثلاثون صوتًا، وهو المالقي (ت ٧٠٥هـ)، إذ قال: "اعلم أنّ أصول الحروف العربية ثلاثون حرفًا"[٣] ، مضيفًا صوت النّون الخفيفة إلى الأصوات المشهورة.

والأصوات المشهورة البالغ عددها تسعة وعشرين صوتا جاءت مرتبة على وفق ترتيب سيبويه[٤]، إذ يرى ابن الأثير أنّ الأصوات المشهورة قد "ذكرها سيبويه على ترتيب مخارجها عنده وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشّين، والياء، والضّاد، واللّام، والرّاء، والنّون، والطّاء، والدّال، والتّاء، والصّاد، والسّين، والزاي، والظّاء، والذال، والثّاء، والفاء، والباء، والميم، والواو"[٥]، والنّاظر إلى هذا التّرتيب يجد بعض الاختلافات بين سيبويه وابن الأثير الذي يزعم أنّ سيبويه رتبها هكذا، فجاء صوت الكاف قبل القاف عند سيبويه، أمّا ترتيبهما عند ابن الأثير فقد جاء صوت القاف قبل الكاف، وصوت الضّاد عند سيبويه جاء قبل أصوات

---

(١) سورة الرحمن: ٦٤.
(٢) يُنظر: حكمة الإشراق إلى كتاب الآفاق:٦٦.
(٣) الدّر النّثير والعذب النمير، المالقي:١٤/٢.
(٤) يُنظر: الكتاب:٤٣١/٤.
(٥) البديع في علم العربية: ٦٠٦/٢، ٦٠٧.

الجيم والشّين والياء[١]، وجاء صوت السّين عند ابن الأثير قبل صوت الزاي، أمّا ترتيبها عند سيبويه فقد جاء صوت الزاي قبل صوت السّين.

ثم أردف ابن الأثير قائلًا: "خالف بعض العلماء هذا الترتيب في بعض الحروف فقدّم بعضًا وأخّر بعضًا"[٢]، ويذكر محقق كتاب (البديع في علم العربية) أنّ المبرد قد قدّم صوت الشّين على صوت الجيم[٣]، أما ابن السراج فقد قدّم النّون على الرّاء[٤]، لكنّ ابن السرّاج لم يفعل ذلك بل جاء ترتيبه لهذين الصّوتين على النّحو الآتي:" اللّام، الرّاء، النّون"[٥]، أي تابع سيبويه في ترتيبه[٦].

وللمحدثين نظرةٌ مغايرةٌ لما جاء به القدماء؛ لأنّهم اعتمدوا على أمرين اثنين:

الأوّل: تفريقهم بين الصّوت والحرف.

الثاني: تقسيم الأصوات على قسمين: صامت وصائت.

فجاء فهمهم للأصوات المشهورة أو بتعبير أدق تلك الرموز الكتابية مغايرًا بعض الشّيء لما قدّمه القدماء.

وأمّا الأمر الأوّل: فقد ادّعى المحدثون أنّ أغلب القدماء لم يفرّقوا بين الصّوت والحرف[٧]، وتجدر الإشارة إلى أنّ الإمام الصّادق(ت ١٤٨هـ) (عليه السلام) هو أول من

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٤٣١/٤.
(٢) البديع في علم العربيّة:٦٠٧/٢.
(٣) يُنظر: المقتضب: ١٩٢/١.
(٤) يُنظر: البديع في علم العربية:٦٠٧/٢ هامش رقم (٢)
(٥) الأصول في النّحو: ٣٩٩/٣.
(٦) يُنظر: الكتاب. سيبويه:٤٣١/٤.
(٧) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان:٥٧، ويُنظر: علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي الموسوي:٤١، ويُنظر: فصول في الأصوات اللغوية، د. أسعد محمد علي النجار:١٩.

ذكر الصّوت والحرف في أثناء كلامه الذي أملاه على المفضل بن عمر: " أطل الفكر يا مفضل في الصّوت والكلام وتهيئة آلاته في الأسنان فالحنجرة كالأنبوبة لخروج الصّوت، واللّسان والشفتان والأسنان لصياغة الحروف والنغم . ألا ترى أنّ من سقطت أسنانه لم يقم السّين، ومن سقطت شفته لم يصحح الفاء، ومن ثقل لسانه لم يفصح الرّاء، وأشبه شيء بذلك المزمار الأعظم، فالحنجرة تشبه قصبة المزمار، والرئة تشبه الزق الذي ينفخ فيه لتدخل الريح، والعضلات التي تقبض على الرئة ليخرج الصّوت كالأصابع التي تقبض على الزق حتى تجري الريح في المزمار والشفتان والأسنان التي تصوغ الصّوت حروفا ونغما كالأصابع التي تختلف في فم المزمار فتصوغ صفيره ألحانا، غير أنّه وإن كان مخرج الصّوت يشبه المزمار بالدلالة والتعريف، فإنَّ المزمار بالحقيقة هو المشبه بمخرج الصّوت، قد أنبأتك بما في الأعضاء من الغناء في صنعة الكلام وإقامة الحروف، وفيها مع الذي ذكرت مآرب أخرى..."(١).

فالصّوت هو الذي يخرج من الحنجرة الّتي تكون كالأنبوبة لخروجه، وهي شبيهة بقصبة المزمار، وتكون وظيفة اللّسان الشفتين والأسنان صياغة الحروف والنغم.

ومن الذين ذكروا تعريف الصّوت ومخرج الحرف ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، إذ قال: "اعلم أنّ الصّوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفا. وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها"(٢).

---

(١) توحيد المفضل: (٦٢-٦٣)، ويُنظر: بحار الأنوار: ٧٢/٣، و:٣٢٤/٥٨، والمدارس الصّوتية عند العرب (النشأة والتطور)، علاء جبر: ١٦٦، ومنهج الدّرس الصّوتي عند العرب (أطروحة)، علي خليف حسين: ٥٦، والدّرس الصّوتي عند تقي الدين النيلي(رسالة)، جواد كاظم عبد محمود:١٧، والفكر الصّوتي عند الإمام جعفر الصّادق(ع) (بحث)، د. حسن عبد الغني الأسدي: ٢٣٦.

(٢) سرّ صناعة الإعراب:١٩/١.

وممّن فرّق بين الصّوت والحرف ابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، إذ قال: "والحرف هيئة للصّوت عارضة له يتميّز بها عن صوت آخر مثله في الحدّة والثّقل تميّزًا في المسموع[١]، وذكر ابن سينا أنّ "الصّوت سببه القريب تموّج الهواء دفعه بسرعة وقوة من أي سبب كان"[٢].

فالحرف عند المحدثين هو ذلك الرمز الكتابي الذي قد يضمّ مجموعة من الأصوات، وتوضيح ذلك: صوت اللّام يشار إليه بالرمز الكتابي (ل)، لكنّ اللّام في لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى:{ أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ}[٣]، يختلف عن اللّام في قوله تعالى: " ولو أنّهم آمنوا واتقوا لمثوبةٌ من عندِ الله خيرٌ لو كانوا يعلمون"[٤]، فاللّام في الآية الأوّلى مفخمة وتختلف في النطق عن لام لفظ الجلالة في الآية الثانية والتي تتصف بالترقيق، يقول الدّكتور رمضان عبد التّواب: إن "السّين في كلمة (سماء) تختلف من ناحية الصّفة عنها في كلمة (سطاء) مثلا، فهي في الثّانية ذات قيمة تفخيمية ليست في الأوّلى"[٥].

ويبيّن الدّكتور غانم قدّوري الحمد ذلك في أثناء حديثه على (النّون) موضّحا التعدد في مخرجها عند النطق بها وهي واقعة في سياقات نطقية مختلفة، إذ يقول:

---

(١) أسباب حدوث الحروف: ٦٠.
(٢) أسباب حدوث الحروف: ٥٦.
(٣) سورة البقرة: ٧٧.
(٤) سورة البقرة: ١٠٣.
(٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:٨٣.

" فالنّون في (ينهون عنه) لثوية أنفية. وهي في (أنفسكم) أسنانية شفوية أنفية. وفي (منذر) أسنانية أنفية. وفي (منشورا) غارية أنفية. وفي (منكم) طبقية أنفية. وفي (منقلبون) لهوية أنفية. فهذه ستة أصوات تشترك في صفة الأنفية وتختلف في المعتمد أو المخرج"(١).

فالقدماء ــ ومعهم ابن الأثير ــ في نظر المحدثين لم يفرّقوا بين الصّوت والحرف، فهم يطلقون تسمية الحرف على الأصوات المشهورة وما تفرّع منها من أصوات فروع(٢)، ويبدو أنّ القدماء كان لديهم منهج للتفريق بين الصّوت والحرف، ويتمّ ذلك عبر طريقين:

١ - إذا دلّ الحرف (الرمز الكتابي) على دلالة ما، إذ يذكر ابن الأثير في موضوع (النّدبة) أنّ صوت الألف وضعوه في آخر المندوب " لمّا أرادوا بعد الصّوت وامتداده في النّدبة"(٣) ، ويقول العكبري(ت٦١٦هـ): "وتزاد في آخر المندوب إذا وُقف عليه(الألف) ليزداد مدُّ الصّوت ليشيع حال المندوب ويدل على تفجع النادب"(٤)، فكلما طال المدّ في الألف دلّ على كثرة التفجع؛ لذلك خرجت الألف عندهم من حرفيّتها؛ لأنّها دلّت على دلالة معينة فوصفوها بأنّها صوت.

٢ - إذا أراد العلماء بيان نطق الحرف وتمييزه من غيره من الحروف في صفة من الصّفات التي يتصف بها، قال ابن الأثير: "ألا ترى أنّك إذا وقفت على الجيم فقلت الحجّ، وجدت صوت الجيم راكًدا محصورًا لا تقدر على مدّه"(٥) ، فوصف ابن الأثير الجيم بأنه صوت حين أراد بيان صفة الشدة التي يمتاز بها صوت الجيم.

---

(١) المدخل إلى علم أصوات العربية: ٦٩.
(٢) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٤/٢.
(٣) المصدر نفسه:٤٢٦/١.
(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٤٢/١.
(٥) البديع في علم العربية: ٦١٤/٢.

فالحرف في نظر الدّرس الصّوتي الحديث عبارة عن عائلة من الأصوات اللغوية، فهو يقابل مصطلح (الفونيم)[١] عند المحدثين، وعرّف دانيال جونز (الفونيم) بأنّه "أسرة من الأصوات – في لغة معينة – متشابهة الخصائص، ومستعملة بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة، في نفس السياق الصّوتي الذي يقع فيه الآخر"[٢].

والأمر الثاني هو تصنيف المحدثين الأصوات إلى صامت وصائت[٣] ، أو صامت ومتحرك[٤]، أو سواكن وعلل[٥] ، أو جامد وذائب[٦]، فجاءت تصنيفاتهم للأصوات اللغوية على "ثلاثة أقسام رئيسة هي:

١- الصوامت، وعددها سبعة وعشرون فونيما في اللغة العربية.
٢- الصوائت، وعددها ستة فونيمات في اللغة العربية.
٣- أنصاف الصوائت، وعددها فونيمان في اللغة العربية"[٧]

ثانيًا: الأصوات الفروع

هذه الأصوات تتولد من الأصوات المشهورة التي تحدث عنها ابن الأثير، إذ قال فيها: "قد أشبه بعض هذه الحروف بعضًا فاكتسى طرفًا من مخرجه، فتولد من ذلك حروف هي فروع على الحروف الأوّل المذكورة وهي ثمانية عشر حرفًا"[٨]، ويقسّم ابن الأثير

---

(١) يُنظر: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي، د. محمود السعران:٩٧.
(٢) دراسة الصّوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر:١٧٧.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٨٧.
(٤) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:٤٢.
(٥) يُنظر: دراسة الصّوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر: ٣١٣.
(٦) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٧٤.
(٧) علم الأصوات العام، بسّام بركة:١١١.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٦٠٧/٢.

الأصوات الفروع على ثلاثة : المستحسنة والمستقبحة والبعيدة، ويبدو أنّ ابن الاثير قد انفرد في تقسيمه هذا، إذ إنّ معظم العلماء قسّموا هذه الأصوات على قسمين: مستحسنة ومستقبحة، ومن هؤلاء: سيبويه[١] (ت ١٨٠ هـ) وابن السرّاج[٢] (ت ٣١٦ هـ)، وابن جنّي[٣] (ت ٣٩٢ هـ) وأبو البركات الأنباري[٤] (ت ٥٧٧ هـ) ، والعكبري[٥] (ت ٦١٦ هـ) ، وابن يعيش[٦] (ت ٦٤٣هـ)، وابن عصفور[٧] (ت ٦٦٩هـ) ، والرضي الإستراباذي[٨] (٦٨٦ هـ) ، وعماد الدين أبو الفداء[٩] (ت ٧٣٢ هـ) .

ويبدو أنّ هذه الأصوات ما هي إلا تشكّلات صوتية نطقية سياقية أُنتجت من الأصوات المشهورة.

أ – الأصوات المستحسنة

ذكر ابن الأثير ستة أصوات مستحسنة، إذ قال: "ستة أحرف مستحسنة، قُرئ بها القرآن العزيز، وجاءت في فصيح الكلام"[١٠]، وهذه الأصوات هي: "ألف الإمالة، نحو: عالِم لميلها إلى الياء؛ ولذلك كتبوها في المصحف بالياء، نحو: {فَقَضَهُنَّ سَبْعَ

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.
(٢) يُنظر: الأصول في النّحو: ٣٩٩/٣.
(٣) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٥٩/١.
(٤) يُنظر: أسرار العربية:٢٨٦.
(٥) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦١/٢.
(٦) يُنظر: شرح المفصل:٥٢٠/٥.
(٧) يُنظر: الممتع الكبير: ٤٢٢/١.
(٨) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي: ٢٥٧/٣.
(٩) يُنظر: الكنّاش في فني النّحو والصّرف: ٣١٢/٢.
(١٠) البديع في علم العربيّة: ٦٠٧/٢.

سَمَاوَاتٍ}[١]، وألف التفخيم ، نحو: الصلاة والزكاة ؛ لميلها إلى الواو ولذلك كتبوها في المصحف واوًا، والنّون الساكنة وهي التي من الخيشوم، نحو: منك وعنك، فتراها في النطق غنّة، والصاد الّتي كالزّاي نحو زدر، في صدر، ومنه قرئ: {حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ}[٢]، ومنهم من يقلبها إذا كانت ساكنة زايًا، فيقول: يزدر، والشين التي كالجيم كقولهم في أشدق: أخذق[*]. والهمزة المخفّفة التي تسمى بين بين وهي بين الهمزة والياء"[٣].

وأوّل من تحدّث على هذه الأصوات سيبويه، إذ قال: "وتكون خمسة وثلاثين حرفًا بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها ويستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النّون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشّين التي كالجيم، والصّاد التي تكون كالزّاي، وألف التّفخيم يعني بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة"[٤].

والأصوات المستحسنة عند ابن الأثير هي كالآتي:

ألف الإمالة:

قال ابن الأثير: "ألف الإمالة، نحو: عالِم؛ لميلها إلى الياء ولذلك كتبوها في المصحف بالياء، نحو: { فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ }[٥]"[٦]، وقد أفرد لهذا الصّوت بابا كاملا في كتابه

---

(١) سورة فصّلت:١٢.
(٢) سورة القصص: ٢٣.
(*) الصواب: أجدق.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٦٠٧/٢، ٦٠٨.
(٤) الكتاب: ٤٣٢/٤.
(٥) سورة فصلت: ١٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٦٠٧/٢.

ونسب هذه الظاهرة إلى بعض لغات العرب، إذ يقول: "الإمالة لغة تميم وأسد وقيس وعامّة أهل نجد، فأما أهل الحجاز فلغتهم التفخيم إلا في مواضع قليلة"(١)، وعدّ سيبويه هذا الصّوت من الأصوات المستحسنة: "فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابِد، وعالِم، ومساجِد، ومفاتيح"(٢)، وعرّفها المبرّد قائلًا: "وهو أن تنحو بالألف نحو الياء ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه"(٣)، وورد ذكر الإمالة عند ابن جنّي قائلًا: "وأمّا ألف الإمالة فهي التي تجدها بين الألف والياء، نحو قولك في عالِم وخاتم: عِالِم وخِاتِم"(٤)، وقد يطلق عليها ألف الترخيم؛" لأنّ الترخيم تليين الصّوت ونقصان الجهر فيه"(٥).

أمّا عند المحدثين فيعرّف بها الدّكتور تمام حسّان قائلا: "الألف الممالة إمالة شديدة: والمقصود به الألف الجانحة نحو الياء، وهي التي يقرأ بها القراء مثلا قوله تعالى:{وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى }(٦) فيجعلون صوت الألف الأخيرة في (الضحى) و (سجى) كصوت الياء في نطق العامة في مصر لكلمة (بيت)"(٧) ،وعدّها الدّكتور فهمي حجازي "ظاهرة من ظواهر المماثلة، وتعني المماثلة أنّ صوتًا من الأصوات في كلمة أو

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٣٤/٢.
(٢) الكتاب: ١١٧/٤.
(٣) المقتضب:٤٢/٣.
(٤) سرّ صناعة الإعراب: ٦٤/١.
(٥) شرح السّيرافيّ: ٣٨٨/٥، وشرح المفصل:٥٢٠/٥، والكناش في فني النّحو والصّرف:٣١١/٢.
(٦) سورة الضحى:١، ٢.
(٧) اللغة العربية معناها ومبناها:٥٣.

ما يُشبه الكلمة أثّر في صوت آخر في نفس الكلمة فجعل نطقه قريبًا من نطقه، أي جعل نطقه مماثلا لنطقه"[١].

ويبيّن ابن الأثير أنّ الغاية من الإمالة هو "لضرب من تجانس الحروف وليجري اللّسان في النطق على طريقة واحدة"[٢]، فضلًا عن إبعاد ذلك التنافر الموجود في الأصوات نتيجة تجاورها، ولتخفيف الجهد العضلي على اللّسان.

ألف التفخيم

وهي من الأصوات المستحسنة عند ابن الأثير، إذ قال فيها مبيّنًا سبب رسمها بالواو: "وألف التفخيم نحو: الصلاة والزكاة؛ لميلها إلى الواو ولذلك كتبوها في المصحف واوا"[٣] ونسب سيبويه هذا الصّوت المستحسن إلى لغة أهل الحجاز ، إذ قال: "وألف التّفخيم يعنى بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة، والزكاة، والحياة"[٤]، وورد ذكرُ هذا الصّوت المتشكّل عند ابن جنّي، فقال: "وأمّا ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: سلام عليك، وقام زيد، وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة بالواو"[٥]، ويذكر أبو البركات الأنباري أنّ التفخيم في الألف هو الأصل والإمالة هي فرعٌ على التفخيم وذلك؛ لأنّ الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها[٦].

---

(١) علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي: ٢٢٦-٢٢٧.
(٢) البديع في علم العربية: ٣٣٢/٢.
(٣) المصدر نفسه:٦٠٧/٢.
(٤) الكتاب: ٤٣٢/٤.
(٥) سرّ صناعة الإعراب:٦٤/١.
(٦) يُنظر: أسرار العربية: ٢٧٩.

وألف التفخيم وألف الإمالة ما هما إلّا تنوعٌ صوتيٌّ للفتحة الطّويلة؛ نتيجة ورودها في سياقات نطقية محدّدة، ويُطلق على هذا التّنوع بالألفون أو الديافون[١].

ولم يغفل المحدثون عن هذا التشكّل الصّوتي، إذ قال الدّكتور تمام حسان مبيّنًا طريقة إنتاجه: "وألف التّفخيم بلغة أهل الحجاز: وهي ألف تستدير في نطقها الشّفتان قليلًا مع اتّساع الفم نتيجة لحركة الفك الأسفل، ويرتفع مؤخر اللّسان قليلا فيصير الفم في مجموعه حجرة رنين صالحة لإنتاج القيمة الصّوتية التي نسميها التفخيم على لغة أهل الحجاز، وهو أوغل في بابه من تفخيم القبائل الأخرى، حتى إن بعض الألفات المفخّمة على لغة الحجازيين في مثل كلمتي: الصلاة والزكاة، لما جاورت أصواتًا غير مطبقة، فخشي مدونو القرآن على تفخيم الألف، فلهذا السبب كتبوها في صورة الواو ليعلم القارئ أنّ هذه الألف مفخمة"[٢].

النّون الخفيّة

عرّف ابن الأثير بهذا الصّوت قائلًا: "والنّون الساكنة، وهي من الخيشوم، نحو: عنك، فتراها في النطق غنّة"[٣]، وأفرد لها مخرجًا خاصًّا بها، إذ قال: "مخرج الخياشيم وهو للنّون السّاكنة، نحو: عنك وتسمى الخفيفة والخفية"[٤]، ويلحظ من كلام ابن الأثير أنّه أطلق تسميتين على هذا التّشكل الصّوتي، لكنّ هذه النّون قد وردت عند سيبويه باسم الخفيفة، بيدَ

(١) يُنظر: فصول في علم الأصوات، محمد جواد النوري: ١٢١، والدّرس الصّوتي عند ابن عصفور(رسالة)، سعد محمد إسماعيل علي:٣٤.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها:٥٣.
(٣) البديع في علم العربيّة:٦٠٧/٢.
(٤) المصدر نفسه: ٦١٢/٢.

أنّ السّيرافيّ أوجب أن يقال الخفيّة؛ لأنّ التّفسير يدلّ عليه، وهي ساكنة تخرج من الخيشوم[١].

ويوضّح ابن جنّي دليل خروجها من الخيشوم بقوله: "ويدلّك على أنّ النّون الساكنة إنّما هي من الأنف والخياشيم، أنّك لو أمسكت بأنّفك ثمّ نطقت بها لوجدتها مختلّة"[٢]، ويُدخلُ مكّي القيسيّ(ت ٤٣٧هـ) التّنوين مع هذه النّون مسميًّا إيّاها بالنّون الخفيفة، إذ يقول: "النّون الخفيفة: نحو التّنوين، والنّون التي تخفى عند الكاف والجيم، وشبه ذلك، نحو النّون الخفيفة التي تؤكّد بها الأفعال لأنّ مخرجها من غير مخرج النّون المتحركة، والنّون الصّحيحة السكون"[٣]، وتخفى هذه النّون إذا جاء بعدها أحد أصوات الإخفاء، وهذه الأصوات جمعت في أوائل البيت الشعري الآتي:

"صف ذا ثنا جود شخص قد سما كرما... ضع ظالما زد تقى دم طالبا فترى"[٤]

وهي سوى أصوات الإدغام (ي، ر، م، ل، و، ن) وصوت الإقلاب (ب) وأصوات الحلق (ء، هـ، ع، ح، غ، خ)[٥].

ولا يكاد الدّرس الصّوتيّ الحديث يضيف شيئًا إلى ما قدّمه القدماء من توضيحٍ لهذا التّشكل الصّوتيّ، بيدَ أنّ الدّكتور تمّام حسّان يفرّق بين المصطلحين أي الخفيفة والخفية، إذ يقول: من الأصوات المستحسنة في كتاب سيبويه "النّون الخفية : والذي يبدو في كتاب سيبويه هو وصفها بلفظ النّون (الخفيفة)، والمعروف أنّ النّون الخفية غير النّون الخفيفة؛

---

(١) يُنظر: شرح السّيرافيّ:٣٨٧/٥.
(٢) سرّ صناعة الإعراب: ٦١/١.
(٣) الرّعاية: ١٠٧.
(٤) الكنز في القراءات العشر:١٩٣/١.
(٥) يُنظر: الرّعاية:٢٦٢-٢٦٦.

فالخفية هي نون الإخفاء قبل حروف الفم ...، وأمّا الخفيفة فهي إحدى نوني التوكيد، ولها أحكام في الوقف تفردها بطابع خاص حيث تصير في الوقف ألفًا نحو: قفا= قفن"[١]، ويبدو أنّ وصف القدماء لها بالخفيفة متأتٍ من كونها ساكنة والسّاكن خلاف المشدّد عندهم ، فالمشدّد ثقيل والساكن خفيف[٢]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فابن الأثير قد علّل سبب إطلاق هاتين التسميتين على هذا التشكّل الصّوتي، إذ يقول: إنّ هذه النّون الساكنة تسمّى "الخفيفة، والخفية؛ لخفتها وخفائها في النطق"[٣]؛ لذلك لا ضير من إطلاق هاتين التسميتين على هذه النّون.

الهمزة المخفّفة

عدّ ابن الأثير هذا التّشكّل الصّوتي من الأصوات المستحسنة، إذ قال: "الهمزة المخففة التي تسمى بين بين وهي بين الهمزة والياء"[٤]، ومن الملاحظ أنّ ابن الأثير ذكر وجهًا واحدًا من أوجه تخفيف الهمزة، وهو الذي بين الهمزة والياء، لكنّه في موضع آخر من كتابه فصّل فيها ذاكرًا الأوجه الثلاث، إذ قال: "ومعنى تخفيف الهمز: قلبه أو حذفه أو جعله بين بين، ومعنى جعله بين بين أن تجعل الهمزة بين الهمزة وبين ما منه حركتها، فالمفتوحة بين الهمزة والألف والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء"[٥].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها:٥٣.
(٢) يُنظر: الكتاب: ٥١٨/٣، والحجة للقراء السبعة: ٣٨١/٥، ومعجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي:٢٩٨.
(٣) البديع في علم العربية:٦١٩/٢.
(٤) المصدر نفسه:٦٠٨/٢.
(٥) المصدر نفسه: ٣٢٥/٢.

ويبدو أنّ ذكرَ ابن الأثير وجهًا واحدًا لهمزة بين بين في حديثه على الأصوات المستحسنة ـ وهو: الهمزة التي بين الهمزة والكسرة ـ هو ذلك الثّقل في الكسرة التي تحت الهمزة؛ لذلك يخفّفونها جاعلين إياها بين الهمزة والياء.

ويتفق ابن الأثير مع سيبويه(١) في استحسان هذا الصّوت، ويبيّن ابن جنّي معنى قول سيبويه في موضعين من كتابه: الأوّل: أنّ " معنى قول سيبويه بين بين، أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة، فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو"(٢).

أمّا الموضع الآخر "فمعنى قول سيبويه (بين بين): أي هي ضعيفة ليس لها تمكن المحقّقة، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها"(٣).ويعرّف ابن عصفور بالهمزة المخفّفة قائلا: "وهي المجعولة بينها وبين الحروف(*) الذي منه حركتها، وذلك جائز في كلّ همزة متحرّكة تكون بعد ألف، أو بعد حركة ما لم تكن مفتوحة مكسورًا ما قبلها، فتبدل ياءً، أو مضمومًا فتُبدل واوًا"(٤) .

وتسهيل الهمزة سمة من سمات لهجة قريش، والتسهيل يعني تخفيف صوت الهمزة الذي يعدّ صوتًا قويًّا بتحويله إلى صوت لين يكون نطقه سهلًا يسيرًا؛ لأنّ الهمزة تحتاج إلى

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.
(٢) سرّ صناعة الإعراب: ٦١/١.
(٣) المصدر نفسه: ٦٤/١.
(*) الصّواب: الحرف؛ لأنَّ المعنى يقتضيه.
(٤) المقرّب:٣٢٠/١.

مجهود عضلي كبير حين النطق بها[١]، ومنهم من يرى أنّ الهمزة من أثقل الأصوات نطقًا وأبعدها مخرجًا؛ لذلك تنوّع العرب في تحقيقه بأنواع التخفيف[٢].

وخير مثال على تسهيل الهمزة قوله تعالى: {وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ}[٣]، إذ اجتمعت همزتان في لفظة (أأعجمي) فضلًا على العين الساكنة التي تتلو هاتين الهمزتين، إذ تكمن صعوبة النطق في أنّ صوت الهمزة ـ مكرّرًا ـ وصوت العين الساكنة متقاربانِ في مخرجهما وهو الحلق؛ لذلك ذهب أكثر القرّاء والمجوّدين إلى تخفيف الهمزة الثانية (همزة القطع) جاعليها بين الهمزة والألف[٤]. وقد وضع العلماء نقطة مدورة مسدودة الوسط فوق الهمزة الثانية؛ للدلالة على تخفيفها بين بين[٥] ويمكن توضيح ذلك عبر الكتابة الصّوتية:

أأعْجَمِيٌّ بتحقيق الهمزتين ⟵ ء ـَ/ءـَ ع/ج ـَ/م ـِ يْ/ي ـُ ن.

أ~عْجَمِيٌّ بتخفيف همزة القطع ⟵ ء ـَـ ع/ج ـَ/م ـِ ي/ي ـُ ن.

ويُلحظُ في الكلمة الأوّلى أنّ عدد المقاطع الصّوتية خمسة مقاطع، أمّا في الثانية فعدد المقاطع صار أربعة بعد تخفيف الهمزة.

الصّاد التي كالزاي

---

(١) يُنظر: فصول في الأصوات اللغوية: ٧٣.
(٢) يُنظر: الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري: ١٠٩/٢.
(٣) سورة فصلت: ٤٤.
(٤) يُنظر: حجة القراءات: ٦٣٧. والنشر في القراءات العشر: ٣٦٦/١. وغاية المريد في علم التجويد، عطية قابل ناصر: ٢٩٠، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة: ٦٠٢/٧.
(٥) يُنظر: رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان محمد إسماعيل: ٩٩.

تحدّث ابن الأثير عن هذا الصّوت المتشكّل قائلًا: "والصّاد التي كالزاي نحو زدر، في صدر، ومنه قُرئ: "{حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ}[١]، ومنهم من يقلبها إذا كانت ساكنة زايًا، فيقول : يزدر"[٢].

ويشير كلام ابن الأثير (منهم من يقلبها زايًا إذا كانت ساكنة) إلى أنّ الصّوت الساكن أكثر عرضة للتأثر إذا جاور أصواتا أخرى.

وعدّ سيبويه هذا الصّوت من الأصوات المستحسنة[٣]، ووضّح ابن جنّي سبب حدوث هذا الصّوت ، إذ قال: "وأمّا الصّاد التي كالزاي فهي التي يقلّ همسها قليلا ويحدث فيها ضرب من الجهر، لمضارعتها الزاي، وذلك قولك في يصدر يصدر، وفي قصد قصد. ومن العرب من يخلصها زايًا، فيقول يزدر وقزد، وقالوا في مثل لهم: (لم يحرم من فزد له) أي فصد له"[٤].

وزعم بعض العلماء أنّ هذا الصّوت يحدث نتيجة إشمام الصّاد الزاي[٥]، والإشمام لغة تنسب إلى بعض قيس وقد قرأ بها حمزة والكسائي[٦] .

ويبدو أنّ الدّرس الصّوتي الحديث يوافق على ما جاء به القدماء من وصف لهذا الصّوت، إذ يرى الدّكتور تمّام حسّان أنّ هذا الصّوت يشبه "نطق العامة في مصر للظاء

---

(١) سورة القصص:٢٣.
(٢) البديع في علم العربية:٦٠٨/٢.
(٣) يُنظر: الكتاب:٤٣٢/٤.
(٤) سرّ صناعة الإعراب:٦٥/١.
(٥) يُنظر: شرح المفصل:٥٢٠/٥. والكناش في فني النّحو والصّرف: ٥٢٠/٢.
(٦) يُنظر: السّبعة في القراءات، أحمد بن موسى البغدادي (٣٢٤) : ١٠٦ - ١٠٧، وإعراب القرآن، النّحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ):٢٧٦.

في كلمة (ظالم) مثلًا، والقاهريون ينطقون هذه الصّاد المجهورة في كلمة (مصر) كما كان العرب ينطقونها قديمًا"[١].

الشّين التي كالجيم

أوجز ابن الأثير القول في هذا التشكّل الصّوتي، إذ قال "والشّين التي كالجيم كقولهم في أشدق : أخذق*"[٢]، وكذلك أوجز سيبويه القول في هذا الصّوت[٣]، بيد أنّ السّيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ) وضح سبب حدوث هذا الصّوت قائلًا: "الشّين التي كالجيم في نحو الأشدق إنّما قربت فيه الشّين من الجيم بسبب الدّال لما بين الجيم والدّال من الموافقة في الشدّة والجهر كراهة لجمع الشّين والدّال لما بينهما من التباين"[٤].

أمّا ابن جنّي فيرى أنّ حدوث هذا الصّوت بسبب "قلة تفشي الشّين واستطالتها ممّا يؤدي إلى تراجعها قليلًا متصعّدة نحو الجيم"[٥]، وذكر هذا الصّوت الزمخشري[٦] (٥٣٨) وابن يعيش[٧](٦٤٣) وعماد الدين أبو الفداء[٨](٧٣٢) والسيوطي[٩](٩١١) لكنهم لم يضيفوا شيئًا إلى قول السّيرافيّ وقول ابن جنّي المذكورينِ آنفًا.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٥٤.
(٢) البديع في علم العربيّة:٦٠٨/٢. * الصواب أجدق.
(٣) يُنظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.
(٤) شرح السّيرافيّ: ٣٨٩/٥.
(٥) سرّ صناعة الإعراب: ٥٩/١.
(٦) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب:٥٤٦.
(٧) يُنظر: شرح المفصل: ٥٢٠/٥.
(٨) يُنظر: الكناش في فني النّحو والصّرف:٣١١/٢، ٣١٢.
(٩) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٤٩٢/٣.

أمّا عند المحدثين فقد ذكر الدّكتور تمّام حسان أنّ هذا الصّوت هو "الشّين المجهورة التي تشبه صوت الجيم في اللهجة السورية واللبنانية، فكان الناطقون بهذه الشّين من العرب يجعلون كلمة أشدق كأنها أجدق، ومثل هذا ما نسمعه في لهجة القاهريّين في كلمات مثل الأشغال والأشجار"(١)، ويقول الدّكتور رمضان عبد التواب: إنّ هذه الشّين "قد تجهر بتأثير الأصوات المجهورة المجاورة لها، مثل الشّين في كلمة : (مشغول)، وهذه الشّين المجهورة توجد في نطق الشّوام للجيم العربية. ونحن نميز هذه الشّين المجهورة بالرمز (ج) ونطقها يماثل نطق الصّوت الأخير في الكلمة الفرنسية: (rouge) = روج"(٢).

ويبدو أنّ ما لحق صوت الشّين من تغير هو وقوع هذا الصّوت الموصوف بالتفشي والاستطالة(٣) بين صوتين يكون النطق بهما أسرع من الشّين، وهذان الصّوتان هما الهمزة والدّال في كلمة (أشدق)، بينما يكون النطق بالشّين بطيئًا إلى حدٍّ ما؛ نتيجة التفشي والاستطالة التي فيه؛ لذلك يميل اللّسان إلى إشراب الشّين صوت الجيم.

ب ـ الأصوات المستقبحة

بعد أن أتمّ ابن الاثير الحديث على الأصوات المستحسنة شرع بذكر الأصوات المستقبحة واصفًا إيّاها بأنّها لا يؤخذ بها في قراءة القرآن الكريم والشعر العربي، وهي عنده ثمانية أصوات: "الكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشّين، والفاء التي كالباء، والصّاد التي كالسّين، والطّاء التي كالثّاء، والظّاء التي كالثّاء، والضّاد الضّعيفة"(٤).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها:٥٣، ٥٤.
(٢) المدخل إلى علم اللغة:٥١.
(٣) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب:٥٩/١.
(٤) البديع في علم العربية:٦٠٩/٢.

ويبدو أنّ العلماء قد وضعوا قاعدة للتمييز بين الصّوت المستقبح وبين الصّوت المستحسن، فإذا قرُب الصّوت الضّعيف من الصّوت القوي عدّوا ذلك الصّوت مستحسنًا، وإذا قرُب الصّوت القوي من الصّوت الضّعيف عدّوا ذلك الصّوت مستقبحًا.

ويبيّن السيوطي هذا الأمر ـ بنقله كلامًا لأبي حيان ـ موازنًا بين صوت الجيم التي كالشّين وبين صوت الشّين التي كالجيم، إذ يقول: "قال أبو حيان: فإن قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عُدّت هذه مستقبحة وتلك مستحسنة، فالجواب أنّهم قرّبوا الحرف الضّعيف من الحرف القوي في جعلهم الشّين كالجيم، فلذلك كان من الفروع المستحسنة، وذلك أنّ الجيم حرف شجري من وسط اللّسان مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قوي لجهره وشدته والشّين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله وفيه بعض قوة لتفشيه، فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسنا وكان تقريب الجيم منه مستقبحا"(١).

ويرجّح السّيرافيّ أنّ هذه الأصوات المستقبحة تكونت نتيجة مخالطة العرب للعجم، إذ يقول: "وأظنّ الذين تكلموا بهذه الأصوات المسترذلة من العرب خالطوا العجم: فأخذوا لغتهم"(٢). ويبدو أنّ العلماء وضعوا مقاييس؛ لعدّ هذه التشكلات الصّوتية مستقبحة:

١ ـ قلّة استعمالها في القرآن والكلام الفصيح: شعرًا كان أم نثرًا، وصرّح بذلك ابن الأثير(٣) وعلماء آخرون(٤).

٢ ـ إذا كان بين الصّوتين المختلطين تباين في القوة والضعف.

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٩٣/٣.
(٢) شرح السّيرافيّ: ٣٦٠/٥.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦٠٩/٢.
(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٣٢/٤، وسرّ صناعة الإعراب: ٥٩/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦٢/٢.

٣ ـ تكوّن هذا الصّوت المستقبح؛ نتيجة مخالطة العرب للعجم، فضلًا على قلة استعماله وانحصاره في منطقة معينة دون أخرى.

فالكاف التي كالجيم التي ذكرها ابن الأثير[١] أطلق عليها سيبويه الكاف التي بين الجيم والكاف[٢]، وقال فيها ابن يعيش: "هي لغة في اليمن يقولون في جمل كمل وفي رجل ركل، وهي في عوام أهل بغداد فاشية شبيهة باللثغة"[٣]. ويرى بعض المحدثين أنّ هذا الصّوت سائدٌ الآن في القاهرة والجهات المجاورة لها[٤].

والجيم التي كالكاف[٥] هي مثل الكاف التي كالجيم " وهما جميعا شيء واحد، إلّا أنّ أصل أحدهما الكاف، وأصل الآخر الجيم وهما مما يعسر تحقيقهما فإنّ إشراب الكاف صوت الجيم وبالعكس متعذر"[٦].

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربية:٦٠٩/٢.
(٢) يُنظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.
(٣) شرح المفصل: ٥٢١/٥.
(٤) يُنظر: قصة الأدب في الحجاز، عبد الله عبد الجبار: ١٩٣.
(٥) يُنظر: البديع في علم العربية:٦٠٩/٢.
(٦) الكناش في فني النّحو والصّرف: ٣١٢/٢.

والفاء التي كالباء[١] قد عدّها سيبويه[٢](ت ١٨٠ هـ) وابن جنّي[٣] (ت ٣٩٢هـ)، وابن سنان[٤](ت ٤٦٦ هـ) وابن يعيش[٥](ت ٦٤٣ هـ) والمؤيد بالله[٦] (ت ٧٤٥ هـ) من الأصوات المستقبحة أو المسترذلة أو المستهجنة، ويقسّم السّيرافيّ هذا التشكّل الصّوتي على قسمين: "أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء"[٧].

وانبرى ابن سينا لشرح هذين الصّوتين، إذ يقول: "فاء تكاد تشبه الباء وتقع في لغة الفرس عند قولهم (فزولي)[*]، تفارق الباء بأنّه ليس فيها حبس تام وتفارق الفاء بـأنّ تضييق مخرج الصّوت من الشفة فيها أكثر، وضغط الهواء أشد حتى يكاد يحدث منه في السطح الذي في باطن الشفة اهتزاز"[٨]، وأمّا الباء التي أغلب عليها لفظ الفاء فقد وصفها ابن سينا بأنّها باء مشدّدة، وهي من لغة الفرس نحو: (بيروزي)[*]، وتحدث هذه بشدّ قوي على الشفتين وقلع بعنف، فضلًا على ضغط في الهواء بعنف[٩].

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٦٠٩/٢.
(٢) يُنظر: الكتاب:٤٣٢/٤.
(٣) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب:٥٩/١.
(٤) يُنظر: سر الفصاحة: ٤٩.
(٥) يُنظر: الممتع الكبير في التّصريف: ٤٢٣.
(٦) يُنظر: الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:١٢٣/٣.
(٧) شرح السّيرافيّ: ٣٩٠/٥.
(*) بثلاث نقاط.
(٨) أسباب حدوث الحروف: ٩١، ٩٢.

(*) بثلاث نقاط.
(٩) يُنظر: أسباب حدوث الحروف:٩٢.

ووضّح الدّرس الصّوتي الحديث المراد من هذين القسمين؛ فالفاء التي كالباء هي مثل صوت (p) في اللغات الأوربية، فصوت الباء العربية صوت مجهور، أمّا صوت الباء في اللغات الأوربية فصوت مهموس[١]، وأمّا الصّوت الثاني فهو المشابه لصوت (v) في اللغات الأوربية، فصوت الفاء العربية صوت مهموس لا يتذبذب معه الوتران الصّوتيان، بيد أنّ صوت الفاء المشابه لصوت (v) صوت مجهور يهتز معه الوتران الصّوتيان[٢].

وعدّ ابن الأثير **الصّاد التي كالسّين** من الأصوات المستقبحة[٣]، والمتأمّل في صوتيّ الصاد والسين يجد أنّهما يتشابهان تشابهًا كبيرًا إلّا في صفة التفخيم، إذ إنّهما " تشتركان في المخرج وفي الصفات كلها إلّا التفخيم والترقيق، فالصاد مفخَّمة والسين مرقَّقة، وهذا هو الفارق الوحيد بينهما، ومن ثَمَّ فإن إحداهما إذا أشبهت الأخرى فلا بُدَّ أن يكون معنى ذلك مشاركتها في الصفة الوحيدة التي فارقتها من جهتها، فإذا أشبهت الصاد السين فإن معنى أن تترك الصاد تفخيمها إلى ترقيق السين"[٤].

وينسب سلمة الصحاري (ت ٥١١ هـ) هذا التشكّل الصّوتي إلى كلام أهل بغداد، إذ يقولون: سدق، ويريدون صدق[٥]، ومن العلماء من يرى أنّ سبب قرب الصّاد من السّين؛ لكونهما " من مخرج واحد، وهي كبعض لغات المتطرفين من العوام، يقولون في صالح: سالح"[٦].

---

(١) يُنظر: الأصوات اللغوية:١٤٥.
(٢) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٢، ٤٣.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربية ٦٠٩/٢.
(٤) اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٥٥.
(٥) يُنظر: الإبانة في اللغة العربية: ٥٦/١.
(٦) يُنظر: تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي: ٨١/١.

ومن الأصوات المستقبحة التي ذكرها ابن الأثير **الطّاء التي كالتّاء**[١]، وذكره ثلّةٌ من العلماء : كسيبويه[٢](ت ١٨٠هـ) وابن جنّي[٣](ت ٣٩٢هـ) وأبي البركات الأنباري[٤](ت ٥٧٧ هـ) والخوارزمي[٥](ت ٦١٠هـ)، لكن من دون تفسير.

ويمثّل ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) لهذا التشكّل الصّوتي إذ قال:"تال تريد: طال، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيرًا؛ لأنّ الطّاء في أصل لغتهم معدومة، فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها"[٦]، ويرى الدّكتور تمام حسان أنّ هذا الصّوت هو لكنة فاشية في عجم أهل المشرق، فيقولون في سلطان: سلتان.[٧]

ويرى الدّكتور تمام حسان أنّ هناك شبهًا بين الأسباب التي جعلت الصّاد سينا وبين الطّاء التي كالتّاء من قرب المخرج والتفخيم الذي في الطّاء والترخيم الذي في التّاء، فإذا شبّهت الطّاء بالتّاء فإنّها تفقد تفخيمها[٨]، ويتفّق ابنُ الأثير على استقباح صوت **الظّاء التي كالثّاء**[٩] مع عددٍ من العلماء مثل: سيبويه(ت ١٨٠ هـ)[١٠]، وابن جنّي(ت ٣٩٢ هـ)[١١]،

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦٠٩/٢.
(٢) يُنظر الكتاب: ٤٣٢/٤.
(٣) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٥٩/١.
(٤) يُنظر: أسرار العربية: ٢٨٧.
(٥) المغرب في ترتيب المعرب: ٥٤٠.
(٦) الممتع الكبير في التّصريف: ٤٢٢/١.
(٧) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها:٥٦.
(٨) يُنظر: المصدر نفسه.
(٩) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦٠٩/٢.
(١٠) يُنظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.
(١١) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٥٩/١.

وابن سنان(ت ٤٦٦ هـ)[١]، والزمخشري(ت ٥٣٨ هـ)[٢]، وأبي البركات الأنباري[٣](ت ٥٧٧ هـ). وممن جاء بعد ابن الأثير في استقباح هذا الصّوت ابن يعيش[٤](٦٤٣ هـ)، وابن عصفور[٥](ت ٦٩٦ هـ) ، وقد مثّل لها المؤيد بالله (ت ٧٤٥ هـ) بقوله: "والظّاء التي كالثّاء نحو: (ثالم) في (ظالم)"[٦]. ويرى بعض الباحثين أنّ هذا الصّوت هو صوت "يجيء من المبالغة في إفشاء الظّاء فتخرج كأنّها ثاء مفخمة"[٧].

وأوضح الدّرس الصّوتي الحديث سبب تشكّل هذا الصّوت، إذ قال الدّكتور تمام حسان: "الفارق بين الظّاء والثّاء يوضح أنّهما يختلفان من وجهتين: أولاهما : الجهر والهمس ، والثانية : التفخيم والترقيق ، فإذا أشبهت الظّاء الثّاء فسيكون معنى ذلك أنّها فقدت إمّا الجهر وإمّا التفخيم وإمّا هما معًا"[٨] .

وأمّا **الضّاد الضّعيفة**[٩] فبيّن سيبويه مخرجها ، إذ قال: إنّ "الضّاد الضّعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئتَ تكلّفتها من الجانب الأيسر وهو أخف ؛ لأنّها من حافة اللّسان مطبقة؛ لأنّك جمعت في الضّاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه، وإنما جاز هذا فيها

---

(١) يُنظر: سر الفصاحة:٢٩/١.
(٢) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٥٤٦.
(٣) يُنظر: أسرار العربية:٢٨٧.
(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٥١٨/٥.
(٥) يُنظر: الممتع الكبير في التّصريف: ٤٣٢.
(٦) الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ١٢٣/٣.
(٧) تاريخ آداب العرب: ٨١/١.
(٨) اللغة العربية معناها ومبناها: ٥٦.
(٩) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦٠٩/٢.

؛ لأنّك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين وهي أخفّ لأنّها من حافة اللّسان وأنّها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها ، فتستطيل حين تخالط حروف اللّسان"[١].

ويرى السّيرافيّ أنّ هذا التشكّل الصّوتي "من لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم فربما أخرجوها ظاء، وذلك أنّهم يخرجونها من طرف اللّسان وأطراف الثنايا ، وربّما تكلفوا إخراجها من مخرج الضّاد فلم تتأتَ لهم فخرجت من بين الضّاد والظّاء"[٢] ، ويبدو من كلام السّيرافيّ أنه شبّه الضّاد بالظّاء ، لكنّ بعض العلماء قد شبّهها بالثّاء؛ كأبي البركات الأنباري ، إذ يقول:" الضّاد الضّعيفة المبدلة من الثّاء وحكي أنّ منهم من يقول في :" أثرد : أضرد"[٣]، أمّا العكبري فيصرّح أنّ الضّاد الضّعيفة هي الشبيهة بالذال[٤]،ويعترض أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) على كلام مبرمان وابن عصفور، إذ يرى هذان العالمان أنّ الضّاد الضّعيفة هي نتيجة قرب الثّاء من الضّاد ، ومثّل لها ابن عصفور بـ(أثرد له) إذ تصير (أضرد له)[٥]، وكان اعتراض أبي حيان عليهما هو بسبب تشبيههما الثّاء بالضّاد ، إذ يرى أنّ الضّاد الضّعيفة هي التي تقترب من الثّاء وليس العكس.

والبحث يؤيّد ما ذهب إليه أبو حيان؛ لأنَّ العلماء عدّوا الضّاد الضّعيفة من الأصوات المستقبحة؛ لأنَّها قربت من الثّاء، والضّاد صوت قوي بينما الثّاء صوت ضعيف، فإذا قرب الصّوت القوي من الصّوت الضّعيف عدّ الصّوت مستقبحًا. ولو كان ادعاء مبرمان وابن

---

(١) الكتاب: ٤٣٢/٤.
(٢) شرح السّيرافيّ:٣٩٠/٥.
(٣) أسرار العربية: ٢٨٧.
(٤) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٤٦٢/٢.
(٥) يُنظر: الممتع الكبير في التّصريف: ٤٢٣.

عصفور أنَّ الضّاد الضّعيفة عبارة عن تقريب الثّاء من الضّاد صحيحًا؛ لعدّ هذا الصّوت مستحسنًا؛ لأنّه إذا قرب الصّوت الضّعيف من الصّوت القوي عدّ الصّوت مستحسنًا.

أمّا موقف الدّرس الصّوتي الحديث فيرى العالم براجستراشر أنّ حدوث هذا الصّوت نتيجة التبادل بين الضّاد والظّاء، و"أنّ الضّاد والظّاء كثيرًا ما تبادلتا في تاريخ اللغة العربية"(١).

ويذهب الدّكتور محمود فهمي حجازي إلى أنّ الضّاد الضّعيفة هي ثمرة أثر من آثار الأساس اللغوي، إذ إنّ اللغات التي سبقت اللغة العربية لم تكن تعرف صوت الضّاد؛ لذلك نتج عن محاولاتهم الناقصة النطق بصوت الضّاد ذلك الصّوت الذي أطلق عليه القدماء اسم الضّاد الضّعيفة(٢).

ت -الأصوات البعيدة

ذكر البحث فيما سبق أنّ ابن الأثير قد انفرد في تقسيمه الأصوات الفروع على ثلاثة أقسام : مستحسنة، ومستقبحة، وبعيدة، فمصطلح البعيدة لم يرد عند معظم علماء اللغة والقراءات والتجويد(٣)، إذ قال: "أربعة أحرف بعيدة ذكرها بعضهم، وهي السّين التي كالزاي ، والجيم التي كالزاي، والقاف التي كالكاف، واللّام المفخمة إلّا مع اسم الله تعالى

---

(١) التّطور النّحوي: ١٩.
(٢) يُنظر: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي: ٢٩٩.
(٣) يُنظر: الكتاب: ٤٣٢/٤، والأصول في النّحو: ٣٩٩/٣، وسرّ صناعة الإعراب: ٥٩/١، والرّعاية: ١٠٧، والكامل في القراءات، يوسف بن علي بن جبارة: ٩٨، وأسرار العربية: ٢٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦١/٢، وشرح المفصل: ٥٢٠/٥، والممتع في التّصريف: ٤٢٢/١، وشرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي: ٢٥٧/٣، والكناش في فني النّحو والصّرف: ٣١٢/٢، وهمع الهوامع: ٤٩٢/٣، وغاية المريد في علم التجويد: ١٢٥.

إذا كان قبله فتحة أو ضمة؛ فإنّه مطّرد"[١] وادّعى ابن الأثير أنّ هذه الأصوات ذكرها بعض العلماء، لكنّه لم يصرّح بأسمائهم، وأحال المحقق في الهامش إلى أنّ السّيرافيّ ذكر ذلك في شرحه كتاب سيبويه، بيد أنه لم يذكر الجزء والصفحة التي ورد فيها ذلك[٢] .

وبعد البحث في كتاب السّيرافيّ وجدته قد ذكر هذه الأصوات، لكنّه ذكر الشّين التي كالزاي وليس السّين التي كالزاي، وكذلك ذكر الجيم التي كالزاي، ناسبا هذين الصّوتين إلى سيبويه[٣]، وأنّ سيبويه قد ذكرهما في تتمة كلامه على الأصوات، إلّا أنّ سيبويه قد تحدث على هذين الصّوتين – أعني السّين والشّين – في مضارعتهما الزاي[٤] وليس في تتمة كلامه على الأصوات.

ثمّ يذكر السّيرافيّ الصّوتين الآخرين اللذين ذكرهما ابن الأثير، وهما: اللّام المفخمة التي وسمها السّيرافيّ بأنّها "اللّام المقحمة التي في اسم الله عز وجل في لغة أهل الحجاز، ومن يليهم ناحية العراق إلى الكوفة وبغداد"[٥]، والقاف التي كالكاف، إ ذ وصفها السّيرافيّ بأنها القاف التي بين القاف والكاف[٦] ، ووافق ابنَ الأثير أخوه ضياء الدين ابن الأثير في عدد هذه الأربعة، إذ قال:" ذكر قوم أربعة أحرف هي : السّين كالزاي، والجيم كالزاي واللّام المفخّمة، والقاف كالكاف"[٧] .

---

(١) البديع في علم العربية: ٦٠٩/٢.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: هامش رقم (٩).
(٣) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ٣٩٠/٥.
(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٧٨/٤، ٤٧٩.
(٥) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ٣٩٠/٥.
(٦) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ٣٩٠/٥.
(٧) يُنظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ٣٧.

ومهما يكن من أمر فإنّ ابن الأثير لم يبن مقصده من إطلاق مصطلح (البعيدة) على هذه الأصوات الأربعة، وتحدّث أبو حيان على بعض هذه الأصوات، إذ قال: "زاد بعضهم أحرفًا لم يذكرها سيبويه، وهي الشّين كالزاي، كقولهم في أشرب: أزرب، والجيم كالزاي كقولهم في أخرج: أخرز، والقاف كالكاف كقولهم في القمح: الكمح"[١]، ونلحظ من نص أبي حيان أمرين:

الأوّل: قوله: إنّ سيبويه لم يذكر هذه الأصوات، لكنّ سيبويه ذكرها في "باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه"[٢].

الثّاني: ذكر أبو حيان الشّين التي كالزاي وليس السّين التي كالزاي، والبحث يميل إلى أنها السّين التي كالزاي وليس الشّين التي كالزاي؛ لأنّ سيبويه وابن السرّاج قد وصفا صوت الشّين التي كالزاي بأنّه عربيٌّ كثير[٣].

ويبدو أنّ ابن الأثير قد وصف هذا الصّوت بالبعيد؛ لأنّ سيبويه وبعض العلماء قد منعوا إشراب أو إشمام السّين صوت الزاي، ولم يجوّزوا إلا إبداله، فيقال في سدل

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦/١.
(٢) الكتاب: ٤٧٨/٤.
(٣) يُنظر: الكتاب: ٤٧٨/٤، ويُنظر: الأصول في النّحو: ٤٣٠/٣.

يسدل: يزدل(*) بإبدال السّين زايًا[١]. ويعود سبب إبدال السّين زايًا وعدم إشرابها؛ "لأنّها من موضع الزاي وليست بمطبقة فيبقى الإطباق والبيان فيها أحسن"[٢]

وأمّا الجيم التي كالزاي فيبدو أنَّ ابن الأثير وصف هذا التّشكّل بالبعيد؛ لعدم وجود مناسبة لتقريب هذين الصّوتين، فضلًا عن البعد الذي بين مخرج الجيم ومخرج الزاي، وتوضيح ذلك: أنّ صوت الجيم التي كالشّين قد أشرب صوت الجيم صوت الشّين لسببين:

الأوّل: مجيء التّاء أو الدّال بعد الجيم الساكنة؛ كقولك: أجدر: أشدر، واجتمعوا: اشتمعوا.

الثّاني: هو أنّ الجيم والشّين من مخرج واحد إلّا أنّ الشّين أبين وأفشى[٣]، وهذان السببان لا تكاد تجدهما في صوت الجيم التي كالزاي.

ويبدو أنّ ابن الأثير أبعد القاف التي كالكاف إمّا للسّببين المذكورين آنفًا، وإمّا لأنّ هذا الصّوت الذي بين القاف والكاف قد أشبه صوتًا آخر، وهو صوت الجيم التي كالكاف، وكذلك صوت الكاف التي كالجيم، إذ يقول السّيرافيّ: "ورأينا من يتكلم بالقاف بين القاف والكاف فيأتي بمثل لفظ الكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي كالكاف"[٤].

وقد يُعَضِّدُ هذا الظنُّ كلامَ الدّكتور تمّام حسان على الجيم التي كالكاف، إذ قال: "إنّ كلمة (رجل) تصير بهذه الجيم إلى (ركل) ragul، وهو بهذا يجعل هذه الجيم أختًا للجيم

(*) لاحظ الباحث أنّ الأزهري قد أهمل مادة (زدل: يزدل) يُنظر: تهذيب اللغة: مادة (زدل) ، ولم أجدها عند المتقدمين من أصحاب المعجمات، لكنّي وجدتها عند الزبيدي(ت ١٢٠٥هـ)، إذ قال:"زدل ثوبه، يزدله: سدله، أورده سيبويه، وقال هو على المضارعة؛ لأنّ السّين ليست بمطبقة، وهي من موضع الزاي، فحسن إبدالها لذلك، والبيان فيها أجود" تاج العروس، الزبيدي:١٢٠/٢٩.

(١) يُنظر: الكتاب:٤٧٨/٤، والأصول: ٤٣٠/٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ٥١٩.

(٢) يُنظر: المصادر أنفسها.

(٣) يُنظر: شرح المفصل:٥٢١/٥.

(٤) شرح السّيرافيّ: ٣٩٠/٥.

القاهرية ومطابقة تماما لها"[١]؛لذلك قد يكون ابن الأثير أبعد هذا الصّوت؛ لمطابقته صوتًا آخر وهو صوت الجيم التي كالكاف

وأمّا اللّام المفخمة فهنا يكمن الخلاف بين ابن الأثير وثلّة من العلماء، إذ وصف ابن الأثير هذا الصّوت بأنّه صوت بعيد، بينما ذهب بعض العلماء إلى عدّ هذا الصّوت من الأصوات المستحسنة، أمثال: ضياء الدين ابن الأثير[٢] (ت ٦٣٧هـ)، وأبي حيان الأندلسي[٣] (ت ٧٤٥هـ)، وابن الجزري[٤] (ت ٨٣٣هـ). وأطلق عليها ابن سينا (ت٤٢٨هـ) (اللّام المطبقة)، إذ قال:" لام مطبقة نسبتها إلى اللّام المعروفة نسبة الطّاء إلى التّاء، وتكثر في لغة الترك، وربّما استعملها المتفيهق من العرب"[٥]

ويستثني ابن الأثير اللّام التي في اسم الله تعالى، إذ يقول: من الأصوات البعيدة اللّام المفخمة "إلّا مع اسم الله تعالى إذا كان قبله فتحة أو ضمة؛ فإنه مطّرد"[٦]، ويبدو أنّ ابن الأثير قد أبعد هذا الصّوت؛ لكي يختص هذا التفخيم في اللّام بلفظ الجلالة دون غيره من الألفاظ؛ أي إنَّ العلماء فخموا اللّام تفخيمًا لهذه اللفظة المباركة، وإلا فلا حاجةَ تدعو إلى تفخيم اللّام في هذا الموضع، إذ إنّ هناك كلمات تحتوي على مقاطع صوتية مقاربة للمقاطع الصّوتية في لفظ الجلالة، لكنّها لا تفخم، نحو: كلمة (اللّام) مثلًا، فالمقاطع الصّوتيّة في هذه الكلمة تشبه المقاطع الصوتيّة في كلمة (الله) إلّا أنَّ لام لفظ الجلالة تُفخمُ وتلك لا تُفخّم.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها:٥٥.
(٢) يُنظر: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور:٣٧.
(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٣/١.
(٤) يُنظر: النشر في القراءات العشر:٢٠١/١.
(٥) أسباب حدوث الحروف:٩١.
(٦) البديع في علم العربية:٦٠٩/٢.

وزعم النّويري (ت٨٥٧هـ) أنّ القرّاء أجمعوا "على تفخيم اللّام من اسم الله تعالى، وإن زيد عليه الميم، إذا تقدمتها (فتحة أو ضمة)، سواء كان في حالة الوصل أو الابتداء؛ تعظيما لهذا الاسم الشريف الدّال على الذات، وإيذانا باختصاصه بالمعبود الحقّ، نحو: {شَهِدَ اللَّهُ}(١)... وأجمعوا على ترقيقها بعد كسرة لازمة، أو عارضة زائدة، أو أصلية؛ استصحابًا بالأصل مع وجود المناسبة نحو: بسم الله(٢)"(٣).

ويُلحظُ في قول النويري "استصحابا بالأصل مع وجود المناسبة" أنّ الأصل في لفظ الجلالة الترقيق؛ وذلك للعلة التي ذكرت آنفا، فضلًا على إظهار الفرق بين لفظ الجلالة وبين كلمة (اللات)(٤). أمّا قول النويري (مع وجود المناسبة) فذلك لوجود التنافر بين صوت الكسرة وصوت اللّام المفخمة في لفظ الجلالة، فحين النطق بالكسرة ينخفض اللّسان نحو الحنك الأسفل، على حين أنّ النطق باللّام المفخمة يلازمه صعود اللّسان إلى الحنك الأعلى؛ لذلك يحدث تنافر بين الصّوتين، فيجمع القرّاء على "ترقيق اللّام بعد كسرة لازمة، أو عارضة زائدة، أو أصلية"(٥).

وخلاصة الأمر أنّ ابن الأثير أطلق تسمية (البعيدة) على هذه الأصوات للأسباب الآتية التي بدت للباحث:

١ - التّقارب الكبير بين مخارج الأصوات؛ كصوت السّين التي كالزاي.
٢ - لعدم وجود مناسبة تقتضي الإشراب بين الصّوتين؛ كاللّام المفخمة في لفظ الجلالة.

---

(١) سورة آل عمران: ١٨.
(٢) سورة النمل: ٣٠.
(٣) شرح طيبة النشر: ٤١/٢.
(٤) يُنظر: القراءات روايتا ورش وحفص (دراسة تحليليّة مقارنة)، حليمة سال:٢١١.
(٥) المصدر نفسه: ٢١١.

٣ - قد يكون الأمر للدلالة على التفخيم؛ كتفخيم اللّام في لفظ الجلالة تفخيما لهذه الكلمة المباركة، على الرغم من عدم وجود مناسبة صوتية لتفخيم هذه اللّام.

٤ - البعد المخرجيّ بين الصّوتين المقربين؛ كصوت الجيم التي كالزاي.

٥ - خروج الصّوت المتشكّل مشابهًا تشابهًا كبيرًا لصوت متشكّل آخر؛ كصوت القاف التي كالكاف فإنه يشبه صوت الجيم التي كالكاف.

وبلغ عدد الأصوات عند ابن الأثير من مشهور ومستحسن وقبيح وبعيد سبعة وأربعين صوتًا(١)، وكان العلماء على خلاف في عدّها، فبلغ عدد الأصوات عند سيبويه اثنين وأربعين صوتا(٢)، وعند ابن جنّي والزمخشري وابن عصفور ثلاثة وأربعين(٣)، ووصل عددها إلى الخمسين عند أبي حيان الأندلسي(٤)، وعدّها أبو الفداء ستة وأربعين صوتًا(٥).

ثالثًا: مخارج الأصوات عند ابن الأثير

نال موضوع مخارج الأصوات عناية كبيرة من لدن العلماء، وما من عالم في اللغة أو القراءات أو التجويد إلا وهو ذاكر هذا العلم، ولا يكاد كتاب في اللغة يخلو من ذكر هذا العلم، سواء أكان تفصيلا به أم اجمالا، لما لمخارج الأصوات من أهمية جلية، فكان علم مخارج الأصوات مختلف العلماء، ومفترق الآراء. ولمّا كان اعتماد معظم علماء العربية على خبرتهم وذائقتهم الذاتية في تحديد مخارج الأصوات(٦) ظهر خلاف في تحديدها وعددها وتسمياتها بين القدماء أنفسهم، وبين القدماء والمحدثين، وبين المحدثين أنفسهم.

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦٠٩/٢.
(٢) يُنظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.
(٣) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب:٥٩/١، والمفصل: ٥٤٦، والممتع في التّصريف:٤٢٣/١.
(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب:١٦/١.
(٥) يُنظر: الكنّاش في فني النّحو والصّرف: ٣١٢/٢.
(٦) يُنظر: النشر في القراءات العشر:١٩٨/١.

وقد دلا ابن الأثير بدلوه في هذا العلم، فكان عدد مخارج الأصوات عنده ستة عشر مخرجا، وهي[١]:

المخرج الأوّل: أقصى الحلق، وخصّه بأصوات الهمزة، ثمّ الهاء، ثمّ الألف.

المخرج الثاني: أوسط الحلق: للعين والحاء.

المخرج الثالث: أدنى الحلق من الفم وأعلاه: للغين والخاء.

المخرج الرابع: أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك: للقاف.

المخرج الخامس: أسفل من موضع القاف قليلا ومما يلي الحنك الأعلى: للكاف.

المخرج السادس: وسط اللّسان وما يقابله من وسط الحنك الأعلى: لأصوات الجيم والشّين والياء.

المخرج السابع: أول حافة اللّسان وما يليها من الأضراس: فمنهم من يخرجها من الجانب الأيمن، ومنهم من يخرجها من الجانب الأيسر.

المخرج الثامن: أوّل حافة اللّسان من أدناها إلى طرف اللّسان، فيما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فويق الضاحك والناب والرّباعية والثنية: للام.

المخرج التاسع: طرف اللّسان بينه وبين ما فوق الثنايا السفلى والخيشوم: للنون.

المخرج العاشر: أدخل في طرف اللّسان قليلا من مخرج النّون؛ لانحرافه إلى اللّام: الرّاء.

المخرج الحادي عشر: ما بين طرف اللّسان وأصول الثنايا العلى: للطاء والدّال والتّاء.

المخرج الثاني عشر: ما بين طرف اللّسان وأطراف الثنايا العلى: للظاء والذال والثّاء.

المخرج الثالث عشر: ما بين طرف اللّسان وأطراف الثنايا العلى: للظاء والذال والثّاء.

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربية: ٢/٦١٠.

المخرج الرابع عشر: ما بين الشفّة السفلى وأطراف الثنايا العلى: الفاء.

المخرج الخامس عشر: ما بين الشفتين: للباء والميم والواو.

المخرج السادس عشر: الخياشيم، وهو للنون الساكنة، نحو: منك، وعنك، وتسمى الخفيفة والخفية.

والتّأمل في هذا النص الذي أورده ابن الأثير يُثير في حفيظة الباحث أمرين:

الأمر الأوّل: مفهوم المخرج، والثّاني: عدد المخارج، لكن قبل الخوض في هذا الأمر أودّ الإشارة إلى أنّ مخرج (الصّاد والسّين والزاي) لم يذكره ابن الأثير، وهو المخرج الثاني عشر، إذ جاء هذا المخرج مطابقًا تمامًا للمخرج الثالث عشر، فوردت عبارة "ما بين طرف اللّسان وأطراف الثنايا العلى: للظاء والذال والثّاء" مكرّرة مرتين في المخرج الثّاني عشر والثّالث عشر، ولم ينتبه المحقق على ذلك الخلط ولم يشر إليه، ممّا أضاع علينا قول ابن الأثير في هذه الأصوات (الصّاد والسّين والزاي)، إلّا أنّ الباحث قد توصل إلى أنّ هذه الأصوات عند ابن الأثير جاءت مرتبة على وفق الآتي: (الصّاد ثمّ السّين ثمّ الزاي)؛ لأنّ ابن الاثير كلّما ذكر هذه الأصوات ذكرها وهي مرتبة على الترتيب المذكور آنفا، وقد ذكرت ست مرات في كتاب البديع على وفق الترتيب الذي ذكرته[1].

أ: مفهوم المخرج:

وردت في كتاب ابن الأثير مصطلحات عِدّة تدلُّ على المكان الذي يخرج منه الصّوت، وهي المخرج والمبدأ والموضع، وكان لمصطلح (المخرج) النصيب الأوفر في كتاب البديع قياسًا ببقيّة المصطلحات، إذ ورد هذا المصطلح في ثمانية وعشرين موضعًا.

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦٠٧/٢، و ٦١٤/٢، و ٦١٦/٢، و ٦١٨/٢، و ٦٣٦/٢، و ٦٤٠/٢.

وهذا المصطلح قديم قدم الدّراسات الصّوتية، إذ ورد ذكره في حديث الإمام الصّادق (عليه السلام) الذي أملاه على المفضل بن عمر، إذ قال (عليه السلام): "وإن كان مخرج الصّوت يشبه المزمار بالآلة والتعريف، فإنّ المزمار في الحقيقة هو المشبّه بمخرج الصّوت"(١).

وورد عند الخليل (ت ١٧٠هـ) ، إذ قال: "ولولا بحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين"(٢) ، وقال في مؤلّف آخر : إنّ مدّكر أصله " مذتكر اجتمع ذال وتاء ومخرجهما قريب بعضه من بعض فلمّا ازدحمتا في المخرج أدغمت ٠٠٠"(٣) وكذلك ورد عند سيبويه(٤)(ت ١٨٠هـ) والمبرّد(٥)(ت٢٨٥هـ) وابن جنّي(٦)(ت٣٩٢هـ).

والمخرج في اللغة مشتقٌّ من الفعل خرج، فيقال:" خرج خروجا ومخرجا، وقد يكون المخرج موضع الخروج. يقال خرج مخرجا حسنا، وهذا مخرجه"(٧)، وأمّا معناه في الاصطلاح فقد عرّفه الداني(ت٤٤٤هـ)، فقال: "ومعنى المخرج: أنّه الموضع الذي ينشأ منه الحرف"(٨).

---

(١) توحيد المفضل: ٦٢ ، ٦٣.
(٢) العين:٥٧/١.
(٣) الجمل في النّحو:٢٨٢.
(٤) يُنظر: الكتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٥) يُنظر: المقتضب: ١٩٢/١.
(٦) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٦٠/١.
(٧) الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية:٢٠٩/١، ولسان العرب: ٢٤٩/٢. مادة (خرج).
(٨) التّحديد في الاتقان والتّجويد: ١٩٠.

ويُلحظُ تكرّرُ هذا التعريف عند الواسطي[١] (ت٧٤٠هـ) والسيوطي[٢] (ت٩١١هـ) والقسطلاني (ت٩٢٣هـ) قائلًا: "فاعلم أنّ المخارج جمع مخرج اسم للموضع الذي ينشأ منه الحرف وهو عبارة عن الحيز المولّد له"[٣].

ومهما يكن من أمر فإنّ ابن الأثير قد استعمل المشهور من المصطلحات للدلالة على مكان خروج الصّوت وهو مصطلح (المخرج). أمّا المصطلح الثاني فهو (المبدأ)، إذ استعمله ابن الأثير عندما تحدّث على أصناف الأصوات وألقابها، ومن ذلك قوله: "وأمّا النّطعية فثلاثة أحرف: الطّاء والدّال والتّاء، لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى"[٤]، وقال في موضع آخر:" وأمّا الذلقية فثلاثة أحرف: الرّاء واللّام والنّون؛ لأنّ مبدأها من ذلْق اللّسان وهو طرفه"[٥]، وهذا المصطلح من المصطلحات التي استعملها الخليل[٦] وتبعه في ذلك عددٌ من العلماء[٧] . إلّا أنَّ الخليل لم يوضّح المغزى من هذا المصطلح، ويبدو أنّ المبدأ في اللغة من الفعل (بدأ)، إذ يقول ابن فارس:" الباء والدّال والهمزة في افتتاح الشيء يقال بدأت بالأمر وابتدأت، من الابتداء والله تعالى هو المبدئ والبادئ، قال الله عزَ وجلَ: {إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ}[٨]"[٩]. وجاء في المعجم الوسيط أنّ (المبدأ) هو " مبدأ الشيء أوله

---

(١) يُنظر: الكنز في القراءات العشر:١٦٥/١.
(٢) يُنظر: همع الهوامع:١٨٢/١.
(٣) يُنظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات:١٨٢/١.
(٤) البديع في علم العربية:٦١٦/٢.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) يُنظر: العين:٥٨/١.
(٧) يُنظر: شرح السّيرافيّ:٣٩٢/٥، والمفصّل في صنعة الإعراب:٥٤٨، وشرح المفصّل:٥١٧/٥.
(٨) سورة البروج:١٣.
(٩) مقاييس اللغة: مادة (بدأ): ٢١٢/١

ومادته الّتي يتكون منها كالنواة مبدأ النخل أو يتركب منها كالحروف مبدأ الكلام"[١] ويبدو أنّ المبدأ عند الخليل هو بداية نشوء (الحرف) وافتتاحه.

أمّا مصطلح (الموضع) فكان له النصيب الأقل قياسا مع مصطلحي (المخرج) و(المبدأ)، إذ قال ابن الأثير: "أسفل من موضع القاف قليلا وممّا يلي الحنك: للقاف"[٢]. وهذا المصطلح قد استعمله الخليل[٣] وسيبويه[٤] وابن السرّاج[٥] والصَّيمري[٦]، ويبدو أنّ هذا المصطلح جاء مرادفًا لمصطلح (المخرج)؛ لأنّ العلماء فسّروا المخرج بالموضع؛ لذلك قلّ استعماله في كتب العلماء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك مصطلحاتٍ كثيرةً استعملها القدماء للدلالة على مكان خروج الصّوت؛ كالحيز[٧] ،والمدرجة[٨] ،والمأخذ والمجرى[٩]، والمسلك[١٠]، والمكان[١١]، والمحبس[١٢].

---

(١) المعجم الوسيط: مادة (بدأ) ٤٢/١.
(٢) البديع في علم العربية: ٦١٠/٢.
(٣) يُنظر: العين:٥٨/١.
(٤) يُنظر: الكتاب:٤٣٣/٤.
(٥) يُنظر: الأصول في النّحو: ٤٠٠/٣.
(٦) يُنظر: التبصرة والتذكرة:٩٢٦/٢.
(٧) يُنظر: العين:٥٨/١، والموضح في وجوه القراءات وعللها:١٨١/١.
(٨) يُنظر: العين:٥٨/١.
(٩) يُنظر: جمهرة اللغة: ٤٦/١، ومعجم الصّوتيات، رشيد عبد الرحمن العبيدي:١٦٥، والجهود الصّوتية للأندرابي (رسالة)، أحمد خضير الجبوري:٤.
(١٠) استعمل هذا المصطلح أحمد بن الحسين النيسابوريّ، إذ قال: "فأمّا الذي يختار إدغامه ولا يرى إظهاره وهو جائز فالحروف المتقاربة في المسلك". المبسوط في القراءات العشر: ٩٣.
(١١) يُنظر: التبصرة والتذكرة: ٩٢٧/٢.
(١٢) يُنظر: أسباب حدوث الحروف:٦٠.

وتلاقف المحدثون هذه المصطلحات واضعين إيّاها في كتبهم مستدلّين بها على مكان خروج الصّوت، لكن يبقى مصطلح المخرج هو الأكثر شيوعًا سواء أكان ذلك عند القدماء أم عند المحدثين(١).

ب: عدد المخارج:

اختلف العلماء في عدد المخارج، فكانت لهم مذاهب شتّى، ويمكنُ إيجاز ذلك على النّحو الآتي:

أولًا: عدد المخارج تسعة، وينسب هذا الرأي إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) وهذه المخارج هي: حلقية ولهوية وشجرية وأسلية ونطعية ولثوية وذلقية وشفوية وجوفية أوهوائية(٢)، وقد ذكر ابن الأثير معظم هذه المسميات إلّا أنه ذكرها مع صفات الأصوات وألقابها(٣)، فذكر اللهوية والشجرية والأسلية والنطعية واللثوية والذلقية والشفوية(٤)، إلّا الحلقية والجوفية أو الهوائية؛ لأن الحلق قد عدّه مخرجًا مقسمًّا إياه على ثلاثة أقسام: أقصى الحلق و أوسط الحلق وأدنى الحلق(٥)، وأمّا أصوات الجوفيّة أو الهوائيّة فقد وزّعها ابن الأثير بين مخارج الأصوات الستة عشر(٦).

---

(١) يُنظر: الأصوات اللغوية:٤٦، ودراسات في فقه اللغة، صبحي إبراهيم الصالح:٢٧٧، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:١٦، وأسس علم اللغة، ماريو باي:٤٨، والمدخل إلى علم أصوات العربية:٨٢.
(٢) يُنظر: العين: ٥٨/١، والدراسات الصّوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدّوري الحمد:١٧٦.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٦١٣/٢.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه.

وللدكتور حاتم الضّامن رأيٌ في عدد المخارج عند الخليل، إذ يرى أنّها ثمانية مخارج؛ لأنّ الخليل "لم ينسب الياء والواو والألف والهمزة إلى مخرج معين، وسماها هوائية"(١).

ثانيا: عدد المخارج ستة عشر، وهو مذهب سيبويه، إذ قال:" ولحروف العربية ستة عشر مخرجا"(٢)، وهذا المذهب هو المعوّل عليه عند كثير من علماء العربية(٣)،وقد اتبع ابن الأثير سيبويه في أنّ عددها ستة عشر، فضلًا على التشابه في ترتيب أصوات المخرج الواحد، وعلى الرّغم من ذلك فإنّ ابن الأثير لم يتبع سيبويه اتباع الذي هو كَلٌّ على مولاه، فقد رصد الباحث أمورًا عدّة خالف فيها ابنُ الأثير سيبويه، ويظهر هذا عبر الموازنة بين عدد المخارج وترتيبها عند ابن الأثير وسيبويه:

مخارج الأصوات عند سيبويه	مخارج الأصوات عند ابن الأثير
١ – أقصى الحلق: الهمزة والهاء والألف	١ – أقصى الحلق: الهمزة ثم الهاء ثم الألف
٢ – من أوسط الحلق: العين والحاء.	٢– أوسط الحلق: للعين والحاء.
٣ – أدناها مخرجا من الفم: الغين والخاء.	٣ – أدنى الحلق من الفم وأعلاه للغين والخاء.
٤ – أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى: القاف.	٤– أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك: للقاف.

(١) فقه اللغة، د. حاتم الضامن:١٤٧.
(٢) الكتاب: ٤٣٣/٤.
(٣) يُنظر: الأصول في النّحو: ٤١٤/٣، وسرّ صناعة الإعراب:٦١/١، والتبصرة والتذكرة:٩٢٨، والرّعاية:٢٤٣، والإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ):٦٠، وأسرار العربيّة: ٢٨٧. وإبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة (ت٦٦٥هـ):٧٤٤، وشرح المفصل:٥١٦/٥، والممتع الكبير في التّصريف:٤٢٤، والكنّاش في فني النّحو والصّرف:٣٠٩/٢، والبرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت ٧٩٤هـ): ١٦٨/١.

٥ – من أسفل من موضع القاف قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى: الكاف.	٥ - أسفل من موضع القاف قليلا ومما يلي الحنك الأعلى: للكاف.
٦ – من وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى: الجيم والشّين والياء.	٦ – وسط اللّسان وما يقابله من وسط الحنك الأعلى: للجيم والشّين والياء.
٧ – من بين أول حافة اللّسان وما يليها من الأضراس: الضّاد.	٧ – أول حافة اللّسان وما يليها من الأضراس: للضاد.
٨ – من حافة اللّسان من أدناها إلى طرف اللّسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى {ممّا فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية: اللّام.	٨ – أوّل حافة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان، فيما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، ممّا فويق الضاحك والنّاب والرّباعيّة والثّنية: للام.
٩ – من طرف اللّسان بينه وبين}[1] ما فويق الثنايا: النّون.	٩ – طرف اللّسان بينه وبين ما فوق الثنايا السفلى والخيشوم: للنون.
١٠ – من مخرج النّون غير أنه أدخل في ظهر اللّسان لانحرافه إلى اللّام: الرّاء.	١٠ – أدخل في طرف اللّسان قليلًا من مخرج النّون؛ لانحرافه إلى اللّام: للراء.
١١ – ممّا بين طرف اللّسان وأصول الثنايا: الطّاء والدّال والتّاء.	١١ – ما بين طرف اللّسان وأصول الثنايا العلى: للطاء والدّال والتّاء.
١٢ – ممّا بين طرف اللّسان وفويق الثنايا: الزاي والسّين والصّاد.	١٢ – للصاد ثمّ السّين ثمّ الزاي.
١٣ – ممّا بين طرف اللّسان وأطرافالثنايا: الظّاء والذال والثّاء.	١٣ – ما بين طرف اللّسان وأطراف الثنايا العلى: للظاء والذال والثّاء.

(١) إضافة من طبعة بولاق: ٤٠٥/٢.

١٤ – من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى: الفاء.	١٤ – ما بين باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى: للفاء.
١٥ – ممّا بين الشفتين: الباء والميم والواو.	١٥ – ما بين الشفتين: للباء والميم والواو.
١٦ – من الخياشيم النّون الخفيفة.	١٦ – الخياشيم، وهو للنون الساكنة نحو: منك وعنك، وتسمى الخفيفة والخفية.

وبإنعام النظر في هذه الموازنة نلحظ ما يأتي:

١ - في المخرج التاسع لم يحدد سيبويه أيًّا من الثنايا حين تكلم على مخرج النّون[١]، أمّا ابن الأثير فقد حددّها بالسفلى[٢]. ولا أظنّ أنّ للثنايا السفلى تدخلا في نطق النّون، وقد وصف الرضي (٦٨٦هـ) الثنايا بأنها العليا، فقال: مخرج النّون من "طرف اللّسان وطرف الثنايا، أي: رؤوس الثنايا العليا"[٣].

٢ - في المخرج السابق أشرك ابن الأثير الخيشوم في إنتاج صوت النّون، إذ قال: "طرف اللّسان بينه وبين ما فوق الثنايا السفلى والخيشوم: للنون"[٤] . أمّا سيبويه فقد خلت عبارته من هذه الكلمة[٥]،ولم يذكرها كلٌّ من المبرد وابن السراج في كلامهم على مخرج النّون[٦].ووجدتها عند الصَّيمري (من نحاة القرن الرابع) حين تكلم على مخرج النّون، إذ

(١) يُنظر: الكتاب:٤٣٣/٤.
(٢) يُنظر: المصدر السّابق:٦١١/٤.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٤/٣.
(٤) البديع في علم العربية:٦١١/٢.
(٥) يُنظر: الكتاب:٤٣٣/٤.
(٦) يُنظر: المقتضب:١٩٣/١، والأصول في النّحو: ٢٥٤/٣.

قال:" ومن طرف اللّسان وما قابله من الخيشوم مخرج النّون"[١]، ويتضمَّن نصُّ الصَّيمري أمرين: الأوّل: أنّه لا نون تنطق إلّا بغنة، وهذا قد يكون موافقا لما جاء به ابن الأثير مشركًا الخيشوم في انتاج النّون، والثاني: كأنَّ الصَّيمري جعل للخيشوم مكانًا فوق أطراف الثنايا وهذا أمر غريب.

ويبدو أنّ أبا حيان الأندلسي قد وافق ابن الأثير في أنّ الخيشوم يشترك في إنتاج النّون، إذ قال: المخرج التاسع للنون" وهي من طرف اللّسان بينه وبين ما فويق الثنايا متصلًا بالخيشوم تحت اللّام قليلًا"[٢].

ويبدو أنّ ابن الأثير قد أشرك الخيشوم ؛ لأنه حين أراد تحديد مخارج الأصوات اتبع الطريقة المشهورة في تحديد المخارج، وهي النطق بالصّوت ساكنًا مسبوقًا بهمزة، وهذه طريقة ابتدعها الخليل (ت ١٧٠هـ) ، إذ كان " يفتح فاه بالألف ثمّ يظهر الحرف"[٣]، فيظهر صوت من الخيشوم عند النطق بالنّون، ويبدو أنّ من علماء التجويد قد ألزم الغنة في النّون ، وهو الدركزليّ (ت بعد ١٣١٥هـ)، إذ قال:" إنّ الغنة لازمة للنون والميم مطلقا سواء كانا مظهرين أو مدغمين أو مخفيين ومتحركين أو ساكنين"[٤]، فضلًا على أنّ الدّكتور غانم قدّوري الحمد قد ألزم الغنة في النّون في جميع أحوالها إلا في إدغامها في صوت ليس فيه غنة، فالغنة لا تنفك عن النّون، وهذا أمر يجعل ابن الأثير مصيبًا في وصفه مخرج النّون، إذ يشترك الخيشوم في إنتاجها؛ لذلك يكون ابن الأثير أكثر دقة من سيبويه في وصف مخرجها.

---

(١) التبصرة والتذكرة:٩٢٧/٢.
(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠/١.
(٣) العين:٤٧/١.
(٤) خلاصة العجالة، حسن بن إسماعيل الدركزلي الحبار: ٢٠٥.

٣ - في المخرج العاشر - وهو مخرج الرّاء – نلحظ خلافا في تحديد هذا المخرج بين سيبويه وابن الأثير، إذ يرى سيبويه أنّ مخرج الرّاء " أدخل في ظهر اللّسان"(١)، أمّا ابن الأثير فمخرج الرّاء عنده "أدخل في طرف اللّسان"(٢)،بل إنّ هذا العالم قد خالف أغلب علماء اللغة والقراءات والتجويد(٣)، ويبدو أنّ رأي ابن الأثير لا يخلو من الصّواب، وذلك للأسباب الآتية:

السبب الأوّل: قال الخليل: "اعلم أنّ الحروف الذلق والشفوية ستة وهي: ر ل ن، ف ب م، وإنّما سمّيت هذه الحروف ذلقًا لأنّ الذلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسلة اللّسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذليقة ر ل ن، تخرج من ذلق اللّسان من (طرف غار الفم) وثلاثة شفوية: ف ب م ، مخرجها من بين الشفتين خاصة، لا تعمل الشفتان في شيء، من الحروف الصحاح إلّا في هذه الأحرف الثلاثة فقط، ولا ينطلق اللّسان إلا بالرّاء واللّام والنّون. وأمّا سائر الحروف فإنّها ارتفعت فوق ظهر اللّسان من لدن باطن الثنايا من عند مخرج التّاء إلى مخرج الشّين بين الغار الأعلى وبين ظهر اللّسان"(٤). وبإنعام النظر في نص الخليل نخلص إلى أمرين:

الأوّل: أنّ الرّاء واللّام والنّون يدخل في نطقهنَّ طرفُ اللّسان وليس ظهر اللّسان.

---

(١) الكتاب: ٤٣٣/٤.
(٢) البديع في علم العربية:٦١١/٢.
(٣) يُنظر: الأصول في النّحو: ٤٠٠/٣، واللّامات، وسرّ صناعة الإعراب: ٦٠/١، والتّحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٥، والمفصل في صنعة الإعراب:٥٤٦، الإقناع في القراءات السبع: ٦١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦٣/٢، وإبراز المعاني من حرز المعاني:٧٤٦، والممتع الكبير في التّصريف:٤٢٥، وتسهيل الفوائد: ٣١٩/١، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي:٢٥٣/٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠/١، والنشر في القراءات العشر:٢٠٠/١.
(٤) العين:٥٢/١.

الثّاني: يبدو من كلام الخليل أنّ منطقة ظهر اللّسان لها مساحة محدودة، وهي من عند مخرج التّاء إلى مخرج الشّين، أي إنَّ ظهر اللّسان لا يشترك في إنتاج الرّاء، وهذا الأمر يجعل ابن الأثير مصيبًا في قوله: إنّ الرّاء أدخل في طرف اللّسان وليس ظهر اللّسان.

السبب الثاني: أنّ طرف اللّسان له مساحة ليست بالقليلة، وهذه المساحة تشترك في نطق كثير من الأصوات، وهذا يدلّ على أنّ طرف اللّسان ليس ذلك الرأس المدبّب من اللّسان؛ وهذا الأمر يجعل ابن الاثير لا يجافي الحقيقة في أنّ مخرج الرّاء أدخل في طرف اللّسان.

وخلاصة الأمر أنّ ابن الأثير قد خالف أغلب العلماء في وصف مخرج الرّاء، وكان مصيبا في رأيه للأسباب التي ذكرها الباحث آنفا، فضلًا على أنّ قوله: إنّ مخرج الرّاء أدخل في طرف اللّسان أدقّ وصفا ممن قال: إنّ مخرج الرّاء أدخل في ظهر اللّسان.

٤ ـ يُلحظ أنّ ابن الأثير قد خالف سيبويه في ترتيب أصوات المخرج الثاني عشر، فسيبويه قد رتّبها على النّحو الآتي: الزاي والسّين والصّاد[١]، بينما رتبّها ابن الأثير على النّحو الآتي: الصّاد ثمّ السّين ثمّ الزاي. ويبدو أنّ العلماء كانوا على خلاف في ترتيب هذه الأصوات، فابن الأثير قد اتبع الخليل في ترتيبه هذه الأصوات، إذ قال الخليل:" والصّاد والسّين والزاي أسلية لأنّ مبدأها من طرف اللّسان"[٢]، وقال في موضع آخر:" وصارت حال السّين بين مخرج الصّاد والزاي كذلك" [٣] ، وممن سار على نهج الخليل

(١) يُنظر: الكتاب:٤٣٣/٤.
(٢) العين:٥٨/١.
(٣) العين: ٥٤/١.

الأزهري[١](ت٣٧٠هـ) ونشوان الحميري[٢](ت٥٧٣هـ) والمالقي[٣](ت ٧٠٥هـ) وعماد الدين أبو الفداء[٤](ت ٧٣٥هـ) والنويري(ت ٨٥٧هـ).

ومن العلماء من اتبع ترتيب سيبويه: كابن السراج [٥] والعكبري [٦] ، وكان للسيرافي(ت٣٦٨هـ) ترتيب مغاير للخليل وسيبويه، فجاءت الصّاد مقدمة على الزاي والسّين عنده[٧]، وقد تبعه غيرُ واحد من العلماء[٨]. وأمّا مكّي القيسي(ت٤٣٧هـ) فقد قدّم الزاي على الصّاد والسّين، إذ قال:" ثمّ الزاي والصّاد والسّين أخوات يخرجن من طرف اللّسان وأصول الثنايا"[٩].

٥ ـ نجد تفصيلا بصورة أدق في المخرج السادس عشر عند ابن الأثير من سيبويه، إذ قال ابن الأثير: مخرج الخياشيم" للنون الساكنة، نحو منك وعنك، وتسمى الخفيفة والخفية"[١٠].

أمّا سيبويه فقد اكتفى بعبارة" ومن الخياشيم النّون الخفيفة" وصفا لهذا المخرج.

بعد أن فرغ ابن الأثير من ذكر المخارج الستة عشر قام بتوزيعها بين أربعة مخارج أصول:" الحلق، وله ثلاثة مخارج، واللّسان وله عشرة مخارج، والشفة ولها مخرجان،

---

(١) يُنظر: تهذيب اللغة:٤٠/١.
(٢) يُنظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٨٥/١.
(٣) يُنظر: الدّر النّثير والعذب النمير: ١٦/٢.
(٤) يُنظر: الكناش في فني النّحو والصّرف:٣٠٩/٢.
(٥) يُنظر: الأصول في النّحو:٤٠٠/٣.
(٦) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٤٦٢/٢.
(٧) يُنظر: شرح السّيرافيّ:٣٩١/٥.
(٨) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٦٠/١، والمفصل:٥٤٦، وشرح المفصل: ٥١٦/٥، والممتع الكبير في التّصريف: ٤٢٥، وشرح الشافية، الرضي: ٢٥٣/٣.
(٩) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي القيسي: ١٣٩/١.
(١٠) البديع في علم العربية:٦١٢/٢.

والخيشوم وهو مخرج واحد"[١]. ولا تكاد تجد هذا التوزيع عند سيبويه إلّا مخرج الحلق، إذ فصّل فيه قائلا:" فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف. ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم: الغين والخاء"[٢].

ثالثا: مذاهب أخرى في عدد المخارج:

أ- عدد المخارج أربعة عشر:

نسب عدد من العلماء هذا الرأي إلى الفرّاء وقطرب والجرمي وابن كيسان، ولم تخل هذه النسبة من اضطراب وتشكيك في الآراء، إذ قال الداني (ت٤٤٤هـ): "وزعم الفرّاء وقطرب والجرمي وابن كيسان أنّ مخارج الحروف أربعة عشر مخرجًا، فجعلوا اللّام والرّاء والنّون من مخرج واحد هو طرف اللّسان وجعلهن سيبويه من ثلاثة مخارج"[٣].

ومن العلماء من أخرج الفرّاء وقطربًا من هذه النسبة ونسبها إلى الجرمي ومن تابعه، إذ يقول أبو المعالي(ت٦٢١هـ): وقال الجرمي ومن تابعه من النّحويين إنّ اللّام والنّون والرّاء من مخرج واحد، فجعل مخارج الفم أحد عشر"[٤].

وتنبّه بعض الباحثين بعد استقراء نصوص الفرّاء على أنّ هذا العالم لم يجعل اللّام والنّون من مخرج واحد، بل فرّق بينهما[٥]، إذ قال الفرّاء: "العرب تدغم اللّام عند النّون

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦١٢/٢.
(٢) الكتاب:٤٣٣/٤.
(٣) التّحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٤.
(٤) الدّر المرصوف في وصف مخارج الحروف، أبو المعالي بن أبي الفرج فخر الدين الموصلي، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة الحكمة، جمادي الآخرة، ١٤٢٣، العدد: ٢٥، ص: ٢٣٦.
(٥) يُنظر: الدّرس الصّوتي عند أحمد بن محمد الجزري (رسالة)، ميرفت يوسف كاظم:٤٨.

إذا سكنت اللّام وتحركت النّون وذلك أنّها قريبة المخرج منها"[١]، فقول الفرّاء (قريبة المخرج منها) يدلّ على أنّه فرّق بينها، بيدَ أنَّ البحث لا يرى في هذا القول دليلًا على أنّ الفرّاء قد فرّق بين اللّام والنّون؛ لأنّ البحث قد تبيّن له أنّ من العلماء من يصرّح بأنّ المخرج الواحد يحوي أصواتًا عدّة، لكنّه يلمح بعد حين إلى أنّ هذه الأصوات متقاربة في المخارج، فكأنّه يجعل لكل صوت مخرجا مستقلا، ومن هؤلاء العلماء: أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، إذ قال: إنّ الطّاء والتّاء والدّال "من أطراف الثنا[*] واللّسان"[٢]، لكنّه يقول في موضع آخر: "حُذفت التّاء من قولهم:(اسطاع) فيمن جعلها (استفعل) لمّا أريد إدغام التّاء في الطّاء لقرب المخرج"[٣]، وكأنه قد جعل للتاء مخرجا مستقلّا عن الطّاء.

وتجد مثل ذلك عند ابن الأثير، إذ وضع الباء والميم والواو في مخرج واحد، فيقول: المخرج "الخامس عشر: ما بين الشفتين: للباء والميم والواو"[٤]، ويقول في باب القسم:" وأمّا الفرع: فهو الواو وهي بدل من الباء لقرب المخرج"[٥]. إذ يصرّح ابن الأثير بأنّ والباء يخرجان من مخرج واحد، لكنّه يشير إلى أنّ الواو قريبة المخرج من الباء.

وكذلك فعل الرضي الإستراباذي(٦٨٦)، فالحاء والعين عنده يخرجان من أوسط الحلق[٦]، لكنّه يرى أنّ العين تدغم في الحاء؛ لأنّ مخرج العين قريب من مخرج الحاء[٧].

---

(١) معاني القرآن، الفرّاء:٢٥٣/٢.
(*) الصواب: الثنايا.
(٢) التّعليقة على كتاب سيبويه:٥٨/٥.
(٣) المصدر نفسه:١٦٩/٣.
(٤) البديع في علم العربية: ٦١١/٢.
(٥) المصدر نفسه:٢٧٠/١.
(٦) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي:٢٥٠/٣.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٧٦/٣.

وخلاصة الأمر أنّ من العلماء من يجعلون عدّة أصوات في مخرج واحد، إلّا أنّهم يشيرون إلى أنّ لكل صوت مخرجًا، فكأنّهم بعملهم هذا يجعلون المخارج على نوعين:

الأوّل مخرج يحوي أكثر من صوت واحد، فهو كالحيز.

الثاني: مخرج يحوي صوتا واحدًا حصرًا.

أو بتعبير آخر: مخرج كبير ومخرج صغير، فالمخرج الكبير يحوي عددا من المخارج الصغار، وكلُّ مخرج صغير يختصّ بصوت واحد يميّزه من بقية الأصوات؛ لذلك لا يمكن الجزم بأنّ الفرّاء قد فرّق بين مخرج اللّام ومخرج النّون جاعلا لكلّ واحد منهما مخرجا للأسباب التي ذكرت آنفا - اللّهم – إلّا إذا كان أبو علي الفارسي وابن الأثير والرضي الإستراباذي على خطأ فيما قدّموه، فيكون في كلامهم تناقض؛ لأنّهم عدّوا بعض الأصوات من مخرج واحد على حين يفرّقون بين مخارج هذه الأصوات في مواضع أخرى.

ومن زعم أنّ مخارج الأصوات أربعة عشر مخرجًا هو ابن المؤدّب، إذ قال: "ولحروف العربية أربعة عشر مخرجا"[١]، بيدَ أنَّ النّاظرَ في كتاب ابن المؤدّب يجدُ كثيرًا من الخلط والإرباك اللذين لم يلتفت إليهما محقّقو هذا الكتاب؛ لذلك فقول ابن المؤدب: إنّ مخارج الأصوات أربعة عشر ليست بدقيقة.

ب: المخارج خمسة عشر

تبنّى هذا الرأي أبو الأصبغ السّماتي المعروف بابن الطحان(ت٥٦٠هـ)، إذ أسقط مخرج

(١) دقائق التّصريف:٥٤٧، ويُنظر: الدّرس الصّوتي عند أحمد بن محمد الجزري:٤٩.

النّون الخفيفة أو الخفيّة، وحجته في هذا أنّه صوت من الأصوات الفروع[١]. فقسّم الحلق على ثلاثة مخارج، وحوى اللّسان عشرة مخارج، وأمّا الشفتان فعلى مخرجين[٢].

ت: عدد المخارج سبعة عشر مخرجًا:

تبنّى هذا الرأي ابن الجزري(٨٣٣)، إذ قال: "فالصّحيح المختار عندنا... سبعة عشر مخرجا"[٣]. وهذا الرأي نال استحسان عدد من علماء التجويد[٤].

ث: المخارج تسعة وعشرون:

وتجد صدى هذا عند ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، إذ قال:

"لكلّ حرف مخرج حقّ النظر ... والكلّ بالتقريب ستة عشر" [٥]

لكنّ هذا الرأي الذي قدّمه هذا العالم لم يلقَ قبولًا عند بعض العلماء[٦].

ج: المخارج عند المحدثين:

المتتبّع آراء المحدثين يرى اختلافا فيما بينهم في عدّ مخارج الأصوات، شأنهم في ذلك

---

(١) يُنظر: مرشد القارئ، ابن الطّحّان:٣٠، وابن الطّحّان وجهوده في الدراسات الصّوتية (رسالة)، سوسن غانم قدّوري الحمد:٣٢.
(٢) يُنظر: مخارج الحروف وصفاتها، ابن الطحان: ٣٢.
(٣) النشر في القراءات العشر: ١٩٨/١.
(٤) يُنظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، أبو الحسن النوري الصفاقسيّ (ت ١١١٨هـ) :٣٥، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المصري الشافعي:٦٣، وصفحات في علوم القراءات، أبو طاهر عبد القيوم السندي: ٢١٠.
(٥) الشافية في علم التّصريف، ابن الحاجب:٨١/٢.
(٦) يُنظر: شرح الرضيّ على الشافية: ٢٥١/٣، والروضة النّديّة شرح متن الجزريّة، محمود بن محمّد العبد:١٦.

شأن القدماء على الرغم من ظهور الأجهزة الحديثة التي استعملوها في تحديد مخارج الأصوات، فمن المحدثين من عدّها تسعة مخارج؛ كالمستشرق كانتنيو[١] وعدّها معظمهم عشرة مخارج[٢]، وعدّها الدّكتور السعران[٣] والدّكتور كمال بشر[٤] أحد عشر مخرجًا، وعدّها الدّكتور غانم قدّوري الحمد اثني عشر مخرجا[٥]، وعدّها بعضهم خمسة عشر مخرجًا[٦].

وعلى أيّة حال فإنّ من عدّ مخارج الأصوات عشرة جاء ترتيبه على النّحو الآتي:

شفوية أو شفتانية: (ب، م، و). وشفوية أسنانيّة: (ف)، وأسنانيّة: (ذ، ظ، ث)، وأسنانيّة لثويّة: (د، ض، ت، ط، ز، س، ص)، ولثويّة: (ل، ر، ن)، وغاريّة: (ش، ج، ي)، وطبقيّة: (ك، غ، خ)، ولهوية: (ق)، وحلقيّة: (ع، ح)، وحنجريّة: (ء، هـ)، فضلًا على أنّ المحدثين لا ينكرون أهمية اللّسان في نطق معظم هذه الأصوات، إذ يعدّ جزءًا أساسيا في نطقها[٧].

---

(١) يُنظر: دروس في علم أصوات العربية، كانتنيو:٢٢-٢٣.
(٢) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة:٣١، ومناهج البحث في اللغة: ١١٠، ١١١، ودراسة الصّوت اللغوي: ٩٧، والوجيز في فقه اللغة، محمّد الأنطاكي:١٦٣، ١٦٤، وعلم الأصوات اللغوية: ٤٢- ٤٤.
(٣) يُنظر: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربيّ: ١٩٩، ٢٠٠.
(٤) يُنظر: علم اللغة العام ـ الأصوات ـ ، كمال بشر:٨٩-٩٠.
(٥) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربية:٩٥.
(٦) يُنظر: فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي: ١٦٥.
(٧) دراسة الصّوت اللغوي: ٢٥٧.

المبحث الثّاني

صفات الاصوات

أولًا: منهج ابن الأثير في دراسة صفات الأصوات.

ثانياً: الألقاب المخرجيّة.

ثالثاً: الصّفات المشتركة التي لها ضدّ.

رابعاً: الصّفات المشتركة الّتي ليس لها ضدّ.

خامساً: الصّفات المنفردة.

أولًا: منهج ابن الأثير في عرضه صفات الأصوات

معرفة مخرج الصّوت وحدها قد لا تكفي للتمييز بين صوت وبين صوت آخر، فإذا كانت أهمية المخرج هي تحديد مكان خروج الصّوت فإنّ الصّفات هي التي تحدّد ملامح ذلك الصّوت وتميّزه من بقية الأصوات المجاورة له، بخاصة الأصوات التي تشترك معه في المخرج نفسه.

والصّفة في اللغة "الأمارة اللّازمة للشّيء"(١) وعرّف العلماء الصّفة بأنّها "كيفية عارضة للحرف عند حصوله في المخرج، وتتميز بذلك الحروف المتحدة بعضها عن بعض"(٢).

قام منهج ابن الأثير على عدّة أمور:

الأمر الأول: أفرد ابن الأثير صفات الأصوات في فرع خاصّ بها سمّاه (في أصنافها وألقابها)(٣).

الأمر الثاني: ذكر الصّفات والألقاب دفعة واحدة في بداءة حديثه عليها، ثمّ شرع في شرح كلّ صفة على حدة مبيّنا سبب تسميتها فضلا عن ذكر الأصوات التي تحمل تلك الصّفة.

الأمر الثالث: بلغ عدد هذه الصّفات عند ابن الأثير ثلاثين صفة، "وهي المجهورة والمهموسة، والشديدة والرخوة، وما بينهما، والمطبقة والمنفتحة، والمستعلية والمستفلة، واللّينة والشديدة مع الصّوت، واللهوية والشجرية والنطعية والأسلية، واللّثوية، والذّلقيّة، والشّفهيّة، وحروف القلقلة، والذلاقة، والمصمتة، والصّفير،

---

(١) مقاييس اللغة: ١١٥/٦، مادة (وصف)، والأمارة: العلامة.
(٢) شرح المقدّمة الجزرية، طاش كبري زاده:١١، ونهاية القول المفيد في علم التجويد، محمّد مكي نصر:٤٣، والمدخل إلى علم أصوات العربية:٩٦.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربية:٦١٣/٢.

والمكرّر، والهاوي، والمهتوت، والمنحرف والمتفشي، والمستطيل والأغنّ، والخيشومي"[١].

ولم يكن العلماء على وفاق في عددها؛ فمنهم من زاد فيها ومنهم من أنقص منها، فهي عند سيبويه وصلت إلى خمس وعشرين صفة متناثرة في صفحات كتابه[٢]، وهي أقلّ ما تكون عند ابن السرّاج، إذ وصل عددها عنده إلى اثنتي عشرة صفة[٣]، وتبعه العكبري[٤] في ذلك، وأكثر ما تكون عند مكّي القيسيّ، إذ وصل عددها عنده إلى أربع وأربعين صفة[٥].

الأمر الرابع: المتأملّ في هذه الصّفات يجد ابن الأثير قد ذكر بعض الأحياز التي جاءت في كتاب العين، وهي: الحلقية واللهوية والشجرية والأسلية والنطعية واللثوية والذّلقيّة والشفهية والهوائية[٦]. وقد ذكر هذه الأحياز ابن الأثير إلّا الحلقية والهوائية.

وأطلق عليها الدّكتور عادل نذير تسمية (الصّفات المخرجية)[٧]، ويبدو أنّ تسمية اللقب أقرب من الصّفة على هذه الأحياز؛ وذلك لأنّ اللقب لا تكاد تجده يميّز بين صوت وآخر بخاصة الأصوات التي تشترك في المخرج نفسه، أمّا الصّفة فلها فوائد عدّة ذكرها علماء التجويد، وهي:

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦١٣/٢.
(٢) يُنظر: في الصّوتيات العربية والغربية، مصطفى بوعناني:٤٨ – ٥٣، والبحث الصّوتي عند القوشجي (رسالة): ٥٥.
(٣) يُنظر: الأصول في النّحو:٤٠١/٣.
(٤) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٤٦٤/٢.
(٥) ينظر: الرّعاية: ١١٦، ١٤٢.
(٦) يُنظر: العين: ٥٨/١.
(٧) يُنظر: التعليل الصّوتي عند العرب:٩٤.

١- تميّز الصّفات بين الأصوات المشتركة في المخرج الواحد ولولاها لكانت تلك الأصوات صوتًا واحدًا، فصفتا الإطباق والاستعلاء في الطّاء هي التي ميّزتها من التّاء، ولولا هاتان الصفتان لصارت الطّاء تاء.

٢- تحسّن الصّفات لفظ الأصوات المختلفة في مخرجها.

٣ - معرفة القوي والضعيف من الأصوات؛ لمعرفة ما يجوز فيه الإدغام وما لا يجوز[١]. وهذه الفوائد لا تجدها في هذه المسميات التي ذكرها الخليل وابن الأثير، فإطلاق تسمية (اللقب المخرجي) عليها أفضل وأنسب لها.

الأمر الخامس: انماز ابن الأثير في تقسيمه صفات الأصوات على قسمين رئيسين: صفات مشتركة، وصفات منفردة. وقصد بالمشتركة هي تلك الصّفات التي يشترك فيها صوتان فأكثر كصفة الجهر. أمّا معنى المنفردة عنده تلك الصّفات التي ينضوي تحتها صوت واحد حصرا كصفة المهتوت التي اختصّت بها التّاء، والمكرر للراء.

بَيدَ أنّ ابن الأثير لم يكن غافلا عن ذلك التضادّ أو التقابل بين الصّفات، فهو حين يذكر المجهورة مثلا يذكر بعدها المهموسة وكذلك بقية الصّفات؛ لذلك سيكون تقسيمنا لهذه الصّفات على ثلاثة أقسام رئيسة: الألقاب المخرجيّة، والصّفات المشتركة وسأقسّمها على قسمين: صفات مشتركة متضادّة، صفات مشتركة غير متضادّة، وأمّا القسم الأخير فسيكون للصفات المنفردة.

---

(١) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٧٧/١، والروضة النديّة شرح متن الجزرية: ٢٥، والقول السديد في علم التجويد، على الله بن علي أبو الوفا: ١٦٠.

ثانيًا: الألقاب المخرجيّة

أولّ من ذكر هذه الألقاب هو الخليل بن أحمد الفراهيدي[١]، وقلّ شأنها بعده، ولم يذكرها إلّا قليلٌ من العلماء؛ لأنّهم وضعوا ما جاء به سيبويه من وصف دقيق لمخارج الأصوات نصب أعينهم، فكان شغلهم الشاغل، وهمهم الناصب، فنال احترام العلماء من قدماء ومحدثين، إذ يقول آرتور شادة "بلغ في تعيين مواضع الحروف ومخارجها من الصّحة والدّقة ما يعسر علينا الزيادة والإصلاح"[٢].

والدّكتور الصيغ والدّكتور عادل نذير يعلّلان سبب قلة اعتناء العلماء بها؛ لأنّها أشبه بألقاب لها وليست صفات تميّزها وحين تذكر تذكر إضافية[٣]، ويبدو أنّ الخليل ذلك الصوتيّ البارع لم يكن غافلًا عن ترتيب مخارج الأصوات الذي رتّبه تلميذه سيبويه، والدّليل على ذلك أنّه صرّح بأنَّ مخرج الهمزة من أقصى الحلق، أي هي أوّل الأصوات عنده، إذ قال: "وأمّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق"[٤] ، وأغلب الظنّ أنَّ سيبويه قد أخذ ترتيب مخارج الأصوات من الخليل.

أمّا سبب عدم البدء بالهمزة في معجمه فراجعٌ إلى عدم استقرارها وكثرة تعرضها للقلب والتخفيف والإبدال، ممّا يسبب كثيرًا من الإرباك في أكثر الكلمات التي تحوي صوت الهمزة؛ لذلك تركها وابتدأ بالعين.

والألقاب المخرجيّة التي وردت عند الخليل وذكرها ابن الأثير هي:

١ ــ اللّهوية:

---

(١) يُنظر: العين: ٥٨/١.
(٢) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: ٣٩.
(٣) يُنظر: المصطلح الصّوتي في الدراسات العربية: ١٩٥، والتعليل الصّوتيّ عند العرب: ١٧٢.
(٤) العين: ٥٢/١.

قال ابن الأثير: "وأمّا اللهوية فحرفان: القاف والكاف لأنّ مبدأهما من اللهاة"[١]، واللهاة هي تلك "اللحمة الحمراء المعلّقة في أعلى الحنك على عكرة اللسان"[٢]، أو هي "الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم والجمع اللها واللهوات واللهيات أيضا"[٣].

وأفرد ابن الأثير مخرجًا لكلٍّ من هذين الصّوتين، فالمخرج الرابع عنده للقاف وتخرج من "أقصى اللسان وما فوقه من الحنك"[٤]، أمّا الكاف فمخرجها أسفل من موضع القاف قليلًا وممّا يلي الحنك الأعلى"[٥].

والمتأمّلُ في أقوال ابن الأثير يجد تناقضًا في كلامه، فهو من جهة يصف القاف والكاف بأنهما لهويّان لأنّ مبدأهما من اللهاة، على حين يجعل لكلّ صوت منهما مخرجًا، فكأنّ اللهاة عنده مكان واسع تحتمل مخرجين من مخارج الأصوات، وما هذه اللهاة إلّا "لحمة مدلّاة في أقصى سقف الحلق"[٦]، وأغلب الظّن أنَّها لا تحتملُ خروج صوتين منها.

واتّبع ابنُ الأثير الخليلَ[٧] والسّيرافيّ[٨] ومكّي القيسيّ[٩] والزّمخشريّ[١٠] في إطلاق لقب اللهوية على هذين الصّوتين.

---

(١) البديع في علم العربية:٦١٦/٢.
(٢) الكنز اللغوي في اللسن العربي، ابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ): ١٩٦.
(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٢٤٨٧/٦.
(٤) البديع في علم العربية: ٦١٠/٢.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) غاية المريد في علم التجويد:١٣١.
(٧) يُنظر: العين: ٥٨/١.
(٨) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ٣٩٢/٥.
(٩) يُنظر: الرّعاية: ١٤٠.
(١٠) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٨.

وأطلق الدّرس الصّوتي الحديث لقب اللهويّة على صوت القاف حصرًا[١]، وينطق هذا الصّوت "برفع مؤخرة اللسان، وإلصاقها باللهاة، لكي ينحبس الهواء عند نقطة هذا الالتصاق، ثمّ يزول هذا السدّ فجأة، مع عدم حدوث اهتزازات في الأوتار الصّوتية"[٢].

أمّا الكاف عندهم فهو صوت طبقي يتكوّن نتيجة التقاء مؤخر اللسان بالطبق[٣]، ومعه صوتا الغين والخاء.

٢- الشَّجْرية:

أطلق ابن الأثير هذا اللقب المخرجي على ثلاثة أصوات، وهي: الجيم والشين والضاد؛ "لأنّ مبدأها من شجر الفم وهو مفرجه"[٤]. لكن في حديثه على مخارج الأصوات يضمّ الياء إلى الجيم والشّين ويجعلها في مخرج واحد ويفرد للضاد مخرجًا[٥]، متّبعا سيبويه في عمله هذا[٦].ويبدو أنّ إفراد الضاد من قبل سيبويه وابن الأثير "يوافق ما يراه كثير من المحدثين اليوم"[٧]، لكنّهم يرون أنّ هذا الصّوت خرج من الألسن العربية المعاصرة واضمحلّ منها فتحول إلى ظاء عند قوم وإلى دال مفخّمة عند قوم آخرين، وإلى طاء في بعض اللهجات المغربيّة[٨].

---

(١) يُنظر: دراسة الصّوت اللغوي: ٨٥، وعلم الأصوات اللغوية: ٤٤.
(٢) بحوث ومقالات في اللغة: ٩.
(٣) يُنظر: علم الأصوات اللغوية: ٤٤، والتعليل الصّوتيّ عند العرب: ١٨٢.
(٤) يُنظر: البديع في علم العربية:٦١٦/٤، ويُنظر: العين: ٥٨/١، والرّعاية:١٤٠، والمفصّل: ٥٤٨.
(٥) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٠/٢.
(٦) يُنظر: الكتاب:٤٣٣/٤.
(٧) علم اللغة العام: ٩١.
(٨) يُنظر: الدّراسات اللّهجيّة والصّوتيّة: ٣٠٨.

أمّا الجيم والشين والياء فقد أطلق عليها المحدثون عدّة ألقاب، فمنهم من وصفها بأنّها أدنى حنكيّة[١]،ومنهم من أطلق عليها الغاريّة[٢]، وهذه "الاصطلاحات لا تعدو أن تكون اجتهادات فرديّة لغرض التمييز الشخصي أو البحثي، وقد أسهم هذا التنوع في المصطلح والمسميّات في الخلط بينها لدى الباحثين"[٣].

٣ – النّطعيّة:

اختصّ لقب النطعية بثلاثة أصوات هي: الطّاء والدال والتّاء، إذ قال ابن الأثير: "وأمّا النّطعية فثلاثة أحرف: الطّاء والدّال والتّاء؛ لأنّ مبدأها من نطع الغار الأعلى وهو موضع التّحزيز منه"[٤]. ومخرجها عنده "ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العلى: للطاء والدال والتّاء"[٥].

والنّطع في اللغة "ما ظهر من الغار الأعلى، وهي الجلدة الملزقة بعظم الخليقاء فيها آثار كالتحزيز"[٦]، فالنطع هو سقف غار الحنك الأعلى[٧].

وهذا اللّقب أطلقه الخليل على أصوات الطّاء والدال والتّاء[٨]، وتبعه غيرُ واحد من العلماء[٩] ، ويبدو أنّه قد اضمحلّ عند المحدثين وعوّض بمصطلحات متعدّدة، فالدّكتور تمّام حسّان يصفها بأنّها أصوات (أسنانية لثوية)[١٠]، و(أسناني شديد) عند الدّكتور

---

(١) يُنظر: دروس في علم أصوات العربية: ٢٨.
(٢) يُنظر: يُنظر: المدخل إلى علم اللغة:٥٠.
(٣) التعليل الصّوتيّ عند العرب:١٨٤.
(٤) البديع في علم العربية:٦١٦/٢.
(٥) المصدر نفسه: ٦١٠/٢.
(٦) تهذيب اللغة: مادة (نطع): ١٠٥/٢.
(٧) يُنظر: النّشر في القراءات العشر:٢٠١/١، ودراسات في فقه اللغة، :٢٧٩.
(٨) يُنظر: العين: ٥٨/١.
(٩) يُنظر: شرح السّيرافيّ:٣٩٢/٥، والرّعاية: ١٤٠، والكامل في القراءات: ٣٤٨. والمفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٨.
(١٠) يُنظر: مناهج البحث في اللغة:٩٣ – ٩٥.

محيي الدين رمضان[١]، لكنّ الدّكتور الصيغ اعترض على هذه التسمية مفضّلًا إطلاق مصطلح (بين أسناني)[٢] عليها، أمّا الدّكتور غانم قدّوري الحمد فيطلق عليها لقب (اللثوي أمامي) ويضمّ إليها صوت الضاد[٣].

٤ – الأسليّة:

قال ابن الأثير: "وأمّا الأسلية فثلاثة أحرف: الصاد والسين والزاي؛ لأنّ مبدأها من أسلة اللسان"[٤]، ويبيّن الخليل معنى (أسلة اللسان) إذ قال: إنّ هذه الأصوات أسلية؛ "لأنّ مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدقّ طرف اللسان"[٥] وقال ابن الأثير في مؤلّف آخر – مستشهدا بكلام الإمام علي (عليه السّلام) – " (لم تجفّ لطول المناجاة أسلات ألسنتهم) هي جمع أسلة وهي طرف اللسان"[٦]. ومن الملاحظ أنّ الأسلية لقب أطلق على أصوات الصاد والسين والزاي نسبة إلى اللسان وليس إلى نقطة ما من الحنك الأعلى، وأطلق بعض المحدثين لقب (اللثوية) على هذه الأصوات[٧]، ومنهم من أطلق عليها لقب (أسنانية لثوية)[٨].

٥ – الذّلقيّة:

ميّز ابن الأثير بين مصطلحين أصلهما من (ذلق)، وهما: الذّلقيّة والذلاقة، فالذّلقيّة عنده شملت ثلاثة أصوات هي: الرّاء واللام والنون؛ لأنّ مبدأها من ذلق اللسان، وهو

---

(١) يُنظر: المصطلح الصّوتي في الدّراسات العربيّة:٨٠.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه.
(٣) يُنظر: المدخل إلى أصوات العربيّة:٩٥.
(٤) البديع في علم العربيّة:٦١٦/٢.
(٥) العين: ٥٨/١.
(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر:٤٩/١.
(٧) يُنظر: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربيّ:١٧٥.
(٨) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة:٣١، والمدخل إلى علم أصوات العربيّة: ٩٥.

طرفه"[١]. وأمّا الذلاقة فشملت ستة أصوات: "الرّاء واللام والنون والفاء والباء والميم"[٢]، فشملت الأصوات الذّلقيّة وثلاثة أصوات تخرج من الشفة وهي الفاء والباء والميم، ويبدو أنّ الذّلقيّة والذلاقة تدل على معنى واحد في اللغة وهي الحدّة، قال ابن فارس: "الذال واللام والقاف أصل واحد يدلّ على حدّة. فالذلْق: طرف اللسان، والذلاقة حدّة اللسان، وكلّ محدّد مذلّق"[٣]. فالرّاء واللام والنون وصفت بالذلاقة؛ لأنّها تخرج من ذلق اللسان وهو طرفه وحدّته، وكذلك الفاء والباء والميم تخرج من طرف الشفة.

فالذّلقيّة عند ابن الأثير هي لقب مخرجيّ لا يميّز بين صوت وصوت آخر. أمّا الذّلاقة فهي تميّز بين كلمة وكلمة أخرى، فمعنى الذلاقة عند ابن جنّي والزّمخشريّ وابن الأثير هو الاعتماد بالصّوت على ذلق اللسان وهو طرفه، وتفيده قوة في اللفظ وزيادة في تحريك اللسان، ومنه قولهم هو ذلق اللسان، ولا تكاد تجد في أبنية الرباعي والخماسي كلمة إلّا وفيها بعض أصوات الذلاقة، نحو: جعفر، إذ تحوي الفاء والرّاء، وكلمة سفرجل إذ تحوي الفاء والرّاء واللام، وقد شذّ عسجد"[٤].

"وأمّا المصمتة فما عدا حروف الذلاقة، وهي ثلاثة وعشرون حرفا"[٥] ، فالإصمات ضد الذلاقة، وسميّت مصمتة؛ لأنّ لا يكاد "يبنى منها كلمة رباعية أو خماسية خالية من حروف الذلاقة فكأنّها قد صمت عنها، أي: سكت، ولمّا كانت حروف الذلاقة على غاية من القوة والحركة، وكانت هذه بخلافها سمّيت مصمتة"[٦].

---

(١) البديع في علم العربية:٦١٧/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) مقاييس اللغة: مادة (ذلق) ٣٥٩/٢.
(٤) يُنظر: سر صناعة الإعراب:٧٨/١، المفصّل في صنعة الإعراب:٥٤٧، والبديع في علم العربية: ٦١٧/٢.
(٥) البديع في علم العربية: ٦١٨/٢.
(٦) المصدر نفسه.

و يرى الدّكتور غانم الحمد أنّ دلالة هاتين الصفتين صرفية أكثر منها صوتية[١]، ويؤيد البحث ذلك؛ لأنّ الذلاقة والإصمات تميّز بين الكلمات وليس الأصوات.

وعلى الرّغم من أنّ ابن الأثير قد جمع اللام والرّاء والنون تحت لقب الذّلقيّة إلّا أنّه أفرد لكلّ صوت منها مخرجا مستقلّا به، وهي ـ بعد هذا ـ تخرج من طرف اللسان وموضع ما من الحنك الأعلى[٢].

ويطلق معظم المحدثين لقب اللثويّة على أصوات اللّام والرّاء والنون ويضعونها في مخرج واحد[٣]، وأطلق عليها الدّكتور غانم قدّوري الحمد لقب (لثوي خلفي)[٤].

٦ـ اللّثوية:

نسب ابن الأثير هذا اللقب إلى ثلاثة أصوات، وهي: الظاء والذال والثاء، فهي لثوية؛ "لأنّ مبدأها من اللثة"[٥]، واللثة من (لثي) وجمعها "لِثات، وهو اللحم الذي فيه منابت الأسنان"[٦]، وأوّل من أطلق عليها هذا اللقب الخليل بن أحمد[٧]، وتبعه عدد من العلماء في هذا[٨].

---

(١) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربيّة:١٠٢.
(٢) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٦١١/٢.
(٣) يُنظر: مناهج البحث في اللغة: ١٥٦، والمدخل إلى علم اللغة: ٤٧، ومفهوم القوّة والضعف في أصوات العربية، محمّد يحيى سالم الجبوري:٢٧.
(٤) يُنظر: المدخل إلى أصوات العربيّة: ٩٥.
(٥) البديع في علم العربية: ٦١٧/٢.
(٦) جمهرة اللغة: مادة (لثي) ١٠٣٦/٢.
(٧) يُنظر: العين:٥٨/١.
(٨) يُنظر: سر صناعة الإعراب:٧٨/١، المفصّل في صنعة الإعراب:٥٤٧، وشرح المفصّل: ٥١٧/٥.

ومخرج هذه الأصوات عند ابن الأثير "ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العلى"[١]، والمتأمل في نصي ابن الأثير السابقين يجد الغرابة فيهما، فهو يذكر أنّ هذه الأصوات لثوية؛ لأنّ مبدأها من اللثة على حين يصرّح بأنّ مخرج هذه الأصوات من أطراف الأسنان العليا وشتّان ما بينهما، "إذ لا شأنَ لطرف اللسان باللثة عند النطق بهذه الأصوات الثلاثة"[٢]، وسوّغ المرعشي (ت١١٥٠هـ) سبب إطلاق اللثوية على هذه الأصوات؛ لأنّ النفس المصاحب لهنّ ينتشر ويتّصل باللثة، وليس خروجهن منها[٣].

ويتفق معظم المحدثين على إطلاق لقب (الأسنانية) على هذه الأصوات الثلاث[٤].

٧ – الشّفهيّة:

الشفهيّة لقب أطلقه ابن الأثير على أربعة أصوات، "وهي الفاء والباء والميم والواو؛ لأنّها من بين الشّفتين"[٥]، والشّفتان هما: عضلتان مستديرتان ينتهي بهما الفم[٦]، وتوصف الأصوات الشفهية بأنّها "أخفّ الأحرف موقعا وألذّها سماعًا، وأسلسها جريًا على الألسنة"[٧]. ويبدو أنّ ابن الأثير قد خالف الخليل في عدد الأصوات الشفهية، فهي عند الخليل ثلاثة أصوات، إذ قال: "والفاء والباء والميم شفوية وقال مرّة شفهية؛ لأنّ مبدأها من الشفة"[٨]، فالخليل أخرج الواو منها، وهي عنده جوفية أو هوائية[٩].

---

(١) البديع في علم العربية: ٦١١/٢.
(٢) المصطلح الصّوتيّ في الدراسات العربيّة: ٢٠١
(٣) يُنظر: جهد المقل:١٣٥.
(٤) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة: ٤٤، والمصطلح الصّوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر:٦٣، وعلم الأصوات اللغوية:٥٦، وفصول في الأصوات اللغوية:٥٣.
(٥) البديع في علم العربية: ٦١٧/٢.
(٦) يُنظر: المحيط في أصوات العربية، محمد الأنطاكي: ١٣/١.
(٧) الطّراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٥٨/١.
(٨) العين:٥٨/١.
(٩) يُنظر: المصدر نفسه، ٥٧/١، ٥٨.

وجعل ابن الأثير مخرجين لهذه الأصوات؛ فمخرج الفاء "ما بين باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا"[١]، ومخرج الباء والميم والواو "ما بين الشفتين"[٢].

ويتفق المحدثون مع ابن الأثير على إطلاق لقب الشفوية على أصوات الباء والميم[٣]، أمّا الواو فيرى الدّكتور صبحي الصالح أنّ الواو التي تخرج من الشفتين هي الواو غير المدّيّة في كلمة: قَول[٤]. وذهب بعض المحدثين إلى أبعد من هذا الوصف فتتبّعوا نطق الواو في الفم جميعه، فبان لهم أنّ هناك أعضاءً لها دور في إنتاج هذا الصّوت كالحنك الأعلى وأقصى اللسان، ولقد أحسن الدّكتور السعران وصف الواو، إذ أطلق عليه لقب (شفوي حنكيّ – قصيّ)[٥]. أمّا الفاء فهي عند المحدثين صوت شفوي أسناني أو أسناني شفوي[٦].

وبقي من الألقاب الحلقية والجوفية أو الهوائية وهذان لم يذكرهما ابن الأثير، وهما من مصطلحات الخليل؛ فالحلقية شملت أصوات عدّة عند الخليل وهي العين ثم الحاء ثمّ الهاء ثمّ الخاء والغين[٧]. أمّا ابن الأثير فقد قسّم الحلق على ثلاثة مخارج: أقصاه وأوسطه وأدناه ووزّع الأصوات السابقة بين هذه المخارج مضيفا إليها صوت الألف فضلا عن الاختلاف في ترتيبها[٨]. أمّا الجوفية فهي لقب أطلقه الخليل على الواو والياء

---

(١) البديع في علم العربية: ٦١١/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) يُنظر: الأصوات اللغوية:٤٦، واللغة وعلم اللغة، جون ليونز: ١٠٤، والمدخل إلى علم اللغة: ٤٢.
(٤) يُنظر: دراسات في فقه اللغة: ٢٨٠.
(٥) يُنظر: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي: ١٥٠.
(٦) يُنظر: مناهج البحث في اللغة: ٩٨، والتعليل الصّوتيّ عند العرب: ١٩٤.
(٧)يُنظر: العين: ٥٧/١، ٥٨.
(٨) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٠/٢.

والألف والهمزة "وسمّيت جوفا لأنّها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة"[١].

وأُضيف لقبٌ مخرجيٌّ آخر هو الخيشومي[٢]، " والخيشوم من الأنف: ما فوق نخرته من القصبة وما تحتها من خشارم رأسه، وقيل: الخياشيم غراضيف في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ، وقيل: هي عروق في باطن الأنف، وقيل: الخيشوم أقصى الأنف"[٣].

ويبدو أنّ ابن الأثير عامله معاملة الصّفة، فهو لم يذكره في حديثه على الألقاب المخرجية، إذ ذكره بعد حديثه على صفات عدّة، فقال: "وأمّا الخيشومي فهو النون الساكنة، وتسمّى الخفيفة والخفيّة؛ لخفتها وخفائها في النطق"[٤]. وجعل ابن الأثير الخيشوم أو الخياشيم مخرجا من المخارج الستة عشر[٥].

ثالثًا: الصّفات المشتركة المتضادّة

الجهر والهمس

حظيت هاتان الصفتان بالنصيب الأوفر من الشّرح والتّدقيق قياسًا مع بقية الصّفات، وذلك نتيجة أمور

عدّة:

أ – محاولة تفسير المصطلحات التي جاء بها سيبويه في تعريفه المجهور والمهموس.

ب – اختلاف الضابط في تمييز المجهور من المهموس بين القدماء والمحدثين.

---

(١) المصدر السابق نفسه:٥٨/١.
(٢) يُنظر: التعليل الصّوتيّ عند العرب: ١٩٦.
(٣) لسان العرب، ابن منظور: (مادة خشم) ١٧٨/١٢.
(٤) البديع في علم العربية:٦١٩/٢.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٦١٢/٢.

ت – الخلاف في عدد الأصوات المجهورة والمهموسة بين القدماء والمحدثين.

قال ابن الأثير: "أمّا المجهورة فهي تسعة عشرة حرفا يجمعها (لقد عظم زنجي ذو أطمار غضبا) تكرر فيها الميم والألف وإنّما سمّيت؛ لإشباع الاعتماد في مخارجها، ومنع النفس أن يجري معها، حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصّوت، ألا ترى أنّك إذا لفظت بالعين اعتمدت على مخرجها بقوّة، ومنعت النفس أن يخرج معها فخرج ظاهرا. والجهر: الإظهار، إلّا أنّ الميم والنون يعتمد لها في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنّة"(١).

وقال في الهمس: "وأمّا المهموسة فعشرة أحرف، يجمعها: (سَتَشْحَثُكَ خصَفَة)(*) وهي خلاف المجهورة وسمّيت؛ لضعف الاعتماد في مخرجها حتى جرى معها النفس فأخفاها، والهمس: الصّوت الخفي"(٢). ونلحظ في كلام ابن الأثير أمورًا عدّة:

أ – اتّبع ابن الأثير سيبويه في تعريفه الجهر والهمس، وتجد بينهما موافقة على ذلك، فالصّوت المجهور عند سيبويه "حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصّوت"(٣)، أمّا المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه"(٤). والاختلاف الرئيس بين تعريف سيبويه وابن الأثير هو أنّ الاعتماد يكون في الموضع عند سيبويه بينما يكون الاعتماد في المخرج عند ابن الأثير.

ب – جمع ابن الأثير الأصوات المجهورة في مقولة: لقد (عظم زنجي ذو أطمار غضبا). بينما جمعها علماء في عبارات مختلفة، منها: "ظل قند يضغم زرطا وإذ

---

(١) البديع في علم العربية:٦١٣/٢.
(*) بالوقف.
(٢) المصدر نفسه:٦١٤/٢.
(٣) الكتاب: ٤٣٣/٤.
(٤) المصدر نفسه:٤٣٣/٤.

بعج"[١] و "ضلّ قويرظ إذ غزا بجند طمع"[٢] و "مد غطاء جعظر وقل ند ضيزن"[٣].

وكان عدد الأصوات المجهورة عند ابن الأثير تسعة عشر صوتا، والمهموسة عشرة أصوات، متّبعا القدماء في عدّها[٤].

ت – أبدل بعض العلماء عبارة (أشبع الاعتماد) أو (إشباع الاعتماد) بعبارة (قوي الاعتماد) أو (قوة الاعتماد)، ويبدو أنّهم فعلوا ذلك ليقابلوا عبارة (أضعف الاعتماد) أو (ضعف الاعتماد) في الأصوات المهموسة؛ ظنّا منهم أنّها تقابلها في المعنى. ومن ذكر هذه العبارة في تعريفه بالأصوات المجهورة الصيمري[٥] (حوالي ٤٠٠هـ)، ومكّي القيسيّ[٦] (ت ٤٣٧هـ) والنيلي[٧] (من علماء القرن السابع للهجرة)، فالجهر والهمس عندهم على النّحو الآتي:

قوة الاعتماد جهرًا ✖ ضعف الاعتماد همسًا

أمّا عند ابن الأثير وسيبويه:

إشباع الاعتماد جهرًا ✖ ضعف الاعتماد همسًا

---

(١) الإقناع في القراءات السبع: ٦١.
(٢) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٨٨/١.
(٣) أسرار العربية: ٢٨٩.
(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٣٤/٤، وسر صناعة الإعراب: ٧٥/١، والرّعاية: ١١٦ ، ١١٧، وأسرار العربية: ٢٨٩، ٢٩٠.
(٥) يُنظر: التبصرة والتذكرة: ٩٢٨/٢.
(٦) يُنظر: الرّعاية:١١٧.
(٧) يُنظر: الصّفوة الصّفية في شرح الدرّة الألفية:٦٥٤/٢.

وقد يكون من قال بقوة الاعتماد مصيبًا في رأيه؛ لأنَّ من البدهيّ أن تكون القوة خلاف الضعف، وليس الإشباع، والإشباع في الاعتماد هو من عبارات سيبويه[١]، ويبدو أنّ سيبويه لم يختر هذه اللفظة بشكل عفوي؛ لتكون خلاف الضعف، ولعلّ السرّ في تفسير علة الجهر يكون في هذه الكلمة.

فمادة (شبع) في اللغة تدلّ على معنى واحد؛ وهو الامتلاء، إذ قال ابن فارس: "الشِّينُ وَالْبَاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى امْتِلَاءٍ فِي أَكْلٍ وَغَيْرِهِ، مِنْ ذَلِكَ شَبِعَ الرَّجُلُ شِبَعًا وَشِبْعًا، وَرَجُلٌ شَبْعَانُ، ثُمَّ اشْتُقَّ مِنْ ذَلِكَ أَشْبَعْتُ الثَّوْبَ صِبْغًا، وَيُقَالُ: امْرَأَةٌ شَبْعَى الْخَلْخَالِ، أَيْ مُمْتَلِئَةٌ، وَذَلِكَ مِنْ كَثْرَةِ لَحْمِ سَاقِهَا. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -: {الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ}[٢] ، يُرِيدُ الْمُتَكَثِّرَ بِمَا لَيْسَ عِنْدَهُ"[٣].

وبهذا نستطيع القول: إنّ الإشباع – أو الامتلاء – يقابل الضعف، فهو ضده.

ويبدو أنّ هذا الامتلاء ما هو إلّا إشارة إلى ذلك الهواء الذي يمرّ عبر الحنجرة في أثناء النطق بأحد الأصوات، فإذا أُشبعت الحنجرة بالهواء يتكوّن الجهر، أمّا إذا ضعف الهواء ولم تمتلئ الحنجرة به فيكون الصّوت مهموسًا.

وقد فسّر الدّكتور حسن الأسدي "أنّ الإشباع في الاعتماد هو إشارة إلى مدّة الإعاقة المخرجيّة، وهي تمنع النفس لأجل هذا من المرور، أمّا ضعف الاعتماد أو قلّة الاعتماد فيسمح بمرور النفس وفي الحالتين يمكن أن يمرّ الصّوت معهما"[٤]

أمّا الاعتماد فقد ذكر ابن الأنباري (ت٣٢٧هـ) أنّ الاعتماد هو اللسان أو هو المسؤول عن الاعتماد، فقال: "والحرف المجهور سمّي مجهورا؛ لأنّ اعتماد اللسان يشتدّ في موضع الحرف منه، فلا يجري النفس حتى ينقضي الاعتماد ويخرج صوت

---

(١) يُنظر: الكتاب:٤٣٤/٤.
(٢) رُويَ الحديث بلفظٍ آخر مرادف. يُنظر: صحيح البخاريّ: ٣٥/٧.
(٣) مقاييس اللغة:٢٤١/٣.
(٤) الدّرس الصّوتي عند رضي الدين الإستراباذي (رسالة):١٠٣.

الصدر مجهورا"[١]. وكلام هذا العالم الفاضل يثير تساؤلًا هو: أين عمل اللسان في أصوات الهمزة والواو والألف والياء والعين؟، فلا اعتماد للسان مع هذه الأصوات.

وقد ترشّح الدّكتور عادل نذير "أنّ الاعتماد يعني سيبويه به الإعاقة المخرجيّة، وقد تمدّ تلك الإعاقة أو التضييق إلى ما يستوجب معه حبس النفس؛ ممّا ينجم عنها الصّوت المجهور، وبالإمكان أن يُضعف المتكلّم تلك (الإعاقة المخرجيّة) مع بعض الأصوات فينجم عن ذلك الصّوت المهموس، فـ(الاعتماد) مفهوم آلي في إنتاج الأصوات، ويمكن السيطرة عليه والتحكم به"[٢].

ولو عرضنا هذه الإعاقة على أصوات العلة المجهورة بخاصّة صوت الألف الذي ليس للسان نصيب في إنتاجه ولا يؤثّر في نطقه ولا يلتقي في إنتاجه عضوان، و"لا يصحب الهواء الخارج به غير ذبذبة الوترين الصّوتيين"[٣] لَتبيّنَ أنَّه لا إعاقة مخرجيّة فيه إلا وجود الوتريين الصّوتيين في الحنجرة، إذ يعيقان الهواء في أثناء مروره بالحنجرة، ولا ينكر البحث أنّ للسان دورًا في بعض الأصوات، فهو قد يعيق الهواء المار نتيجة الالتقاء بين عضوين من أعضاء الجهاز النطقي، وهذا يؤدي إلى امتلاء الحنجرة بالهواء فيؤدي إلى اهتزاز الوترين الصّوتيين.

وأشار البحث سابقًا إلى أنّ ابن الأثير قد خالف سيبويه في أنّ الاعتماد يكون في المخرج عنده، أمّا الاعتماد عند سيبويه فيكون في الموضع، وأظن أنّ سيبويه لا يعني بالموضع تلك النقطة التي يتكون فيها الصّوت كأن تكون في الشفتين كصوت الباء مثلًا، وإنّما أراد بالموضع هو موضع خروج الصّوت وهو إشارة إلى الحنجرة؛ لأنّ

---

(١) الأضداد: ٤١٠، ٤١١.
(٢) التعليل الصّوتي: ١٧٦.
(٣) المصدر نفسه: ١٧٧.

الإمام الصادق – عليه السّلام – يقول: " فالحنجرة كالأنبوبة لخروج الصّوت"[١]، أي هي موضع خروج الصّوت.

أمّا المحدثون فإنّ الضابط الرئيس للتمييز بين المجهور والمهموس هو اهتزاز الوترين الصّوتيين من عدمهما؛ فالصّوت المجهور هو الذي يصاحب نطقه اهتزاز الوترين الصّوتيين، وأمّا الصّوت المهموس فهو الذي لا يصاحب نطقه اهتزاز الوترين الصّوتيين، فالمحدثون يختلفون مع ابن الأثير في ثلاثة أصوات: الهمزة والقاف والطّاء.

فالقاف صوت مجهور عند ابن الأثير[٢]، لكنّه صوت مهموس عند المحدثين[٣]، ويرى بعض المحدثين أنّه بقي مجهورًا في معظم البوادي في اللهجات العربية المعاصرة[٤]، وخطّأ الدّكتور تمّام حسّان القدماء لعدّهم القاف من الأصوات المجهورة[٥]، ولم يرض الدّكتور حسام النّعيمي هذا القول، فقال: "وليس صحيحا أن يحاكم القدماء على وفق المعنى الذي وضعناه لمصطلح وافقناهم فيه في لفظه وخالفناهم في معناه، بل الصواب أن ننظر في مرادهم من المصطلح ثمّ نرى أكانوا على صواب فيما وصفوه أم لا"[٦].

وعُدّت الطّاء من الأصوات المجهورة عند ابن الأثير[٧]، بيد أنّه صوت مهموس في نظر الدّرس الصّوتي الحديث[٨].

---

(١) توحيد المفضّل:٦٢، ٦٣.
(٢) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٣/٢.
(٣) يُنظر: الأصوات اللغوية:٧٢، والمدخل إلى علم اللغة:٥٤.
(٤) يُنظر: بحوث ومقالات في اللغة:٩.
(٥) يُنظر: مناهج البحث في اللغة: ٩٥.
(٦) أصوات العربية بين التحوّل والثبات: ٢٧.
(٧) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٣/٢.
(٨) يُنظر: الأصوات اللغوية: ٥٣، وعلم اللغة مقدّمة للقارئ العربي:١٣٤، وعلم الأصوات اللغوية: ٦٢.

وأمّا الهمزة تلك النبرة التي تخرج باجتهاد[١] فكانت محلّ اختلاف بين العلماء، فهي صوت مجهور عند القدماء[٢] وتابعهم ابن الأثير في ذلك[٣]. وقد اختلف المحدثون في شأنها؛ فهي صوت لا مهموس ولا مجهور عند الدّكتور إبراهيم أنيس[٤] والدّكتور كمال بشر[٥] والدّكتور بسّام بركة[٦]، وهي صوت مهموس عند الدّكتور عبد الرحمن أيوب[٧] والدّكتور رمضان عبد التّوّاب[٨]، وهي صوت مجهور عند الدّكتور عادل نذير[٩].

الشدة والرخاوة

عرّف ابن الأثير بهاتين الصفتين، فقال: "وأمّا الشديدة فثمانية أحرف، يجمعها: (أجدك قطبت) ومعنى الشديدة، أنّها حروف قوية تمنع الصّوت أن يجري معها فينحصر في مخارجها، ألا ترى أنّك إذا وقفت على الجيم فقلت: الحجّ، وجدت صوت الجيم راكدا محصورا لا تقدر على مدّه"[١٠]. وقال في الرخوة: "وأمّا الرّخوة فهي ثلاثة عشر حرفا: الهاء والحاء والغين والخاء والشين والضاد والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء وسمّيت رخوة: لضعف الاعتماد في مخارجها، فيجري الصّوت معها، ألا

---

(١) يُنظر: الكتاب:٥٤٨/٣، والمقتضب: ١٥٥/١، وشرح السّيرافيّ: ٢٨٤/٤، والمسائل الحلبيّات:٤٢.
(٢) يُنظر: الكتاب:٤٣٤/٤، والأصول في النّحو:٤٠١/٣، وسر صناعة الإعراب:٧٥/١، والإقناع:٦١.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربية:٦١٣/٢.
(٤) يُنظر: الأصوات اللغوية:٧٧،
(٥) يُنظر: دراسات في علم اللغة:٥٩.
(٦) يُنظر: علم الأصوات العام: ١١٧.
(٧) يُنظر: أصوات اللغة: ١٨٤.
(٨) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة: ٥٦.
(٩) يُنظر: التعليل الصّوتي عند العرب:١٢٦.
(١٠) البديع في علم العربية: ٦١٤/٢.

ترى أنّك إذا وقفت على الشين من: الطش والضاد من العض، أجريت فيهما الصّوت وأمكنك مدّه"[١].

ونلحظ عدّة أمور في كلام ابن الأثير:

أ - عرّف الشديدة بأنها حروف قوية تمنع جريان الصّوت معها، وكلامه يشير إلى الالتقاء المحكم بين عضوين من أعضاء النطق، فالأصوات التي ينحصر فيها الصّوت عند نطقها تعدّ أصواتا شديدة، وأمّا إذا جرى الصّوت معها فهي أصوات رخوة، وهذا تفريق ذكره سيبويه، إذ قال: "ومن الحروف الشديد وهو الذي يمنع الصّوت أن يجري فيه"[٢]، والرخوة عند سيبويه هي التي يجري معها الصّوت[٣].

ب - علّل سبب الرخوة؛ لضعف الاعتماد في مخارجها، وهذا التعليل هو التعليل ذاته الذي ذكره في الأصوات المهموسة، إلّا أنّ الفرق الرئيس بين المهموسة والرخوة هو أنّ في المهموسة يكون الجريان في النفس، وجريان الصّوت يكون في الرخوة.

ت - أطلق ابن الأثير (الشّديدة)على أصوات (أجدك قطبت) بيد أنّها حازت على مسمّيات أخرى من قبل القدماء؛ كالأخرس عند الفرّاء[٤]، والصلبة عند ابن المؤدب[٥]، والمفردة عند ابن سينا[٦].

وأطلق عليها المحدثون لقب الانفجارية[٧]؛ لأنّ الهواء الخارج من الرئتين يعوقه "عائق يمنعه من المرور عند مخرج معين، ثمّ يزول هذا العائق بسرعة، فيندفع الهواء بشدّة محدثًا

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦١٤/٢.
(٢) الكتاب:٤٣٣/٤.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٣٤/٤.
(٤) يُنظر: شرح السّيرافيّ:٤٦٢/٥.
(٥) يُنظر: دقائق التصريف:٥٤٩.
(٦) يُنظر: أسباب حدوث الحروف:٦٠.
(٧) يُنظر: اللغة، جوزيف فندريس: ٤٧، والمدخل إلى علم اللغة:١٠٠، وأسس علم اللغة:١٤٤.

انفجارًا، وعندئذٍ يسمّى الصّوت شديدا أو انفجاريا أو وقفيا"[١]. وأطلقوا لقب الاحتكاكية على الأصوات الرخوة، إذ لا ينحبس الهواء عند النطق بها انحباسًا تامًّا محكمًا، لكنّه يكتفي بكون مجراه عند مخرج الصّوت ضيّقًا جدًّا؛ ممّا يُحدث نوعًا من الصفير أو الحفيف، وتختلف نسبته تبعًا لضيق المجرى.

وكما اختلف المحدثون مع القدماء في عدد الأصوات المجهورة والمهموسة فإنّهم اختلفوا في عدد الأصوات الشديدة والرخوة؛ فعدد الأصوات الشديدة عند القدماء ثمانية، وهي: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطّاء والدال والتّاء والباء[٢]، وتبعهم ابن الأثير في عدّها[٣].

وأمّا الأصوات الشديدة أو الانفجارية فعند المحدثين هي: الهمزة والباء والتّاء والدال والضاد والطّاء والكاف والقاف. فالخلاف بين القدماء والمحدثين هو:

١ - إخراج القدماء الضاد من الأصوات الشديدة، على حين عدّ المحدثون الضاد من الأصوات الشديدة.

٢ - إدخالهم الجيم ضمن الأصوات الشديدة، بينما عدّها المحدثون صوتًا آخر يسمى صوتًا مركّبًا أو مزدوجًا أو صوتًا انفجاريًّا احتكاكيًّا[٤].

ويضع الدّكتور كمال بشر احتمالين يوضِّحُ فيهما سرّ هذا الخلاف:

الأوّل: قد يكون القدماء أخطؤوا في وصف هذين الصّوتين.

---

(١) علم الأصوات اللغوية: ٤٥ ، ٤٦.
(٢) يُنظر: الكتاب:٤٣٤/٤، وسر صناعة الإعراب: ٧٥/١، والكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها:٩٨.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٤/٢.
(٤) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة: ٣٣، ٣٤، ودراسات في علم اللغة:٦٢.

الثاني: وهو الرّاجح عند الدّكتور أنّ تطورًا حصل لهذين الصّوتين أو أنّهم كانوا يصفون صوتين آخرين غير اللذين نعرفهما الآن[١].

أمّا الأصوات الرخوة فعددها عند القدماء ثلاثة عشر صوتًا[٢]، وتبعهم في ذلك ابن الأثير[٣]، وهي: "الهاء والحاء والغين والخاء والشين والضاد والصاد والسين والزاي والظاء والذال والثاء والفاء"[٤]. أمّا المحدثون فقد أدخلوا العين والواو والياء مع الأصوات الرخوة أو الاحتكاكية وأخرجوا الضاد منها[٥].

ولم تأخذ ابن الأثير سِنَةٌ عن الأصوات التي بين الشديدة والرخوة، إذ قال: "وأمّا التي بين الشديدة والرخوة فثمانية أحرف، يجمعها (لم يروعنا) ومعنى البينية فيها: أنّها غير مفرطة في الشدة ولا في الرخاوة، بل هي على اعتدال بينهما فلا يتمّ للصوت معها الانحصار ولا الجري"[٦]. ونلحظ في هذا النص عدّة أمور:

الأمر الأوّل: أطلق ابن الأثير على هذه الأصوات (بين الشديدة والرخوة) متّبعًا سيبويه[٧] وابن جني[٨] والصّيمري[٩] والزّمخشريّ[١٠] وأبا البركات الأنباري[١١] في إطلاق هذه التّسمية، إلّا أنّ سيبويه قد أطلق هذه التسمية على العين مباشرة، إذ قال:

---

(١) يُنظر: دراسات في علم اللغة:٦٣.
(٢) يُنظر: الكتاب: ٤٣٤/٤، وسر صناعة الإعراب: ٧٥/١، والكامل في القراءات:٩٨.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربية:٦١٤/٢.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٦١٤/٢.
(٥) يُنظر: مناهج البحث في اللغة:٨٧، والمدخل إلى علم أصوات العربيّة:١١٣.
(٦) البديع في علم العربيّة:٦١٥/٢.
(٧) يُنظر: الكتاب: ٤٣٥/٤.
(٨) يُنظر: سر صناعة الإعراب:٧٥/١.
(٩) يُنظر: التبصرة والتذكرة:٩٢٩/٢.
(١٠) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٧.
(١١) يُنظر: أسرار العربية:٢٨٨.

"وأمّا العين فبين الشديدة والرخوة"[١]، أمّا بقية الأصوات فقد وصفها بأنّها حرف شديد يجري معه الصّوت: كالرّاء واللام والنون والميم[٢].

الأمر الثاني: عدد هذه الأصوات عند ابن الأثير ثمانية أصوات يجمعها القول: (لم يروعنا) وأوّل من جمع هذه الأصوات في هذه العبارة هو السّيرافيّ، إذ قال "وقد قيدتها بقولي: لم يروعنا"[٣]، أمّا عددها فثمانية أصوات عند ابن الأثير، وقد سبقه إلى عدّها ثمانية المبرّد[٤] والسّيرافيّ[٥] وابن جني[٦]. وأخرج بعض العلماء الواو والياء والألف من هذ الأصوات؛ كأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، إذ قال "وأمّا الشديد الذي يجري معه الصّوت فخمسة أحرف يجمعها قولك: لم نرع"[٧].

ويرى الدّكتور علي زوين أنَّ عدد هذه الأصوات ستة[٨]، أمّا الدّكتور حسام النعيمي فيرى أنّها ثمانية أصوات موافقًا القدماء في عدّها[٩].

الأمر الثالث: ورد عند ابن الأثير لفظة أطلقها على الأصوات التي بين الشديدة والرخوة، وهي: (البينيّة)، وهي مصدر صناعي[*] من (بين)، ويبدو أنّ ابن الأثير أوّل من أطلق هذه التّسمية على هذه الأصوات، واستقرت فيما بعد مصطلحا أطلقه بعض

---

(١) الكتاب: ٤٣٥/٤.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه.
(٣) شرح السّيرافيّ:٣٩٤/٥.
(٤) يُنظر: المقتضب:١٩٦/١.
(٥) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ٣٩٤/٥.
(٦) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٧٥/١.
(٧) التّحديد في الإتقان والتجويد:١٠٨.
(٨) يُنظر: منهج البحث اللغوي بين التّراث وعلم اللغة الحديث: ٦٨.
(٩) يُنظر: الدراسات اللهجية والصّوتية عند ابن جنّي: ٣١٧، ٣١٨.
(*) المصدر الصناعي: اسم تلحقه ياء مردفة بالتّاء للدّلالة على صفةٍ فيه. ويكون في الأسماء الجامدة كالحريّة والإنسانيّة والكميّة، وفي الأسماء المشتقّة كالعالميّة والفاعليّة. يُنظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ١٧٧/١.

المتأخرين على هذه الأصوات[١] وأطلق بعض العلماء مصطلح (المتوسطة) على هذه الأصوات[٢].وكثرت عند المحدثين المصطلحات التي أطلقوها على هذه الأصوات؛ كالمائعة[٣]والمزدوجة[٤]، ومنهم من تابع القدماء في وصفها بالمتوسطة[٥]، وغيرها من المصطلحات التي أجاد في جمعها أصحاب كتب المصطلحات[٦].

الأمر الرابع: الصّوت الذي وصفه ابن الأثير بهذه الصّفة وبيّن كيفية انتاجه هو صوت العين، وهذا الصّوت هو الوحيد الذي وصفه سيبويه مباشرة بأنّه بين الشديدة والرخوة[٧]، ويبدو أنّ اعتناء ابن الأثير بتبيين كيفية انتاج هذا الصّوت هو التنبيه على نطقه النطق الصحيح، إذ حذّر بعض العلماء من حصر هذا الصّوت؛ لئلّا يصير شديدا، قال المرعشي: "ويجب أن يتحرّز من حصر صوت العين بالكلّية إذا شدّد نحو: {يَدُعُّ الْيَتِيمَ}[٨] و{يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ}[٩] لئلّا يصير من الحروف الشديدة"[١٠].

وإذا كان صوت العين عند ابن الأثير بين الشدّة والرخاوة فإنّ المحدثين قد عدّوه من الأصوات الرخوة، إذ يقول الدّكتور تمّام حسّان: "وقد اتضح بصورة الأشعة أنّ في نطق العين تضييقا كبيرا للحلق، وهذا ما يدعونا وما دعا غيرنا من المحدثين قبل ذلك

---

(١) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي:٣/٢٦٠، وجهد المقل: ١٤٥.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب من كلام العرب:١/١٧.
(٣) يُنظر: الأصوات اللغوية: ٢٦.
(٤) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة:٣٤.
(٥) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربيّة:١١٤.
(٦) يُنظر: المصطلح الصّوتي في الدراسات العربية:١٣١ - ١٣٢، والمصطلح الصّوتي في كتب معاني القرآن إلى نهاية القرن الرابع الهجري (رسالة دكتوراه)، خالد حازم عيدان الجبوري: ٨٨-٨٩.
(٧) يُنظر: الكتاب: ٤/٤٣٥.
(٨) سورة الماعون:٢.
(٩) سورة الطور:١٣.
(١٠) جهد المقل:٢٩٣.

إلى اعتبار صوت العين رخوا لا متوسطا"[١]، ويعلّل الدّكتور تمام حسان والدّكتور رمضان عبد التواب سبب عدّ القدماء هذا الصّوت من الأصوات المتوسطة؛ لعدم وضوح الاحتكاك في هذا الصّوت وضوحًا سمعيًّا[٢].

أمّا الدّكتور كمال بشر فيقول: "والحقّ أنّ تكوين العين فيه غموض لم يتضح لنا بعد. وهي أقلّ الأصوات الاحتكاكية احتكاكًا؛ ولعلّ هذا هو ما دعا علماء العربية إلى عدم ذكرها من الأصوات التي سمّوها الأصوات المتوسطة"[٣]، وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن دريد عدّ العين صوتًا رخويًّا؛ [٤] (ت٣٢١هـ) .

الأمر الخامس: ألمح ابن الأثير إلى ذلك التقارب الكبير بين العين والحاء، إذ قال "وتحسّ في صوتها شبه الانسلال من مخرجها إلى مخرج الحاء"[٥]، فلولا تلك البحّة التي في الحاء لكانت مشابهة للعين، وهذا ما أشار إليه الخليل[٦] وابن دريد[٧] وابن جنّي[٨] والزّمخشريّ[٩]. وصوت الحاء في نظر الدّرس الصّوتي الحديث هو النظير المهموس لصوت العين فلا يختلف معه إلّا في الجهر والهمس[١٠].

---

(١) مناهج البحث في اللغة: ١٠٢.
(٢) يُنظر: مناهج البحث في اللّغة: ١٠٢، والمدخل إلى علم اللغة:٨٢.
(٣) علم اللغة العام:١٥٦.
(٤) يُنظر: جمهرة اللغة:٤٦/١.
(٥) البديع في علم العربية:٦١٥/٢.
(٦) يُنظر: العين:٥٧/١.
(٧) يُنظر: جمهرة اللغة:٤٧/١.
(٨) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٢٥٤/١.
(٩) يُنظر: الفائق في غريب الحديث والأثر: ٣٩٢/٢.
(١٠) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة: ٥٥، ومحاضرات في اللسانيات، فوزي الشايب: ١٨٦، والمدخل إلى علم أصوات العربية:١١٦.

الأمر السّادس: نلمح في قول ابن الأثير "وتحسّ في صوتها شبه الانسلال من مخرجها"[١] موافقة على جاء به المحدثون، فالانسلال عند ابن الأثير يقابل ذلك التضييق في الحلق عند لسان المزمار ونتوء لسان المزمار إلى الخلف حتى يكاد يتصل بالجدار الخلفي للحلق، فيحتكّ الهواء الخارج من الرئتين بلسان المزمار والجدار الخلفي للحلق عند نقطة تقاربهما[٢].

الإطباق والانفتاح

هاتان الصفتان يكون للسان الدور الرئيس في تفريقهما؛ بارتفاعه نحو الحنك الأعلى وانخفاضه. إذ قال ابن الأثير: "وأمّا المطبقة فأربعة أحرف: الصاد، والضاد، والطّاء، والظاء، ومعنى الإطباق: أن ترفع لسانك إلى الحنك الأعلى عند النطق بها، قال سيبويه: لولا الإطباق صار الطّاء تاءً والظاء ثاءً والصاد سينًا وعُدِم الضاد؛ لأنّها منفردة في مخرجها، فإذا ترك الإطباق فُقِدت"[٣]. وقال في المنفتحة: "وأمّا المنفتحة فما عدا المطبقة، وهي خمسة وعشرون حرفًا، والانفتاح خلاف الاطباق"[٤].

وإذا تأملّت في كلام ابن الأثير لحظتَ الاضطراب الواضح في نقل رأي سيبويه، فنصّ كلام سيبويه: "ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالا، والصاد سينا، والظاء ذالا، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنّ ليس شيء من موضعها غيرها"[٥]. ويتضح الأمر عبر الموازنة بين النظائر، فعند ابن الأثير:

الطّاء ⟵⟶ النظير المقابل له التّاء.

الظاء ⟵⟶ الثاء.

---

(١) البديع في علم العربية:٢/٦١٥.
(٢) يُنظر: مناهج البحث في اللغة:١٣٠، والتعليل الصّوتيّ عند العرب: ١٧٧.
(٣) البديع في علم العربية:٢/٦١٥.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الكتاب:٤/٤٣٦.

الصاد ⟷ السين.

الضاد ⟷ منفردة في مخرجها.

وعند سيبويه:

الطّاء ⟷ الدال.

الظاء ⟷ الثاء.

الصاد ⟷ السين.

الضاد ⟷ ليس شيء من مخرجها.

فابن الأثير قد عدّ الأصوات المطبقة أربعة، وهي: الصاد والضاد والطّاء والظاء، وأمّا المنفتحة فهي ما تبقّى من الأصوات وعددها خمسة وعشرون صوتًا[١]، موافقًا أكثر من سبقوه[٢].

وبيّن معنى الإطباق؛ فهو أن ترفع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النّطق بهذه الأصوات[٣]، ومن العلماء من حدّد الموضع الذي يرتفع من اللسان إلى الحنك الأعلى، فسيبويه يقول: إنّ هذه الأصوات "الأربعة لها موضعان من اللسان"[٤]، وقد أشاد المستشرق آرتور شادة بقول سيبويه قائلا: "وما أصوب قول سيبويه (إنّ هذه الأربعة لها موضعان من اللسان)، فإنّ الناطق بالصاد – مثلا – لا يكتفي بوضع طرف لسانه على لثّته كما يفعل في السين، ولكنّه في الوقت نفسه يقرّب الجزء الأخير من لسانه إلى

(١) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٥/٢.
(٢) يُنظر: الكتاب:٤٣٦/٤، والأصول في النّحو:٤٠٤/٣، ومعاني القراءات: ١٤١/١، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٧، وأسرار العربية: ٢٨٩.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٥/٢.
(٤) الكتاب: ٤٣٦/٤.

ما يحاذيه من الحنك، وإن كان لا يمسّه"[١] ، أمّا مكّي القيسيّ فحدّد طائفة من اللسان تنطبق إلى الحنك[٢].

وصفة الإطباق قد شابها الإرباك عند المحدثين، إذ زاد بعضهم إلى أصوات الإطباق الأصوات الطبقية (الخاء والغين والقاف)[٣]، وضمّ الدّكتور خليل إبراهيم اللام والرّاء إليها، إذ قال: "الإطباق عند المحدثين صفة من صفات الصاد والضاد والطّاء والظاء والرّاء واللام والقاف ويعنون به اتخاذ اللسان شكلا مقعرا عند النطق بهذه الأصوات"[٤].

ويبدو أنّ بعض المحدثين لم يفرّقوا بين صفة التفخيم المحسّنة وصفة التفخيم المميّزة، فصفة التفخيم المحسّنة تكون في أصوات الإطباق وتكون كذلك في أصوات: الخاء والغين والقاف وفي الرّاء واللام المفخمتين، أمّا صفة التفخيم المميّزة التي تسمى الإطباق والتي يقابلها الانفتاح فهذه لا تكون إلّا في أصوات: الصاد والضاد والطّاء والظاء[٥].

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض المحدثين قد فرّق بين مصطلحي الإطباق والطبقية، فرأى أنَّ الطبقية هي ارتفاع مؤخرة اللسان حتّى يتّصل بالطبق فيسد المجرى أو يضيقه تضييقا يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما فهي حركة عضوية مقصودة لذاتها، وفي الإطباق ترتفع مؤخرة اللسان إلى الطبق ولكن من دون أن يتصلَّ به على حين يجري النطق في مخرج آخر عند الطبق[٦]. وهذا التفريق لقي استحسانا عند بعض

---

(١) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا:٦١.
(٢) يُنظر: الرّعاية: ١٢٢.
(٣) يُنظر: مناهج البحث في اللغة:٨٩.
(٤) في البحث الصّوتي عند العرب:٥٥.
(٥) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربيّة:١١٧، والجهود الصّوتية للأندرابي(ت بعد ٥٠٠هـ) في كتابه الإيضاح في القراءات – دراسة موازنة - (رسالة)، أحمد خضير الجبوري:٣١.
(٦) يُنظر: مناهج البحث في اللغة:٨٩، والمدخل إلى علم اللغة: ٣٨.

المحدثين[١]، إذ يقول الدّكتور علي زوين: إنّ "هذا التمييز دقيق بموجبه يمتنع الخلط بين الأصوات التي تنطق من الطبق باتصال اللسان به والأصوات التي يتجه اللسان حين النطق بها إلى الطبق من غير أن يتّصل به ويكون نطقها في مخرج آخر"[٢].

ويبدو أنّ تعريف ابن الأثير بالإطباق موافق إلى حدّ ما تعريف المحدثين، وكذلك الانفتاح وهو عدم رفع اللسان إلى الحنك وانخفاضه عند النطق بالأصوات المتبقّية[٣].

الاستعلاء والاستفلاء

قال ابن الأثير: "وأمّا المستعلية فسبعة أحرف؛ وهي الأربعة المطبقة، والغين والخاء والقاف"[٤]. فعدد الأصوات المستعلية عنده سبعة أصوات وهي المطبقة (الصاد والضاد والطّاء والظاء) والغين والخاء والقاف، وهي هي عند من سبقوه؛ كسيبويه[٥] والمبرّد[٦] وابن جنّي[٧] وأبي عمرو الداني[٨].

وادّعى ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) أنّ (مكّي القيسيّ) قد زاد الألف على هذه الأصوات، إذ قال: "وزاد مكيٌّ عليها الألف، وهو وهم، فإنّ الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم والله أعلم"[٩]، لكنّ نظرة سريعة في كتاب الرّعاية تجده قد عدّها سبعة، إذ قال: أصوات الاستعلاء سبعة: "منها الأربعة التي هي حروف الإطباق المذكورة،

---

(١) يُنظر: منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث:٧١، ٧٢، والمدخل إلى علم ٣٨.
(٢) منهج البحث اللّغويّ: ٧١، ٧٢.
(٣) يُنظر: علم اللغة العام: ١٠٢.
(٤) البديع في علم العربية:٦١٥/٢.
(٥) يُنظر: الكتاب: ١٢٨/٤، ١٢٩.
(٦) يُنظر: المقتضب: ٤٦/٣.
(٧) يُنظر: المنصف:٣٨٤.
(٨) يُنظر: التّحديد في الاتقان والتجويد: ١٠٩.
(٩) النّشر في القراءات العشر: ٢٠٣/١.

والغين والخاء والقاف"[١]، وزاد بعضهم العين والحاء إلى أصوات الاستعلاء، إذ قال يوسف بن علي المكنّى بأبي القاسم الهذلي (ت٤٦٥هـ): "والمستعلية سبعة: هذه الأربعة والخاء والغين والقاف وهي موانع الإمالة زاد بعضهم العين والحاء على ما في الإمالة"[٢]، وقال الأندرابيّ (ت بعد ٥٠٠هـ) : "ومنهم من ألحق العين والحاء بالمستعلية من القرّاء دون النحاة"[٣].

وقد عرّف ابن الأثير الاستعلاء قائلًا: "والاستعلاء ارتفاع اللسان إلى الحنك، أطبقت أم لم تطبق"[٤] ، وذكر سيبويه هذه الصّفة حين تحدّث على الإمالة فقال: "وإنّما منعت هذه الحروف الإمالة لأنّها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى"[٥]. وقول ابن الأثير (أطبقت) إشارة إلى أصوات الإطباق الأربعة، وقوله (أم لم تطبق) إشارة إلى الخاء والغين والقاف.

وخلاف الاستعلاء الاستفال، إذ قال ابن الأثير: "وأمّا المستفلة ـ وتسمّى المنخفضة ـ فما عدا المستعلية ، وهي اثنان وعشرون حرفًا والاستفال ضد الاستعلاء إذا نطقت بها وبالمنفتحة لم ترفع لسانك إلى الحنك"[٦]. ونلحظ في هذا النصّ أمرين:

الأول: أنّه ذكر مصطلحين لهذه الصّفة وهما المنخفضة والمستفلة، فأمّا المنخفضة فقد استعمله غيرُ واحد من العلماء[٧]، وادّعى الأزهري أنّ هذه الأصوات قد أطلق عليها

---

(١) الرّعاية: ١٢٣.
(٢) الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها:٩٨.
(٣) الإيضاح في كتب القراءات، الأندرابي:٣١٨، ويُنظر: الجهود الصّوتية للأندرابيّ:٣٣.
(٤) البديع في علم العربية: ٦١٥/٢.
(٥) الكتاب: ١٢٩/٤.
(٦) المصدر السابق: ٦١٥/٢، ٦١٦.
(٧) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٧٦/١، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٧، وأسرار العربية:٢٩٠، والكنّاش في فني النّحو والصّرف: ٣١٦/٢.

الخليل المختفضة[١]. أمّا المستفلة أو التسفل فهو من مصطلحات سيبويه[٢]، وتلاقفه من بعده علماء القراءات والتجويد[٣].

الثاني: أخّر ابن الأثير التعريف بالمنفتحة، وجمعها والمستفلة في تعليل وهو عدم رفع اللسان إلى الحنك.

الصّفات المشتركة غير المتضادّة

اللينة

أطلق ابن الأثير مصطلح اللينة على أصوات الألف والواو والياء، فقال: "وأمّا اللينة فهي ثلاثة أحرف: الألف ثمّ الواو ثمّ الياء وتسمى حروف المدّ وحروف العلّة؛ لأنّها لانت في مخارجها واتّسعت، ولامتداد الصّوت بعد خروجها من موضعها، ولانقلاب بعضها عند بعض وتغيرها عن حالها"[٤]. ونلحظ من كلام ابن الأثير ما يأتي:

أولًا: أطلق ابن الأثير مصطلح اللينة على هذه الأصوات وهذا المصطلح يعود للخليل بيد أنّه أطلقه على الألف حصرًا، إذ قال: "وأربعة أحرف جوف وهي الواو والياء والألف اللينة"[٥]، وقال" "الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنّها في الهواء"[٦]،

---

(١) يُنظر: تهذيب اللغة: ٥١/١.
(٢) يُنظر: الكتاب: ١٣٠/٤.
(٣) يُنظر: الرّعاية: ١٢٣، والتحديد في الاتقان والتجويد: ١٠٧، والإقناع في القراءات السبع: ٦١، والنّشر في القراءات العشر: ٢٠٢/١.
(٤) البديع في علم العربية: ٦١٦/٢.
(٥) العين: ٥٧/١.
(٦) المصدر نفسه.

وقال في موضع آخر: "ويقال الألف اللينة هافية في الهواء"[١]. وقد ذكر بعض الباحثين أنّ اللينة مصطلح قديم يرجع إلى سيبويه[٢].

ثانيا: استعمل ابن الأثير حرف العطف (ثمّ)[*] في قوله (فهي ثلاثة أحرف الألف ثمّ الواو ثمّ الياء)، وهذا يدلّ على أنّ ابن الأثير قد رتّب هذه الأصوات على وفق الاتّساع في المخرج واللين الذي في هذه الأصوات، فالألف أكثر اتّساعًا ولينًا من الواو فالياء، وابن الأثير يتفق مع الخليل على أنّ الألف أكثر اتساعًا ولينًا من الواو فالياء[٣]، ويبدو أنّ سيبويه قد عكس هذا المصطلح؛ فأطلق اللينة على الواو والياء، وأمّا الألف فوصفها بالهاوي[٤].

ثالثا: وصف ابن الأثير هذه الأصوات بمصطلحين آخرين هما: المدّ والعلّة، وأعطى تعليلا لكلّ مصطلح منهما، فنُعتت بالمدّ؛ لامتداد الصّوت بعد خروجها من موضعها، ونُعتت بالعلّة؛ لانقلاب بعضها عن بعض وتغيرها عن حالها[٥]، ولم يشر ابن الأثير إلى ذلك الفرق بين المدّ واللين، إذ إنّ من العلماء من فرّق بين بينهما، يقول السّيرافيّ: "وقد يكون بعض هذه الحروف في مواضع لغير المدّ واللين، وإنّما سمّيت حروف المدّ واللين؛ لأنّ المدّ فيها دون غيرها، وإنّما المدّ لازم في الألف منها وشرط المدّ في الواو والياء اللتين للمدّ أن يكونا ساكنين، وقبل الواو ضمّة وقبل الياء كسرة، مثل (كافور) و (قنديل)، والواو والياء إذا حرّكتا فليستا للمدّ، كقولك غزو وظبي ووحوحته ويهيّرى"[٦]. وكذلك فعل ابن جنّي قائلا: " الألف لا تخرج من المدّ، والواو والياء

---

(١) العين: ٩٥/٤.
(٢) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربيّة:١٣٧.
(*) يفيد حرف العطف (ثمَّ) الإشراك في الحكم ويفيد الترتيب بمهلة. يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي (ت ٧٤٩هـ): ٤٢٦.
(٣) يُنظر: العين: ٥٧/١.
(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٣٥/٤- ٤٣٦.
(٥) يُنظر: البديع في علم العربية:٦١٦/٢.
(٦) شرح السّيرافيّ:٢٣/١.

تخرجان من المدّ بأن تتحركا، أو تكون قبل كلّ واحدة منهما حركة من غير جنسها"[١]، وتجد مثل هذا عند مكّي القيسيّ، إذ قال: "حروف المدّ واللين: وهي ثلاثة أحرف: الألف والواو الساكنة التي قبلها ضمّة، والياء الساكنة التي قبلها كسرة و ... حرفا اللين: وهي الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة التي قبلها فتحة"[٢].

ونجد تقاربًا بين تعليل ابن الأثير لصفة اللين وتعليل الدّرس الصّوتي الحديث؛ فوُصِفَت باللين عند ابن الأثير؛ لأنّها لانت في مخارجها واتّسعت، ويرى العالم دانيال جونز أنّ الألف والواو والياء "أصوات مجهورة يخرج الهواء عند النطق بها، على شكلٍ مستمر من البلعوم والفم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصّوتية تدخلًا يمنع خروجه، أو يسبّب فيه احتكاكًا مسموعًا"[٣].

وأطلق الدّرس الصّوتي الحديث على أصوات المدّ: الحركات الطّويلة[٤]، أمّا صوتا اللين – الواو والياء المسبوقان بحركة من غير جنسهما – فقد تعدّدت المصطلحات التي أطلقت عليهما؛ فمنهم من أطلق عليهما أنصاف الحركات[٥]، ومنهم من وصفهما بأنّهما أشباه حركات[٦].

الشديدة التي يخرج معها الصّوت

قال ابن الأثير: "وأمّا الشديدة التي يخرج معها الصّوت فحرفان: النون والميم؛ لأنّ الصّوت فيهما غنّة من الأنف، واللسان لازم لموضع الحرف"[٧].

---

(١) المنصف:٢٢٤/١.
(٢) الرّعاية: ١٢٥، ١٢٦، ويُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربيّة:١٣٨.
(٣) D.Jones. An outline:97. نقلا عن: المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب:٩١.
(٤) يُنظر: دراسات في علم اللغة:٤٧.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه:٣٦.
(٦) يُنظر: محاضرات في اللسانيات: ١٩٩.
(٧) البديع في علم العربية: ٦١٦/٢.

ونلحظ في هذا النّص عدّة أمور:

الامر الأول: مصطلح الشديدة أطلقه ابن الأثير[١] وأغلب القدماء[٢] على أصوات (أجدك قطبت) وتقابلها صفة الرخاوة.

الأمر الثاني: نلحظ خلافًا بين ابن الأثير وسيبويه في هذه الصّفة، فابن الأثير خصّ هذا الوصف بصوتين هما: النون والميم، أمّا سيبويه فكانت عبارته حرفًا شديدًا يجري فيه الصّوت، فوصف المنحرف وهو اللام والمكرّر وهو الرّاء، ووصف النون والميم كذلك، فصفة الشديد الذي يجري معه أو فيه الصّوت حملت أربعة أصوات عند سيبويه، وهي: اللام والرّاء والنون والميم، ويبدو أنّ ابن الأثير قد اتّبع ابن السرّاج في تخصيص هذه الصّفة بصوتي النون والميم، إذ قال ابن السرّاج: القسم السادس من صفات الأصوات: "الشديد الذي يخرج معه الصّوت لأنّ ذلك الصّوت غنّة من الأنف فإنّما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف لأنّك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه صوت وهو النون والميم"[٣].

الأمر الثالث: يبدو أنّ هذه الصّفة هي الصّفة المقابلة لصفة اللين، ويبدو أنّ مقصد ابن الأثير هو مقابلة صفة اللين مع الشديدة التي معها الصّوت، وذلك لأسباب:

١ – لمّا ذكر ابن الأثير الصّفات المشتركة ذكرها وهو مراعٍ التضادّ الذي بينها، فذكر في بداءة الأمر المجهورة فالمهموسة فالبينية، ثمّ الإطباق فالانفتاح، ثمّ الاستعلاء فالاستفال، ثمّ اللينة فالشديدة التي يجري معها الصّوت، وبعد ذلك شرع في ذكر الألقاب المخرجية، فجاء ترتيب الصّفات عنده على النّحو الآتي:

المجهورة المهموسة

(١) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٤/٢.
(٢) يُنظر: الكتاب: ٤٣٥/٤، والمقتضب: ١٩٤/١، والأصول في النّحو: ٤٠٣/٣، والمفصّل ٥٤٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦٥/٢.
(٣) الأصول في النّحو: ٤٠٣/٣.

الشديدة الرخوة البينيّة

المطبقة المنفتحة

المستعلية المستفلة أو المنخفضة

اللينة الشديدة التي يجري معها الصّوت(١).

٢ – لو قابلتَ بين صفة اللين وصفة الشديد الذي يجري معه الصّوت لوجدتَ ما يأتي:

أ – السبب الرئيس في إطلاق صفة اللين على الألف والواو والياء هو عدم وجود عائق يعوق الصّوت ولاتساع مخرجها وامتداد الصّوت فيها. أمّا الشديدة التي يجري معها فإنّ اللسان يلتقي التقاءً محكما مع اللثة أو يكون الالتقاء في الشفتين مع الميم فيكون عائقا لخروج الصّوت فيخرج من الأنف، فالتضادّ فيها هو العائق الذي يعوق خروج الصّوت.

٣ – قد يُعَضَّدُ هذا الظّنّ في أنّ اللين هو المقابل للشديد الذي يجري معه الصّوت بالمعنى اللغوي لمادة (شدد)، قال ابن سيده (ت٤٥٨هـ) : "الشدّة نقيض اللين، تكون في الجواهر والأعراض"(٢)، وقال ابن منظور: "شدد: الشدّة: الصلابة، وهي نقيض اللين، تكون في الجواهر والأعراض والجمع شِدَدٌ"(٣).

القلقة

من الصّفات التي يشترك فيها عدد من الأصوات: القلقلة، وهذه الأصوات هي: "القاف والجيم والطّاء والدال والباء؛ لأنّك إذا وقفت عليها وقفت بصوت شديد يصعد

(١) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٣/٢، ٦١٦.
(٢) المحكم والمحيط الأعظم: مادة (شدد) ٦٠٥/٧.
(٣) لسان العرب: مادة (شدد) ٢٣٢/٣.

من الصدر مع الحفز والضغط، ألا ترى أنّك إذا وقفت على: الحقّ، وجدت في الصدر حفزا يصعد الصّوت عنه، ولا تجده في غير هذه الحروف"[١].

والقلقة من المصطلحات التي ذكرها سيبويه، إذ قال: "واعلم أنّ من الحروف حروفًا مشربة ضغطت من مواضعها فإذا وقفت خرج معها من الفم صويت ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة ... وذلك القاف، والجيم، والطّاء، والدال، والباء. والدليل على ذلك أنّك تقول: الحذق فلا تستطيع أن تقف إلّا مع الصويت، لشدّة ضغط الحرف. وبعض العرب أشدّ صوتًا، كأنهم الذين يرومون الحركة"[٢].

وبإنعام النظر في هذين النصّين نخلص إلى عدّة أمور:

١ – نستطيع القول إنّ القلقة ترتكز على شرطين أساسيين لتحقيقها:

أ – الضغط الشديد في موضع التقاء العضوين عند الوقف، وقد صرّح بذلك سيبويه في قوله: "لشدّة ضغط الحرف"[٣] ، وأشار إليه ابن الأثير في قوله: "وقفت بصوت شديد...مع الحفز والضغط"[٤].

ب – ذلك الصويت[٥] الذي يخرج بعد انتهاء الضغط والحفز، أي يخرج بعد انفراج العضوين، وقد وصفه ابن الأثير بصعود الصّوت، فقال: "يصعد الصّوت عنه ولا تجده في غير هذه الحروف"[٦]. ونجد ذينك الشرطين في كلام ابن جنّي على القلقة، إذ قال: "واعلم أنّ في الحروف حروفا مشربة تحفز في الوقف وتضغط من مواضعها وهي

---

(١) البديع في علم العربية: ٦١٧/٢.
(٢) الكتاب:١٧٤/٤.
(٣) الكتاب: ١٧٤/٤.
(٤) البديع في العربية: ٦١٧/٢.
(٥) يُنظر: الكتاب:١٧٤/٤.
(٦) البديع في علم العربية: ٦١٧/٢.

حروف القلقلة، وهي القاف والجيم والطّاء والدال والباء؛ لأنّك لا تستطيع الوقوف عليها إلّا بصوت وذلك لشدّة الحفز والضغط"[١].

ويبدو أنّ شرط الصويت أهم من شرط الضغط والحفز؛ لأنّك مهما ضغطت على موضع خروج الصّوت فإنّك تستطيع أن تخرجه بدون ذلك الصويت، لكن في هذه الحال تذهب القلقة ولا تتحقق ولا تظهر للسامع، والدليل على ذلك أنّ هناك أصواتًا يكون فيها ضغط وحفز قريب من أصوات القلقلة لكنّها تخلو من ذلك الصويت؛ كالتّاء والكاف؛ لذلك لم يدخلهما أكثر العلماء مع أصوات القلقة[٢].

والدّليل الثاني على أنّ الصويت أو صعود الصّوت أهمّ من الضغط والحفز هو أنّ من العلماء حين عرّف بالقلقلة ترك شرط الحفز والضغط واكتفى بذكر شرط الصويت، وتجد هذا في كلام مكّي القيسيّ، إذ قال: إنّ القلقلة "صوت كالنبرة يتبع الحرف عند الوقوف عليه من دون الوصل"[٣]، فتعريفه خلا من شرط الضغط والحفز واكتفى بذكر الصويت أو صعود الصّوت الذي وصفه بأنّه نبرة، وهذا الصويت هو عبارة عن صوت صائت مركزي ضعيف في نظر الدّكتور السعران[٤].

٢ – وردت عبارة عن القلقلة في كلام سيبويه لم يذكرها ابن الأثير، وهي: "ونبا اللسان عن موضعه"[٥]، و(نبا) في اللغة من (نبو) وهو "أصل صحيح يدلّ على ارتفاع في الشيء عن غيره أو تنحٍّ عنه"[٦]، فنبا اللسان بمعنى أنّه ارتفع أو تنحّ عن موضعه،

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٧٧/١.
(٢) يُنظر: الكتاب: ١٧٤/٤، وسر صناعة الإعراب: ٧٧/١، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٧، وشرح المفصّل، ٢٨٧/٥، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (ت٦٧٢هـ): ٣٢٠، شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي: ٢٥٨/٣، والكنّاش في فني النّحو والصّرف: ٣١٦/٢.
(٣) الرّعاية: ١٢٤.
(٤) يُنظر: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي: ١٣٥.
(٥) الكتاب: ١٧٤/٤.
(٦) مقاييس اللغة: مادة (نبو) ٣٨٤/٥.

ويبدو أنّ مقصد سيبويه من هذه العبارة هو الإشارة إلى الالتقاء بين جزء من أجزاء اللسان وبين موضع ما من الفم، وبعد أن يرتفع اللسان أو يتنحّ عن موضعه يحدث ذلك الصويت أو النبرة أو صعود الصّوت، ويبدو أنَّ سيبويه أراد التّغليب؛ لأنَّ اللّسان لا يعمل في أصوات القلقلة كلّها، إذ ليس له نصيب في قلقلة صوت (الباء)، والمسؤول عن القلقلة في الباء هو الشفتان.

أمّا الرضي فقد جعل اللسان هو المسؤول عن القلقة، فقال: "إنّما سمّيت حروف القلقة؛ لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدّة الصّوت المتصعّد من الصدر، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصّوت، فإذا أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقلة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع"[١] علمًا أنّ الرضي يعدّ الباء من أصوات القلقة[٢]، وكذلك فعل بعض علماء التجويد المعاصرين إذ يجعلون اضطراب اللسان هو المسؤول عن قلقلة الباء[٣].

٣ – ذكر سيبويه أنّ هذه الصّفة تتحقّق عند الوقف على الحرف[٤]، وتبعه غيرُ واحد من العلماء[٥] وبهداهم اقتدى ابن الأثير[٦]، سواء كانت هذه القلقة كبرى أم صغرى على حدّ زعم كانتنيو[٧]، ومن علماء التجويد من جعل القلقلة على ثلاث مراتب[٨]:

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٣/٣.
(٢) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٣/٣.
(٣) يُنظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري:٨٣/١، والوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم:٨٤، والعميد في علم التّجويد، محمود المصري:٩٥.
(٤) يُنظر: الكتاب: ١٧٤/٤.
(٥) يُنظر: المقتضب: ١٩٤/١، وسر صناعة الإعراب: ٧٧/١، والرّعاية:١٢٤، والتّحديد: ١١١، والمفصّل: ٥٤٧،
(٦) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٧/٢.
(٧) يُنظر: دروس في أصوات العربية:٣٨.
(٨) يُنظر: الميزان في أحكام تجويد القرآن: ٨٠، هناك مذاهب أخرى في مراتب القلقلة، فمنهم من ذكر أنّها أربع مراتب، ومنهم من قال: إنّها خمس، ومنهم من أوصلها إلى سبع مراتب. يُنظر: حروف القلقلة بين القدامى والمحدثين، د. فرغلي سيد عرباوي: ٢١٧.

أ – قلقلة كبرى: وتحدث حين الوقف على كلمة آخرها مشدّد؛ كقولك؛ الحقّ.

ب – قلقلة وسطى: وهو الوقف على الصّوت الساكن غير المشدّد في نهاية الكلمة؛ كالوقف على كلمة (أحدْ) في قوله تعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}(١)

ت – قلقلة صغرى: وتحدث حين يكون أحد أصوات القلقلة في وسط الكلمة، نحو كلمة (يقطعون)، أو وسط الكلام نحو: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى}(٢).

ومن العلماء من اعترض على القلقلة الكبرى أي الوقوف على الصّوت المشدّد، فيرى أنّ الصّوت المشدّد أوّله صوت مدغم والمدغم لا يقلقل، وثانيه هو الذي يقلقل، وهو في ذلك لا يختلف عن الصّوت المخفّف في قلقلته(٣). ويؤيد البحث ذلك، بل يذهب إلى أنّ للقلقلة وجهًا واحدًا، ولا صحة لهذه التقسيمات الثلاث بخاصة القلقة الصغرى التي تأتي في درج الكلام؛ وذلك لسببين:

الأول: أنّ كبار العلماء القدماء ذكروا أنّ القلقلة تتحقّق عند الوقف على آخر الكلمة التي تحوي في آخرها صوتا من أصوات القلقلة، وقد أشرنا إلى ذلك في أول الفقرة.

الثاني: يبدو أنّ الذين يقسّمون القلقلة على ثلاث مراتب اعتمدوا على شرط الضغط والحفز على موضع الصّوت، لكنّ البحث أثبت في بداية الكلام على القلقلة أنّ شرط الصويت أهم من شرط الضغط، ويبدو أنّ هذا الصّويت له درجة واحدة لا تختلف حين النطق بأحد أصوات القلقلة، ولو أجرينا تجربة مع ثلاث كلمات تمثل المراتب الثلاث للقلقلة لبان ذلك:

المدّ د د د د

---

(١) سورة الإخلاص:٤.
(٢) سورة الأعلى: ١٤.
(٣) يُنظر: الميزان في أحكام تجويد القرآن: ٨٠.

يلد د د د د

يدخلون يد د د د د

أمّا المحدثون فقد وصفوا هذه الأصوات بأنّها أصوات انفجارية[١]، إذ إنّ هذه الأصوات عند القدماء تجتمع فيها صفتا الجهر والشدّة[٢]، ومن المحدثين المصريين من يرى أنّ الطّاء والقاف مهموسة في النطق المعاصر؛ لذلك فإنّها قد فقدت أحد شرطي القلقلة وهو الجهر، والجيم قد فقد الشدّة؛ لأنّه صوت مركّب[٣]، أمّا الدّكتور صبحي الصالح فقد وافق القدماء على قلقلة هذه الأصوات الخمسة[٤].

الصفير

اختصّت أصوات الصاد والسين والزاي بخصائص هي:

١ – إنّها جمعت في مخرج واحد عند القدماء سواء من عدّ المخارج ستة عشر[٥] أم خمسة عشر[٦] أم سبعة عشر[٧].

---

(١) يُنظر: علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي: ١٣٤.
(٢) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربيّة: ١٢٢.
(٣) يُنظر: علم اللغة العام: ١١٦، ١١٧.
(٤) يُنظر: دراسات في فقه اللغة:٢٨٣.
(٥) يُنظر: الكتاب: ٤٣٣/٤، والأصول في النّحو: ٤١٤/٣، وسرّ صناعة الإعراب:٦١/١، والتبصرة والتذكرة:٩٢٨، والرّعاية:٢٤٣، والإقناع في القراءات السبع :٦٠، وإبراز المعاني من حرز الأماني:٧٤٤، وأسرار العربية:٢٨٧، وشرح المفصّل:٥١٦/٥، والممتع الكبير في التصريف:٤٢٤، والكنّاش في فني النّحو والصّرف:٣٠٩/٢، والبرهان في علوم القرآن: ١٦٨/١.
(٦) يُنظر: مرشد القارئ: ٣٠.
(٧) يُنظر: النّشر في القراءات العشر:١٩٨/١.

٢ – لقّبها بعض العلماء بالأسلية؛ لكونها تخرج من مستدق طرف اللسان[١].

٣ – وصفت هذه الأصوات بصفة الصفير، إذ قال ابن الأثير: "وأمّا حروف الصفير فثلاثة: الصاد والسين والزاي؛ لأنّك تصفر عند النطق بها"[٢]، وذكر سيبويه هذه الأصوات في باب الإدغام، فقال: "وأمّا الصاد والسين والزاي فلا تدغمهنّ في هذه الحروف[*] التي أدغمت فيهنّ؛ لأنّهن حروف الصفير. وهنّ أندى في السمع"[٣]، ويرى المبرّد أنّ "حروف الصفير من طرف اللسان وأطراف الثنايا ولهنّ انسلال عند التقاء الثنايا لما فيهنّ من الصفير"[٤].

ويرى مكّي القيسيّ أنّ الصفير علامة من علامات القوة، إذ يقول: "وإنّما سمّيت بحروف الصفير لصوتٍ يخرج معها عند النطق بها يشبه الصفير، ففيهنّ قوة لأجل هذه الزيادة التي فيهنّ، فالصفير من علامات قوة الحرف"[٥]، ثمّ بيّن مراتب هذه الأصوات في القوة؛ فأقواها الصاد بسبب الإطباق والاستعلاء وتليها الزاي بجهرها ثمّ السين لأنّها مهموسة فهي أضعفها[٦].

وضُمّت هذه الأصوات عند المحدثين إلى أصوات أخرى هي (الثاء والذال والشين والظاء والضاد)؛ لما لها من حفيف أو صفير عاليا كان أو منخفضا، وعلى قدر ضيق المجرى يكون علو الصفير ووضوحه. وأضيق ما يكون مجرى الهواء عند النطق بأصوات الصاد والسين والزاي[٧]. ويطلق عليها الدّكتور كمال بشر لقب الأصوات الاحتكاكية إذ تتكوّن "بأن يضيق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من

---

(١) يُنظر: العين: ٥٧/١، والبديع في علم العربية: ٦١٣/٢.
(٢) البديع في علم العربية: ٦١٧/٢.
(٣) الكتاب: ٤٦٤/٤. (*) يعني: الطّاء والدال والتّاء والظاء والذال والثاء.
(٤) المقتضب: /١٧٤.
(٥) الرّعاية: ١٢٤.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه.
(٧) يُنظر: الأصوات اللغوية: ٦٧.

المواضع ويمرّ من خلال منفذ ضيّق نسبيا يحدث في خروجه احتكاكا مسموعا"[١]، ووصفها الدّكتور بسّام بركة بالصفيرية النخروبية[٢].

خامسًا: الصّفات المنفردة

المكرّر

صفة من الصّفات الصّوتية التي أنفرد بها صوت الرّاء، إذ قال ابن الأثير: "أمّا المكرّر فهو الرّاء؛ لأنّ اللسان يتعثّر فيه حتّى كأنّه ينطق بحرفين، وهو حرف شديد جرى فيه الصّوت"[٣]، وكأنّ ابن الأثير في تعريفه بهذه الصّفة قد جمع بين رأيين لعالمين كبيرين؛ فقوله: (حرف شديد جرى فيه الصّوت) هو قول سيبويه، إذ قال: الرّاء "حرف شديد يجري فيه الصّوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصّوت فيه"، وقول ابن الأثير (لأنّ اللسان يتعثر فيه) مقتبس من كلام ابن جنّي، إذ قال: "طرف اللسان يتعثّر لما فيه من التكرير"[٤].

ويبدو أنّ ثمّة خلافًا بين العلماء في هذه الصّفة؛ أهي لازمة فيه أم غير لازمة، فالتكرير عند سيبويه صفة لازمة؛ لأنّه يقول: "ولو لم يكرّر لم يجر الصّوت"[٥]، أمّا مكّي القيسيّ فيوجب على القارئ إخفاء هذا التكرير أو التكرار في الرّاء ولا يظهر ذلك، "ومتى ما أظهره فقد جعل من الحرف المشدّد حروفًا ومن المخفّف حرفين"[٦].

---

(١) علم الأصوات، كمال بشر:٢٩٧.
(٢) علم الأصوات العام: ١٢٠.
(٣) البديع في علم العربية: ٦١٨/٢.
(٤) سر صناعة الإعراب:٧٧/١.
(٥) الكتاب:٤٣٥/٤.
(٦) الرّعاية:١٩٦.

وعدّ بعض علماء التّجويد التكرار في الرّاء عيبا في القراءة[١]، ومنهم من ادّعى عدم المبالغة في إخفاء التكرار في الرّاء المشدّدة؛ لأنّه يعدّ من العي[٢]، ومنهم من يرى أنّ الفائدة من معرفة هذه الصّفة هي ؛ تجنّب خشية تكرار الرّاء، لا ليؤتى بها. وطريق الخلاص أن يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقًا محكمًا مرة واحدة[٣].

ويبدو لي أنّ التكرار في الرّاء صفة لازمة له، لكن ليس في طرف اللسان كلّه؛ لأنّ طرف اللسان يشغل مساحة ليست بالقليلة، فالتكرار يكون في مستدق طرف اللسان أو ذلك الرأس المدبّب في طرف اللسان، فكأنه يضطرب في تحرّكه أو يهتزّ اهتزازًا يكاد يكون مشابهًا لاهتزازه في نطق الزاي، بينما يكون باقي طرف اللسان ثابتًا حين النطق بصوت الرّاء، وهذا الاضطراب أو الاهتزاز يكون واضحًا في نطق الرّاء المرقّقة المكسورة.

والتّكرار في نظر الدّرس الصّوتي الحديث يحدث نتيجة التقاء طرف اللسان مع حافة الحنك الأعلى ممّا يلي الثنايا العليا فيتكرّر حين النطق به، فكأنّما طرف اللسان يطرق حافة الحنك طرقا لينًا يسيرًا مرتين أو ثلاث مرات فتتكون الرّاء العربية[٤]، ووصفها الدّكتور بسّام بركة بأنّها ترددّيّة نخروبية[٥].

الهاوي

قال ابن الأثير: " وأمّا الهاوي فهو الألف؛ لهويه في الحلق ولأنّ مخرجه اتسع له الصّوت أشدّ من اتساع مخرج أخويه، وهما الياء والواو"[٦]. والهاوي أو الهوائية من مصطلحات الخليل، لكنّه وصف بها الألف والواو والياء والهمزة، فهي "هاوية في

(١) يُنظر: النّشر في القراءات العشر: ٢٠٤/١.
(٢) يُنظر: الرّوضة الندية شرح متن الجزرية، محمد بن محمد عبد المنعم: ٣٢.
(٣) القول السّديد في علم التّجويد، على الله بن علي أبو الوفا: ١٧٤.
(٤) يُنظر: الأصوات اللغوية: ٥٧- ٥٨.
(٥) يُنظر: علم الأصوات العام: ١٢٨.
(٦) البديع في علم العربية: ٦١٨/٢.

الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلّا الجوف"[١]، وقال: "الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنّها في الهواء"[٢].

وأطلق سيبويه صفة الهاوي على الألف حصرًا، إذ قال: ومن الصّفات "الهاوي وهو حرف اتّسع لهواء الصّوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو؛ لأنّك قد تضمّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك"[٣]. وقد تبع سيبويه عدد من علماء العربية والتجويد[٤]، ومنهم ابن الأثير معلّلا سبب هذه التسمية؛ لأنّه يهوي في الحلق فضلا عن أنّ مخرجه أشدّ اتساعا من مخرج الواو والياء[٥].

وقد وافق الدّرس الصّوتي الحديث القدماء في وصف الألف، إذ "لا يصحب الهواء الخارج به غير ذبذبة الوترين الصّوتيين، أي إنّ هذا الصّوت لا يلتقي في إنتاجه عضوان، والمسؤول عن الأثر السمعي له عضو واحد من أعضاء الجهاز النطقي، ولا أثر للسان في إنتاجه"[٦].

المنحرف

قال ابن الأثير: "وأمّا المنحرف، وهو اللام وهو حرف شديد جرى فيه الصّوت سمّي بذلك؛ لانحرافه عن إخوته شيئا إلى الرخوة"[٧].

---

(١) العين: ٥٧/١.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الكتاب: ٤٣٥/٤- ٤٣٦.
(٤) يُنظر: المقتضب: ١٥٥/١، وسر صناعة الإعراب: ٧٦/١، والأصول في النّحو: ٤٠٤/٣، والإقناع: ٦١.
(٥) يُنظر: البديع في علم العربية: ٦١٨/٢.
(٦) التّعليل الصّوتي عند العرب: ١٧٦.
(٧) المصدر السّابق.

والانحراف في اللغة هو (الميل)[١]. واصطلاحا هو: "ميل الحرف عن مخرجه أو صفته"[٢]. والمنحرف صفة ذكرها سيبويه، إذ قال: ومن الصّفات "المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصّوت لانحراف اللسان مع الصّوت، ولم يعترض على الصّوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مددت فيها الصّوت. وليس كالرخوة؛ لأنّ طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصّوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك"[٣]. فسيبويه وابن الأثير قد أكدا على الجانب النطقي لا على الجانب السمعي.

فابن الأثير يتبع سيبويه في أنّ صفة الانحراف قد انفرد بها صوت اللام، ولو بحثنا بشكل أدق في كتاب (البديع في علم العربيّة) لوجدنا ابن الأثير قد وصف الرّاء بالانحراف أيضا حين تكلّم على مخارج الأصوات، إذ قال: "أدخل في طرف اللسان قليلا من مخرج النون؛ لانحرافه إلى اللام: للراء"[٤]، وكذلك فعل سيبويه[٥]، وعلى الرغم من ذلك لم يعد سيبويه وابن الأثير الانحراف من صفات الرّاء، ويبدو أنّهما أرادا بيان مخرج الرّاء ليس غير، أي إنّ هذا الانحراف في الرّاء ما أرادا به إلا تعليل المخرج وبيانه وليس تعليل الصّفة، ولا ينهض كونه صفة تتميز بها الرّاء.

---

(١) يُنظر: لسان العرب: مادة (حرف) ٣٨٨/١٠.
(٢) معجم علوم القرآن:٦٩.
(٣) الكتاب:٤٣٥/٤.
(٤) البديع في علم العربية:٦١١/٢.
(٥) يُنظر: المصدر السابق.

ومن العلماء من عدّ الانحراف صفة للراء حصرًا؛ كابن السرّاج[١] وابن جنّي[٢] والداني[٣] والزّمخشريّ[٤] والجزولي[٥] (ت٦٠٧هـ) والزّركشي[٦]، ومنهم من خصّ هذه الصّفة باللام والرّاء[٧].

المهتوت

قال ابن الأثير: "وأمّا المهتوت فهو التّاء، سمّيت بذلك؛ لضعفها وخفائها"[٨]، فالمهتوت أو الهتة صفة قد وصف بها ابن الأثير صوت التّاء حصرًا، أمّا الخليل فقد نسب الهتة إلى الهمزة والهاء، فوصف الهمزة بأنّها "مهتوتة مضغوطة فإذا رفّه عنها لانت"[٩]. وقال في الهاء: "ولولا هَتّة في الهاء، وقال مرّة ههّة لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء"[١٠]، ويبدو أنّ الهتّ له معنيان، فالهتّ في الهمزة قد فسّره بعض العلماء بأنه العصر، إذ قال ابن القطّاع الصقلي (ت٥١٥هـ): "هتّ الشيء هتّا عصره ليصوت والإنسان تكلّم بالهمز لأنّها مهتوتة في أقصى الحلق"[١١]، وقال السيوطي: "وسمّي الهمز المهتوت من الهتّ وهو عصر الصّوت لأنّها معتصرة كالتهوع أو من

---

(١) يُنظر: الأصول في النّحو:٤٠١/٣.
(٢) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٧٢/١.
(٣) يُنظر: التّحديد في الاتقان والتجويد: ١١٠.
(٤) يُنظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٧.
(٥) يُنظر: المقدّمة الجزوليّة في النّحو:٣٢٠.
(٦) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ١٦٦/١.
(٧) يُنظر: الرّعاية: ١٣١، ١٣٢، والإقناع في القراءات السبع:٦٢، والكنز في القراءات العشر: ١٧٠/١.
(٨) البديع في علم العربية:٦١٨/٢.
(٩) العين:٥٢/١.
(١٠) المصدر نفسه:٥٧/١.
(١١) كتاب الأفعال:٣٥٧/٣.

الهت وهو الحطم والكسر لأنّها يعرض لها الإبدال كثيرا فتنحطم وتنكسر"[١]. أمّا المعنى الثاني فهو ما ذكره ابن الأثير وهو الضعف والخفاء.

ونسب صاحب المحكم إلى سيبويه قوله في المهتوت: "قال سيبويه: من الحروف المهتوت، وهي الهاء، لما فيها من الضعف والخفاء"[٢]، ونسب ابن جني الهتّ إلى الهاء أيضا فقال: "ومن الحروف المهتوت، وهو الهاء، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء"[٣]. ولا تجد ذلك العصر في الهمزة حين النطق بالهاء.

ويبدو أنّ ابن الأثير قد اتبع الزّمخشريّ في نسبة المهتوت إلى التّاء، إذ قال الزّمخشريّ: "والمهتوت التّاء لضعفها وخفائها"[٤]، وكذلك فعل ابن يعيش[٥] وركن الدين الإستراباذي[٦] (ت٧١٥هـ).

وخلاصة الأمر أنّ المهتوت قد وصف به صوت الهمزة؛ لعصر الصّوت حين النطق بها، بينما وصف بعض العلماء الهاء والتّاء بالهتّ لضعفها وخفائها.

المستطيل

وهي صفة الضاد كما وصفها ابن الأثير بقوله: "وأمّا المستطيل فهو الضاد المعجمة؛ لأنّها استطالت برخاوتها حتى اتصلت بمخرج الظاء، ويسمّى المنفرد؛ لانفراده بمخرجه"[٧]، ونلحظ في نص ابن الأثير أمرين:

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:٤٩٥/٣.
(٢) المحكم والمحيط الأعظم: مادة (هتّ) ٩٥/٤.
(٣) سر صناعة الإعراب: ٧٨/١.
(٤) المفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٨.
(٥) يُنظر: شرح المفصّل: ٥٢٥/٥.
(٦) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي (ت٧١٥هـ): ٩٣٤/٢.
(٧) البديع في علم العربية:٦١٨/٢.

الأمر الأول: نجد خلافا بين ابن الأثير وبعض علماء العربية في امتداد هذه الاستطالة؛ فهي عند ابن الأثير تمتدّ حتى تتصل بمخرج الظاء[١]، أمّا سيبويه فيرى أنّ "الضاد استطالت لرخاوتها حتّى اتصلت بمخرج اللام"[٢]،وقد اتّبع سيبويه غير واحد من علماء اللغة والقراءات والتجويد[٣]. ويبدو أنّ هناك تقاربا بين الضاد والظاء؛ ممّا جعل ابن الأثير يمدّ استطالة الضاد حتى مخرج الظاء وليس مخرج اللام، إذ يرى العالم براجستراشر أنّ "الضاد والظاء كثيرًا ما تبادلتا في تاريخ اللغة العربية"[٤].

ويُلحظ أنّ ابن الأثير قد أدرك ذلك التقارب الصّوتي بين الضاد والظاء، فالظاء أقرب الأصوات إلى الضاد وتشاركه في معظم الصّفات إلّا الاستطالة، إذ يقول أحد الباحثين: إنّ صوت الضاد "يشارك الظاء في صفاتها كلها ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاء"[٥]، فضلا عن أنّ الضاد القديمة قد تحولت إلى ظاء محضة في نطق أهل العراق في نظر الدّرس الصّوتي الحديث[٦]، أي إنّ الاستطالة قد عُدمت منها.

الأمر الثاني: خصّ ابن الأثير الاستطالة بالضاد دون غيرها، إلّا أنّ من العلماء من أشرك الشين فيها؛ كسيبويه قائلا: "الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام. والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطّاء"[٧]، وقال في موضع آخر: "وأمّا

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه.
(٢) الكتاب:٤٥٧/٤.
(٣) يُنظر: اللامات:١٥٤، وشرح السّيرافيّ:٤٤٠/٥، والرّعاية:١٣٤، والتحديد في الاتقان والتجويد:١١٠، والكنز في القراءات العشر: ١٧١/١.
(٤) التّطور النّحوي للغة العربية:١٩.
(٥) الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز، محمّد بن سيدي محمّد الأمين:٤٩.
(٦) يُنظر: الأصوات اللغوية:٥٢، والتطور النّحوي:١٨،
(٧) الكتاب: ٤٥٧/٤.

الحرف الذي ليس من موضعه فالشين، لأنّها استطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين"[١].

وتبعه عدد من العلماء[٢]. ومنهم من خصّ الضاد بالاستطالة؛ كمكّي القيسيّ[٣] وأبي عمرو الداني[٤] وابن الأثير[٥] والمالقي[٦].

الأمر الثالث: أطلق ابن الأثير تسمية أخرى على صوت الضاد، وهو المنفرد، فقال: "ويسمّى المنفرد؛ لانفراده بمخرجه"[٧]. والمتأمل في هذا النصّ يجد الانفراد في المخرج ليس خصيصة من خصائصه فقط، بل إنّ هناك أصواتا قد انفردت في مخرجها؛ كاللام والنون والرّاء، لكن يبدو أنّ ابن الأثير قصد بهذا الانفراد هو أنّ الضاد لا نظير يقابلها من بقيّة الأصوات في صفة الإطباق، ونستشفّ ذلك من قول سيبويه إذ قال: "ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالًا، والصاد سينًا، والظاء ذالًا، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنّه ليس شيء من موضعها غيرها"[٨]؛ فسبب تسميتها بالمنفرد؛ لعدم وجود النظير الصّوتي لها.

ويرى بعض المحدثين أنّ الاستطالة نتيجة طبيعية في صوت الضاد "لامتداد اللسان من الأسنان إلى ما يداني الجدار الخلفي للحلق ويسمى التحليق"[٩]، فالاستطالة صفة ذاتية لها[١٠].

المتفشي

---

(١) المصدر نفسه:٤٧٩/٤.
(٢) يُنظر: اللامات: ١٥٤، وشرح السّيرافيّ:٤٣٨/٥، وجهد المقل:١٦٠.
(٣) يُنظر: الرّعاية:١٣٤.
(٤) يُنظر: التحديد في الاتقان والتجويد:١١٠.
(٥) يُنظر: البديع في علم العربية:٦١٨/٢.
(٦) يُنظر: الدر النثير: ٢٥/٢.
(٧) البديع في علم العربية:٦١٨/٢.
(٨) الكتاب:٤٣٦/٤.
(٩) مناهج البحث في اللغة:٩٢.
(١٠) يُنظر: التعليل الصّوتيّ عند العرب: ١٦٨.

انماز صوت الشين من غيره من الأصوات بصفة التفشي، والتفشي في اللغة هو التوسع[١] والظهور[٢].

أوجز ابن الأثير في حديثه على الصوت المتفشي قائلا: "وأمّا المتفشي فهو الشين سمّي بذلك؛ لاتّساع مخرجها"[٣]، وتعليله هذا لا يخلو من لبس مع بقية الأصوات التي اتصفت باتساع المخرج بيد أنّها لم توصف بالتفشي؛ كالألف والواو والياء، ووردت هذه الصّفة في كتاب سيبويه[٤]، والمقتضب[٥]، والخصائص[٦] إلّا أنّ هذه الكتب خلت من تعريف لهذه الصّفة.

وعلى الرّغم من أنّ مكّي القيسيّ قد ذكر تعليلًا للتفشي لكنّه لم يبن المقصود منها، إذ قال: "الحرف المتفشي وهو الشين سمّيت بذلك، لأنّها تفشّت في مخرجها عند النطق بها حتّى اتّصلت بمخرج الظاء"[٧]. ويبدو أنّ الواسطي كان أكثر وضوحا في تعريف هذه الصّفة، إذ قال: من الصّفات " التفشي، وحرفه الشين. سمّي بذلك لأنّه تفشّى في مخرجه عند النطق به حتّى اتصل بمخرج الظاء. والتفشي كثرة الانتشار بخروج الرّيح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بحرفه"[٨].

ومن العلماء من جعل التفشي في أصوات أخرى، فسيبويه ذكر أنّ في الرّاء تفشيا وتكريرا؛ لذلك لا تدغم في اللام والنون[٩]، وأضاف المبرّد وابن جنّي والثّمانيني

---

(١) يُنظر: العين: مادة (فشا) ٢٨٩/٦.
(٢) يُنظر: مقاييس اللغة: مادة(فشا) ٥٠٤/٤، ولسان العرب: مادة (فشا) ١٥٥/١٥.
(٣) البديع في العربية:٦١٩/٢.
(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٤٨/٤.
(٥) يُنظر: المقتضب:٢١١/١.
(٦) يُنظر: الخصائص:١٦٥/٢.
(٧) الرّعاية:١٣٤.
(٨) الكنز في القراءات العشر:١٧١/١.
(٩) يُنظر: الكتاب:٤٤٨/٤.

(ت٤٤٢هـ) الضاد[١]، ووصف ابن يعيش الفاء بالتّفشي، إذ قال: "وتدغم الباء في الفاء لتقاربهما في المخرج؛ لأنّهما من الشفة، كقولك: اذهب فّانظر، و {لَا رَيْبَ فِيهِ}[٢]، فالفاء أقوى صوتا لما فيها من التفشّي"[٣].

ويبدو أنّ هذا التفشّي في هذه الأصوات الثلاثة (الرّاء والضاد والفاء) صفة عارضة فيها تظهر عندما تدخل هذه الأصوات في سياقات نطقية معينة متجاورة مع أصوات أخرى فتتأثر فيما بينها، أمّا الشين فيرى المرادي (ت٧٤٩هـ) أنّ التفشي صفة لازمة في جميع أحوالها[٤]، أي صفة ذاتية فيها سواء أنطقت منفردة أم ضمن سياق معيّن.

ويبدو أنّ هذه الصّفة قد أهملها المحدثون[٥]، ولم يضيفوا شيئًا إلى ما جاء به القدماء من وصف لهذه الصّفة، فالتّفشي عند المحدثين هو "أن يشغل الصّوت من عرض اللسان مساحة ينتج بها هذا الوشيش"[٦]، ويرى الدّكتور عبد العزيز الصيغ أنّ هذا التعريف هو تعريف مكّي القيسيّ لكن بألفاظ مغايرة[٧].

الأغنّ

قال ابن الأثير: "وأمّا الأغنّ فهو النون الخفيفة؛ للغنّة التي فيها"[٨]. وظاهر كلامه أنّ الغنة تكون في النون حصرًا إلّا أنّه لا ينكر الغنّة التي في الميم، إذ قال: "الميم

---

(١) يُنظر: المقتضب:٢١٤/١، وسر صناعة الإعراب: ٢٣٠/١١، وشرح التصريف:٣٦٣.
(٢) سورة آل عمران:٩.
(٣) شرح المفصّل: ٥٤٩/٥.
(٤) يُنظر: المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد:٨٢، ويُنظر: الدّرس الصّوتي عند المرادي (رسالة)، شعلان جاسم محمّد العبيدي:٢٠٤.
(٥) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربية:١٣٥.
(٦) أثر القراءات في الأصوات والنّحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، عبد الصبور شاهين:٢١٠، والمصطلح الصّوتي، عبد العزيز الصيغ :١٨٢.
(٧) يُنظر: المصطلح الصّوتي، عبد العزيز الصيغ:١٨٢.
(٨) البديع في علم العربية:٦١٩/٢.

والنون يعتمد لها في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنّة"[١]. وقال في موضع آخر: "وأمّا الشديدة التي يخرج معها الصّوت فحرفان: النون والميم، لأنّ الصّوت فيهما غنة من الأنف، واللسان لازم لموضع الحرف"[٢].

ويطلق ابن الأثير على النون التي تخرج من الخيشوم لقب الخيشومي، فيقول: "وأمّا الخيشومي فهو النون الساكنة، وتسمى الخفيفة والخفية؛ لخفتها وخفائها في النطق"[٣].

فالغنّة عند ابن الأثير صوت يخرج من الأنف؛ لالتقاء عضوين من أعضاء الجهاز النطقي التقاء محكما؛ كاللسان واللثة مع النون، والتقاء الشفتين مع الميم، فيخرج صوتهما من الأنف مسببّا تلك الغنّة، فابن الأثير يتبع سيبويه في غنّة هذين الصّوتين إذ قال سيبويه: "ومنها حرف شديد يجري معه الصّوت لأنّ ذلك الصّوت غنّة من الأنف فإنّما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنّك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصّوت وهو النون وكذلك الميم"[٤]، والغنّة عند المبرّد تخرج من الخيشوم[٥].

ويرى ابن جني أنّ هذه الغنّة التي في النون هي كاللين الذي في حروف اللين[٦]، وذكر مكّي القيسيّ هذه الصّفة قائلا: "حرفا الغنّة: وهما: النون والميم الساكنتان، سمّيتا بذلك لأنّ فيهما غنّة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما"[٧].

---

(١) المصدر نفسه:٦١٣/٢.
(٢) البديع في علم العربيّة:٦١٦/٢.
(٣) المصدر نفسه:٦١٩/٢.
(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٣٥/٤.
(٥) يُنظر: المقتضب:١٩٤/١.
(٦) يُنظر: سر صناعة الإعراب:١٠٩/٢.
(٧) الرّعاية: ١٣١.

ويبدو أنّ الغنّة في النون صفة ذاتية عند ابن الأثير، وهذا ما أثبته البحث في كلام ابن الأثير على مخرج النون، فقد أشرك الخيشوم في إنتاجها، وهذا ما أثبته الدّكتور غانم الحمد، إذ رأى أنّ الغنة لا تنفكّ عن النون والميم في جميع أحوالهما(١).

ويرى الدّكتور إبراهيم أنيس أنّ هذه الغنة ليست إلّا إطالة لصوت النون(٢)، ويشبّه الصّوت الخارج من الأنف حين النطق بالميم بالحفيف، إذ إنّ صوت الميم يتكون "بأن يمر الهواء بالحنجرة أولا، فيتذبذب الوتران الصّوتيان، فإذا وصل في مجراه إلى الفم هبط أقصى الحنك، فسد مجرى الفم فيتخذ الهواء مجراه في التجويف الأنفي محدثا في مروره نوعا من الحفيف لا يكاد يسمع. وفي أثناء تسرب الهواء من التجويف الانفي تنطبق الشفتان تمام الانطباق"(٣). فضلا عن أنّه يطلق على الميم والنون لقب الأصوات الأنفية(٤)، ويطلق عليها الدّكتور السّعران لقب الصّوامت الغنّاء، وتتكون "بأن يحبس حبسًا تامًّا في موضع من الفم ولكن يخفض الحنك اللين فيتمكن الهواء من النفاذ عن طريق الأنف. ومن أمثال الصوامت الغنّاء الميم والنون"(٥).

---

(١) يُنظر: المدخل إلى علم أصوات العربيّة: ١٢٩.
(٢) يُنظر: الأصوات اللغوية: ٦٢.
(٣) المصدر نفسه:٤٨.
(٤) يُنظر: الأصوات اللّغويّة: ٨٠، ٨١.
(٥) علم اللغة مقدّمة للقارئ العربيّ:١٤٠.

الفصل الثّاني

الظّواهر الصّوتيّة في مستوى الصّوامت

المبحث الأوّل: **الإدغام**.

المبحث الثّاني: **الإبدال**.

المبحث الثّالث: **الهمز**.

المبحث الأوّل

الإدغام

أوّلًا: تعريف الإدغام والغرض منه.

ثانياً: أحكام الإدغام.

ثالثاً: أنواع الإدغام.

١ – إدغام المثلين.

٢ – إدغام المتقاربة.

رابعاً: في تفصيل الأصوات وما يجري فيها من إدغام نفياً وإثباتاً.

خامساً: أحوال النّون

أولًا: تعريف الإدغام والغرض منه

قال ابن الأثير: "الإدغام: هو التداخل، جيء به لضرب من التخفيف، فيرتفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة حرفا مشدّدا، حيث ثقُل التقاء المتجانسين على ألسنتهم، "[١].

يتضمن هذا النصّ عدّة أمور:

الأمر الأول: استعمل ابن الاثير الإدغام بتخفيف الدال، وهو مصطلح كوفي، والادّغام بالتشديد هو مصطلح بصري، وقد صرّح بذلك ابن يعيش، إذ قال: "والادّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين"[٢]، إلّا أنّ الاستعمال الشائع هو المصطلح الكوفيّ قديمًا[٣] وحديثًا[٤].

الأمر الثاني: فسّر الإدغام بأنّه التداخل، مشيرًا إلى المعنى اللغوي للإدغام، إذ يقول صاحب المقاييس: "الدال والغين والميم أصلان: أحدهما من باب الألوان، والآخر دخول شيء في مدخل ما ... قولهم أدخلت اللجام في فم الفرس، إذا أدخلته فيه. ومنه الإدغام في الحروف"[٥].

فالإدغام عند ابن الأثير هو تداخل الأصوات فيما بينها.

ومن فسّر الإدغام بأنّه إدخال سيبويه قائلا: "والإدغام إنّما يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله"[٦]. وفسّره ابن السّرّاج بالوصل إذ قال: "الإدغام وهو وصلك حرفًا ساكنًا بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد"[٧].

وفسّره ابن جنّيّ على أنّه: "تقريب صوت من صوت"[٨].

---

(١) البديع في علم العربية:٢/٦٢٠.
(٢) شرح المفصّل: ٥/٥١٢، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك:٣/١٦٨٣، وشرح الأشموني لألفيّة ابن مالك: ٤/١٥٥.
(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣١، والمقتضب:١/١٩٢، والأصول: ٣/٤٠٥، واللامات: ١٥١.
(٤) ينظر: دراسات في فقه اللغة: ٨٢، والمدخل إلى علم اللغة: ٩٩، والمدخل إلى علم أصوات العربية:٢٢٤.
(٥) مقاييس اللغة: ٢/٢٨٥.
(٦) الكتاب: ٤/١٠٤.
(٧) الأصول: ٣/٤٠٥.
(٨) الخصائص: ٢/١٤١.

ومن المحدثين من فسّره بأنّه فناء صوت في صوت آخر[١]، وفسّره بعضهم بأنّه إدماج[٢]، وذوبان كذلك[٣]، مطلقين على الإدغام مصطلح المماثلة الكليّة[٤]. وأطلق عليه بعض المحدثين مصطلح (التحييد)، فالإدغام عنده "تداخل أو ذوبان فونيم في فونيم آخر حتى يصير فونيمًا واحدًا في سياق صوتي معين. أو بعبارة أخرى: إلغاء أو محو فونيم معيّن نتيجة لتفاعله مع فونيم آخر يختلف معه في ملمح صوتي واحد على الأقل. ويكون الفونيم الجديد الناتج من عملية (التحييد) صورة جديدة أو وسطا بين الفونيمين المحوّل عنه والمحوّل إليه نتيجة عملية المماثلة"[٥].

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ الإدغام "هو نطق صوت مضعّف لا أكثر، إمّا بسبب اتصال جزءيه مباشرة، وإمّا عن طريق إسقاط الحركة الفاصلة بين الجزءين، ليتمّ التضعيف"[٦].

ويبدو أنّ ظاهرة الإدغام تعالج كلمات قد أصابها الاعتلال نتيجة ثقلٍ أو ما شابه، ونلحظ ذلك في كلام سيبويه وابن السّرّاج، إذ يقول سيبويه: "وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلًا واعتلالًا"[٧]، ويقول ابن السّرّاج: "وكذلك ما جاء من الأسماء على وزن الأفعال المدغمة أُعِلَّ وأُدغِمَ لأنَّ الإدغام إعلال"[٨].

الأمر الثالث: بيّن ابن الاثير الغرض من الإدغام وآلية إجرائه في قوله: "جيء به لضرب من التخفيف، فيرتفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة حرفا مشدّدا، حيث ثقُل التقاء المتجانسين على ألسنتهم"[٩]. وإمعان النظر في هذا النص يكشف المغزى من الإدغام وهو التخفيف.

---

(١) ينظر: الأصوات اللغويّة: ١١١.
(٢) ينظر: دراسة الصوت اللغوي:٣٨٧.
(٣) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ٤٥٦.
(٤) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية:٢٢٤.
(٥) أصول تراثية في علم اللغة، كريم زكي حسام الدين: ٨٩، ويُنظر: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية (أطروحة)، عبد الرزاق بن حمودة القادوسي:٤٠.
(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين: ٢٠٧.
(٧) الكتاب:٤٦٧/٤.
(٨) الأصول: ٤٠٦/٣.
(٩) البديع في علم العربية: ٦٢٠/٢.

والظاهر أنّ معنى التخفيف هو تقليل تلك الارتفاعات والانتقالات التي يكون اللسان هو المسؤول عنها في أغلب الأصوات المدغمة، فإذا كان اللسان يرتفع ارتفاعتين حين النطق بصوتين متجاورين في المخرج؛ ممّا يؤدي إلى صعوبة في نطقهما فإنّه يرتفع دفعة واحدة في حال إدغامهما، فضلًا عن زيادة الضغط على موضع نطق الصوت الثاني فيؤدّي إلى تشديده. فغاية الإدغام هو طلب التخفيف، قال الداني: "وإنّما أدغمت القرّاء والعرب طلبا للخفّة، وكراهة للاستثقال، بأن يزيلوا ألسنتهم عن موضع ثمّ يعيدوها إليه، إذ في ذلك من التكلف ما لا خفاء فيه... فخفّفوا بالإدغام من أجل ذلك مع توفّر المعنى به، إذ كان الحرف المدغم في الوزن والنّطق والثّواب بمنزلة حرفين، مع أنّه ليس بمعدوم"(١).

الأمر الرابع: في قول ابن الأثير: "فيرتفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة" إشارة إلى أنّ الغالب في الإدغام في الأصوات التي يكون للسان دور في إنتاجها، فأصل الإدغام يكون في أصوات الفم واللسان، إذ قال سيبويه: "وإنّما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنّها أكثر الحروف"(٢)، وقال ابن السّرّاج: "وأصل الإدغام في حروف الفم واللسان، وحروف الحلق وحروف الشفة أبعد من الإدغام فما أدغم من الجميع فلمقاربة حروف الفم واللسان"(٣).

ومن أصوات الفم واللسان: القاف والكاف والجيم والشين والضاد والطاء والتاء والدال والصاد والسين والزاي والظاء والثاء والذال. فإدغام القاف في الكاف مثلا حسن عند العلماء، إذ يرى أبو علي الفارسي أنّ إدغامهما "حسنٌ لأنّهما من أول مخارج الفم، وأصل الإدغام أن تكون فيهما دون حروف الطرفين: الحلق والشفة"(٤).

والظاهر أنّ كثرة الإدغام في أصوات الفم واللسان هي بسبب الازدحام في المخرج، إذ قال الخليل: إنّ مخرج الذّال ومخرج التّاء "قريب بعضه من بعض فلمّا ازدحمتا في المخرج أدغمت التّاء في الذّال"(٥).

---

(١) الإدغام الكبير:٩٣.
(٢) الكتاب: ٤٤٨/٤.
(٣) الأصول في النحو: ٤٢٨/٣.
(٤) الحجة للقرّاء السبعة: ٣٠٣/٦.
(٥) الجمل في النحو: ٢٨٢.

ثانيا: أحكام الإدغام

قسّم ابن الأثير الإدغام على أحكام ثلاثة: واجب وجائز وممتنع، ثمّ قام بتفصيل كل قسم على حدة:

١- **الواجب**: وهو نوعان:

"أحدهما: أن يسكن الحرف الأول ويتحرّك الثاني، نحو: لم يبرحْ حاتمٌ، ولم أجعلْ لك"[١].

ويشترط بعض العلماء شروطا لكي يتمّ الإدغام في هذه الحالة لم يذكرها ابن الأثير، فيجب ألّا يكون الأول هاء سكت، ولا همزة منفصلة عن الفاء (فاء الفعل) نحو: لم يقرأ أحد، فهو إدغام رديء، فإذا كانت متصلة أُدغمت نحو: سآل، ولا مدّة في آخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم، وغيرها من الشروط[٢].

والرّاجح في وجوب هذا الإدغام هو عدم وجود مانع أو حاجز بينهما، كأن تكون حركة مثلا[٣]، فيكون الإدغام حتميّا، وهذا الحكم ينطبق على إدغام المثلين، وأمثلة ابن الأثير المذكورة آنفا تشير إلى ذلك.

الثاني: "أن يلتقي الحرفان في كلمة، وليس أحدهما للإلحاق، نحو: ردّ، ويردّ، ومردّ؛ لأنّك إذا أدغمت الملحق فقد نقضت الإلحاق"[٤]. ومثال الإلحاق: الفعل (جلبب)، فالباء الثانية كُرّرت ليُلحق الفعل ببناء (دحرج)، ولو حصل الإدغام في الصوتين المتماثلين لصار الفعل (جلبب) بعد الإدغام (جلبَّ)، فخالف وزنه وزن (دحرج) فانتقض الإلحاق[٥].

والكتابة الصوتية توضّح ذلك:

جَلْبَبَ على وزن فَعْلَلَ

ج ـَـ ل/ ب ـَـ/ ب ـَـ/

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦٢٠/٢.
(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٢٠، ٣٢١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: ١٦٣٨/٣، وشرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الأزهري (ت٩٠٥هـ): ٧٥٦/٢، وهمع الهوامع: ٤٨٢/٣- ٤٨٣.
(٣) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٣٧.
(٤) البديع في علم العربية: ٦٢٠/٢- ٦٢١.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٥١٥/٥.

بناء هذا الفعل ملحق ببناء (دحرج)

د ـَـ ح/ ر ـَـ/ ج ـَـ/

بتحقيق الإدغام يتحول الفعل (جَلْبَبَ) إلى (جلبَّ) إذ تُنقل حركة الأول إلى الساكن الذي قبله فيدغم المثل الأول بالثاني: جَلَبَّ: فَعَلَّ

ج ـَـ/ ل ـَـ بْ/ ب ـَـ/

فلا يكون بناء (جَلَبَّ) موازنا لبناء (دَحْرَجَ) فينتقض الإلحاق.

ويضع بعض العلماء شروطا ليتحقّق هذا الحكم؛ فيُشترط عدم وقوع الشذوذ في الكلمة، وعدم الاضطرار إلى فك الصوتين، ولا يكونان في بداية الكلمة، ولا تليهما نون التوكيد ...إلخ[١].

٢- **الجائز**: وهو أن يكون الصوتان متحركين وفي كلمتين ويكون قبلهما متحرّك أو مدّة، قال ابن الأثير: "وأمّا الجائز فهو أن يلتقي الحرفان متحركين في كلمتين، وقبلهما متحرّك أو مدّة، نحو: الجملُ لَك، والمالُ لِزيد، ولك في هذا الإدغام والترك"[٢].

ويضيف بعض العلماء شرطا لكي يتمّ هذا الحكم هو أن يلتقي هذان الصوتان "خطًّا سواء كان خطًّا أو لفظًا أو خطًّا لا لفظًا ليدخلَ نحو: {إِنَّهُ هُوَ}[٣]، ويخرج نحو: {أَنَا نَذِيرٌ}[٤]"[٥]، بيدَ أنَّ الدكتور يرفض فكرة الالتقاء الخطّي ويرى أنَّ الالتقاء الصّوتيّ هو الأساس[٦].

٣- **الممتنع:** ذكر ابن الأثير أربعة أنواع يمتنع فيها الإدغام، وهي:

"الأول: أن يتحرّك الأول ويسكن الثاني نحو ظَلَلْت، ورسول الحسن.

الثاني: أن يكون أحدهما للإلحاق نحو مَهْدَدٍ، وقد ذكرناه.

الثالث: أن يكون ما قبل الأول حرفا ساكنا غير مدة، نحو: وليٍّ يحيى، وعدوّ وليد.

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٣٢١، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: ١٥٣٩/٣.
(٢) البديع في علم العربية: ٦٢١/٢.
(٣) سورة البقرة: ٣٧.
(٤) سورة العنكبوت: ٥٠، وغيرها.
(٥) شرح طيبة النشر: ٥٤.
(٦) يُنظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ: ١٣١- ١٣٢.

الرابع: أن يؤدّي الإدغام إلى ما ليس بمثال للفعل، نحو: ظُلَلٍ، وسُرُرٍ"[١].

واختتتم ابن الأثير حديثه على هذه الأحكام بقوله: "وإذا أردت الإدغام فلا بدّ من سكون الحرف الأول؛ ليمكن النّطق به، فإن كان ساكنًا أدغم في الذي بعده، وأن كان متحرّكا سُكّن وأدغم"[٢]، وفي كلامه هذا إشارة إلى نوعين من الإدغام ذكرهما بعض العلماء، وهما الإدغام الصغير والإدغام الكبير[٣]، فقول ابن الأثير: "فإن كان ساكنا أدغم في الذي بعده" هو إشارة إلى الإدغام الصغير، وقوله: " وأن(*) كان متحرّكًا سُكّن وأدغم" هو إشارة إلى الإدغام الكبير. ومنهم من أطلق لقب إدغام الحروف السواكن على الإدغام الصغير، ولقب إدغام الحروف المتحركة على الإدغام الكبير[٤].

ثالثا: أنواع الإدغام

ذكر العلماء أنواعًا كثيرةً للإدغام بحسب السياقات التي يتجاور فيها الصّوتان المدغمان ودرجة التأثر فيما بينهما، فينقسم الإدغام على إدغام صغير وكبير من حيث سكون الصوت الأول وتحركه، وينقسم على ناقص وتام من حيث بقاء صفة من صفات الصوت بعد إدغامه في مقاربه، وينقسم على متصل ومنفصل من حيث التقاء الصوتين في كلمة واحدة أو في كلمتين، وينقسم على متجانسين ومتماثلين ومتقاربين من حيث التقارب والتطابق والتشابه بين الصوتين المتجاورين في الحيز والذات والصفة.

وقد صرّح ابن الأثير بنوعين من أنواع الإدغام، وهما إدغام المتماثلينِ والمتقاربين، وحصر الإدغام فيهما قائلًا: "ولا يخلو الإدغام أن يكون في: المثلين او المتقاربين، وكلٌّ منهما لا يخلو: أن يكون متصلا في كلمة واحدة، أو منفصلا في كلمتين"[٥]. ثمّ فصّل فيهما تفصيلًا دقيقًا، وأشار إلى بقيّة الأنواع في كلامه على الإدغام وسيُشار إلى ذلك في مسار البحث.

---

(١) البديع في علم العربية: ٦٢١/٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٦٢٣/٢.
(٣) ينظر: الإقناع في القراءات السبع: ٩٧، والنشر في القراءات العشر: ٢٧٥/١.
(*) الصّواب: وإن.
(٤) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني: ٧٧.
(٥) البديع في علم العربية: ٦٢٠/٢.

١- إدغام المثلين:

يحصل هذا النّوع من الإدغام إذا تماثل صوتان في الاسم والمخرج والصفة سواء التقيا خطًا ولفظًا أم خطًا من دون لفظ، وفي كلمة أم في كلمتين. وقد قسّم ابن الأثير هذا النوع على صنفين من حيث ورود الصّوتين في كلمة واحدة أو في كلمتين، وجعل لكلّ صنفٍ أحكامًا.

أ- إذا كان المثلان في كلمة واحدة

وهذا الصنف له أحكام معيّنة:

الحكم الأول: أن يجتمع الصّوتان المثلان في كلمة واحدة "عينًا ولامًا"[١]، ولا يخلو هذان المثلان من "أن يكونا في فعل أو اسم"[٢]، فإذا التقيا في فعل ثلاثي فأنّ أبنيته تُدغمُ جميعًا، "نحو: فرَّ يفرُّ، ومدَّ يمدُّ، وسُرَّ يُسَرُّ"[٣].

ويضع ابن السّراج نظيرًا لهذه الأمثلة قائلًا "متى التقى حرفان من موضع واحد متحركين حُذفتِ الحركة وأُدغم أحدهما في الآخر وذلك نحو: فرَّ وسُرَّ والأصل: فَررَ وسُرِرَ. فَفَرّ نظير قام أُعلَّتِ العين في ذا كما أُعلَّت في ذا، وسُرَّ نظير قيل في أصلها"[٤].

فالّذي جرى في الفعل (فَرَّ)مثلا في نظر ابن الأثير توضّحه الكتابة الصوتيّة:

فَرَرَ ف ـَـ/ ر ـَـ/ ر ـَـ/

تسقط قمة المقطع الثاني القصير وهو مقطع قصير مفتوح، بتسكين قاعدته تنقل إلى المقطع الأول (ف ـَـ) فيتحوّل إلى مقطع طويل مغلق (ف ـَـ ر/):

ف ـَـ ر/ ر ـَـ/.

والفارق بين (فَرَرَ) المفتوح المثلين و (فَرَّ) المدغم المثلين هو:

١- الاختصار في المقاطع الصوتية من ثلاثة مقاطع في (فَرَرَ) إلى مقطعين في (فَرَّ).

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦٢٣/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) الأصول في النحو: ٤٠٦/٣.

٢- تقليل الارتفاعات التي يؤدّيها اللسان ولا سيّما تلك الارتفاعتان اللتانِ يؤدّيهما اللسان في نطق الراءين، فضلًا على تعثره في نطق الراء "حتّى كأنّه ينطق بحرفين"(١)، فيرتفع دفعة واحدة(٢) عندما يُدغم المثلان.

٣- تحقيق الغاية من الإدغام بعد تحقّق المطلبين السابقين، وهذه الغاية هي الخفة في النطق.

ويضع ابن الأثير شرطًا لكي يتحقّق هذا الإدغام وهو عدم تسكين آخر الفعل، "فإن سكّن آخر الفعل؛ لوقف أو جازم أظهرت في لغة الحجاز وأدغمت في لغة غيرهم، نحو: ارْدُدْ ولم يَرْدُدْ(٣)؛ لالتقاء ساكنين، وذكر ابن الأثير ذلك في باب التقاء الساكنين(٤). وقول ابن الأثير "وأدغمت في لغة غيرهم" إشارة إلى قوم بني تميم، قال ابن مالك: "فإن كان السكون للجزم نحو: "لم يَرْدُدْ"، أو للوقف نحو: "أرْدُدْ" جاز الفكّ على مذهب الحجازيين وهو القياس، وجاز الإدغام على مذهب بني تميم"(٥).

أمّا إذا كان المثلان في الاسم فإنَّه يشارك "الفعل في (فَعِلٍ) بالكسر، و(فَعُلٍ) بالضمِّ، نحو: رجل ضَفَّ الحال وعَفَّ المئزر؛ لأنَّ أصلَه ضَفِف وعَفُفٌ، وقد شذّ في بعض الكلام، قالوا: قوم ضففو الحال، فإن كان الاسم على (فَعَل)، بالفتح، لم يدغم، نحو: طَلَل وشَرَر، وإن خرج الاسم عن وزن الفعل لم يدغم، نحو: سُرُرٍ، وظُلَلٍ، ومِرَرٍ"(٦).

وهذا الذي ذكره ابن الأثير في عدم إدغام الاسم إذا كان على (فَعَل) هو أحد موانع الإدغام التي ذكرها في أثناء حديثه على الممتنع من الإدغام قائلا: الممتنع من الإدغام "أن يُؤَدِّيَ الإدغام إلى ما ليس بمثال للفعل، نحو ظُلَلٍ، وسُرُرٍ"(٧).

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية: ٦١٨/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢٠/٢.
(٣) المصدر نفسه: ٦٢٣/٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٦٧٢/١.
(٥) إيجاز التعريف في علم التصريف: ٢٠٩، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي: ١٢٥/١، والكنّاش في فنّي النحو والصرف: ١٨٩/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣٤٣/١.
(٦) البديع في علم العربية: ٦٢٣/٢- ٦٢٤.
(٧) المصدر نفسه:٦٢١/٢.

ويوافق ابن الأثير من سبقوه في هذا المنع[١].

ولم يخرج المحدثون عمّا قاله القدماء ـ ومعهم ابن الأثير ـ في سبب هذا المنع لكنّهم فصّلوا فيه واضعين شروطًا كثيرة له[٢].

الحكم الثاني:

ذكر ابن الأثير في هذا الحكم ما إذا كان الصّوتان المثلان لامًا، "فإمّا أن تكون ملحقة أو غير ملحقة"[٣]، فإذا كانت هذه اللّام ملحقة فأنّها "لا تدغم نحو: مَهْدَدٍ، وقُعْدُدٍ، ملحقين بجعفر وبُرْثُن؛ لما سبق"[٤].

ويوضّح ابن جنّي علّة ذلك المنع عبر كلمة (مَهْدَد)، إذ يقول: "فأمّا ميم مَهْدَد فأصل، ومثاله فَعْلَل كجَعْفَر، وحَبْتَر. ويدلّ على ذلك أنّه لو كان مفْعلًا؛ لوجب أن تدغمه، فتقول (مهدّ)، كما قالوا (مسدّ) و (مردّ)...فإنّا حملناه على أنّه فعلل، ولم نحمله على أنّه مفعل مظهر التّضعيف لضرورة العلم؛ لأنّا قد وجدنا في كلامهم (م هـ د) متصرفا؛ فحملنا على هذا دون أن نحمله على أنّه (هـ د د) لما فيه من الضرورة"[٥].

فإدغام الملحق يفوّت الغرض وهو الإلحاق، ولا يأمن اللبس فيها فضلًا عن الإخلال في دلالة الكلمة، والرّاجح أنّ "الباعث إلى منع الإدغام لم يكن صوتيًّا محضًا بل بنائيًّا مرَّة ودلاليًّا أُخرى ممّا يضطر المؤدّي إلى سياق الإظهار"[٦].

الحكم الثالث:

قال ابن ألأثير: "إذا لحقت الألف والنون آخر هذه الأبنية فحكمها حكمها قبل أن يلحقاها، فإن كانت الكلمة مفتوحة العين لم تدغم، نحو: رَدَدَان؛ لأنَّ أصله رَدَدَ، وإن كانت مكسورة أو

---

(١) ينظر: الأصول في علم النحو:٤٠٦/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٥٤/٥.
(٢) ينظر: جامع الدروس العربية: ٩٩/٢، وشذا العرف في فن الصرف: ١٤٠.
(٣) البديع في علم العربية: ٦٢٤/٢.
(٤) المصدر نفسه: ٦٢٤/٢. وقد ذكر ابن الأثير هذا المنع في أثناء حديثه على الممتنع من الإدغام.
(٥) سر صناعة الإعراب: ١٠١/٢.
(٦) التعليل الصوتي عند العرب: ٤٠٥.

مضمومة أُدغمت، نحو: ضَفَّان، وعَفَّان، والأخفش يظهر الجميع، ويقول: هو ملحق بالألف والنُّون فله حكم الملحق"[١].

ويتضمنّ هذا النصّ أمرين:

الأول: إذا لحقت الألف والنون هذه الأبنية فلها مذهبان:

المذهب الأول: إظهار الجميع، وهو مذهب الأخفش سواء أكانت الكلمة مفتوحة العين (رَدَدَان) أم مضمومها (ردُدان) أم مكسورها (رَدِدان)[٢].

المذهب الثاني: وهو مذهب الخليل وسيبويه والمازنيّ[٣]، فهم يدعون صدر الكلمة على ما هو عليه إذا كان مفتوح العين؛ نحو: رَدَدَان، فإذا كان مضموم العين أو مكسورها فإنّهم يدغمون ذلك، وتبعهم ابن الأثير[٤].

الثاني: يبدو أنّ الفكّ في صيغة (فَعَلان) المفتوحة العين يعود إلى أنّ الخفة متحقّقة في النطق، أمّا صيغة (فَعِلان) و (فَعُلان) فالإدغام فيهما أحسن، ويمكن توضيح ذلك في ضوء الكتابة الصوتيّة:

رَدَدان ⟵ ر ـَـ/ د ـَـ/ د ـَـ ن/.

فعلى الرغم من أنّ اللسان يرتفع ارتفاعتين متشابهتين من أجل النطق بالمقطع الثاني /د ـَـ/ والمقطع الثالث /د ـَـ ن/ إلّا أنّه يوجد اختلاف بين المقطعين؛ لأنّ الحركة في المقطع الثاني أقصر من الحركة في المقطع الثالث فلا يوجب الإدغام فيها.

رَدِدان ⟵ ر ـَـ/ د ـِـ/ د ـَـ ن/

يُلحظُ أنّ النطق بصيغة (فَعِلان) يشوبه مقدار من الصعوبة بسبب الاختلاف في الحركات والتنقّل، فضلًا على قمة المقطع الثاني (الكسرة) التي تقع بين حركتين متشابهتين، فيلاقي اللسان صعوبة في نطق هذه الصيغة، فيميل العلماء إلى إسقاط قمة المقطع الثاني (الكسرة) فيلتقي صوتان: ساكن فمتحرّك فيتحقّق الإدغام:

---

(١) البديع في علم العربية: ٦٢٤/٢.
(٢) ينظر: الأصول في علم النحو: ٢٠٦/١، والبديع في علم العربية: ٦٢٤/٢.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٤٠٧/٣.
(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ٦٢٤/٢.

رَدّان ⟵ ر ـَـ د/ د ـَـ ن/ .

فاللسان يرتفع بالمثلين ارتفاعة واحدة[١] أو دفعة واحدة[٢].

ب- إذا كان المثلان في كلمتين

جعل ابن الأثير لهذا الصنف أحكامًا ثلاثة:

الحكم الأوّل: إذا كان قبل "الحرف الأوّل متحرّكٌ"[٣] فإنّه يجوز فيه أمران: الإدغام والترك، "نحو: جَعَلَ لَكَ، وفِعْلُ لَبيد، وترك الإدغام لغةُ الحجاز"[٤].

ويتضمن هذا النصّ أمورًا عِدّة:

١- يرى بعض العلماء أنّ الإدغام أحسن ما يكون في المثلين المتحركين المنفصلين المسبوقين بمتحرّك[٥]، إذ يقول سيبويه: "فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحرِّكين اللذين هما سواءٌ إذا كانا منفصلين؛ أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا"[٦]، فيسبّب ثقلا في النطق نتيجة توالي خمس قمم في أداء نطقي واحد:

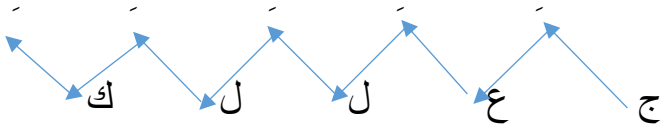

وهذا التوالي في القمم يؤدّى إلى ثقلٍ في نطقها، وبذلك يتوفر السّياق النّطقيّ للإدغام:

ج ـَـ/ ع ـَـ ل/ ل ـَـ/ ك ـَـ/.

فيكون الإدغام ها هنا "وسيلة أدائيّة للتخلّص من الثقل الذي يسبّبه توالي الحركات المرافقة للأصوات، وبعبارة المحدثين يوفّر الإدغام للمؤدّي نبرة صوتيّة يستغني عنها بحذف صوت مقطعي (= قمّة)"[٧].

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٥٩/٣، والتحديد في الاتقان والتجويد: ١٠١، وشرح المفصّل: ٥١٣/٥، وشرح الرضي: ٢١٢/٢.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٢٠/٢.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه: ٦٢٦/٢.
(٥) ينظر: الكتاب: ٤٣٨/٤، والأصول في النحو: ٤١٠/٣- ٤١١، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٦٤/٥.
(٦) الكتاب: ٤٣٧/٤.
(٧) التعليل الصوتي عند العرب: ٥٠١.

٢- على الرغم من أنّ الإدغام حسنٌ فيما ذُكِرَ آنفا إلّا أنّ من العلماء مَن يذكر أنَّ التّرك والبيان حسنٌ في هكذا سياقات نطقيّة[١]، فهذا سيبويه يقول: "والبيان في كلّ هذا عربيٌّ جيد حجازي"[٢]. ويبدو أنّ ابن الاثير قد وافقهم؛ لأنّه ذكر أنّ الترك لغة الحجاز ولم يذكر غيرها من اللغات[٣].

٣- المتأمّلُ في مِثالَي ابن الاثير "جَعَلَ لَكَ، وفِعْلُ لَبيد"[٤] يرى أنّه لم يوفّق في مثاله الثاني، فهذا المثال ليس مطابقًا للقاعدة التي ذكرها، وقد ورد هذا المثال ذاته متحرك الوسط (فَعَل لبيد) عند بعض العلماء[٥].

الحكم الثاني:

"أن يكون قبل الحرف الأوّل ساكن"[٦]، ولا يخلو هذا الساكن من أن يكون صحيحًا أو مدًّا فإن كان مدًّا "فلك الإدغام والترك، نحو: حمار راشدٍ، والمالُ لَك، وهم يظلمونني، والترك ها هنا أحسن، وإن كان صحيحًا فلا يجوز لك الإدغام، نحو ابنِ نوح، واسمِ موسى ولكن لك فيه الإخفاء"[٧].

في هذا النصّ إدغام وترك ومنع وإخفاء، فأمّا الإدغام والترك فهما على سواء إذا سبق المثلين مدٌّ، وقد مثّل له ابن الأثير بأمثلة ثلاثة: حمار راشدٍ، والمالُ لَك، وهم يظلمونني، ويستحسنُ سيبويه هذا الإدغام؛ "لأنّ حرف المدّ بمنزلة متحرّك في الإدغام، ألا تراهم في غير الانفصال قالوا: رادّ، وتمودَّ الثوب"[٨].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٣٧/٤، والأصول: ٤١٠/٣، والممتع الكبير في التّصريف: ٤١٤.
(٢) الكتاب: ٤٣٧/٤.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٢٦/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ينظر: الكتاب: ٤٣٧/٤، والأصول: ٤١٠/٣، والممتع الكبير في التصريف: ٤١٤.
(٦) البديع في علم العربية: ٦٢٦/٢.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) الكتاب: ٤٣٧/٤، ٤٣٨.

والرّاجح أنّ سبب حسن الإدغام هنا هو الطّول في صوت الألف، وهذه هي ميزة أصوات المدّ من غيرها من الأصوات، فإذا جاء بعدها إدغام فإنّ الجهاز النطقي يستطيع التخلّص من التقاء الساكنين – أعني صوت المد(*) والصوت الساكن المُدغم في مثله – عبر تمديد صوت الألف في (حمار راشد) وتمديد صوت الواو في (يظلمونني)، وهذا المدّ يعدّ من المدود اللازمة عند علماء التجويد(١). فهذا المدّ يوفّر مناخًا صوتيًّا مناسبًا للتخلص من التقاء الساكنين، فيتحقّق الإدغام.

أمّا إذا سبق المثلين المنفصلين صحيحٌ ساكنٌ فإنّ الإدغام يمتنع في مثل هكذا سياقات نطقية، وقد ذكر ابن الأثير ذلك المنع في كلامه على أحكام الممتنع(٢) ومثّل له هنا بمثالين: ابن نوح واسم موسى(٣)، ولم يبيّن ابن الأثير علّة ذلك المنع، وعلّته يوضّحها سيبويه في سببين:

الأوّل: قوّة الصوت وعدمها، إذ يقول سيبويه: "لم يقوَ المنفصلان على أن تحرّك السين في اسم موسى"(٤)؛ لأنّ السين في اسم موسى والباء في ابن نوح جاءتا في وسط الكلمة فقويتا، والميم والنون جاءتا في طرف الكلمة، و"الأوساط أقوى من الأطراف"(٥)، والتغيير "إلى الأطراف أسبق منه إلى الأوساط"(٦).

ويبدو أنّ القوّة في الصوت لا تكمن حصرًا فيما يحمله ذلك الصوت من صفات قوية بل موقعه في الكلمة أيضًا له دور في قوّة الصوت، فأقوى ما يكون الصوت في أوّل الكلمة ثمّ تقلّ هذه القوّة إذا كان الصوت في وسط الكلمة وأضعف ما يكون الصوت في طرف الكلمة، وقد أثبت هذا الأمر الدكتور حيدر حبيب حمزة بعد استقرائه عددًا من نصوص العلماء التي تتحدث عن ظاهرة الإعلال بالقلب، إذ أثبت أنَّ التغيير في الطرف

(*) صوت المدّ يعدّ ساكنًا في نظر الدّرس الصّوتي القديم.
(١) يُنظر: الوافي في كيفيّة ترتيل القرآن الكريم: ٥٨.
(٢) ينظر: البديع في علم لعربيّة: ٦٢٦/٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٢٦/٢.
(٤) الكتاب: ٤٤٢/٤.
(٥) شرح كتاب سيبويه: ٤٠٠/٥.
(٦) المنصف: ٢١٥.

أكثر تمكنًا من غيره فضلًا عن أنَّ الضعف في الطرف علّةٌ غائيّة لا تفارق الكلمة[١]، ونلحظ ذلك في كلام السّيرافيّ متحدّثا على الميم والتّاء الزائدتين في (مغتلم)، إذ يرى أنّ التاء تُحذفُ في التصغير ولا تُحذفُ الميم؛ لأنّ الميم أقوى من التاء، وذلك من جهات وأحد هذه الجهات التي ذكرها السّيرافيّ هي: "أنّ الميم أوّل والأوائل أقوى من الأوساط، والأوساط أقوى من الأواخر، وعلى هذا إذا صغّرت كلّ ما كان على (مفتعل) تكون التاء أولى بالحذف"[٢].

ويتّضح هذا الأمر في إدغام المتقاربين، ومثال ذلك: إدغام صوت الجيم في الشّين، فعلى الرغم من أنّ الجيم يحمل صفة الجهر التي تكون أقوى من صفة الهمس في صوت الشين[٣] بَيدَ أنّه يُدغَمُ في الشّين نحو: أخرج شَّيئا[٤]، لأنّ الجيم قد وقع في طرف الكلام وهو ساكن؛ لذلك يكون أكثر عرضة للتغير.

الثاني: التغيّر البنائي، ونلحظ هذا الأمر في قول سيبويه: "فلمّا كان التضعيف لا يلزم لم يقوَ عندهم أن يغيّر له البناء، وذلك قولك: ابن نوحٍ، واسم موسى، لا تدغم هذا. فلو أنّهم كانوا يحرّكون لحذفوا الألف، لأنّهم قد استغنوا عنها، كما قالوا قِتَّلوا وخِطّفَ فلم يَقو هذا على تغيير البناء كما لم يقوَ على أن لا يجوز البيان فيما ذكرتُ لك"[٥].

ويشرح السّيرافيّ قول سيبويه: "يريد[*] لو أدغمنا نون ابن نوح؛ فألقينا حركته على الباء لوجب أن نقول: بنّوح وأسقطنا ألف الوصل لتحرك الباء كما قلنا في أسل لمّا خففنا الهمزة وألقينا حركتها على السين، وكذلك يلزم في اسم موسى أن نقول سمّوسى، وذلك غير جائز لانفصاله كما قد ذكرناه"[٦].

---

(١) يُنظر: ضعف الطرف وأثره في البنية العربيّة دراسة صوتيّة – صرفيّة (الإعلال بالقلب إنموذجًا، د. حيدر حبيب حمزة: ٥٣- ٥٤.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٧٤/٤.
(٣) ينظر: الرّعاية: ١١٦.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٣٥/٢.
(٥) الكتاب: ٤٣٨/٤.
(*) المعنيّ: سيبويه.
(٦) شرح كتاب سيبويه: ٤٠٠/٥.

فالتغيير يكون في بنية الكلمة؛ لأنّك إن ألقيت الحركة على الصوت الساكن قبل المثلين المنفصلين تنتفي الحاجة إلى همزة الوصل؛ لتحرّك ما بعدها، ويحدث الإدغام، وهو إدغام منعه العلماء كما بيّنت الدّراسة، وتبعهم ابن الأثير في ذلك(١).

أضف إلى ذلك أنّ الصوت الصحيح - كالباء في ابن نوح والسين في اسم موسى – لا يتمتّع بذلك الطول الذي في صوت الألف أو صوت الواو المسبوق بضمة أو صوت الياء المسبوق بكسرة، فضلًا عن تلك النشوة التي تتلقّاها الأجهزة النطقيّة بخاصة اللسان، فصوت المدّ يوفر له المناخ الصوتيّ المناسب للانتقال في نطق الأصوات المتتالية في سياق نطقيٍّ واحد؛ لأنّه ليس له ذلك الدور الرئيس في نطق أصوات المدّ بخاصة الألف.

وأمّا الإخفاء فإنّ ابن الأثير يجيز في ابن نوح واسم موسى وما كان على شاكلتها إخفاء الحركة فيها، والإخفاء هو الاختلاس، إذ يقول المبرّد: "وإنّما الإدغام على مقدار لزومه ولكنَّك تُخفي إن شئْت وإن شئْت حقَّقت والمخفَى بزنة المحقَّق إلَّا أنّك تختلس اختلاسًا كقولك أراك متعفِّفا فتختلس"(٢).

ويوافق الدّرس الصّوتي الحديث على ما جاء به القدماء - ومنهم ابن الأثير - فيما يخصّ هذا الحكم من الإدغام، إذ يقول الدكتور تمّام حسّان: إذا "سُبِق المثلان المتحركان بساكن، ففي الإخفاء باختلاس حركة المتحرّك الأوّل وليس فيه الإدغام بسكون ما قبله، وذلك نحو: ابنُ نوح واسمُ موسى"(٣).

الحكم الثالث:

ذكر ابن الأثير في هذا الحكم صوتي الواو والياء قائلًا: "إذا اجتمع كلُّ واحدٍ من الواو والياء مَعَ مثلِه، فلا يخلو ما قبل الأوّل أن تكونَ حركتُه من جنسِه أو من غيرِ جِنْسِهِ، فإن كانتْ من جنسهِ لم تُدغَم، ولك الإخفاء، نحو: ظلموا واقدا، واضربي ياسرا، وإن لم تكن الحركةُ من جنسِه فلك الإدغام، نحو: اخشوا وَّاقدًا، واخشي يَّاسِرًا"(٤).

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٢٦/٢.
(٢) المقتضب: ٢٤٣/١.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٨١- ٢٨٢.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٦٢٧/٢.

ونلحظ في هذا النصّ تفريقا بين المدّ واللين عند ابن الأثير، فإذا كانت الحركة من جنس الواو والياء أي إذا كانا مدّا فإنّهما لا يدغمان، وإذا كانت الحركة ليس من جنسهما أي إذا كانا صوتي لين فلك الإدغام.

ويبيّن الدكتور عادل نذير العلّة من منع الإدغام في صوتيّ المدّ، إذ يقول: "وباختصار فإنّ علّة المنع هنا هي أنَّ الإدغام إذا تحقّق فإنّه يطيح بفضيلة المدّ للواو والياء، وهي فضيلة أريد لها البقاء في المتماثلات المنفصلة، ولا سيّما أن الواو عارضة وليست بأصل مما يجعلها عرضة للزوال فلا حاجة عندها إلى تجشّم عناء إدغامها، وهي ليست بأصل فتستثقل لكثرة الاستعمال مثلا"(١).

٢- إدغام المتقاربة:

هذا هو النوع الثاني من أنواع الإدغام التي ذكرها ابن الأثير، وقد انماز منهجه في تقسيمه لإدغام المتقاربة، إذ قسّمه على صنفين، تحدّث في الصنف الأوّل على أحكام كليّة تخصّ هذا النّوع من الإدغام، أمّا الصّنف الثّاني فكان في تفصيل إدغام الحروف.

الصّنف الأوّل:

شمل هذا الصّنف أحكامًا كليّة تخصّ إدغام المتقاربين:

أ- الأصوات المتقاربة وما يجري فيها من الإدغام وما لا يجري:

عرّف ابن الأثير بالحروف المتقاربة قائلا: "الحروف المتقاربة: ما قَرُبَ مخارِجُ بعضها من بعض"(٢)، وهذا التعريف قريب من تعريف سيبويه إلّا أنَّ سيبويه كان أكثر دقّة في تفصيلها، إذ قال: "باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد والحروف المتقاربة مخارجها"(٣)، أي إنّ المتقاربة عند سيبويه نوعان: أحدهما: ما كان من مخرج واحد، والآخر: ما كان من مخرجين متقاربين. أمّا ابن الأثير فالمتقاربة عنده ما قَرُب مخارج بعضها من بعض.

---

(١) التعليل الصوتي عند العرب: ٥٠٨.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٦٢٨/٢.
(٣) الكتاب: ٤٤٥/٤.

وقد بيّن البحث سابقًا أنّ ابن الأثير يصرّح بأنّ بعض الأصوات لها مخرج واحد إلّا أنّه يقرّ بعد حين أنّ لكلِّ صوتٍ مخرجًا مستقلًّا به، ولعلَّ كلامه على المتقاربة يشير إلى صحة ما ذهب إليه البحث.

ويُقسّم ابن الأثير هذه الأصوات المتقاربة المخارج "على ضربين: أحدهما يجري الإدغام فيه، والآخر: لا يجري"(١)، ومن ثَمَّ قسّم الأصوات التي يجري فيها الإدغام على نوعين: "أحدهما يجوز إدغام كلِّ واحدٍ من الحرفين في الآخر، نحو الدال والتاء. والثاني: يجوز إدغام أحد الحرفين في الآخر، ولا يجوز إدغام الآخر فيه، نحو الراء واللام"(٢).

ويُلحظُ اختلافٌ بين عبارات ابن الأثير وغيره من العلماء، فوصفُ العلماء للنّوع الأوّل هو الأصوات التي تدغم في مقاربها ويدغم مقاربها فيها، والنّوع الثّاني: الأصوات التي تدغم في مقاربها ولا يدغم مقاربها فيها(٣). وأمّا الذي لا يجري فيه الإدغام فهو الألف(٤).

ب- أنواع إدغام المتقاربين

يجعل ابن الأثير لإدغام المتقاربين أنواعًا ثلاثة من حيث التأثر بين الصوتين المتقاربين الأوّل: "وهو الأصل: أن تقلِبَ الحرفَ الأول إلى لفظ الثَّاني، ثمَّ تدغم، كقولك اِضْرِب مَّعْنًا، تقلب الباء ميمًا، ثمَّ تدغمها في ميم مَعْنٍ، وكقوله تعالى: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾(٥) قلبتَ التاءَ طاءً ثمَّ أدغَمْتَها"(٦).

ويصطلح المحدثون على هذا النّوع من التّأثر بين الصوتين بالتّأثر الرّجعيّ(٧)، أو "التّماثل المدبر (regressive assimilation)، ومعنى ذلك أنَّ المضارعة الصوتيّة

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦٢٨/٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٦٢٨/٢.
(٣) ينظر: الكتاب: ٤٤٧/٤، ٤٤٩، والأصول: ٤٢٨/٣، وشرح المفصّل: ٥٢٩/٥.
(٤) ينظر: المصدر السّابق.
(٥) سورة آل عمران: ٧٢.
(٦) المصدر السابق: ٦٢٩/٢.
(٧) ينظر: الأصوات اللغويّة: ١٠٩.

نتجت عن تأثير الصوت اللاحق على الصوت السابق، أي إنَّ التأثير عمل باتجاه معاكس لاتجاه تسلسل الحروف في الكلام"[١].

الثّاني: أن "تقلب الحرف الثّاني إلى لفظ الحرف الأوّل ثمّ تدغم، نحو: اصَّبَرَ، في : اصْطَبَرَ، قلبت الطّاء صادًا وأدغمتها في الصّاد، ونحو: اظَّلَمَ في: اظْطَلَمَ، قلبتَ الطَّاء ظاءً، ثُمَّ أدغمْتَ"[٢]. ويطلق الدكتور إبراهيم أنيس على هذا النوع من التأثر بالتأثر التقدّميّ[٣]، أو "التماثل المقبل progressive assimilation ، لأنَّ الصوت السابق هو الذي يؤثّر في الصوت اللاحق، أي إنّ التأثير سار مع اتجاه تسلسل الحروف في الكلام"[٤].

الثالث: وهو أن "تقلب الحرفين معًا إلى غيرهما وتدغم، نحو اِقْطَحِّلالًا، في اقْطعْ هِلالًا، قلبتَ العين والهاء حاءين، ثمَّ أدغمتَ"[٥]. ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ هذا الإدغام نوع من الإدغام التقدّميّ إلّا أنَّه جرى على غير العادة، إذ يقول: "وقد يلقى ضوءًا على هذا التقسيم ما أجمعت عليه الروايات اللغويّة من أنَّ (تميما) التي اتّخذت دائما مثلا لقبائل وسط الجزيرة قد روى عنها كانت تقول (محّم) بدلا من (مَعْهُم) فقد قلبت العين المجهورة إلى نظيرها المهموس وهو الحاء لمجاورتها لصوت مهموس وهو الهاء، ثمَّ أدغمت الهاء في الحاء إدغاماً تقدَميّاً على غير العادة في الإدغام العربي"[٦].

وأطلق بعض الباحثين على هذا النّوع بالتّأثير التّبادليّ؛ لأنَّ الصوتين يؤثّر أحدهما في الآخر أي هو تأثير متبادل بين الصوتين[٧].

---

(١) شرح صوتيّات سيبويه (دراسة حديثة في النّظام الصوتيّ للعربيّة من خلال نصوص كتاب سيبويه)، عبد المنعم الناصر: ١٨٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٦٢٩/٢.
(٣) ينظر: الأصوات اللغويّة: ١٠٩.
(٤) شرح صوتيّات سيبويه: ١٨٢.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٦٢٩/٢.
(٦) في اللهجات العربيّة: ٦٤.
(٧) ينظر: القراءات القرآنيّة في معجم تهذيب اللغة للأزهري في ضوء علم اللغة الحديث (أطروحة)، إبراهيم عبد الله سالم: ١٠.

ت- أحسن الإدغام وأقبحه

يرى ابن الأثير أنّ أحسن الإدغام في الأصوات المتقاربة "ما كان من حروف الفم، وما قرُب منها، وأحسن ما يكون منها فيما كان أشدَّ تقاربًا"(١). وهذا رأي مُجمَع عليه من لدن القدماء، إذ قال سيبويه: "وأصل الإدغام لحروف الفم، لأنَّها أكثر الحروف"(٢)، وقال أبو عليّ الفارسيّ: "والإدغام فيما كان أقرب إلى الفم أحسن، ألا ترى أنَّ الإدغام إنَّما هو في حروف الفم، وأنَّ حروف الطرفين ليس بأصول في الإدغام"(٣).

ويوافق الدرس الصوتي الحديث القدماء – ومعهم ابن الأثير - على أنّ الإدغام في أصوات الفم حسنٌ(٤).

وأقبح ما يكون الإدغام في أصوات الحلق، إذ يقول ابن الأثير: "وأقبح الإدغام حروف الحلق وما قرب منها"(٥).

ث- إدغام الأصوات المطبقة

ذكر ابن الأثير أنَّ في إدغام الأصوات المطبقة مذهبين: "أحدهما: أن تُبقيَ الإطباقَ كما تُبقي الغنَّةّ في النَّون. والآخر: أن تُذهبَ الإطباقَ، والأوَّل أولى، كقوله تعالى: {أحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ}(٦)، وقوله: {لئن بسطْت إليَّ يدك}(٧)، فإظهار الطَّاء أولى من التّاء"(٨).

ويتضمّن هذا النصّ عدّة أمور:

الأمر الأوَّل: نلحظ في قول ابن الأثير "أن تبقيَ الإطباق كما تبقي الغنّة في النون" إشارة إلى نوع من أنواع الإدغام، وهو الإدغام النّاقص، وقد ورد هذا النوع من الإدغام

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦٢٩/٢.
(٢) الكتاب: ٤٥٤/٤.
(٣) الحجة للقرّاء السبعة: ١٣٦/٥.
(٤) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٨٥، وشرح صوتيّات سيبويه: ١٩١.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٦٢٩/٢.
(٦) سورة النّمل: ٢٢.
(٧) سورة المائدة: ٢٨.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٦٣٠/٢.

عند علماء القراءات والتّجويد، إذ يعرّفه مكيٌّ قائلا: "اعلم أنَّ الحروف المدغمات على ثلاثة أضرب ... ومدغمٌ فيه نقصٌ من الإدغام، وذلك نحو: ما ظهرت معه الغنّة أو الإطباق أو الاستعلاء نحو: (من يؤمن)، و (أحطْتُ)، و (ألم نخلقْكُم)"(١).

وحدُّه عند المتأخرين من علماء التجويد والقراءات هو "سقوط المدغم ذاتًا لا صفة بإدغامه في المدغم فيه وبذلك يصير المدغم والمدغم فيه حرفًا واحدًا مشدّدًا تشديدًا ناقصًا وذلك من أجل بقاء صفة المدغم"(٢).

الأمر الثّاني: أشار ابن الأثير إلى النّوع الثّاني من الإدغام وهو الإدغام التّام أو الإدغام الكامل بقوله: "والآخر أن تُذهبَ الإطباق"(٣)، وهذا الإدغام هو "إدغام لا زيادة فيه، وهو كُلُّ ما أُدغم لا إخفاء معه، ولا إظهار غنّة، ولا إطباق، ولا استعلاء معه"(٤)، وهو عند المحدثين من علماء التجويد والقراءات: "أن يدغم الحرف الأوَّل في الثاني ذاتا وصفة"(٥).

ونال هذا التقسيم استحسان الدرس الصوتي الحديث(٦)، إذ أطلقوا على الإدغام التّام أو الكامل تسمية التّشابه الكلّيّ، والتّشابه الجزئي على الإدغام الناقص(٧)، أو المماثلة الكليّة والمماثلة الجزئيّة(٨)، أو المضارعة التّامّة والمضارعة الجزئيّة(٩).

الأمر الثالث: المتأمّل في مثالي ابن الأثير المذكورين آنفا يجد أنَّ كلا المثالين دلَّ على الإدغام الناقص، فهو لم يمثّل للإدغام التام أو بمعنى آخر لم يمثّل لذهاب الإطباق في

---

(١) الرّعاية: ٢٥٥.
(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٢٥٤/١.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٦٣٠/٢.
(٤) الرّعاية: ٢٥٥. ويضيف مكّي القيسيّ إلى هذين النوعين نوعًا ثالثًا، وهو الإدغام الذي فيه زيادة كالراء المشدّدة، إذ فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام، فهو زيادة في الإدغام، وكذلك زيادة في التشديد.
(٥) صفحات في علوم القراءات: ٢٦٢، وينظر: غاية المريد في علم التجويد:٦٠.
(٦) ينظر: الدراسات الصوتيّة عند علماء التجويد: ٣٣٦.
(٧) ينظر: التطور النحوي: ١٨، والدراسات الصوتيّة عند علماء التجويد: ٣٣٦.
(٨) ينظر: دراسة الصوت اللغويّ: ٣٢٥.
(٩) ينظر: شرح صوتيّات سيبويه:١٨٣.

الأصوات التي تحوي صفة الإطباق، ولعلّ سبب عدم تمثيله هو تفضيله للمذهب الأوّل، أي بقاء الإطباق؛ لأنَّه يقول: " والأوَّل أولى"(١).

ومهما يكن من أمر فأنَّ من أمثلة الإدغام الكامل إدغامَ الطّاء في الدّال، نحو: اضبط دَّاود(٢)، إذ يذهب صوت الطاء ذاتا وصفة.

ج- اللبس في إدغام المتقاربين وأمنه

"لا يخلو المتقاربان أن(*) يكونا: في كلمة واحدة أو في كلمتين"(٣)، فإذا كان هذانِ الصوتانِ في كلمة واحدة، "وكان الإدغام يُلْبِسُ، لم يجز، نحو: قِنْوٍ، وعَتَدٍ، ووَتَدٍ، وزَنْماءَ وزُنْم، لم يدغم؛ لأنَّه كان يصير: قِوٌّ، وعَدٌّ، ووَدٌّ، وزمَّاء، وزُمٌّ، ولذلك قالوا: وَتَد يَتِدُ، ووَطَدَ يَطِدُ، وقالوا في مصدرهما: تِدَةٌ، وَطِدَةٌ، كأنَّهم كرِهوا وَتْدًا ووَطْدًا؛ لأنّهم مع بيانه وإدغامه بين نقلٍ مكروهٍ، ولبسٍ مانع"(٤).

ونلحظ في هذا النصّ أمرين:

الأوَّل: أنَّ علّة اللبس في هذه الكلمات هو اختلاط الأصول فيما بينها(٥)، ويوضح ابن جنّي هذا الأمر قائلا: "كان القياس في زنماء وزنم وانملة وأنمار ونحوها أن تدغم النون في الميم؛ لأنَّها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجز ذلك لئلا يلتبس الأصول بعضها ببعض. فلو قالوا: زمَّاء وزُمّ لالتبس بباب زممت الناقة"(٦)، والاختلاط هنا جرى بين أصلين: (زَنُمَ) و(زمَّ)، والأوَّل يدلُّ على تعليق شيءٍ بشيءٍ(٧)، ويُقال: بعيرٌ زَنِمٌ وأَزْنَمُ ومُزَنَّم وناقَةٌ زَنِمَةٌ وَزَنْماء إذا قُطِعَ شَيءٌ من أُذن البعير أو الناقة فَتُرِكَ مُعَلَّقًا(٨)، فإذا

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦٣٠/٢.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٤٠/٢.
(*) الفصيح أن يقول: لا يخلو المتقاربان من أن...
(٣) البديع في علم العربيّة: ٦٣٠/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ينظر: تداخل الأصول اللغويّة وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فرج الصاعدي: ٦٢٢/٢.
(٦) المنصف: ٧٣/١.
(٧) ينظر: مقاييس اللغة: ٢٩/٣.
(٨) ينظر: لسان العرب: ٢٧٥/١٢.

أُدغمت النون في الميم في أحد تصريفات الفعل (زنم) فقلنا – مثلا – في زَنْماء زمَّاء لالتبس بالأصل (زَمَّ) الذي معناه الشدّ، إذ يقال زَمَّ البعيرَ إذا عُلِّقَ عليه الزِّمام ثُمَّ يُشَدُّ[١].

أمّا في (ودّ) الذي أصله (وتد) فلم يدغموه كراهة الالتباس بالفعل (ودّ).

الثّاني: يبدو أنَّ ابن الأثير قد عنى في كلامه "بين نقل مكروه ولبس مانع" هو: بين ثقل مكروه ولبس مانع، إذ ليس هناك نقل في الكلمات التي ذكرها البحث آنفًا، ويدلّنا على أنّه ثقل وليس بنقل قول الزمخشري: "وكرهوا وطدًا ووتدًا لأنَّهم من بيانه وإدغامه بين ثقل ولبس"[٢].

أمّا إذا أمن اللبس في الكلمة الواحدة فيرى ابن الأثير أنَّ الإدغام جائز، "نحو: امَّحى وهَمَّرِش، أصلهما: انْمحى وهَنْمَرِشٌ، ووزنهما انْفَعَلَ وفَنْعَلِلٌ، فأدغم؛ لأَنّ افَّعَلَ وفَعَّلِلٌ، ليس من أبنيتهم؛ فأمنوا اللبس"[٣]، أي إنَّ الإدغام في هكذا كلمات لا يُحدث اختلاطًا في الأصول اللغويّة كما حدث مع سابقتها؛ لذلك جاز الإدغام ها هنا.

ثمَّ يُردف ابن الأثير قائلا: "وإن كان المتقاربان في كلمتين، وقبل الأوَّل متحرّك أو مدّة فالإدغام جائز؛ لأنَّه لا لبس فيه ولا تغيير، نحو: اقطعْ حَبلك، ومَنْ لَك، وعَنْ رأسك، والمالُ لك"[٤].

رابعًا: في تفصيل الأصوات وما يجري فيها من إدغام نفيًا وإثباتًا

ذكر ابن الأثير في بداءة حديثه على الإدغام تعريف هذه الظاهرة الصوتيّة والغرض منها ثمَّ شرع بذكر أقسامها وأنواعها وأحكام كلّيّة تخصّها، ثمَّ أخذ هنا يفصّل القول في تفصيل الأصوات وما يثبت فيها من إدغام وما يمتنع، والظّاهر أنَّ للعلماء مذهبين في تفصيل إدغام الأصوات؛ فالمذهب الأوّل هو ذكرُها على شكل مجموعات، وهو مذهب سيبويه إذ جمع الأصوات على ثلاث مجاميع:

---

(١) ينظر: لسان العرب: ٢٧٢/١٢.
(٢) المفصّل: ٥٤٨.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٦٣٠/٢.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٦٣٠/٢.

١ - "ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ولا يدغم مقاربه فيه"[١].

٢ - "ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها"[٢] .

٣ - "المقاربة التي يدغم بعضها في بعض"[٣].

أمّا المذهب الثاني فقد ذكر إدغام الأصوات بحسب ترتيب مخارجها بادئًا بالهمزة التي تعدُّ أوّل الأصوات ومنتهيًّا بذكر أصوات الشفتين؛ كالزمخشري[٤] وابن الأثير[٥] والعكبريّ[٦].

فالهمزة لا تدغم في مثلها إلّا "أن تكون عَينًا مضاعفة، نحو: سَأَّلَ، وَسَأّال، وسُؤَّلٍ جمع سائل"[٧]؛ لأنَّه إذا التقت همزتان "في كلامهم ألزموا الثانية التخفيف، فتنقلب واوًا أو ياءً أو ألفًا فتبعد عنها"[٨]. ويستشهد ابن الأثير بكلام سيبويه قائلًا: "قال سيبويه: فأمّا الهمزتان فليس فيهما إدغام كقولك: قرأَ أَبوك وأَقْرِئْ أَباك، قال: وزعموا أَنّ ابن أبي إسحاق(*) كان يحقِّقُ الهمزتين وناسٌ معه، وهي لغةٌ رديئة"[٩]. وينسب سيبويه هذا القول إلى الخليل ويونس[١٠].

ثمّ يذكر ابن الأثير أنَّ الهمزة لا تدغم "في غيرها، ولا يدغم غيرها فيها"[١١]. ويبدو أنَّ تفضيل العلماء التخفيف من الإدغام في الهمزة هو انتفاء الغرض من الإدغام؛ لأنَّ الهمزة هي عبارة عن نبرة تخرج باجتهاد من الصدر[١٢] ، فإذا جرى الإدغام في

---

(١) الكتاب: ٤٤٦/٤.
(٢) المصدر نفسه: ٤٤٧/٤.
(٣) المصدر نفسه: ٤٤٩/٤.
(٤) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٩.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٣٢/٢.
(٦) ينظر: اللباب: ٤٦٩/٢.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٦٣٢/٢.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) البديع في علم العربيّة: ٦٣٢/٢. وينظر: الكتاب: ٤٤٣/٤.
(*) هو يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصريّ، له قراءة مشهورة، وهي إحدى القراءات العشر، وهو المقرئ الثامن، توفي سنة ٢٠٥ هـ. ينظر: وفيّات الأعيان: ٣٩٠/٦، وبغية الوعاة: ٣٤٨/٢.
(١٠) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٤.
(١١) البديع في علم العربيّة: ٦٣٢/٢.
(١٢) ينظر: العين: ١٧/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٢/٢.

الهمزتين فهذا العمل يزيد تلك النبرة في الصدر التي يحاول الجهاز النطقي التخلص منها، فيكون الحلُّ إمّا بالتخفيف وإمّا بالتغيير وإمّا بالحذف(١).

ويتفق ابن الأثير مع من سبقوه على أنَّ **الألف** "لا تدغم البتَة، لا في مثلها، ولا في مقاربها، ولا يدغم فيها غيرها؛ لأنّها لا تكون إلَّا ساكنة"(٢).

و**الهاء** تدغم في الحاء "أين وقعت، قبلها أو بعدها، نحو: اِجْبَهْ حاتمًا، واذْبَحْ هَذه، والبيان أحسن، ولا يدغم فيها إلّا مثلُها نحو: اِجْبَهْ هِلالًا"(٣)، أي إنَّ الهاء تدغم في مقاربها ولا يدغم مقاربها فيها إلّا مثلها.

و**العين** تدغم في مثلها، وتدغم في الحاء سواء قبلها أم بعدها. ويتابع ابن الأثير علماء اللغة والتجويد في أنَّ البيان في الهاء والعين حسنٌ جيد(٤).

وتدغم **الحاء** في مثلها، نحو: اذبح حملًا، بيدَ أنَّها لا تدغم في العين(٥)، ويروي ابن الأثير قراءة لأبي عمرو، إذ كان يدغم الحاء في العين(٦)؛ كقوله تعالى: {فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ}(٧)، ووصف المالقي قراءة أبي عمرو بالشذوذ قائلًا: "فأمّا قراءة أبي عمرو{فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ }(٨) بإدغام الحاء في العين من غير إبدال العين حاء فشذوذ"(٩).

---

(١) ينظر: الحروف العربيّة وتبدلاتها الصوتيّة في كتاب سيبويه (خلفيات وامتداد)، مكي درّار: ١٩٤.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٦٣٢/٢، وينظر: الكتاب: ٤٤٦/٤، وسر صناعة الإعراب: ٢٣٥/٢، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٥٤٩.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٦٣٣/٢.
(٤) ينظر: الكتاب: ٤٤٩/٤، ٤٥٠، والرّعاية: ١٥٨، ١٦٣، والموضح: ٢٠١/١.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٣٣/٢- ٦٣٤.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣٤/٢.
(٧) سورة آل عمران: ١٨٥.
(٨) سورة آل عمران: ١٨٥.
(٩) الدر النثير: ٣٢/٢.

أمّا **الغين والخاء** فيدغمان في مثلهما ويتبادلان الإدغام فيما بينهما إلّا أنَّ البيان أحسن[١]. **والقاف والكاف** مثل الغين والخاء إلّا أنَّه يرى أنَّ البيان أحسن إذا أدغمت القاف في الكاف، ويرى أنّ إدغام الكاف في القاف أحسن [٢]، إلّا أنَّ سيبويه يرى أنّ البيان في الكاف مع القاف أحسن، والإدغام حسنٌ[٣]؛ أي إنَّ ابن الأثير يخالف سيبويه في إدغام الكاف في القاف؛ فالإدغام عند ابن الأثير أحسن والإدغام عند سيبويه حسنٌ وبيانه أحسن.

ويضع أبو عمرو بن العلاء وبعض علماء التجويد شرطًا لكي يتمَّ إدغام القاف في الكاف والكاف في القاف وهو أن يأتي قبل الصوت الأوّل متحرك[٤].

وذكر ابن الأثير أنَّ **الجيم** تدغم في نفسها، نحو: أخرج جابرًا، وكذلك تدغم في الشين، نحو: أخرج شّيئًا، وروى أنَّ أبا عمرٍو كان يدغم الجيم في التاء[٥] كقوله تعالى: {ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ}[٦]. "وأمّا **الشين** فلا تدغم إلّا في مثلها، نحو: اعطش شيخًا[٧]"، ومن العلماء من نفى إدغام الشين في الجيم على الرغم من ذلك التقارب الكبير في موضعيهما، فضلًا على أنَّ إدغام الجيم في الشين جائز، يقول سيبويه: "والشين لا تدغم في الجيم، لأنَّ الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء...وقد تدغم الجيم فيها كما أدغمت ما ذكرت لك في الراء"[٨]، ويقول المبرّد: "والجيم تدغم في الشين لقرب المخرجين وذلك قولك: أخرشَّيئًا والإدغام حسن والبيان حسن ولا تُدغم

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٣٤/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣٥/٢.
(٣) ينظر: الكتاب ٤٥٢/٤.
(٤) ينظر: الإدغام الكبير في القرآن الكريم، أبو عمرو بن العلاء المازنيّ: ٢٩-٣٠، والدرّ النثير: ١٢٥/٢، والكنز في القراءات العشر: ٢٠٧/١.
(٥) ينظر: الإدغام الكبير في القرآن الكريم: ٢٦، والبديع في علم العربيّة: ٦٣٥/٢.
(٦) سورة المعارج:٣، ٤.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٦٣٥/٢، ٦٣٦.
(٨) الكتاب: ٤٤٨/٤، ٤٤٩.

الشين في الجيم البتّة؛ لأنَّ الشين من حروف التفشي فلها استطالة من مخرجها حتّى تتَّصل بمخرج الطاء والإدغام لا يبخس الحروف ولا ينقصها"(١).

و**الياء** لا تدغم إلّا في مثلها(٢)، سواء كانت متصلة، نحو: حيَّ، أو كانت شبيهة بالمتصلّة، نحو: قاضيَّ، ومنفصلة ما قبلها مفتوح، نحو: اخشي يَّاسرًا، فإذا كُسر ما قبلها في المنفصل، أو جاءت قبلها ياءُ مشدَّدة لم تدغم، نحو: اطلبي ياسرًا(٣). ويصف سيبويه هذا الصوت بأنَّه صوت "لا يدغم في مقاربه، ولا يدغم مقاربه فيه"(٤).

ويرى ابن الأثير أنَّ **الضاد** لا تدغم " إلّا في مثلها، نحو: ادحض ضَّعيفا، وروي عن أبي عمرٍو أنّه أدغمها في الشين، قوله تعالى: {لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ}(٥)"(٦).

وهذا النصّ يتضمنُّ أمرين:

الأمر الأوّل: أنَّ ابن الأثير يرى أنَّ الضاد تدغم في نفسها حصرًا ولا تدغم في غيرها من الأصوات، وروى بعض العلماء أنَّ بعض العرب قد أدغمت الضاد في الطاء، إذ قال سيبويه: "والضاد في ذلك بمنزلة الصاد لما ذكرت لك من استطالتها كالشين، وذلك قولك مضطجع، وإن شئت قلت مضَّجعٌ. وقد قال بعضهم: مطَّجعٌ حيث كانت مطبقة"(٧).

ويعلِّق السّيرافيّ على قول سيبويه قائلًا: "وسهل إدغام الضاد في الطاء أنَّ الطاء مثل الصاد في الإطباق، وأنَّ الضاد قبلها ساكنة"(٨). ويستبعد ابن عصفور إدغام الضاد في الطاء، إذ يرى أنَّه "قليل جدًّا ولا ينبغي أن يقاس. والذي شجَّعه على ذلك أشياء، منها: موافقة الضاد للطاء في الإطباق الذي فيها والاستعلاء، وقربها منها في المخرج، ووقوعها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها في الانفصال؛ لأنَّ الضاد التي تكون

---

(١) المقتضب: ٢١١/١.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٣٦/٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه.
(٤) ينظر: الكتاب: ٤٤٦/٤.
(٥) سورة النور: ٦٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٦٣٦/٢.
(٧) الكتاب: ٤٧٠/٤.
(٨) شرح كتاب سيبويه: ٤٢٦/٥.

آخر كلمة لا يلزمها أن يكون أوَّل الكلمة التي تليها طاءً، ولا يكثر ذلك فيها بخلاف مضطجع. فلمَّا اجتمعت هذه الأسباب أدغموا، واغتفروا لها ذهاب الاستطالة التي في الضاد"[١].

الأمر الثاني: أنَّ إدغام الضاد في الشين في قراءة أبي عمرٍو لا تخلو من شذوذٍ وصعوبةٍ في النطق، فأمَّا الشذوذ فإنَّ العلماء قد منعوا الإدغام إذا جاء قبل الصوت الأوّل ساكن صحيح[٢]، فالإدغام في قوله تعالى: { لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ }[٣] يلزم إسكان الضاد لكي تدغم في الشين فيلتقي ساكنان: العين والضاد؛ لذلك لم يجز الإدغام.

وصعوبة النطق في تحقيق الإدغام: لبعْضْ شَّأنهم:

ل ـِ/ ب ـَ عْ شْ/ ش ـَ ء/ ن ـِ/ هـ ـِ م/

فغاية الإدغام - وهي التماس الخفّة - قد انتفت هنا بل أدّت إلى عسر في النطق.

ويقسّم ابن الأثير إدغام **اللام** على قسمين: لام التعريف أو غيرها، "فأمّا لام المعرفة فتدغم في نفسها، وفي ثلاثة عشر حرفًا إدغامًا لازمًا، وهي: الشين، والضاد، والطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، والصاد، والسين، والزاي، والراء، والنّون، نحو: الشّاكر..."[٤]. وهذه الكثرة في إدغام اللام تركها ابن الاثير من دون تعليل كسابقاتها، ونجد تعليلها عند سيبويه، إذ يقول: "ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفًا لا يجوز فيها معهن إلّا الإدغام؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللّام من طرف اللسان.

وهذه الحروف أحد عشر حرفًا، منها حروف طرف اللسان، فلمّا اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلّا الإدغام"[٥]. ويضع المبرّد إدغام لام المعرفة في علّتين:

---

(١) الممتع الكبير في التصريف:٦٩٠/٢.
(٢) ينظر: الأصول: ٤١٠/٣- ٤١١، والبديع في علم العربيّة: ٦٢٦/٢، واللباب: ٤٧١/٢، والممتع الكبير في التصريف: ٣٦٤، وشرح الرضي: ٢٤٧/٣، والكنّاش: ٣٠٨/٢.
(٣) سورة النور: ٦٢.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٦٣٦/٢- ٦٣٧.
(٥) الكتاب: ٤٥٧/٤.

"إحداهما كثرة لام المعرفة وأنَّه لا يعرى منكور منها إذا أردت تعريفه والأخرى أنَّ هذه اللام لازم لها السكون فليست بمنزلة ما يتحرّك في بعض المواضع"(١).

ويكاد يتفق الدرس الصوتي الحديث مع القدماء في شأن هذا الصوت، إذ يقول الدكتور إبراهيم أنيس: "هذا الصوت لكثرة شيوعه في اللغة العربيّة، طرأ عليه ما لم يطرأ على غيره من الأصوات الساكنة، إذ نلحظ سرعة تأثره بما يجاوره من الأصوات، وميله إلى الفناء في معظم أصوات اللغة"(٢).

وتوصّل بعض المحدثين إلى أنَّ "اللام تتردّد في الكلام بمعدّل يزيد عن خمسة عشر بالمائة مقارنة بباقي الحروف. وهذه أعلى نسبة بين معدّلات تردّد الحروف في العربيّة"(٣).

وللدّكتور عبد الصبور شاهين رأي مغايرٌ في هذه اللّام يخالف فيه القدماء - ومنهم ابن الأثير - ، إذ يرى أنَّ القدماء "يرون أنَّ: اللَّوم، واللَّعاب واللّيمان – هو من قبيل اللام الشمسية، ونحن نرى أنَّ اللام الشمسيّة تختفي في الصّوت التّالي بعدها اختفاءً تامًّا. وهي في الأمثلة المذكورة موجودة بكلِّ خصائصها، دون أدنى أثر، فهي قمريّة واضحة، لا فرق بينها وبين اللام في مثل: الباب – الجور..."(٤). ولم يلقَ هذا الرأي قبولًا عند بعض الباحثين، إذ ردّت الدكتورة مي فاضل على رأي الدكتور عبر دلائل عدّة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية(٥):

١ - ترى الدكتورة أنّنا نستطيع إظهار اللّام مع الأحرف الشمسيّة كما فعل الدكتور عبد الصّبور مع كلمة اللّعاب، إذ نستطيع أن نقول: الشمس والتين ... ناطقين اللام بيسر.

---

(١) المقتضب: ٢١٣/١.
(٢) الأصوات اللغويّة:١٣٢.
(٣) شرح صوتيّات سيبويه: ٢٤١.
(٤) المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ٢١٣.
(٥) ينظر: القراءات القرآنيّة بين الدرس الصوتيّ القديم والحديث: ١١٠- ١١١. وينظر: الجهود الصوتيّة للأندرابيّ: ١٢١، ١٢٢.

٢ - سماع بعض العلماء – كالكسائي[١] – أنَّ العرب كانت تظهر لام التعريف مع كلّ الأصوات إلّا مع اللام عينها والرّاء والنّون.

٣ - تدلُّ النقطة المذكورة آنفًا على أنَّ العرب يظهرون اللّام مع الأصوات الشمسيّة إلّا أنّهم متفقون على إدغامها في ذاتها، فتثبتُ الدّكتورة مي فاضل أنَّ اللام تدغم في ذاتها وهي في حالة تشديد؛ لذلك فهي صوت شمسيّ.

والبحث يؤيّد ما ذهبت إليه الدكتورة؛ لأنَّ هذه اللام في كلمة اللعاب أو اللوم إذا كانت قمريّة واضحة - بحسب قول الدكتور - فلا بدّ أن ينطق اللسان مرتين لكي تتحقّق اللام القمريّة حالها حال النطق في كلمة القمر والباب، وهذا أمر عسير على اللسان.

وعودًا على بدء فإنَّ ابن الأثير يتفق مع العلماء على أنَّ الإدغام لازمٌ إذا كانت اللام لام معرفة[٢]. أمّا إذا كانت اللام لغير المعرفة؛ كاللام في هل وبل[٣]، فيرى ابن الأثير أنَّ الإدغام فيها جائز وغير لازم[٤]، ويقسّم ابن الأثير إدغامها على مراتب من حيث حسن الإدغام وقبحه ومن حيث التقارب[٥]:

١- أحسنها مع الرّاء.

٢- يتلوها في حسن الإدغام: الطاء والدال والتاء والصاد والسين والزاي.

٣- يليها: الظاء والذال والثاء.

٤- يليها الضاد والشين.

٥- أقبحها إدغام اللام في النون.

---

(١) ينظر: حجّة القراءات، ابن زنجلة (ت ٤٠٣هـ): ١٢١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٥٧/٤، والمقتضب: ٢١٣/١، والأصول: ٤٢٠/٣، واللامات: ١٥٤، وإعراب القرآن، النحّاس (ت٣٣٨هـ): ١٢٢/٢.

(٣) هناك خلاف بين القرّاء في إدغام لام هل وبل في التاء والطاء والثاء والزاي والظاء والصاد والنون والسين، فالكسائي قرأ جميع ذلك بالإدغام وتبعه حمزة، وأمّا الباقون فأظهروا جميع ذلك. ينظر: حجة القراءات: ١٢١.

(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٣٧/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣٧/٢، ٦٣٨.

وينفي ابن الأثير إدغام **الرَّاء** إلّا في مثلها، نحو: { وَاذْكُرْ رَبَّكَ }[١] ، ويرى أنَّ "ما يُروى عن أبي عمرو من الإدغام في اللام، فنحاة البصرة لا يجيزونه، ويُجلُّون أبا عمرٍو عنه، ولم يَرْوِه عنه أحدٌ إلَّا القرَّاء، وهو غير معروفٍ عندهم، وقالوا: إنَّ أبا عمرو كان يرقِّقُ الرَّاء ويُخفيها؛ فيعتقدها السامع إدغامًا، وقد أجاز ذلك الكسائي، والفرَّاء، ويعقوب الحضرميّ"[٢].

والمتأمّل في هذا النصّ يلحظ فيه أمرين:

الأمر الأوَّل: أنَّ هناك خلافًا بين المدرستين: البصريّة والكوفيّة في شأن إدغام الرّاء في اللام، إذ يذكر السّيرافيّ أنَّ سيبويه وأصحابه لا يدغمون الرّاء في اللام بسبب التّكرير الذي في الرّاء "ولتكريرها تشبّه بحرفين ولا أعلم أحدًا من النحويين البصريين بعده خالفه إلّا ما روي عن يعقوب الحضرميّ"[٣]. أمّا الكوفيون وبعض البصريين كالحضرميّ فيجوزون إدغام الراء في اللام، ودليلهم على ذلك الإدغام: ما روي عن أبي عمرٍو، إذ كان يدغم الرّاء في اللام.

الأمر الثاني: نلحظ أنَّ ابن الأثير يميل إلى المذهب البصريّ الذي لا يجوِّز هذا الإدغام؛ لأنَّ ابن الأثير فصّل القول في دفاعه عن أبي عمرو مفصِّلًا تسويغ البصريين لقراءة أبي عمرو.

الأمر الثالث: أنَّ سبب منع البصريين إدغام الراء في اللام هو لما فيها من تكرير، أي إنَّ الراء فيه زيادة وهذه هي مزيّة الرّاء على اللام وباقي الأصوات، "فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير فلا يجوز إدغام حرف فيه مزيّة وفضل على مقاربه فيه في هذا الموضع وفي جميع العربيّة؛ لأنّه لو أدغم فيه ذهب الفضل الذي له"[٤].

---

(١) سورة آل عمران: ٤١.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٦٣٨/٢- ٦٣٩.
(٣) شرح كتاب سيبويه: ٤٧٩/٥.
(٤) اللامات: ١٥٣.

ويرى ابن الأثير أنَّ **الطّاء والدّال والتّاء والظّاء والثّاء والذّال** تُدغمُ في الطّاء والدّال والتّاء والظّاء والثّاء والذّال والضّاد والشّين والجيم وفي أصوات الصّفير: الصّاد والسّين والزّاي[١].

وتتبادل مجموعة أصوات الصفير الإدغام فيما بينها؛ **فالصاد** تدغم "في نفسها وفي السين والزاي"[٢]، وحكم **السّين والزّاي** حكم الصّاد، فيدغمان في ذاتهما وفي الصاد[٣].

ويتفق ابن الأثير مع من سبقوه من العلماء على أنَّ **الفاء** لا تدغم إلّا في مثلها[٤]، ويصف ابن الأثير إدغام الفاء بالباء بأنَّه ضعيف[٥].

وتدغم **الباء** "في مثلها وفي الفاء والميم...وأمّا **الميمُ** فلا تدغم إلّا في مثلها ...وقد روي عن أبي عمرو إدغامها في الباء إذا تحرّك ما قبل الميم كقوله تعالى: {اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ}[٦] وليس بإدغام، ولكنّه إخفاء كان يتعمَّده أبو عمرٍو"[٧].

ويقدّم ابن الأثير شروطًا حتى يتمَّ إدغام **الواو** في مثلها وفي الياء:

١- لا تدغم الواو إذا كانت في كلمتين إلّا إذا جاء ما قبلها مفتوحًا نحو: اخشوا وَّاقدًا.

٢- إن كان ما قبل الواو مضمومًا لم تدغم، نحو ضربوا وليدًا.

٣- إذا كانت ساكنة غير منقلبة من الألف وفي كلمة واحدة جاز إدغامها، أمَّا إذا كانت منقلبة فلم يجز إدغامها، نحو: قُووِمَ، وقُووِل، فهما من قاوَم وقاوَل.

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٤٠/٢، ٦٤١.
(٢) المصدر نفسه ٦٤٢/٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه.
(٤) ينظر: المصدر نفسه، والكتاب: ٤٤٨/٤، (لكنّ سيبويه يرى أنَّ سبب عدم إدغامها في الباء؛ لأنَّ الفاء تخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا فضلًا على انحدارها إلى الفم)، والأصول: ٤٢٨/٣، والمفصّل: ٥٥٣.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٤٢/٢.
(٦) سورة الأنعام: ٥٣. وكان لزامًا عليه أن يأتي بالآية كاملة أو ألّا يفصل بين الفعل واسمه، وتمام الآية: {وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ}.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٦٤٢/٢.

٤- شرط إدغامها في الياء إذا سُكّنت وكانت قبلها فتحةٌ، نحو: طَوَيْتُهُ طَيًّا، والأصل: طَوْيًا[١]. ومن الجدير بالملاحظة أنّ سبب إدغام الواو في الياء ليس في التقارب المخرجيّ، فهما متباعدان في المخرج وأصل الإدغام هو في الأصوات المتقاربة المخرج، وإنّما علّة إدغامهما بسبب اشتراكهما في صفة اللين، إذ يقول أبو عليّ الفارسيّ: "إنَّما قويت عليها لاشتراكها في التصعّد وإن تفاوت المخرجان كما أدغمت الواو في الياء لاشتراكهما في اللين وإن تباعد المخرجان"[٢].

خامسًا: أحوال النون

انماز هذا الصوت من غيره من الأصوات في تعرضه لأكثر من ظاهرة تعامليّة صوتيّة، إذ يتأثّر في الأصوات التي يجاورها، ولا سيّما تلك الأصوات القريبة من مخرجه، فضلًا على الصفات المتشابهة بينه وبين تلك الأصوات، ولا سيّما أن العلماء يقرّرون أنَّ النون من الأصوات الضعيفة؛ نظرًا لما يحمل من صفات ضعيفة، إذ تجمع "النون من صفات الضعف البينية، والاستفال، والانفتاح، والذّلاقة، وتجمع من صفات القوّة الجهر، والغنّة، فالأكثر فيها صفات الضعف، وقد عدّها اللغويون العرب من أضعف الحروف"[٣]؛ لذلك تخضع النّون إلى التغير بتغير السياقات النطقيّة.

ويضع ابن الأثير **للنون** "أربع أحوال:

الأوّل: "تُدغَمُ في نفسها وخمسة أحرف يجمعها (يرملون)، بغُنَّة، وغير غُنَّة، نحو: مِن يَّحيى، ومن رَّاشد، ومن مَّعنٍ، ومِن وَّاقدٍ، ومن نَّصر.

ويتضمنُّ هذا النصُّ أمورًا عِدَّة:

الأمر الأوَّل: أنَّ ابن الأثير ذكر أربعة أحكام أو أحوال على حدِّ تعبيره، وهذه الأحوال قد اختلف في عددها العلماء، فمكي القيسي يجعلها ستة أقسام[٤]، وفصّل البقريّ

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٤٣/٢.
(٢) التعليقة: ٢١١/٥.
(٣) النّون في اللغة العربيّة دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم، مصطفى التونيّ، حوليّات كليّة الآداب، جامعة الكويت، الحوليّة السّابعة عشرة، الرّسالة (١١٥) : ١٩.
(٤) ينظر: الرّعاية: ٢٦٢.

(ت١١١١هـ) القول في هذا الخلاف قائلًا: "إنَّ بعض العلماء جعل للنون الساكنة والتنوين أحكاما خمسة ، وبعضهم جعلها ثلاثة ، والأمر في ذلك سهل ، فأمّا من جعلها خمسة فقال : هي إدغام بغنة ، وإدغام بلا غنة، وإظهار واقلاب، واخفاء . ومن جعلها أربعة أسقط الإدغام الذي بلا غنة وأبهم الإدغام، فشمل الشيئين. ومن جعلها ثلاثة فعل كذلك وأسقط الاقلاب وادخله في الإخفاء، فعلى كلامه يكون الإخفاء معه قلب أو لا قلب معه. والأولى أن تعد خمسة تقريبا للمبتدئين وتسهيلا عليهم"(١).

الأمر الثاني: من العلماء من رأى أنَّ النون تدغم في خمسة أصوات مجموعة في (لم يرو)، أمّا إدغام النون في مثلها فإنّهم يستثنونها؛ لأنَّها عبارة عن إدغام مثلين(٢)، والرّاجح أنَّ ابن الأثير قد تنبّه إلى ذلك؛ لأنَّه لم يقل مباشرة إنَّها تدغم في (يرملون)، بل قال: إنَّها تدغم في نفسها وخمسة أصوات.

الأمر الثالث: أنَّ قول ابن الأثير: (بغنَّة وغير غنّة) إنَّما يدلّ على أنَّه يجوِّز إدغامها بغنَّة أو من دون غنَّة بَيدَ أنَّ العلماء على خلاف في هذا؛ فمنهم من يرى جواز إظهار الغنّة وتركها، أمثال: سيبويه(٣)، وتبعه ابن الأثير في ذلك. ومنهم من يرى أنَّ الإدغام بغير غنّة فيما إذا أُدغمت النون في اللام والراء(٤).

ويبدو أنَّ الخلاف في إظهار الغنة وتركها هو خلاف بين النحويين والقرّاء، وهذا ما يراه مكي القيسي، إذ إنَّ النحويين يجوِّزون إظهار الغنة وتركها إذا أُدغمت النون مع اللام والراء والواو والميم والياء والنون، أمّا القراء فيُعدّون إظهار الغنَّة مع اللام والراء لحنًا ولا يجوِّزون ذلك(٥).

الثاني: "تُبيَّن مع حروف الحلق، وهي: الهمزة، والهاء، والعين والحاء والغين والخاء، نحو: مِنْ أجلك، ومِن هذا... وقد أخفاها قومٌ مع الغين والخاء المعجمتين؛ لقربهما من

---

(١) غنية الطالبين ومنية الراغبين، محمد بن القاسم البقريّ: ٤٧. ويُنظر: الخلاف الصوتيّ بين القدماء والمحدثين: ١١٥.
(٢) ينظر: الميزان في أحكام تجويد القرآن: ١٤٤.
(٣) ينظر: الكتاب: ٤٥٢/٤، ٤٥٣.
(٤) ينظر: الكشف: ١٦٢/١.
(٥) ينظر: الكشف: ١٦٢/١.

حروف الفم"[١]. وقد عرّف ابن الأثير معنى البيان، قائلًا: "ومعنى البيان: هو أن تعرّيها من الغنّة فتخرجها من الفم ولا تجد لها في الأنف أثرًا"[٢].

وهذا النصّ يتضمَّن أمرين:

الأمر الأوَّل: أطلق ابن الأثير مصطلح (البيان) على هذه الأصوات إذا أتت بعد النون، والمصطلح المشهور هو (الإظهار)، ويبدو أنَّ مصطلح (البيان) قد اشتهر عند النحويين، إذ قال سيبويه: وتكون النّون "مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بيّنة"[٣]، وكذلك وصفها ابن السّرّاج[٤] والسّيرافيّ[٥] والزمخشريّ[٦] وابن يعيش[٧] وعماد الدين أبو الفداء[٨]. أمّا مصطلح الإظهار فقد شاع استعماله بين علماء القراءات والتجويد[٩].

الأمر الثاني: أشار ابن الأثير إلى الخلاف في أصوات الحلق التي تظهر عندها النون، فذكر أنَّ بعضهم أخفاها مع الغين والخاء، وعلّل ذلك بسبب قرب هذين الصوتين من الفم.

ويرى الواسطيّ (ت٧٤١هـ) أنّه لا خلاف في إظهار النّون "بين القرّاء عند أربعة أحرف من حروف الحلق وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء... واختلفوا عند الحرفين الأخيرين منها وهما الغين والخاء... فأظهروها عندهما إلّا أبا جعفر فإنّه أخفاها إلّا في

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦٣٩/٢.
(٢) المصدر نفسه: ٦٤٠/٢.
(٣) الكتاب: ٤٥٤/٤.
(٤) ينظر: الأصول: ٤١٨/٣.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٣٠/٥.
(٦) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٥٥٣.
(٧) شرح المفصّل: ٥٤٥/٥.
(٨) ينظر: الكنّاش في فنّي النحو والصرف: ٣٣١/٢.
(٩) ينظر: الرّعاية: ٢٦٢، والدّرّ النثير: ١٥٣/٣، وبغية المستفيد في علم التجويد: ٣٤.

ثلاثة مواضع وهي: {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا}(١)، و{الْمُنْخَنِقَةُ}(٢)، و{فَسَيُنْغِضُونَ}(٣)، وقد روى عنه الإخفاء فيهنّ هبة الله بن جعفر"(٤).

ويرجّح الدكتور غانم قدّوري الحمد أنَّ سبب الخلاف بين العلماء هو موقع هذه الأصوات الستة من نقطة مجرى الأنف، "فأصوات الحلق، وبشكل أكيد الهمزة والهاء والعين والحاء، تخرج من نقطة أعمق من تلك النقطة التي يمكن أن يتخذ فيها النفس مجراه عبر الخيشوم، وهو ما يحصل عند نطق النون، ومن ثمَّ لا يمكن ان تنطق الأصوات الأربعة مع الغنة... أمّا الخاء والغين فإنّهما أقرب حروف الحلق إلى اللسان (الفم)، ويترجّح لديّ أنّهما يخرجان من نقطة تقع بعد النقطة التي يمكن أن يتخذ فيها النفس مجراه عبر الأنف"(٥).

الثالث: "تقلب ميمًا إذا كانت ساكنة وبعدها باء، نحو: عَمْبَر، وشَمْباء، في عَنْبر وشَنْباء"(٦). ويتضمّنُ هذا النص عدّة أمور:

١- هذا القلب أو الإبدال هو إبدال نطقي لا كتابي، وقد يُطلق على هذه العمليّة مصطلح الاجتلاب، و"الاجتلاب: هي الحروف التي يستعاض بها صوتيًّا بدل الحروف الأصلية"(٧).

٢- سبب هذا القلب هو الثقل نتيجة التقاء النون الساكنة مع الباء فتقلب ميمًا، "ولو قيل عنبر بتصحيح النّون لكان أثقل"(٨).

٣- هذه الميم المتكوّنة لا تكون ميمًا خالصة بل تكون ميمًا مخفاةً إخفاءً شفويًّا(٩).

---

(١) سورة: النساء: ١٣٥.
(٢) سورة المائدة: ٣.
(٣) سورة الإسراء: ٥١.
(٤) الكنز في القراءات العشر: ١٩١/٢، ١٩٢.
(٥) الدراسات الصوتيّة عند علماء التجويد:٣٦٥.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٦٣٩/٢.
(٧) المفيد في أحكام التّلاوة والتجويد، القارئ الشيخ رافع العامريّ: ٤١.
(٨) الخصائص: ٢١/٣.
(٩) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٦/٢، والمُيسَّر في علم التَّجويد، غانم قدّوري الحمد: ٩٨.

الرابع: "تخفى مع باقي الحروف وهي خمسة عشر حرفًا، نحو مِن تائب، ومِنْ ثالثٍ ومِنْ جابرٍ، ومِنْ داخلٍ، ومِنْ ذاكرٍ... قال المازني: (وبيانها مع حروف الفم لحنٌ"[١]، ثمَّ بيّن ابن الأثير معنى الإخفاء قائلًا: "ومعنى الإخفاء أن تكسوها غُنَّة مشبعةً تخفى فيها، وتخرجها من الأنف، كأنَّك لا تجد لها في الفم أثرًا، وهذا إن كانت ساكنة، فأمَّا إذا كانت متحرِّكة لم تكن إلّا من الفم، ولم يجز إلّا إثباتها"[٢].

ويعّلل المالقيّ إخفاء النّون قائلًا: "وأمّا الإخفاء عند باقي الحروف فلأنّها لم تبعد من النّون بُعْدَ حروف الحلق فيجب الإظهار ولا قربت قرب اللام والرّاء فيجب الإدغام، فجعلوا لذلك حالًا بين الحالين"[٣].

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦٤٠/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الدّرّ النثير: ١٥٣/٣.

المبحث الثاني

الإبدال

أوّلًا: مفهوم الإبدال والغرض منه.

ثانياً: عدد أصوات الإبدال وما يجري فيها.

أولًا: مفهوم الإبدال وغايته:

الإبدال ظاهرة من الظواهر الصّوتيّة المهمّة في لغتنا العربيّة، إذ نالت عناية العلماء قديمًا وحديثًا، وأُلّفت مؤلفات خاصّة به، منها (القلب والإبدال) لابن السّكّيت (ت ٢٤٤هـ)، و(الإبدال) لأبي الطّيّب اللغويّ (ت٣٥١هـ)، وعُدَّ خصّيصة من خصّيصات اللّغة العربيّة.

والإبدال في اللّغة: هو إقامة شيءٍ مقام شيءٍ آخر، قال ابن فارس: " الْبَاءُ وَالدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ قِيَامُ الشَّيْءِ مَقَامَ الشَّيْءِ الذَّاهِبِ. يُقَالُ: هَذَا بَدَلُ الشَّيْءِ وَبَدِيلُهُ. وَيَقُولُونَ بَدَّلْتُ الشَّيْءَ: إِذَا غَيَّرْتُهُ وَإِنْ لَمْ تَأْتِ لَهُ بِبَدَلٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي}(١) . وَأَبْدَلْتُهُ: إِذَا أَتَيْتُ لَهُ بِبَدَلٍ"(٢).

وبعد البحث في كتاب البديع وُجدَت الأمور الآتية:

الأمر الأوّل: لم يخرج مفهوم الإبدال في كتاب البديع عن مفاهيم العلماء القدماء والمحدثين له، فهو عنده عبارة عن إبدال صوت من صوت، ونستشفّ ذلك في حديثه على تقسيم الإبدال قائلًا "هو على ضربين: أحدهما: إبدال حرفٍ من حرفٍ بغير إدغام، وهو أكثر ما يراد في هذا الباب، والثّاني: إبدال حرفٍ من حرفٍ للإدغام ويرد في بابه"(٣)، والإبدال – عمومًا - سُنّة من سنن العرب وهو أن يقوم صوت مقام صوتٍ

(١) سورة يونس: ١٥.
(٢) مقاييس اللّغة: ٢١٠/١.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٤٨٣/٢، ٤٨٤.

آخرَ إمّا ضرورةً وإمّا صنعةً وإمّا استحسانًا[١]، فضلًا عن أنّه عاملٌ من عوامل تطور اللّغة[٢].

الأمر الثاني: يستعمل ابن الأثير أحيانًا مصطلح (البدل) محلّ (الإبدال)، ومن ذلك قوله: "ويدخل البدل على الاسم والفعل والحرف، فالاسم، نحو: أُجُوهٍ في وُجُوه، والفعل نحو: هَراقَ في أَراقَ، والحرف، نحو: هلّا في ألّا"[٣]. وقد يأتي مصطلح (القلب) محل (البدل) في مواضع أخرى من كتاب ابن الأثير[٤]، وهو ديدن من سبقوه، إذ يعبّرون أحيانًا عن الإبدال بالقلب[٥]، أي إنَّ القدماء ومعهم ابن الأثير لم يفرّقوا بين القلب والإبدال[٦]. وقد يأتي مصطلح (العوض) في مقابل مصطلح (الإبدال) عند ابن الاثير لكن في مواضع قليلة من كتابه[٧].

الأمر الثّالث: ورد في كتاب البديع نوعان من الإبدال، وهما الإبدال المطّرد والإبدال غير المطّرد ذكرهما في أثناء حديثه على التّبدّلات الصّوتيّة لصوت من الأصوات، ومثال ذلك صوت الياء، إذ يرى ابن الأثير أنَّ الياء تُبدل "من ثمانية عشر حرفًا إبدالًا مطّردًا، وغير مطّرد"[٨]، وعُرّف الإبدال المطّرد أو القياسي بأنّه الإبدال الّذي يخضع لقواعد معيّنة وقد يطلق عليه الإبدال الصّرفيّ، ويقع في أصوات معيّنة، ومثال ذلك تاء

---

(١) ينظر: الإبدال، أبو الطيّب اللغويّ (ت٣٥١هـ): ٥/١، والصّاحبي في فقه اللّغة، ابن فارس:٢٠٩، والمزهر في علوم اللّغة وأنواعها: ٣٥٥/١، وأثر القراءات القرآنيّة في الصناعة المعجميّة (أطروحة): ٩٨.
(٢) يُنظر: الإبدال، أبو الطّيب اللّغويّ: ٥/١.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٤٨٣/٢.
(٤) ينظر: المصدر السابق: ٤٩٣/٢، و٥٠٩، ٥١٠.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢٢٥/١، وشرح السيرافيّ: ٥١٣١، وسر صناعة الإعراب: ٢٠٥/٢.
(٦) ينظر: الدراسات اللغويّة عند العرب، آل ياسين: ٤٠٨- ٤٠٩، والمصطلح الصّوتيّ في كتب معاني القرآن (أطروحة): ١٣١.
(٧) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣١٥/٢.
(٨) المصدر نفسه: ٥٠٩/٢.

افتعل[١]، أمّا الإبدال غير المطّرد أو السّماعيّ أو اللّغويّ فهو الّذي لا يخضع لقواعد معيّنة ويُحفظُ من العرب، وقد يختلف باختلاف نطق القبائل[٢]، وقد أشار ابن الأثير إلى أحكام هذا الإبدال من حيث الوجوب والجواز والشّذوذ[٣].

الأمر الرّابع: لم يشر ابن الأثير في بديعه إلى الغاية والغرض من الإبدال، ويبدو أنَّ الغاية الرئيسة منه هي التناسب والتقارب بين الصوتين، ونلحظ ذلك في كلام السيرافيّ - ناقلًا رأي الفرّاء- "إنّما يعلم ما تناسب من الحروف باللغة أن يُبدل الحرف من أخيه ويكون مع أخيه في قافية واحدة مثل مدح ومده والنون والميم في قافية والعين والهمزة مثل استأديت واستعديت وهذا كثير يبدل الحرف من أخيه فيدغم فيه إذا قرب ذا القرب"[٤]، وهذا التناسب والتقارب يؤدّي إلى توفّر مناخ صوتيّ مناسب لكي تتمّ عملية الإبدال بين الصوتين، فضلًا عن العلاقة الصّوتيّة التي تربط بين الطّرفين في ضوء الصفة أو المخرج[٥]، وما الإبدال "في الواقع إلّا لهجات وقعت على دلالات متّفقة، ومختلفة من حيث البنية التّركيبيّة، ولو بحرف، من أجل التّباين"[٦].

ثانيًا: عدد أصوات الإبدال وما يجري فيها:

إن كان العلماء قد اتفقوا على تعريفٍ واحدٍ للإبدال فإنَّهم لم يتّفقوا في عدد أصواته، وقد أشار ابن الأثير إلى ذلك الخلاف قائلًا: حروف البدل "أربعةَ عشرَ حرفًا، تسعةٌ من حروف الزّيادة، وخمسةٌ من غيرها، ولم يذكر سيبويه منها إلّا أحد عشر حرفًا، وهي الهمزة، والألف، والواو، والياء، والميم، والنّون، والتّاء، والهاء، والطّاء، والدّال،

---

(١) ينظر: الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، أحمد بن سعيد قشاش: ٤٣١.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٢.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٤٩٢/٢-٤٩٤.
(٤) شرح السيرافيّ: ٤٦٣/٥.
(٥) ينظر: التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٣٤٩.
(٦) علم الصّرف الصّوتيّ، عبد القادر عبد الجليل: ٤٢٨.

والجيم، وزاد غيره: الصّاد، والزّاي، واللّام، وزاد قومٌ: السّين، والحاء، والفاء، والباء فصارت ثمانية عشر حرفًا"[١].

وقد صرّح سيبويه بعدد هذه الأصوات قائلًا: "باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفًا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى، وثلاثة من غيرها"[٢]، وتبعه المبرّد[٣] والثّمانيني[٤] (ت ٤٤٢هـ) في عدّها، وجُمعت في عبارة: أُجُدٌ طُوِيَت مَنهلا[٥]، وجعلها ابن القطّاع (ت ٥١٥هـ) أثني عشر صوتًا جمعها في القول: "طال يومٌ أنجدته"[٦]، أمّا من عدّها أربعة عشر فهو الصّيمريّ، إذ قال: هذا "باب حروف البدل وهي أربعة عشر حرفًا منها حروف الزوائد، إلّا السّين وحدها، والدّال، والطّاء، والصّاد، والزّاي، والجيم"[٧].

ولا يتّخذ الإبدال صورةً واحدةً بل يتّخذ صورًا متعدّدة؛ كإبدال الصّامت بالصّامت وإبدال الصّامت بالصّائت وإبدال الصائت بالصائت وإبدال الصائت بالصّامت؛ وسيقوم منهج البحث على إبعاد الإبدال الصّوتيّ بين الصوائت (الواو والياء والألف) وكذلك الهمزة وما يجري فيها من إبدال مع تلك الصّوائت؛ لتجنّب الخلط بين صور الإعلال وقواعده وبين صور الإبدال وتجنّب التّكرار، فضلًا عن أنَّ منهج البحث قام على أساس التّفريق بين الظواهر الصوتيّة في مستوى الصّوامت وبين الظواهر الصّوتيّة في مستوى الصّوائت، لذلك سنحاول ذكر ما حصل من إبدال بين الصوامت أنفسها وبين الصوائت والصوامت:

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٤٨٣.
(٢) الكتاب: ٢٣٧/٤.
(٣) يُنظر: المقتضب: ٦١/١.
(٤) يُنظر: شرح التّصريف: ٣٣٧.
(٥) ينظر: الممتع الكبير: ٢١٣.
(٦) أبنية الاسماء والأفعال والمصادر: ١٠٥.
(٧) التّبصرة والتّذكرة: ٨١٢/٢.

الصّوت الأوّل: الهمزة:

قال ابن الأثير: أُبدلت الهمزة "من خمسة أحرف: الألف، والواو، والياء، والهاء، والعين"[١]:

أ – الهاء:

يرى ابن الاثير أنّ إبدال الهمزة من الهاء "غير مقيس، قالوا: الأصل في ماء موه، فقلبت الواو ألفا، وقلبت الهاء همزة، بدليل قولهم في جمعه وتصغيره: أمواه ومويه، وقد جُمِعَ على أمواء، وقالوا: (ماهت الرّكيّة)"[٢]. ولا يخفى على ذي لبٍّ ما للهمزة والهاء من تقاربٍ شديد بين مخرجيها لولا تلك الهتّة الّتي في الهاء[٣]، والنبرة التي في الهمزة[٤].

وقد أشار ابن السّرّاج إلى هذا الإبدال قائلًا: أبدلوا "الهمزة من الهاء في موضع اللّام من ماءٍ يدلُّ على ذلك تصغيرها مُوَيةٌ وفي الجمع مياهٌ وأمواهٌ"[٥]، ويبدو أنَّ علّة هذا الإبدال هي إضعاف نبرة الهمزة ممّا يؤدّي إلى قلبها إلى صوت الهاء القريب من مخرجها، "ولا يبعد أن يكون الّذي بدأ هذا الإبدال في طبعه لين ورقة لضعف أو علّة بحيث أثّر الصّوت المهتوت على الصّوت الشّديد الانفجاريّ"[٦].

ومن نماذج هذا الإبدال ما حدث في كلمة (آل)[٧]، إذ إنَّ أصل الألف هاءٌ ودليل ذلك في تصغير الكلمة، فتصغير (آل) هو أُهَيل[٨]. ويبدو أنَّ هذا القلب لا يخلو من أمور

(١) البديع في علم العربيّة: ٤٩٠/٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٤٩٥/٢.
(٣) ينظر: العين: ٥٧/١، والكنّاش: ٣١٨/٢، ودراسات في علم اللّغة: ٧٩.
(٤) ينظر: الكتاب: ٥٤٨/٣.
(٥) الأصول: ٢٤٦/٣.
(٦) الدّراسات اللهجيّة والصّوتيّة: ١١٧.
(٧) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٤٩٥/٢.
(٨) ينظر: الدّر النّثير: ١١٨/٢.

دلاليّة؛ لأنَّ كلمة (أهل) تدلُّ على العموم، فإذا أرادوا الخصوص قلبوا الهاء همزة (أأل) ومن ثمّ قلبت الهمزة الثّنية ألفًا لالتقاء همزتين، فتصير: (آل) الّتي تدلُّ على الخصوص، أي إنَّ الهاء قُلبت همزة في كلمة (آل)؛ للتفريق بين الخاصّ والعام(١).

ب - العين:

وصف ابن الاثير هذا الإبدال بالقليل، "فقالوا في عُباب: أُباب، كما قالوا: عَمَ واللهِ في أَمَ والله"(٢)، وهذا الإبدال يحدث نتيجة القرب بين مخرجي العين والهمزة فضلًا عن أنَّ مخرج العين أبين وأوضح من مخرج الهمزة فيتمّ الفرار من الهمزة إلى العين خصوصًا عند التقاء همزتين(٣).

وينفي ابن جنّي إبدال الهمزة عينًا في (أباب)، إذ يرى أنَّ الهمزة أصل وغير مبدلة من العين(٤).

الصّوت الثّاني: الألف:

يُبدَلُ صوت الألف "من أربعة أحرف: الهمزة، والياء، والواو، والنّون"(٥)، وإبدال الألف من النّون في ثلاثة مواضع في حال الوقف عليها:

"الأوّل: نون التّوكيد الخفيفة إذا انفتح ما قبلها، كقوله تعالى: {لَنَسْفَعًا بالنَّاصِيَةِ(٦)} إذا وقفت قلت: لَنسفعا، وكقول الأعشى:

ولا تعبد الشّيطان والله فاعبدا(٧)

---

(١) ينظر: شرح التّصريف: ٣٣٨.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٤٩٦/٢.
(٣) ينظر: اللّباب: ٣٠١/٢.
(٤) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ١١٩/١.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٠١/٢.
(٦) سورة العلق: ١٨.
(٧) ينظر: ديوان الأعشى: ١٧. لكنّه رُويَ هكذا: ولا تعبدِ الأوثان والله فاعبدا.

يريد: فاعبدنْ.

الثّاني: التّنوين في النّصب، نحو: رأيت زيدا.

الثّالث: نون (إذن) إذا لم تعمل عند بعضهم، تقول: أكرمُك إذًا، وتكتب الألف"(١).

والمتأمّل في هذا النصّ يلحظ أنَّ هذا الإبدال لم يحدث نتيجة تناسب صوتيّ بين الصوتين: الألف والنّون، فهما متباعدان في المخرج، ولا قرابة بينهما، وأغلب الظنِّ أنَّه لا يوجد إبدال صوتيّ بين الألف والنّون في المواضع الّتي ذُكرت آنفًا، فالتّنوين في (زيدًا) إنّما هو حركة وإن كان ينطق نونًا، والحركة تحذف حين الوقف عليها حالها حال أخواتها، أعني تنوين الضّمّ وتنوين الكسر، أمّا الألف الّتي تُنطق حين الوقف على الاسم المنصوب يكون عملها التّفريق بين الاسم المنصوب وبين المرفوع والمجرور، إذ تخضع لأمر دلاليّ، أي إنَّ الألف ليست بدلًا من النّون في هكذا مواضع.

أمّا نون التّوكيد في الآية المباركة فيبدو أنّها نُطقت ألفًا مراعاة للرسم القرآني؛ لأحد أمرين: أحدهما: أنّ رسمها في القرآن ألفٌ، أو: أنّ هذا الفعل عومل معاملة الاسم المنصوب في حال الوقف عليه من جهةٍ أخرى، فكما وُقف على الاسم المنصوب المنوّن بالألف فأنّه وُقف على الفعل المنّون آخره بالألف أيضًا.

أمّا البيت الشّعريّ فلا يوجد دليلٌ على أنَّ الألف في (فاعبدا) أصلها نون، وذلك عبر أمور ثلاثة:

١ – الرّاجح أنَّ الشاعر اقتبس كلامه (والله فاعبدا) من آية قرآنية مباركة: {بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ}(٢)، والفعل في الآية الكريمة خالٍ من نون التّوكيد.

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٢/٥٠٣- ٥٠٤.
(٢) سورة الزّمر: ٦٦.

٢ – قد تكون الألف في الفعل (فاعبدا) هي عبارة عن حرف الرّوي، وجيء به مناسبةً لقافية القصيدة بخاصّة أنَّ الفعل مجزوم ساكن الآخر، فجاز أن يُطلق آخره، وهذا كثيرٌ في الشعر، ومن ذلك قول الشّاعر امرئ القيس(١):

"أغَرَّكِ منِّي أنَّ حُبَّكِ قاتِلي

وأنَّكِ مَهْمَا تَأمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ"

فالشّاعر يحتاج إلى تحريك الساكن والمجزوم في القوافي(٢).

٣ – قد تكون الألف في (فاعبدا) ألف الاثنين، أي إنَّ الشّاعر أراد مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين، وهذا من سنن العرب، إذ "تقول العرب: افعلا كذا والمخاطب واحد كما قال الله عزَّ وجلَّ: {ألقيا في جهنّم كل كفار عنيد} وهو خطاب لمالك خازن النّار، وكما قال الأعشى(٣):

وَصَلِّ عَلَى حِينِ العَشِيَّاتِ والضُّحى

ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللهَ فاعْبُدا(٤).

وخلاصة الأمر: أنَّ البحث ينفي وجود إبدال الألف من النّون وذلك للأسباب الّتي ذُكرت آنفًا.

الصّوت الثّالث: الياء:

أ ـ التّاء:

يرى ابن الأثير أنَّ من مواضع إبدال الياء هو إبدال الياء تّاءً، ويكون ذلك في صيغة

---

(١) ديوان امرؤ القيس: ٣٣.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٤٤٩/٣.
(٣) يُنظر: ديوان الشّاعر: ١٧.
(٤) فقه اللّغة وسرّ العربيّة: ٣٢٨.

(افتعل)، ومثال ذلك الفعل (اتّصل)، إذ إنَّ أصله: اِوتصل من الوصل:

ء ـِـ و/ ت ـَـ/ ص ـَـ/ ل ـَـ . تقلب الواو ياءً؛ لأنَّها ساكنة ما قبلها مكسور فتصير اِيتصل(١):

ء ـِـ/ ت ـَـ/ ص ـَـ/ ل ـَـ. تُبدَلُ الياء تاءً ثمَّ تُدغمُ التاء بالتّاء: اِتَّصل(٢):

ء ـِـ ت/ت ـَـ/ ص ـَـ/ل ـَـ.

ويرى سيبويه أنَّ سبب إبدال الياء تاءً عائدٌ إلى ضعف صوت الياء واعتلاله فيبدلون مكانه صوتًا أجلد منه، وهو التّاء(٣). ومن الجدير بالملاحظة أنَّ صوتي الياء والتّاء لا تربطهما قرابة صوتيّة من حيث المخرج أو الصّفة؛ لذلك يرفض الدّرس الصّوتيّ الحديث وجود إبدالٍ في هكذا مواضع، فصوت التّاء لثويّ ويحمل صفتي الانفجار والهمس فضلًا عن أنّه صوت صامت، ومخرج صوت الياء من الغار فهو غاريّ، انطلاقيّ مجهور، وهو صوت صائت، وكلّ ما حدث هو إسقاط الياء في هكذا مواضع، وتمّ تعويضها بتكرار التاء النبريّة الّتي هي مجرد وسيلة لكي يتحقّق الإيقاع اللّازم لصيغة (افتعل) ليس غير(٤).

ب ـ الباء:

أُبدلت الياء إبدالًا غيرَ مطّردٍ من الباء، "قالوا في جمع ديباج: دبابيج، فدلّ أنَّ أصله دِبَّاج"(٥)، وحصل هذا الإبدال نتيجة استثقال تضعيف الباء(٦).

---

(١) ينظر: النحو الوافي: ٧٩١/٤.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥١٤/٢، ٥١٥.
(٣) ينظر: الكتاب: ٣٣٨/٤.
(٤) ينظر: المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة: ٢١١، والإبدال الصّرفيّ الصّوتيّ في صيغة (افتعل) في مجمع البيان دراسة في منهج الصّرف العربيّ (بحث منشور)، نسرين عبد الله شنوف العلوانيّ، كلية التّربية للبنات، جامعة الكوفة، مجلة اللّغة العربيّة وآدابها، العدد:٩، الصّفحة: ١٠١.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥١٤/٢.
(٦) ينظر: المصدر نفسه.

ولليـاء تبدلات صوتيّة كثيرة، إذ أُبدلت من الجيم، "قالوا: الدّياجي في جمع دَيْجوجٍ، وأصله: دَياجيجُ، فأُبدلت الجيمُ الآخرةُ ياءً، وحُذِفَت الياء تخفيفًا فقالوا: دياجي"[١].

وأبدلت الياء من الدّال، نحو: التّصدية، وأصله: التَّصددة، وأُبدلت الياء من الرّاء، نحو: شيراز وأصلها: شِرّاز، وأُبدلت من الثّاء والسّين، نحو: الثالي والسّادي وأصلهما: الثّالث والسّادس[٢]، وأُبدلت من الصّاد، نحو: قصّيت أظفاري وأصله: قصصْتها[٣]،وأُبدلت من الكاف نحو: مكاكي، وأصلها: مكاكيك[٤].

وأبدلت من الضّاد والعين واللّام والنّون والهاء، نحو: تَقضّى، وتلعَّيت، وأمليت، وتظنّيت، ودهديتُ، وأصلهم: تقضضَ، وتلعَّعْتُ، وأمللْتُ، وتظنَّنتُ، ودهدهتُ[٥].

الصّوت الرّابع: الواو:

يُبدل صوت الواو من ثلاثة أصوات: الهمزة والألف والياء، وهذه التّبدلات وإن كانت إبدالًا إلّا أنّها أقرب للإعلال، وسيرجئ البحث دراسة إبدال الصّائت بالصّائت، إلى مبحث الإعلال إن شاء الله.

الصّوت الخامس: الميم:

يُبدَلُ صوتُ الميم من أربعة أصوات: النّون، واللّام، والواو، والياء[٦]:

أ ـ النّون:

---

(١) المصدر نفسه: ٥١٥/٢.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة ٥١٦/٢- ٥١٧.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥١٧/٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥١٩/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٠/٢، ٥٢١.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٢/٢.

أمّا النّون فتُبدل من الميم إبدالًا مطّردًا "في كلِّ نون ساكنة وقعت بعدها باء"[١]، وهذ الإبدال إبدالٌ لفظيّ لا خطّي، وهو حكم من أحكام النّون، وقد ذكر البحث هذه الأحكام أو الأحوال في مبحث الإدغام، ويعلّل الرّضي حدوث هذا الإبدال نتيجة تعسر اعتمادين متواليين على مخرجي النّفس المتباعدين؛ لذلك طُلبَ صوتٌ يكون بين الباء والنون، وهو الميم؛ لأنَّ هذا الصّوت يتوّسط بينهما، ففيه غنّة كغنّة النّون ومخرجه من الشّفة كصوت الباء[٢]. ومن مظاهر هذا الإبدال قول الشّاعر[٣]:

وكفّك المخضّب البنام

أي: البنان، ويرى ابن الاثير أنَّ سبب هذا الإبدال هو القرب في المخرج[٤] على حين أنَّ الرّضيّ يُضعِّف هذا الإبدال؛ لأنَّ النّون متحرّكة[٥].

ب ـ اللّام:

أمّا إبدالها من "اللّام فما روي عن النّبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلَّم أنَّه قالَ: (ليس مِن امْبِرِّ امصيامُ في امْسَفَر)[٦] يريد ليس من البرِّ الصّيام في السّفر فأبدلَ لام المعرفة ميمًا"[٧]، وقد ضعّف ابن الأثير هذا الإبدال في الحديث الشّريف ووصفه بأنّه "شاذٌّ(*) لا يقاس عليه، وقيل: إنَّها لغة طيء"[٨].

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٣٢/٢.
(٢) ينظر: شرح الرّضي: ٢١٦/٣.
(٣) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجّاج، وصدر البيت: يا هال ذات المنطق التّمتام. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٩٦/٢، والمفصّل: ٥١١، والبديع في علم العربيّة: ٥٣٣/٢ هامش رقم: ٤.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٣٣/٢.
(٥) ينظر: شرح الرّضيّ: ٢١٦/٣.
(٦) يُنظر: مسند الحميدي: ١١٣/٢.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٥٣٣/٢.
(*) ضعفه على الرّغم من أنّه حديث شريف ورد على لسان النبيّ ـ صلى الله عليه وآله وسلّم ـ .
(٨) المصدر نفسه: ٥٣٣/٢، ٥٣٤.

وهذه الظّاهرة هي لهجة من اللّهجات المشّهورة الّتي أطلق عليها العلماء الطُّمطُمانية ونُسبت إلى حمير[١]، ومنهم من نسبها إلى الأزد[٢]، ومنهم من نسبها إلى القبائل الّتي كانت تسكن جنوب اليمن بشكلٍ عام[٣].

ت ـ الواو:

لم يرد إبدال "الواو إلّا في فمٍ، أصله فَوْهٌ، فَحُذِفت الهاء تخفيفًا وأُبدل من الواو ميمٌ"[٤]، ويعزو ابن الأثير هذا الإبدال بين الميم والواو إلى قرب مخرج أحدهما من الآخر[٥].

ويفصّل ابن جنّي علّة هذا الإبدال في (فم) قائلًا: " فلمّا بقي الاسم على حرفين الثّاني منهما حرف لين كرهوا حذفه للتنوين؛ فيجحفوا به؛ فأبدلوا من الواو ميمًا لقرب الميم من الواو؛ لأنَّهما شفهيّتان، وفى الميم هوي في الفم يضارع امتداد الواو"[٦]. ويرى الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) أنَّ أصل الميم في (فمٍ) هاءٌ، أي إنَّ أصل الكلمة (فَوْهٌ) بدليل تصريفاتها: "تفوَّهتُ، وأفُوَهُ، ومُفَوَّهٌ، وأفواهٌ، وفُوَيهٌ"[٧]:

ف ـَـ/ و ـَـ/ هـ ـُـ ن. تحذف الهاء كما حُذفت في سنة[٨]، فيصير: فَوَ:

ف ـَـ/ و ـَـ. تُبدل الواو ألفًا؛ لأنَّها متطرّفة متحرّكة مفتوحٌ ما قبلها فوجب إبدالها:

ف ـَـَ.

---

(١) ينظر: فقه اللّغة وسرّ العربيّة: ٩١، وأبنية الاسماء والأفعال والمصادر: ٣٥٨،
(٢) ينظر: الإبدال في لغات الأزد: ٤٤٢.
(٣) ينظر: اللّهجات العربيّة في التّراث في النّظامين الصّوتيّ والصّرفيّ القسم الأوّل، أحمد علم الدّين الجنديّ: ٣٩٩.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥٣٤/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه.
(٦) سرّ صناعة الإعراب: ٨٩/٢، ٩٠.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٥٣٤/٢.
(٨) ينظر: بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز: ١٧٠/٢.

فصار الاسم على صوتين أحدهما التّنوين، فيُبدل محله صوتٌ أجلد منه وهو الميم، وهذا هو توجيه الفيروزآبادي لما حدث في هذه الكلمة(١).

أمّا توجيه ابن الأثير فالواو تُبدل ميمًا مباشرة بعد حذف الهاء تخفيفًا(٢).

وهناك توجيهٌ مغايرٌ لما حدث في (فم)، فالواو التي في (فوه) هي الواو المدّية (ف ـُـُ) وليس الواو اللّينة (=نصف الصائت) ، وبعد ذلك تعرّضت هذه الواو إلى "الانشطار فأبدلت من نصف الصائت الميم، أي إنَّ ما حدث هو انشطار في الصائت الطويل (ـُـُ) "فيتولّد المزدوج /ـُـ و/ وهو يتكوّن من صائت /ـُـ/ ونصف صائت /و/، وهذا الأخير تُبدل منه الميم، أمّا الصّائت /ـُـ/ فيُبدل بصائت /ـَـ/ باعتبار التّولي المتماثل للمصوّتات، وعليه يمكن تصوّر ما يجري على النّحو الآتي:

/ف ـُـُ/

↓

/ف ـُـ و/

↓

/ف ـُـ م/

↓

/ف ـَـ م/ "(٣)

(١) ينظر: بصائر ذوي التّمييز: ١٧٠/٢، ١٧١.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٣٤/٢.
(٣) التّعليل الصوتي عند العرب: ٣٦١.

ولو أخذنا بالحسبان توجيه الفيروزآبادي في أنَّ الواو تقلب ألفًا لاستطعنا القول إنَّ الألف (=الحركة الطويلة) هي الّتي تعرّضت للانشطار، ويمكن توضيح ذلك في ضوء الكتابة الصّوتيّة:

ف ـَـ/و ـَـ/ هـ ـُـ ن.

حُذفت الهاء للتّخفيف (توجيه ابن الأثير):

ف ـَـ/وَ.

قُلبت الواو مباشرةً إلى ميم (توجيه ابن جنّي وابن الأثير)

قُلبت الواو ألفًا وجوبًا لأنّها متحرّكة متطرفة ما قبلها مفتوح (توجيه الفيروزآبادي):

فا:

ف ـَـ .

العلماء لا يجوّزون بقاء الاسم على حرفين أحدهما تنوين، فتتعرّض الألف إلى الانشطار:

ف ـَـ/ ـَـ

يُقلب نصف الصائت (=/ـَـ/) ميمًا؛ لأنّه صوت جلد يتحمّل التنوين:

ف ـَـ م.

ث ـ الباء:

تُبدل الميم من الباء في حكاية عن الأصمعيّ في "بنات مَخرٍ، وبنات بَخْر، وهنَّ سحائب بيض يأتين قبل الصّيف، وقالوا ما زلت راتِمًا على هذا، وراتبًا، أي: مُقيمًا،

وقال الفارسيّ: يقال: رأيته من كثبٍ وكثمٍ"[١]. وعلى الرّغم من أنَّ الميم قريبة المخرج والموضع من الباء بيدَ أنَّ ابن الأثير يصف هذا الإبدال بالشّذوذ ويجوّز "ألّا تكون مُبدلة منها، وتكون لغة"[٢].

ومن صور هذا الإبدال التّي رواها العلماء كلمة (لازب) في قوله تعالى: {فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ}[٣]، إذ تُبدل الباء ميمًا فيقولون: لازم؛ لقرب المخرج[٤].

الصّوت السّادس: النّون:

قال ابن الأثير: أُبدلت النّون من حرفٍ واحد عند الخليل وسيبويه، وهو الهمزة في فَعْلانَ فَعْلَى"[٥]، إذ قال سيبويه: "والنّون تكون بدلًا من الهمزة في فَعْلان فَعْلى"[٦]، وقال ابن السّرّاج: "والنّون تكون بدلًا من الهمزة في فعلان فعلى كما أنَّ الهمزة بدلٌ من الألف في: حمراء هذا مذهب الخليل وسيبويه"[٧]، ومثال هذا الإبدال "سكران وغضبان، الأصل عندهما: سكراء، وغضباء، كحمراء، فأبدلوا من الهمزة نونًا، فقالوا: سكران"[٨].

ثمَّ يُلمح ابن الأثير إلى أنَّ النّون بدلٌ من الواو الّتي هي بدلٌ من الهمزة، ونستشفّ ذلك في قوله: "وحذّاق النحاة يقولون إنَّ النّون بدلٌ من الواو المبدلة من همزة التّأنيث، كأنَّ الأصل: صنعاويٌّ وبهراويٌّ"[٩]، ومن هؤلاء النّحويين: أبو عليّ الفارسيّ الذي

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٣٤/٢، ٥٣٥.
(٢) المصدر نفسه: ٥٣٥/٢.
(٣) سورة الصّافّات: ١١.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفرّاء (ت٢٠٧هـ): ٣٨٤/٢.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٣٨/٢.
(٦) الكتاب: ٢٤٠/٤.
(٧) الأصول: ٢٧٦/٣.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٥٣٨/٢.
(٩) المصدر نفسه: ٥٣٨/٢، ٥٣٩.

يرى أنَّ النّون أُبدِلت من الواو في صنعانيّ وبهرانيّ[١]، وينحو ابن جنّي نحو أستاذه قائلًا: "فأمّا قولهم في النسب إلى صنعاء وبهراء: صنعانِيّ وبهرانِيّ، فقد ذهبوا فيه إلى النون بدل من الهمزة. قال أبو علي: وليس كذلك، إنما قدره بَدِيًّا: صنعاوِيّ، وبهراوِيّ، ثم أبدل النون من الواو المبدلة من الهمزة. قال: لأنّا لم نرَ النون أُبدلت من الهمزة في غير هذا الموضع. قال: وقد رأيناهم أبدلوا الواو من النون في قولهم: مَوّاقد وهم يريدون: من واقد، فلما رأيناهم أبدلوا الواو من النون قلنا: إنَّ النّون في بهرانيّ وصنعانيّ بدل من الواو، ولم نرهم أبدلوا الهمزة من النون ولا النون من الهمزة"[٢].

الصّوت السّابع: التّاء:

تُبدلُ التّاء من ستة أصوات وهي "الواو، والياء، والسّين، والدّال، والصّاد، والطّاء"[٣]:

أ – الواو:

قال ابن الأثير: أُبدلت الواو على ضربين: "مقيس، وغير مقيس، فالمقيسُ إذا بنيت افْتَعَلَ مِمّا فاؤه واوٌ قُلِبَت تاءً، وأدغمتَها في تاءِ افتعل الّتي بعدها، نحو: اتَّعدَ، واتَّزَنَ، واتَّصَفَ، من الوعد، والوزن، والوصف، وكذلك ما تصرّف من هذا البناء، نحو يتَّعدُ، واتَّعِدْ، واتِّعادٍ"[٤].

فأصل اتَّعد اوْتعد لأنّه من الوعد[٥]، والإبدال في هكذا مواضع واجبٌ، وإنّما وجب ذلك لأنَّ الواو صوت ضعيف يخضع إلى السّياق الحركيّ، أي إنَّه يتأثّر في حركة ما قبله، فيلزم في (اِوتعد) أن يقال: (اِيتعد)، وإن كانت حركة ما قبله الفتح لَلَزِمَ أن يُقلب

(١) ينظر: المسائل العسكريات في النّحو العربيّ لأبي عليّ النّحويّ: ١٢٨.
(٢) المنصف: ١٥٩.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٤٤/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ينظر: همع الهوامع: ٤٧٦/٣.

ألفًا، أو واوًا إن كان ما قبله مضمومًا، فهي لا تثبت على حالٍ واحدة؛ لذلك أبدلوا محله صوتًا جلدًا لا يتأثّر في خضوعه إلى سياقات مختلفة(١)، وعلّة اختيار التّاء دون غيره من الأصوات هي التّقارب المخرجيّ بين التّاء والواو، فالتّاء من الثّنايا أو أصولها، ومخرج الواو من الشّفة(٢). "ومن العرب من أهل الحجاز من لا يُبدلها تاءً، فيقول: اِيتَعِدْ، واِيتَزِنْ، ويُوتَعِدُ، ويَوتَزِنُ، ومُوتَعِدٌ، ومُوتَزِنٌ، والأوّل أكثر"(٣).

وتُبدل التاء إبدالًا غيرَ مقيس من الواو نحو: تجاه وتُراث، فهي من الوَجْهِ والوِراثَةِ، وكذلك "تكأة، وتخمة وتكلة، وتهمة، ومثل تترى، وتقوى، وتولج، وتلاد، وتوراة، كل هذه التاءات مبدلة من الواو، ولا يقاس عليها، ويسمع منها ما ورد، وقد أبدلوها منها وهي لام في أخت وبنت، وهنت، وكلتا، أصلها كلّها واو"(٤).

فالفعل (تَولَج) أصله (وَولَج) على وزن (فَوعَل)(٥)؛ لأنّه من الولوج(٦):

و ـَـ و/ل ـَـ ج. اجتمع صوتان متماثلان يتّسمان بالضعف في بداءة الكلمة فيُقلبُ الصّوت الأوّل تاءً(٧)؛ للتقارب المخرجيّ الكبير بين التاء والواو من جهة، وقوّة صوت التّاء من جهة أخرى:

ت ـَـ و/ ل ـَـ ج.

---

(١) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ١٥٩/١.
(٢) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ١٥٩/١، وهمع الهوامع: ٤٧٦/٣- ٤٧٧.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٤٤/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ينظر: النّهاية في غريب الحديث والأثر: ١٤١/٢.
(٦) ينظر: أسرار العربيّة: ٤٧.
(٧) ينظر: شرح السّيرافي: ٢٢٣/٥.

وقد تقلب التاء دالًا فيقال: دَولَج: مَخدَع "وهو البيتُ الصغير داخل البيت الكبير"(١)، وإبدال التّاء دالًا لا يخلو من علّة صوتيّة؛ "لأنَّ الدّال أقوى صوتًا من التّاء للجهر الّذي فيها"(٢).

ومن الجدير بالملاحظة أنَّ إبدال أحد الصوتين المتماثلين كالواوين في (وَوْلج) إلى صوت مغاير يسمّيه الدّرس الصّوتي الحديث ظاهرة المخالفة، وهي أن تحوي كلمة ما صوتين متماثلين فيبدل أحدهما صوتًا آخر لكي تتمّ المخالفة(٣).

ب – الياء:

أمّا الياء فتُبدل "منها على ضربين: مقيس وغير مقيس، فالمقيس إذا بنيت افتعل ممّا فاؤه ياءٌ قلبتها تاءً، كالواو، نحو: يئِس، ويَبِسَ، ويَسِرَ، تقول فيه: اتّأَس، واتَّبَسَ واتَّسَرَ، وكذلك ما تَصَرَّفَ منها، نحو: يتَّسر، واتَّسَرَ، ومُتَّسرٍ"(٤).

وحكم إبدال الياء في افتعل وعلّته مماثلٌ لما جرى في إبدال الواو في افتعل، بل إنَّ من العلماء من جمع الصوتين معًا حين تحدّث على إبدالهما، قال ركن الدّين الاستراباذي (ت٧١٥هـ): "تبدل التاء من الواو والياء٠٠٠أمّا إبدالها من الواو والياء فلازمٌ في نحو: اتَّعد، واتَّسر؛ لأنَّ أصلهما: اِوْتَعد وايْتَسر؛ قلبت الواو والياء تاء وأدغمت التاء في التاء، فصارا: اتّعد، واتّسر"(٥).

وتبدلُ الياء تاءً سماعًا في (أسنتوا) إذا أصاب قومٌ السنة والقحط، إذ يرى ابن الأثير أنَّ فيه مذهبين:

---

(١) النّهاية في غريب الحديث والأثر: ١٤١/٢.
(٢) شرح التّصريف: ٣٦٧.
(٣) ينظر: الأصوات اللّغويّة: ١٣٩، وأسس علم اللغة: ١٤٧.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥٤٥/٢.
(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٨٧٠/٢.

المذهب الأوّل: يجوز أن تكون التّاء بدلًا من الواو؛ لأنَّ الأصل في سَنَةٍ: سَنَوَة[١]، أي إنَّ أسنتوا أصلها أسنَووا:

ء ـَـ س/ن ـَـ/و ـُـ و.

التقى مثلان صائتان ضعيفان في نهاية الكلمة، ولا يخلو هذا الالتقاء من صعوبة في نطق هكذا صوتين متماثلين، فيُبدلُ الأوّل صوتًا أجلد منه ويخالفه في النّطق وهو التّاء:

ء ـَـ س/ن ـَـ/ ت ـُـ و.

المذهب الثّاني: يجوز أن تكون التّاء بدلًا من الياء؛ "لأنَّ كلَّ ثلاثيٍّ إذا بُنيَ منه فِعْلٌ على أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا، صارت الواو فيه ياءً"[٢]، ويمكن توضيح ما حصل في الفعل (أسنتنا) في ضوء التّقطيع الصّوتيّ:

ء ـَـ س/ ن ـَـ و/ ن ـَـ. تُبدلُ الواو ياءً لوقوعها رابعة فتصير: أسنينا:

ء ـَـ س/ ن ـَـ ي/ن ـَـ. تُبدل الياء المُبدلة من واو تاءً لجلادته وقوّته:

ء ـَـ س/ن ـَـ ت/ن ـَـ.

ت – السّين:

أبدلت العرب السين تاءً إبدالًا غير مقيس، فقالوا: ستّ في سدس؛ "لأنَّه من التّسديس"[٣] كخمسة من التّخميس[٤]، "وتحقيرها سُديسة، وجمعها أسداس"[٥]: ويمكن توضيح ما جرى في ستّ في ضوء التّقطيع الصّوتيّ:

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٤٥/٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٤٥/٢. ويُنظر: شرح السّيرافيّ: ١٢٥/٥، وسرّ صناعة الإعراب: ٤١٨/٢.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٤٦/٢.
(٤) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ١٦٥/١.
(٥) المصدر نفسه.

سِتٌّ أصلها سِدْسٌ:

س ـِـ د/س ـُـ ن. يُلحظ في هذه الكلمة كأنّك تنطق سين مضاعفة؛ لأنَّ الدّال ليست بالحاجز القويّ حتّى يفصل بين السّينَينِ بخاصّة أنَّ هذا الحاجز مخرجه من أقرب المخارج إلى السين ويُكره إدغام الدّال لكي لا تلتقي السّينات(١)، فتُبدل السين الآخرة تاءً؛ لكي تقترب من الدّال(٢) زيادةً على أنَّ التّاء أقرب الأصوات إلى الدّال(٣)، فتصير: سِدْتٌ:

س ـِـ د/ت ـُـ ن. اجتمعت دال مجهورة مع تاء مهموسة فضلًا عن أنّهما تشتركان في المخرج فتُبدلُ الدّال تاءً: سِتْتٌ، ثمّ تُدغم التّاء المهموسة في مثيلتها التّاء: سِتٌّ:

س ـِـ ت/ت ـُـ ن.

ومن مظاهر هذا الإبدال قول العرب: النّات والأكيات في النّاس والأكياس(٤).

وأمّا إبدال الدّال والصّاد والطاء والباء فقالوا: دَرْبوتٌ وتَربوتٌ، ولصٌّ ولصْت، وفُسطاط وفُستاط، وذعالِت وذعالِب(٥).

الصّوت الثّامن: الهاء:

اختلف العلماء في عدد أصوات إبدال الهاء، فسيبويه عدّها أربعة أصوات(٦)، وتبعه في عدّها الزّمخشريّ(٧)، وابن يعيش(٨)، وعدّها الصّيمريّ ثلاثة، إذ قال: "الهاء تُبدلُ

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٨١/٤.
(٢) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ١٦٥/١.
(٣) ينظر: المصدر السّابق.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٤٦/٢- ٥٤٧.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٤٧/٢.
(٦) ينظر: الكتاب: ٢٣٨/٤.
(٧) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٥١٤.
(٨) ينظر: شرح المفصّل: ٣٩٩/٥.

من ثلاثة أحرف: التّاء، والهمزة، والياء"[١]، وقد خالفهم ابن الأثير في عدّها إذ يرى أنّها خمسة أصوات بإضافة صوت الواو إليها قائلًا: "أُبدلت (يعني الهاء) من خمسة أحرف: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والتّاء"[٢]، ويبدو أنَّه اتّبع ابنَ جِنّي في عدّها خمسة[٣].

أ – الهمزة:

يتبادل هذان الصّوتان (الهمزة والهاء) الإبدال فيما بينهما، وقد ذكر البحث إبدال الهاء من الهمزة فيما مضى، أمّا إبدال الهمزة من الهاء فيرى ابن الاثير أنَّ الهمزة أُبدلت من الهاء "أصلًا وزائدة، فالأصلُ، قولُهم: هِيّاكَ في إيَّاك، وقالوا: هِنَّك قائمٌ، يريدون: إنَّك، وقرأ بعضهم: {طَهْ ما أنزلنا عليك القرآن لِتشقى}[٤]، بسكون الهاء، قالوا: المعنى طَأْ بقدميك الأرض، فأُبدل من الهمزة هاءً"[٥].

وأُبدلت زائدة في قولهم "أرقتُ: هَرَقتُ، وأنرتُ الثّوبَ: هنرته، وفي أرحت الدّابّة: هرحتها، وهزيد منطلق، في: أزيد منطلق، وكقولك: هأنت زيد؟ تريد أأنت زيد؟، وأنشد سيبويه:

وأتى صواحبها فقلن: هَذَا الّذي ... منح المودّة غيرنا وجفانا[٦]؟

تقديره: أذا الّذي؟. وقالوا: هردت الشيء فأنا هريده، في أردته، أريده"[٧].

---

(١) ينظر: التّبصرة والتّذكرة: ٨٥٧/٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٥٠/٢.
(٣) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢٠٣/٢.
(٤) سورة طه: ١، ٢.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٥٠/٢، ٥٥١.
(٦) لم ينشد سيبويه هذا البيت، وورد في شرح السّيرافيّ: ١٢١/٥، ويقال: إنَّ البيت أنشده أبو الحسن. ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢٠٦/٢، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٥١٤، ويبدو أنَّ ابن الأثير تابع الصّيمريّ في نسبة هذا البيت إلى سيبويه: ينظر: التّبصرة والتّذكرة: ٨٥٨/٢، ويُنسب هذا البيت إلى جميل بثينة. ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٥٢/٢ هامش رقم: ٤.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٥٥١/٢، ٥٥٢.

ويبدو أنَّ مسوّغ هذا الإبدال هو التقارب في المخرج بين الهمزة والهاء، أو لأنّها من المخرج نفسه[١]، والظّاهر أنَّ هذا الإبدال هو من باب التّخفيف، أي تخفيف تلك النّبرة القويّة الّتي في الهمزة وإبدالها صوتًا مهموسًا ينماز بالخفّة، قال ابن يعيش: أُبدلت الهاء من الهمزة "إبدالًا صالحًا على سبيل التخفيف، إذ الهمزةُ حرف شديد مستفِل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان، إلَّا أنّ الهمزة أدخلُ منها فيِ الحَلْق"[٢]، ويُنسب هذا الإبدال إلى قبيلة طيء[٣].

ب _ الألف:

قال ابن الأثير: "أمّا الألف فأبدلوها في قولهم:

مِنْ ها هُنَا، وَمِنْ هُنَهْ أي ومن هنا. وقالوا في الوقف على أنا: أَنَه"[٤].

ويزعم ابن الاثير أنَّ الإبدال في هكذا مواضع هو "لبيان حركة النّون"[٥].

ت – الياء:

قال ابن الأثير: "وأمّا الياءُ فقالوا في هَذِي: هَذِه، وفي تصغير هِنَةٍ: هُنَيْهَةٌ؛ لأنَّ أصلها هُنَيْوَةٌ". ويبدو أنَّ الإبدال في (هذي) كسابقه، أي إنَّ نصف الصّائت (الكسرة) هي الّتي أُبدلت هاءً. أمّا الإبدال في (هُنَيْهة) فأصلها (هُنَيْوَة) لأنَّ جمعها (هَنَوات)[٦]:

هـ ـُـ/ ن ـَـ ي/وـَـ هـ. تقلب الواو ياءً فيلتقي متماثلان وتكون البيئة الصّوتيّة ملائمة للإدغام، فتدغم الياء الأولى بالثّانية[٧]: هُنَيَّة:

---

(١) ينظر: النّشر في القراءات العشر: ٤٠٢/١.
(٢) شرح المفصّل: ٤٠١/٥.
(٣) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٥١٤.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥٥٢/٢، ٥٥٣.
(٥) المصدر نفسه: ٥٥٣/٢.
(٦) ينظر: الممتع الكبير في التّصريف: ٢٦٦.
(٧) ينظر: المصدر نفسه.

هـ ـُـ/ن ـَـ ي/ي ـَـ هـ. تُبدلُ الياء الثّانية (القاعدة الأولى للمقطع (ي ـَـ هـ) هاءً:

هـ ـُـ/ن ـَـ ي/هـ ـَـ هـ.

وعلى الرّغم من أنَّ هذا العمل أَنتجَ تماثلًا جديدًا هما عبارة عن هتّتين بعد التّخلص من تماثل صوتيّ العلّة بيدَ أنَّ العرب قد فضّلت تماثل الهتّتَينِ على العلّتين من جهة، والهاء الآخرة تتحوّل إلى تاء في حال الوصل من جهةٍ أخرى.

ث – الواو:

هذا هو الصّوت الّذي اختلف في ذكره العلماء كما مرّ سابقًا، فابن الأثير يرى أنَّ صوت الهاء أُبدل من الواو وذلك في قولهم: هَناه[١]، إذ يزعم أنَّ في إبدالها مذهبين: الأوّل: أنَّ أصل الكلمة (هناو):

هـ ـَـ/ ن ـَـ و. قُلِبَتْ الواو ألفًا[٢] لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة فصارت: (هَنا):

هـ ـَـ/ن ـَـ + ـَـ. التقى ساكنان في نهاية الكلمة فقُلبت الثانية هاءً[٣]: هناه:

هـ ـَـ/ن ـَـ هـ.

وتوجيه ما حدث في (هنا) في نظر الدّرس الصّوتيّ الحديث هو أنَّ التقاء الألفين عبارة عن توالي حركات كثيرة متكرّرة والعربيّة لا تميل إلى نطق كلمةٍ ما مفتوحة المقاطع، ممّا يؤدّي إلى ضعف النظام المقطعيّ[٤]، فاحتيج إلى صوت صامت لكي يقفل المقطع المفتوح فضلًا عن التّخلص من توالي الحركات.

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٥٣/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.
(٣) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢١٣/٢، والبديع في علم العربيّة: ٥٥٣/٢.
(٤) ينظر: المنهج الصّوتيّ للبنية العربية: ١٧٤.

الثّاني: يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ الأصل في (هناه) (هناو) ثمَّ قلبت الواو مباشرة إلى هاء[١]، وينسب ابن جنّي هذا المذهب إلى أصحابه[٢].

وهناك مذهب آخر ذكره الثّمانينيّ، وهو أنَّ أصل (هناه): (هناو) قلبت الواو ألفًا: (هناا) ثمَّ قُلبت الألف همزة (هناء) ثمَّ أُبدلت الهمزة هاءً: (هناه)، ووصف هذا المذهب بالسّداد[٣]، ولا يخلو هذا المذهب من إثارة تساؤلٍ؛ لأنَّهم إنّما أبدلوا الألف الآخرة همزة لكي يقفل المقطع بصوت صامت، فما الحاجةُ إذًا إلى إبدال هذا الصّوت الصّامت بصامت آخر يتّصف بالضعف والهمس، والرّاجح أنَّ الجواب يكمن في سرّ صوت الهاء إذ إنَّ هذا الصّوت كثيرًا ما اتخذته العربية وسيلة للوقف على نهاية الكلمة، وقد ورد ذلك في القرآن نحو قوله تعالى:﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ٢٩﴾[٤]، ومنها إبدال التاء هاءً في حال الوقف كما سيأتي.

ج – التّاء:

ذكر ابن الأثير أنَّ التاء تُبدل هاءً في "الوقف على نحو: قائمةٍ، وجَوزَةٍ، وحَمزةَ، إذا وصلتَ كانت تاءً، وإذا وقفتَ كانت هاءً"[٥]، وهذا الإبدال أي إبدال التاء القصيرة هاءً إبدالٌ مطّرد، بل إنَّ بعض العرب أبدلت التاء الطّويلة هاءً، قال ابن الأثير: " فأمّا التّابوه، في التّابوت، فلغة، وطيء يقولون: كيف البنون والبناه والإخوة والأخواه؟"[٦]، ويبدو أنَّ ما سوّغ هذا الإبدال هو أنَّ كُلًّا من التّاء والهاء من أصوات الزيادة فضلًا عن

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٥٣/٢.
(٢) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢١٣/٢. وقصد بـ(أصحابه): البصريين. المصدر نفسه: هامش رقم: ٤.
(٣) ينظر: شرح التّصريف: ٣٣٦.
(٤) سورة الحاقّة: ٢٨، ٢٩.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٥٤/٢.
(٦) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٥٤/٢.

اجتماع الهمس في كلا الصّوتين[١]. وإبدال التاء الطويلة هاءً إنّما هي لهجة من اللّهجات الّتي تُنسب إلى قبيلة طيء، وقد ذكرتها الكتب قديمًا[٢] وحديثًا[٣].

الصّوت التّاسع: اللّام:

يُبدل صوت اللام من صوتين أحدهما: "النّون في أصيلان قالوا: أُصيلالٌ، تصغير أصل"[٤]، ولا يخفى على ذي فِطنة ما لهذين الصّوتين من تقارب مخرجيّ، إذ إنّها "قريبة منها على طرف اللّسان"[٥]، ووصف السّيرافي هذا الإبدال بالشّذوذ[٦]، وذكر في شذوذه وجوهًا أخرى لا مسوّغ لذكرها في هذا البحث[٧]، وأجاز هذا الإبدال العكبريّ للقرب في المخرج[٨].

الثّاني: يُبدل صوت اللّام من الضّاد "قالوا في اضْطَجَعَ: الْطَجَعَ، وقدّم السّيرافيّ تعليلاتٍ عدّة لهذا الإبدال، وهي أنَّ "تلاقي حرفين مطبقين أثقل من تلاقي حرفين أحدهما مطبق، والآخر غير مطبق، ولاشتراك الضاد واللّام في الانحراف، وقرب الضاد منهما في استطالتها"[٩]، وحَكَمَ ابن القطّاع على هذا الإبدال بالشّذوذ[١٠].

الصّوت العاشر: الجيم:

---

(١) ينظر: الإبدال في لغات الأزد: ٤٥٩.
(٢) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢١٥/٢، وشرح المفصّل: ٤٠٤/٥.
(٣) ينظر: البحث اللّغويّ عند العرب: ١٧.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥٥٨/٢.
(٥) الكتاب: ٤٥٢/٤.
(٦) ينظر: شرح السّيرافيّ: ٢٢٥/٤.
(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٥/٤، ٢٢٦.
(٨) ينظر: اللّباب: ٣٥١/٢.
(٩) شرح السّيرافيّ: ٤٢٦/٥.
(١٠) يُنظر: أبنية الاسماء والافعال والمصادر: ٣٥٧.

قال ابن الأثير: أبدلت العربُ الجيم "من الياء إبدالًا غير مقيس، خفيفة، وثقيلة، أمّا الخفيفة فعلى ضربين: ساكنة ومتحرّكة"(١)، أمّا السّاكنة ففي قولهم: حجَّتجْ أي: حجّتي، قال الشّاعر(٢):

يا ربّ إن كنت قبلت حجّتج ... فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر نهّات ينزّي وفرتج

أي: حجَّتي، وبي، وَوَفْرَتِي(٣).

والمتحرّكة نحو: أمسجَتْ في أمسيَتْ(٤)، وأمّا الياء الثّقيلة ففي الوقف، قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني حنظلة: ممّن أنت؟ فقال: فقيمجّ، فقلت: من أيّهم؟ فقال: مرّجّ، يريد: فقيميّ، ومرّيّ"(٥).

وكذلك في الوصل(٦):

خالي عويف وأبو علجّ ... المطعمان اللّحم بالعشجّ

وجعل الياء جيمًا مشدّدة لهجة من اللّهجات المشهورة الّتي أطلق عليها العجعجة ونُسبت إلى بني قضاعة(٧)، وهذه الظّاهرة اللّهجيّة هي ثمرة اختلاط نطق الياء مع نطق الجيم(٨).

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٥٩/٢.
(٢) من بحر الرّجز والأبيات لرجل من اليمن. ينظر: الأصول: ٢٧٤/٣، وليس في كلام العرب، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): ٢٥٨، والبديع في علم العربيّة: ٥٥٩/٢. هامش رقم:١.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٥٩/٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦٠/٢.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) الأبيات من بحر الرّجز وهي لرجل من بني سعد ووردت في الكتاب: ١٨٢/٥، وسرّ صناعة الإعراب: ١٨٧/٢ بلفظ: عمّي عويف، والأصول: ٢٧٤/٣.
(٧) ينظر: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها: ١٧٦/١، ودراسات في فقه اللّغة: ٦٨.
(٨) ينظر: علم اللّغة العربيّة: ٢٣٦.

الصّوت الحادي عشر: الطّاء:

يرى ابن الأثير أنَّ الطاء أُبدلت من التّاء ليس غير[١]، ثمَّ يضع قاعدة مفادها: أنَّ الطّاءَ تُبدل في كل فعل فاؤه صوت يتّصف بالإطباق كالظّاء والطاء والضّاد والصّاد[٢]، ومثال ذلك إذا بُني من الفعل افتعل نحو: اظطلم، أصل الفعل: ظلم، بُني منه على وزن افتعل: اظتلم، ثَقُل على ألسنتهم الخروج من صوت يتّصف بالقوّة لأنّه مطبقٌ مستعلٍ إلى صوت يتّصف بالضعف لهمسه، فجلبوا صوتًا بين بين أي بين الصّاد وبين التّاء، فهو موافقٌ الصّادَ في الإطباق والاستعلاء، ويوافق التّاء في المخرج وهو الطّاء[٣]، فتُبدل التّاء طاءً: اظطلم، ومنهم من يقلب الطّاء ظاءً ويدغمها فيقال: اظَّلم[٤].

وكذلك تُبدلُ منها في "فَعَلْتُ إذا كان بعده حرفٌ مُطْبَقٌ، نحو: فَحَصْطُ برجلي، وخبطُّ بيدي، وهي لغة بني تميم"[٥].

الصّوت الثّاني عشر: الصّاد:

يُبدلُ هذا الصّوت من السّين، ويبدو أنَّ ابن الاثير يضع شروطًا لكي يتحقّقَ هذا الإبدال:

الشّرط الأوّل: أن يأتي بعد الصّاد "أحدُ أربعة أحرفٍ، وهي: الطّاء، والخاء، والغين، والقاف"[٦].

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٥٦١/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.
(٣) ينظر: شرح التّصريف: ٣٦١.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٢٩/٢.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٦٢/٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥٦٢/٢.

الشّرط الثّاني: القرب بين الصّاد وهذِهِ الأصوات، فكُلَّما "قَرُبْنَ منها كان البدلُ أَحْسَنَ، نحو السِّراط والصِّراط، وسالِخ وصالِخ، وسالِغ وصالِغ، وسَقَرَ وَصَقَرَ"(١).

الثّالث: إن كانت هذه الأصوات قبل الصّاد "لم تُبدل، نحو: طامِس وخامِس، وغارِس وقابِس"(٢).

وعلّة هذا الإبدال يقدّمها لنا ركن الدّين الآستراباذي، وهي أنَّ العرب أبدلت الصّاد من السّين بعد هذه الأصوات؛ "لموافقة الصّاد هذه الحروف في الاستعلاء، ومنافرة السّين حروف الاستعلاء، مع موافقة السّين الصّاد في المخرج والصّفير والهمس"(٣).

الصّوت الثّالث عشر: الزّاي:

يرى ابن الاثير أنَّ هذا الصّوت يُبدلُ من صوتين أحدهما: السّين إن أتى بعدها صوتٌ من أصوات الإطباق، نحو: الزِّراط، أي إنَّه إذا اجتمعت السّين مع أحد أصوات الإطباق (الغين والخاء والطّاء والقاف) سواء بُعدت هذه الأصوات أم قرُبت في الكلمة الواحدة، ولا يُجوّز الرّضيّ إبدال السّين زايًا خالصة إلّا في السّراط فأنَّه سُمع إبدالُها زايًا خالِصة فقالوا: الزِّراط، ويبدو أنَّ إبدالها راجعٌ إلى الشّبه بين الزّاي والسين من حيث إنَّهما من أصوات الصفير ويشتركان في المخرج فضلًا عن أنَّهما من حيّز واحد.

أمّا الصّوت الثّاني فهو الصّاد، قال ابن الأثير: "وأُبدلت من الصّاد السّاكنة إذا كان بعدها دالٌ، نحو: مَزْدَر في مَصْدَر"(٤). والمتأمّلُ في نصِّ ابن الأثير يجدُ أنَّه يضع شرطين لكي يتمَّ هذا الإبدال أحدهما: أن تكون الصّاد ساكنة، "فإن تحرّكت الصّاد لم

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٦٢/٢- ٥٦٣.
(٢) المصدر نفسه: ٦٥٣/٢.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي: ٨٨٥/٢.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥٦٤/٢.

تُبدل، لأنَّه وقع بينهما شيءٌ فامْتُنِعَ من الإبدال"[١]، وهذا الشيء هو "الحركة؛ لأنّ محلّ الحركة من الحرف بعده"[٢].

"وبعض العرب يقلب السّين والصّاد مع القاف خاصّة زايًا، فيقول في صقر: زقر، وفي صدق: زدق، ومن العرب من لا يخلصها في القلب، ولكن يجعلها بين الصّاد والزّاي، قال سيبويه: وهو أكثر وأعرف من الإبدال[٣]، فأمّا قولهم: شارب، بمعنى شاسب، فليست بدلا وإنّما هي لغة"[٤].

الصّوت الرّابع عشر: الدّال:

تُبدَلُ الدّال من التّاء إبدالًا مقيسًا وغيرَ مقيس، فالمقيس إذا كانت التّاءُ تاءَ افتعل وكانت الفاء من افتعل أحد الأصوات الثّلاثة: (الدّال، والذّال، والزّاي)، نحو: ادّرى وادّكر وازدحم[٥]، فأصل ادّكر: اذتكر من الذّكر، أُبدلت التّاء دالًا: اذدكر، أُبدلت الذّال دالًا وأُدغمت الدّال بالدّال: ادّكر، إذ مرّ الفعل (ذكر) بمراحل عدَّة:

ذكر ← اذتكر ← اذدكر ← اددكر ← ادّكر.

وعلّة إبدال الدّال من التّاء هي أنَّ الدّال والذّال من الأصوات المجهورة والتاء صوتٌ مهموس ممّا يؤدّي إلى إحداث تنافرً بين الأصوات في الكلمة الواحدة فأُبدلت الدّال من التّاء رغبةً في تجانس الأصوات وفرارًا من التّنافر[٦].

---

(١) الكتاب: ٤٧٨/٤.
(٢) شرح المفصّل: ٤١٦/٥.
(٣) ينظر: المصدر السّابق: ٤٧٩/٤. ويسمّيها المضارعة.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥٦٤/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦٥/٢.
(٦) ينظر: شرح التّصريف بضروري التّصريف، ابن إيّاز (ت٦٨١هـ): ٢١٥.

وفي بعض اللّغات قلبوا هذه التّاء دالًا مع صوت الجيم، نحو: اجدمعوا في اجتمعوا، "وبعض بني تميم إذا كانت الزَّاي لامًا قلبوا تاء (فَعَلْتُ) دالًا، قالوا: فُزْدُ، في: فُزْتُ"(١).

وأبدلوا الدّال من التّاء إبدالًا غير مقيس في تَوْلَج، إذ قالوا دَوْلَجٌ، وقد مرَّ ذكرها في إبدال التّاء.

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٦٥/٢.

المبحث الثالث

الهمز

أولًا: أنواع الهمز.

ثانياً: حركة همزة القطع والوصل.

ثالثاً: الحرف الّذي قبل همزة الوصل.

رابعاً: أحكام الهمز.

أولًا: حقيقة الهمز:

الهمز ظاهرة من الظواهر الصوتيّة المهمّة التي تكفّل بدراستها علماء اللغة والقراءات والتجويد، وهذه الظاهرة تتعلق بصوت الهمزة الذي طالما اختُلف في اسمه وصورته ورسمه ومخرجه وصفته، فضلًا عن أنّ هذا الصوت تصيبه العلّة التي في الواو والياء والألف، فيكون عرضة للضعف والتغيير.

فالهمز في اللغة هو النّبر[١]، وذكر ابن الأثير في النّهاية أنَّ رجلًا قدم على رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) فقال له: "يانبيء الله، فقال: {إنّا معشرَ قُريشٍ لا ننبر} وفي رواية {لا تنبر باسمي} النّبر: همز الحرف، ولم تكن قريش تهمز في كلامها. ولمَّا حجَّ المهديُّ قدَّم الكسائيَّ يُصلِّي بالمدينة، فهمزَ فأنكر عليه أهلُ المدينة، وقالوا: إنّه ينبرُ في مسجِد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم بالقرآن"[٢].

والهمزة نبرة تخرج باجتهاد من الصدر[٣]، ومنهم من قال إنَّها نبرة كريهة[٤]، وهي صوت يتباعد مخرجه عن مخارج الأصوات ولا يشركه في مخرجه صوت ولا يدانيه إلّا الهاء والألف[٥]، و"تحدث من حفز قويّ من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير، ومن مقاومة الطّرجهالي الحاصر زمنًا قليلًا لحفز الهواء ثمَّ اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معًا"[٦].

وليس للهمزة صورة تُعرفُ بها بل يستعار لها صورة الألف مرّة والياء مرّة والواو مرّة؛ لأنّها صوت ثقيل فتصرّفت فيه العرب ما لم تتصرف في بقيّة الأصوات، فأتى على سبعة أوجهٍ وليس لها صورة ثابتة في الخطّ[٧]، وما من كاتبٍ في اللغة إلّا وهو متريّثٌ قليلًا كيما يرى كيف تكتب الهمزة في درج الكلام، ثمّ يضع لها الصورة المناسبة

---

(١) ينظر: العين: ٢٦٩/٨.
(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: مادة (نبر) ٧/٥.
(٣) ينظر: الكتاب: ٥٤٨/٣.
(٤) ينظر: شرحي الرضي على الشّافية: ٣١/٣.
(٥) ينظر: المقتضب: ١٥٥/١.
(٦) أسباب حدوث الحروف:٧٢.
(٧) ينظر: الرعاية: ٩٥- ٩٦.

التي ترسم عليها سواء على الواو أم الياء أم الألف أم دون ذلك، وهذا هو وصف القدماء لها.

أمّا المحدثون فكانت لهم وقفات مع وصف هذا الصوت، إذ يرى الدكتور إبراهيم أنيس "أنَّ للهمزة حكمًا خاصًا يخالف جميع الأصوات الأخرى؛ لأنَّها صوت ليس بالمجهور ولا المهموس، وهي أكثر الأصوات الساكنة شدّة، وعملية النطق بها وهي محقّقة من أشق العمليات الصوتيّة، لأنَّ مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها ثم تنفتح فجأة، فنسمع ذلك الصوت الانفجاري التي نسميه بالهمزة المحققة"[١]. ويجد الدكتور عبد الصّبور شاهين "أنَّ من أهم المشكلات التي ينبغي أن تعالج علاجًا علميًا (الهمزة)، ذلك الصوت الفريد بين أصوات اللغة العربيّة، بل بين أصوات الفصيلة الساميّة كلها، بل بين أصوات مجموعات كثيرة من اللغات المعروفة حتّى الآن. فقد احتفت العربيّة بهذا الصوت، وبدا من معاملة القدماء له، رسمًا وإثباتًا وحذفًا، وإبدالًا وقلبًا، إحساسهم بأهميّته الخاصّة في بناء الكلمة العربيّة"[٢].

وعقد ابن الأثير بابًا كاملًا لهذه الظاهرة الصوتيّة وسمه بالهَمَزات[٣]، فذكر أنواعها وأحكامها والمواضع التي ترد فيها.

ثانيًا: أنواع الهمز

تحدث ابن الأثير على نوعين من أنواع الهمز هما: همزة الوصل وهمزة القطع:

١- همزة الوصل: عرّف ابن الاثير همزة الوصل قائلًا: هي "التي تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل؛ لأنَّها إنَّما جيء بها توصُّلًا إلى النطق بالساكن – كما ستراه – ولهذا لا يكون ما بعدها إلّا ساكنًا، فإن تحرَّك فلسببٍ، ولا تكون إلَّا زائدةً، فإنِ اتَّصَلَ ما بعدها بكلامٍ قبلها حُذِفتْ؛ للغناء عنها؛ حيث أمْكنَ النُّطقُ بالساكن"[٤]. ويرى ابن جنّي أنّ حكم هذه الهمزة "أن تكون ساكنة؛ لأنّها حرف جاء لمعنى، ولا حظَّ له في

---

(١) في اللهجات العربيّة: ٦٨.
(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصّبور شاهين: ١٥.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣١٢/٢.
(٤) المصدر نفسه.

الإعراب"[١]. ومن العلماء من اعترض على تسمية همزة الوصل بهذا الاسم، فيرى أنَّه كان لا بدَّ لهم من أن يقولوا همزة الوصول أو التوصّل[٢]. ومنهم من وصفها بألف الوصل[٣]، والراجح أنّها أصوب وأكثر دقّةً؛ لأنَّ الألف تأتي في سياقات نطقية مكتوبةً غير منطوقةً كالألف الفارقة في (لم يفعلوا) والألف في كلمة (مائة)، وهذه التسمية (ألف الوصل) تحقّق المطلوب من هذه الظاهرة الصوتيّة وهي أقرب من تسمية (همزة الوصل)؛ لأنّها تحذف في اللّفظ دون الخط، أمّا إذا جاءت في بداية الكلام فهي همزة ابتداء؛ لأنّك تهمز بها، وليست ألف وصل؛ لأنَّ الألف لا يُمكن الابتداء بها فهي ساكنة أبدًا[٤].

ويأتي بعد همزة الوصل ساكنٌ في أغلب المواضع، وقول ابن الأثير: "فإن تحرّك فلسببٍ"[٥] نحو: كلمة (الأحمر)، إذ تلقى حركة الهمزة على اللام وتخفّف فيقال: (الَحْمَر)[٦]، وقول ابن الأثير: "فإن اتّصل ما بعدها بكلامٍ قبلها حُذفت؛ للغناء عنها؛ حيث أمكن النطق بالساكن"[٧] توضحه الكتابة الصوتيّة في القول: قال اذهب

ق ـَـ/ ل ـَـ ذ/هـ ـَـ ب/.

إذ تختفي همزة الوصل في درج الكلام، وكأنّك تقرأ كلمة واحدة لا كلمتين.

مواضع همزة الوصل:

قدّم ابن الأثير الكلام على همزة الوصل؛ "لأنَّها محصورة، وهمزة القطع غير

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١٢٥/١.
(٢) ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل: ١٧٩/٢، وينظر: دراسات في علم اللغة: ١٠٤.
(٣) ينظر: الجمل في النحو: ٢٤٥، والكتاب: ٢٣٧/٤، والمقتضب: ٨٠/١، والأصول: ٣٦٧/٢، وإيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ): ١٥١/١.
(٤) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٣٠/١.
(٥) المصدر نفسه: ٣١٢/٢.
(٦) ينظر: المسائل البصريّات، أبو علي الفارسيّ: ٢١٧/١، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٧١/٥، والمنصف: ٧٠.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٣١٢/٢.

محصورة"[١]، وهمزة الوصل "تدخل على الاسم والفعل والحرف"[٢]:

أ - همزة الوصل في الاسم

تدخل همزة الوصل على الاسم في ضربين: الاسم الصريح والمصدر، أمّا الاسم الصّريح فذكر ابن الأثير أنّها عشرة أسماء وهي: "ابن وابنة وامرؤ وامرأة، واسم واست وتثنيتهن، واثنان واثنتان، وابنم وتثنيته، وايمٌ وايمن. فالهمزة التي في أوّل هذه الأسماء همزةُ وصلٍ"[٣]. فهمزة الوصل في هذه الأسماء دخلت في أوائل هذه الكلمات للتعويض عن اللام المحذوفة منها[٤].

ثمّ شرع ابن الأثير بالإشارة إلى كلِّ واحد من هذه الأسماء سواءٌ في هذا الموضع أم في غير مواضع من كتابه، فكلمة (ابن) أصلها "بَنَو كجَمَل، واللام محذوفة وهي واو، وقيل ياء والهمزة بدلٌ منها؛ ولهذا عاقَبَتْها في النسب، تقول: ابنيّ وبنويّ وتثنيتُه محمولة عليه، وكذلك ابنةٌ"[٥]. ويرى النحّاس أنَّ أصل (ابن) هو "بني وقيل فيه بنو ولو لم يحذف منه لقيل بنا كما يقال: عصا فمن قال: المحذوف منه واو احتجّ بقولهم: البنوّة وهذا لا حجّة فيه لأنّهم قد قالوا الفتوّة"[٦].

وامَّا فيما يتعلق في امْرؤ وامْرأة فقال ابن الأثير: "وأمَّا امرؤٌ وامرأةٌ فإنما أُلحقت في أوَّلهما همزة مع ثبات لامهما؛ لأنَّهما قالوا فيهما: مَرْوءٌ ومَرْأَةٌ، وقد جاء بهما التنزيل كقوله تعالى: {إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ}[٧]، {وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ}[٨]، و{أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ}[٩]، وخصّوا الألفَ واللّام بهذه اللّغة، وقد أدخلوها على الأُخرى قالوا: الامْرُؤ

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣١٣/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ينظر: أسرار العربيّة: ٢٧٥.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٣١٤/٢.
(٦) إعراب القرآن للنحّاس: ٤٨/١.
(٧) سورة النّساء: ١٧٦.
(٨) سورة النّساء: ١٢٨.
(٩) سورة الأنفال: ٢٤.

والامْرأة، وتثنيتهما محمولة على مفردهما"[١]. فعلّة دخول الهمزة عليهما مع بقاء لامهما؛ "لأنَّهما لَمّا كان آخرهما همزة، والهمزة معدن التغيير، تنزَّلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام، فأدخلت الهمزة عليهما كما أدخلت على ما حذف منه اللام"[٢].

وأمّا اثنان واثنتان فقيل: أصلهما ثِنْيان من ثنيت، وليس له مفردٌ من لفظه، فحذفت ياؤه وأُسكنت فاؤه، وألحق همزةَ الوصْلِ، والتّاء في ثنْت بدل من الياء عند من لم يجعلها للإلحاق"[٣]. ويبدو أنَّ كلام ابن الأثير "والتاء في ثنت بدل من الياء عند من لم يجعلها للإلحاق" لا يخلو من وهم؛ لأنَّ من لم يجعلها للإلحاق فقد جعلها للتأنيث، وهذا الأمر مرفوض عند العلماء؛ لأنَّ ما قبلها ساكنٌ[٤].

وأمّا اسم فقد سبق الكلام عليه في غير هذا الموضع إذ ذكره في باب المحذوفات[٥]، وكذلك باب النسب[٦]. وهناك خلاف مشهور جرى بين المدرسة الكوفيّة والمدرسة البصريّة في أصل اشتقاق هذه الكلمة، وقد ذكر ابن الأثير هذا الخلاف، فالكوفيون يرون أنَّه مشتقٌّ من الوسم أي العلامة، والبصريون يرون أنَّه مشتقٌ من السُّمُو أي العلو[٧]، وتكفّلت كتب اللغة بذكر تفصيلات هذا الخلاف[٨]. وأمّا است فالهمزة فيه عوض عن اللام المحذوفة، وأصله سَتَهَة[٩]، و "يدلّك على ذلك تصغيرها: (سُتَيْهَةٌ)

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣١٤/٢.
(٢) أسرار العربيّة: ٢٧٥.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣١٥/٢.
(٤) ينظر: المنصف: ٥٩.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ١٧٤/٢.
(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٨/٢.
(٧) ينظر: البديع في علم العربيّة: ١٤/١.
(٨) ينظر: عمدة الكتّاب: ٦٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨/١، ١٤ (مسألة: ١).
(٩) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣١٥/٢.

وتكسيرها (أستاهٌ)"[١]، "وقد حذفوا العين واثبتوا اللّام، ولم يعوضوا؛ فقالوا: سَهٌ، ومنه: (العين وِكاءُ السَّهِ)[٢] وتثنيته محمولةٌ عليه"[٣].

والميم في ابنم زائدة؛ للتوكيد والتفخيم[٤]، وهي بدلٌ من اللام المحذوفة: أي الواو[٥]، قال الشاعر: [٦]

وَمَا لِيَ أُمٌّ غَيْرُها إنْ تَرَكْتُها

أبى اللهُ إلّا أنْ أكون لها ابْنَما

أمّا ايم وايمن فقد أشار إلى أنّه ذكرهما في باب القسم مختصرًا الكلام فيهما[٧]، ومن النحويين من يقول ايم "جمع يمين وألفه ألف قطع في الأصل. وإنّما حذف لكثرة الاستعمال. وقد كان يذهب الزّجّاج إلى هذا، وهو مذهب الكوفيين"[٨]. وهمزة الوصل في الأسماء التي ذكرها البحث تكون مكسورة إلّا في هذين الاسمين فتكون مفتوحة؛ "لأنَّها لزمت اسمًا لا يستعمل إلّا في القسم فهو مضارع لألف اللّام"[٩]. وحركة همزة الوصل تتبع الحرف الثالث في الكلمة، فإن كان الحرف الثالث مفتوحًا أو مكسورًا فإنَّ همزة الوصل تكسر، وإن كان مضمومًا فتضمُّ، أي إنَّ همزة الوصل حكمها حكم

---

(١) شرح التصريف: ٤١٩.
(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده: (٥٤٦/١) عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السّلام بلفظ (إنَّ السَّهَ وكاء العين، فمن نام فليتوضّأ)، وذكره ابن الأثير في النهاية، إذ قال إنّه "كنى بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الرّيح، وهو من أحسن الكنايات وألطفها": النهاية في غريب الحديث والأثر: مادة(سه) ٤٢٩/٢.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣١٥/٢. .
(٤) ينظر: المصدر نفسه، وشرح المفصّل: ٣٠٤/٥.
(٥) ينظر: شرح الرضي: ٢٥٢/٢.
(٦) البيت من البحر الطويل وهو للمتلمس الضبعي واسمه النعمان، ومنهم من ينسبه إلى عبد المسيح بن جزء. ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣١٦/٢ هامش رقم (١).
(٧) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٢٧٥/١.
(٨) شرح كتاب سيبويه: ٢٤٢/٤.
(٩) المقتضب: ٢٥٣/١.

الحرف الثالث[١]، إلَّا في "همزة ايمن التي للقسم، وإنّما لم تضمّ، والثالث مضموم؛ لأنَّهم لم يكرهوا الخروج من الفتح إلى الضمّ، وإنَّما كرهوه من الكسر إلى الضّم"[٢].

أمّا المصادر التي تدخل عليها همزة الوصل فعدّها ابن الأثير تسعة أوزان، "ويجمعها: كلُّ مصدرٍ فعلُهُ الماضي على أكثر من أربعة أحرف في أوَّله همزة"[٣]، وتُقسم هذه المصادر على قسمين: "فمنها ما أصله ثلاثيٌّ نحو: انْطلاق، واكتساب، واحمرار واستخراج واحميرار واعلوّاط واغديدان، ومنها ما أصله رباعيّ نحو: اقشعرار واحرنجام، والاسحنكاك والاسلنقاء ملحقان بالاحرنجام بالنون والكاف والنون والياء"[٤].

ب- همزة الوصل في الفعل:

تدخل همزة الوصل على الفعل في موضعين اثنين:

الموضع الأوّل: في الفعل الماضي، إذ تدخل عليه "إذا تجاوزت عِدَّتُه أربعةُ أحرف"[٥]

وهذه الأفعال هي أفعال المصادر التي ذكرها ابن الأثير آنفًا؛ أي إنَّ هذه الأفعال ومصادرها تُبتدأ بهمزة وصل نحو انطلق انطلاقًا، واكتسب اكتسابًا... إلخ[٦].

الموضع الثاني: تدخل على فعل الأمر للمخاطب، وتكون في "كلِّ فعلٍ حرف مضارعته مفتوح وبعده ساكن، نحو: يَضْرِبُ ويَنْطَلِقُ ويَسْتخرجُ، تقول في الأمر منه: اضْرِبْ وانْطَلِقْ واسْتَخْرِجْ"[٧]، ويمكن توضيح ذلك في ضوء الكتابة الصوتيّة:

يَنْطَلِقُ ⟵ ي ـَـ نْ/ط ـَـ/ل ـِـ/ق ـُـ

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١٥١/١، والميزان في أحكام تجويد القرآن: ٢٣٤.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٢٢/٢.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣١٦/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٣١٦/٢. والصواب أن يقول: أربعةَ أحرف بالنصب.
(٦) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣١٦/٢.
(٧) المصدر نفسه: ٣١٦/٢- ٣١٧.

يحذف حرف المضارعة عند صياغة الأمر من الفعل المضارع[١]، ويُبنى آخر الفعل على ما كان يُجزم به مضارعه[٢]، فيحدث تغييران في الفعل:

الأوّل حذف قاعدة مع قمتها في بداءة الفعل (ي ـَـ = حرف المضارعة).

الثاني: حذف قمّة المقطع الأخير (ق ـُـ).

وحين يحذف حرف المضارعة يكون أوّل الفعل ساكنًا، والعرب لا تبتدئ بساكنٍ أبدًا[٣]، فتُجتلب الهمزة متحرّكةً؛ لكي يبتدأ بها الفعل[٤]، و"ليمكنَ النطقُ بها"[٥].

وضابطُ معرفة ما إذا كان حرف المضارعة مضمومًا أو مفتوحًا: إن كان الفعل الماضي "على أربعة أحرف فإنَّ حرفَ مضارَعَتِه مضمومٌ... وما كان ماضيه على غير أربعة أحرف فإنَّ حرفَ مضارَعته مفتوحٌ"[٦]، ويشير ابن الأثير إلى أنَّه "قد كسر بعض العرب بعض حروف المضارعة"[٧]، نحو: تِعلمُ وتِستَخرَجُ وهي لغة أسد وتميم وربيعة وقيس[٨]، ومن العلماء من يرى أنَّ جميع العرب يجوّزون كسر حرف المضارعة إلّا الحجازيين[٩].

والأمر من الرّباعي يكون بإسقاط حرف المضارعة نحو: دَحْرِج وضرِّب، وكذلك يُحذف حرف المضارَعة إذا كان الفعل غير رباعيّ، لكن يُنظر في الحرف الذي بعد حرف المضارَعَة، فإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنٌ "أدخلت الهمزة؛ ليمكن النّطق بها، فقلت: اضْرِبْ وانْطَلِقْ واسْتَخْرِجْ، وإن كان بعده متحرِّكٌ ابتدأت به، فقلت

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٠١/٢، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٣٣٩.
(٢) ينظر: الميسّر في علم التجويد: ١٥٢.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٨٠/٤، وجمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاويّ (ت ٦٤٣هـ): ٧٣٣.
(٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١٥٣/١، وجامع الدّروس العربيّة: ٢١١/١.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٣١٨/٢.
(٦) المصدر نفسه:٣١٦/٢.
(٧) المصدر نفسه: ٣١٧/٢.
(٨) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣١/١.
(٩) ينظر: شرح الرضيّ: ١٤١/١، وكسر حرف المضارعة فاشية الآن في مجتمعاتنا العربية، ولا يكاد يخلو منها قطر من الأقطار: ينظر: حركة حروف المضارعة (بحث)، عبد الله بن ناصر القرني، مجلّة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، العدد: ١١٩، ص: ٤٨٤.

في يقوم ويبيع ويخاف: قُم وبِع وخَف"[١]. وادّعى ابن الأثير أنَّ سيبويه يقول: "الأصلُ في قُمْ: لِتَقُمْ، وقد جاءت ظاهرةً في قولِهِ تعالى: {فَبِذلكَ فَلتَفْرَحُوا}"[٢]. وهذا النصُّ يتضمَّنُ أمرين:

الأوّل: أنَّ هذه الآية هي قراءة من القراءات، والآية وردت في كتاب الله بالغائب لا بالمخاطب قال تعالى:{ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ}[٣]، وقد نسب بعض علماء اللغة هذه القراءة إلى رسول الله[٤] - صلى الله عليه وآله وسلّم – وادّعى بعض علماء القراءات والتجويد أنّ (رويس) قرأها بالمخاطب[٥]، ومن العلماء من اتّهم هذه القراءة بالشذوذ[٦].

الأمر الثاني: أغلب الظنّ أنَّ هذا القول ليس قول سيبويه، ولم يرد ذلك في كتابه، وتبنّى هذا القول ابن جنّي، إذ قال في المحتسب بعد أن ذكر قراءات عِدَّة لهذه الآية المباركة: "قال أبو الفتح: أمّا قراءة أُبَيّ هذه {فافرحوا} فلا نظر فيها؛ لكن {فلتفرحوا} بالتاء خرجت على أصلها؛ وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب لتضرب، وأصل قم لتقم، كما تقول للغائب: ليقم زيد، ولتضرب هند؛ لكن لمّا كثر أمر الحاضر نحو: قم، واقعد، وادخل، واخرج، وخذ، ودع؛ حذفوا حرف المضارعة تخفيفًا، بقى ما بعده ودلَّ حاضر الحال على أنَّ المأمورَ هو الحاضر المخاطب، فلمّا حذف حرف المضارعة بقى ما بعده في أكثر الأمر ساكنًا؛ فاحتيج إلى

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣١٨/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) سورة يونس: ٥٨.
(٤) ينظر: المقتضب: ٤٥/٢، والأصول في النّحو: ١٧٤/٢، واللّامات: ٩٢، وعلل النحو، ابن الورّاق (ت٣٨١هـ): ١٩٤، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٣٣٩،
(٥) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة: ٣٣٣، والكامل في القراءات: ٥٦٨، والنشر في القراءات العشر: ٢٨٥/٢، وتحبير التيسير في القراءات العشر، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): ٤٠٠.
(٦) ينظر: الكنّاش: ٣٠/٢.

همزة الوصل ليقع الابتداء بها، فقيل: اضرب، اذهب، ونحو ذلك"[١]، وكذلك ذكرها في الخصائص[٢].

ومسألة بناء فعل الأمر وإعرابه فيها خلاف مشهور بين المدرستين ذكرتها الكتب التي تناولت المسائل النحوية شرحًا وتفصيلًا[٣].

ويبدو أنَّ ابن الأثير قد اتّبع شيخه ابن الدّهان (ت٥٦٩هـ) في نسبة هذا القول إلى سيبويه[٤]، إذ قال ابن الدّهان: "قال سيبويه: الأصل في قم: لتقم، كما يقول الكوفيّ، ولكنَّ سيبويه لا يُعمل اللّام كما يعملها، ولا يعتقد سيبويه أنّه معرب كما يعتقده الكوفيّ؛ لأنَّ الكوفيّ حمله على النّهي، فكما للنهي قرينة فكذلك للأمر قرينة"[٥].

ت – همزة الوصل في الحرف:

تدخل همزة الوصل في حرف واحد عند ابن الأثير، إذ قال: "وأما دخولها في الحرف ففي موضع واحد وهو لام التعريف عند سيبويه، نحو: الرجل والغلام؛ لأنَّ اللّام وحدها عنده للتّعريف، وهي عند الخليل همزة قطع في الأصل وإنما ذهبت من اللّفظ؛ لكثرتها في كلامهم، كما ذهبت النّون في (لم يكُ)، والياء في (لا أدرِ) وهي واللّام معًا عنده للتعريف، بمنزلة قد في الفعل"[٦]، ويلحظ البحث في هذا النصِّ أمورًا عِدَّة:

الأمر الأوّل: يكاد معظم النحويين يتفقون على أنَّ همزة الوصل تدخل على حرف واحد[٧] - ومنهم ابن الأثير[٨]- إلّا ابن خالويه؛ لأنّه عدَّ (ايم) حرفًا، إذ قال: "ولا تدخل

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٣١٣/١.
(٢) ينظر: الخصائص: ٥١/٣.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٧/٢ (مسألة: ٧٢).
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣١٨/٢ هامش رقم: ٤.
(٥) الغرّة في شرح اللّمع، ابن الدّهان: ٢٧٠/٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٣١٩/٢.
(٧) ينظر: الكتاب: ١٤٨/١، والمقتضب: ٢٥٣/١، والأصول في النحو: ٣٦٨/٢، والنّشر في القراءات العشر: ٤١٥/١.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٣١٩/٢.

ألف الوصل على الحروف إلّا على حرفين: اللام للتعريف: الجمل، الفرس، وعلى قولهم: ايم الله، في القسم، وهذان مفتوحان"[١].

الأمر الثاني: نقل ابن الأثير خلافًا بين الخليل وتلميذه سيبويه ذكرته كتب العلماء في كون الألفِ واللامِ كليهما للتعريف أم اللام وحدها؛ فعند سيبويه اللام وحدها وعند الخليل الألف واللام[٢]، فالخليل يرى أنّ (أل) حرفٌ واحدٌ ولا ينفكّ أحدهما عن الآخر، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كقد، وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد"[٣].

ولم يذكر سيبويه للخليل قولًا يشير إلى أنَّ هذه الهمزة هي همزة قطع لا وصلٍ كما زعم العلماء من بعده[٤] ومعهم ابن الأثير[٥] بيدَ أنّ سيبويه حين ذكر رأي الخليل في الألف واللام استدرك في كلامه قائلًا: "ولكنَّ الألف كألف ايم في ايم الله، وهي موصولة كما أنَّ ألف ايم موصولة"[٦]، وكأنّه باستدراكه هذا يلمح إلى أنَّ هذه الهمزة هي همزة قطعٍ عند الخليل وهي عنده همزة وصل.

الأمر الثالث: يعترض ابن مالك على قول علماء اللغة المتأخرين: إنَّ سيبويه جعل اللام وحدها للتعريف دون الألف خلافًا للخليل الذي جعل (أل) للتعريف، ويستدلّ بأدلّة من كتاب سيبويه على أنَّ مؤلِّفه كان يصرّح بأنَّ (ال) كلها للتعريف حالها حال بقيّة الحروف متّبعًا شيخه في ذلك[٧]، إذ قال ابن مالك: "قد عبّر سيبويه عن أداة التعريف (بال) كما فعل الخليل، فإنّه قال في باب: عِدّة ما يكون عليه الكلم: (وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل) فذكر: أم وهل ولم ومن وما ولا وأن وكي وبل وقد وأو

---

(١) ليس في كلام العرب، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): ٩١.
(٢) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٤٤٩، واللّباب في علل البناء والإعراب: ٤٩٠/١، وشرح المفصّل: ٨٦/١،
(٣) الكتاب: ٣٢٤/٣.
(٤) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: ٤٤٩، واللّباب في علل البناء والإعراب: ٤٩٠/١، وشرح المفصّل: ٨٦/١.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣١٩/٢.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٢٥٣/١.

ويا، ومِن ثَّم قال: (وأل تُعرِّف الاسم كقولك: القوم والرجل)[١] معبّرًا عنهما بال، وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كأم وأخواتها. وقال في موضع آخر: (وإنما هي حرف بمنزلة قولك قد)[٢] ثم قال: (ألا ترى أن الرجل يقول إذا نسي فتذكّر، ولم يرد أن يقطع كلامه: ألي، كما يقول قدي)[٣] ثم يقول: (كأل وكأل)[٤] وهذا نصه، وهو موافق لما روي عن الخليل، فلولا أنّه نسبها إلى الزيادة في موضع آخر لحكمت بموافقته الخليل مطلقًا، إلّا أنَّ الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة في الأصل كهمزة أم وأن وأو"[٥].

وبعد هذا الطرح يظهر أنَّ سيبويه موافقٌ الخليل على أنَّ (ال) حرفٌ واحدٌ كلّه للتعريف، في حدِّ زعم ابن مالك، فالخلاف الرئيس بين الخليل وسيبويه – رحمهما الله – في همزة (ال)؛ فهي قطع عند الخليل ووصل عند سيبويه. ويبدو أنَّ هذا الزّعم لا يخلو من إشكالات؛ لأنَّ:

أ – الظاهر أنَّ سيبويه يؤمن بأنَّ حرف التعريف حرفٌ واحد وهو اللام، ويُلحظُ ذلك في كلامه على الرغم من أنَّه قد عاملها وكأنَّها من صوتين (الهمزة واللّام)، إذ قال: " وتكون موصولة في الحرف الذي تُعرَّف به الأسماء. والحرف الذي تُعرَّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس، وإنَّما هما حرفٌ بمنزلة قولك قد وسوف"[٦]. ويُفهم من نصِّ أبي بشر أنَّ هذه الهمزة تكون موصولة إذا دخلت على الحرف الذي تُعرَّف به الأسماء، وكأنَّه يقول إنَّ الحرف الذي تعرَّف به هذه الأسماء هو اللّام وحدها.

---

(١) الكتاب: ٢٢٦/٤.
(٢) المصدر نفسه: ١٧٤/٤.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) لم أجد هذا النصَّ في الكتاب.
(٥) شرح تسهيل الفوائد: ٢٥٣/١.
(٦) الكتاب: ١٧٤/٤.

ب – إنَّ الغاية التي تؤدّيها همزة الوصل يوضّحها كلام ابن الأثير: "لأنَّها إنَّما جيء بها توصُّلًا إلى النطق بالساكن"[١]، وهذه الغاية مجمعٌ عليها من قبل علماء اللغة والقراءات والتجويد[٢]؛ وهي زائدة وليست من بنية الكلمة في الاسم والفعل، فلماذا لا تكون زائدة في الحرف؟.

ت – هناك لامات في العربيّة تعمل مؤدّيةً معنى معينًا وهي لا تحتاج إلى همزة وصل، وهي كثيرة في العربيّة، منها: لام القسم ولام الأمر ولام الجر ولام التعليل ولام الجحود ولام الابتداء، وهذه اللّامات عملت دون الحاجة إلى حرف معها سواء همزة وصل أم غيرها من الحروف؛ لذلك فإنَّ لام التعريف أدّت معنى معيّنًا وهو التعريف إلّا أنَّها ساكنة فجيء بهمزة الوصل توصّلًا للنطق بها، وهذا يدلُّ على أنَّ اللامَ وحدها للتعريف.

الأمر الرابع: للدرس الصوتيّ الحديث عدّة توجيهات للام التعريف؛ فالدكتور تمّام حسّان يرى أنَّ أداة التعريف تتكون من صوتين هما: الفتحة واللام: /ـَـ ل/، أي صوت علة وصوت صحيح: ع ص[٣]، وعند الدكتور كمال بشر تتكون من ثلاثة أصوات: الهمزة والحركة القصيرة واللّام: ء ـَـ ل[٤]، ويقرّر أنَّ "همزة أداة التعريف وأيمن يحسبان همزتي قطع، وأمّا ما تخضع له من سقوط في وصل الكلام أحيانا فهو ظاهرة صوتية سياقية تعرض للهمزة ولغيرها من الأصوات وبخاصة الحركات"[٥].

ويخلص الدكتور داود عبده إلى أنَّ أفضل الآراء وأنسبها هو رأي سيبويه الذي يرى أنَّ اللّام وحدها للتعريف، "فهو يفسّر عدم وجود همزة عند الوصل، كما يفسّر وجود الكسرة قبل اللّام في وسط العبارة، سواء في الفصحى أو في اللهجات المحكيّة،

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣١٢/٢.
(٢) ينظر: اللّامات: ٤٢، وشرح كتاب سيبويه: ١٢/٥، وعلل النحو: ٥٥٨، واللّمع في العربيّة: ٢٢٠، والكامل في القراءات: ٩٩/١، وشرح المفصّل: ٤٠٧/٣، وغاية المريد في علم التجويد: ٢٨٧.
(٣) ينظر: دراسات في علم أصوات العربيّة: ٧١، ومناهج البحث في اللّغة: ١٤١.
(٤) ينظر: دراسات في علم أصوات العربيّة: ٧١، ودراسات في علم اللّغة: ١٣٤.
(٥) دراسات في علم اللغة: ١٣٧.

شأنها في ذلك شأن جميع الكلمات التي تبدأ بما يسمى همزة الوصل، أي الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين"[١].

وأمّا سبب اختيار همزة الوصل لكي يُبتدأ بها وتجنبًا للنطق بالساكن دون غيرها من الأصوات يوضّحه قول ابن جنّي: "فلما احتاجوا إلى زيادة حرف في أول الكلمة، وشرطوا على أنفسهم حذفه عند الغنى عنه، وذلك في أكثر أحواله، لأنَّ الوصل أكثر من الابتداء والقطع، لم يجدوا حرفا يطرد فيه الحذف اطراده في الهمزة، فأتوا بها دون غيرها من سائر حروف المعجم، ولا سيما، وهي كما قدّمنا أكثر الحروف زيادة في أوائل الكلم، فلذلك زادوا همزة الوصل دون غيرها مما عداها"[٢]، فزادوا "الهمزة في الأسماء العشرة، وفي بعض المصادر، وبعض الأفعال، ومع لام التّعريف"[٣].

ولم يرض الدكتور كمال بشر بتعليل ابن جنّي المذكور آنفًا، ولا يعدو في نظره إلّا مجرد تفسير أو تسويغ متكلّف مقرّرًا أنَّ ابتداء الكلام بالسّاكن إمكانيّة صوتيّة جائزة الوقوع في اللغة العربيّة في زمن من الأزمان التاريخيّة التي مرّت بها، وعادًّا همزة الوصل صنفًا من التحريك أو (نقلة حركيّة) لجأ إليها متكلّمو اللغة العربية في مدّة زمنية لكي يسهل النّطق بالساكن[٤].

٢ – همزة القطع:

هذا هو النوع الثاني من أنواع الهمز، وقد عرّفها ابن الأثير قائلًا: "هي التي تثبت في النّطق وصلًا ووقفًا، وينقطع بالتَّلفّظ بها ما قبلها عمَّا بعدها، وهي ثابتة بثبوت الحكم الّذي تدلُّ عليه من بنيةٍ أو معنى، وسواء كانت أصلية أو زائدة، أو بدلًا، نحو: أخذ، وأحْمَرَ، وإشاحٍ في: وِشاح"[٥]. والمتأمّل في هذا النصِّ يلحظ أمورًا عِدَّة:

---

(١) دراسات في علم أصوات العربيّة: ٧٤.
(٢) سر صناعة الإعراب: ١٢٧/١.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٤٩٠/٢.
(٤) ينظر: دراسات في علم اللّغة: ١٢٧.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٣١٢/٢.

الأمر الأوَّل: ذكر ابن الأثير الفارق النّطقيّ الرئيس بين همزة القطع وهمزة الوصل، وهو الوصل، فهمزة الوصل تسقط في درج الكلام، أمّا همزة القطع فإنَّها تثبت في درج الكلام ولا تحذف في النطق، ولكن إن حُقِّقت الهمزتان – همزة الوصل وهمزة القطع – فلا فرق بينهما في النطق، فكلاهما "نبرة تخرج من أقصى الحلق يشبه صوتها التّهوّع"[١]، وتفريق ابن الأثير بين الهمزتين جاء موافقًا لما قرّره الدرس الصوتي الحديث، إذ يقول الدكتور كمال بشر:" لا فرق عندنا في النّطق بين الهمزتين، فالهمزة في كلِّ الحالات همزة، وما الفرق بينهما إلّا ظاهرة السقوط في درج الكلام لهمزة الوصل على الرأي القائل بوجودها. ولكن هذا السقوط ظاهرة سياقيّة contexual feature تخضع لظروف صوتيّة مختلفة"[٢].

الأمر الثاني: الرّاجح لدى البحث أنَّ المقصود من كلمة (وقفًا) الواردة في تعريف همزة القطع هو الابتداء بالكلمة الثانية المبدوءة بهمزة قطع بعد تحقيق الوقف على الأولى، وليس المقصود الوقف بعينه، أي الوقف على آخر الكلمة المهموز آخرها؛ لأنَّ آخر الكلمة دائمًا ما يكون عرضة للتغيير.

الأمر الثالث: أنَّ معنى القطع في همزة القطع هو انقطاع اللفظ بهذه الهمزة ما قبلها عمَّا بعدها، قال الرّماني (ت٣٨٤هـ): "وَإِنَّما سُمّيت قطعًا لأَنَّها تقطع في الأَمر وفي الاستِئناف وفي الوَصل وَلَيْسَ شَيْء من الألفات تقطع غَيرهَا لأَنَّك تثبتها فِي درج الْكَلَام نَحْو يَا زيد أكْرم عمرا وَأما غَيرهَا فَتسقط فِي درج الْكَلَام إِذا أمرت"[٣]، وقال أبو البركات الأنباري: "همزة القطع هي التي تقطعُ ما قبلها عن الاتصال بما بعدها؛ فلذلك سُمِّيت همزة القطع"[٤].

الأمر الرابع: أنَّ همزة القطع لها أثر في التّشكيل البنيويّ للكلمة، ومثال ذلك: الفعل (أخذ) إذ تكون همزة القطع فيه عبارة عن فاء الكلمة وهي أصل من أصول الكلمة،

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٣/٢، ويُنظر: شرح المفصَّل: ٥٣٠/٥.
(٢) دراسات في علم اللّغة: ١٢٠.
(٣) منازل الحروف: ٢٣.
(٤) أسرار العربيّة: ٢٧٥.

ولبنة أساسيّة في بنائها، وقد تأتي همزة القطع دالّة على معنى ما؛ كهمزة السلب وهمزة الاستفهام وهمزة التّعدية في (أكرم) وبابه إذ دخلت همزة (أكرم) لمعنى، "وهو أنّها عدّت الفعل بعد أن لم يكن متعدِّيا، ألا ترى أنَّك تقول: كرم زيد، ثمَّ تقول: أكرمت زيدًا، فلمّا دخلت لمعنى، وجب أن تثبت في جميع الأحوال"(١).

الأمر الخامس: ليس لهمزة الوصل أيُّ حظٍّ في كلّ هذه الأمور التي ذكرها البحث آنفًا، فهي مجرد توصيل الصوت الذي قبلها بالصوت الذي بعدها؛ لذلك أطلق عليها الخليل لقب (سلم اللسان)(٢)، ولا حظَّ لها في التّشكيل البنيويّ للكلمة، ولا تأتي لمعنى معيّن فليس "لها معنى غير الوصلة إلى النطق بالساكن"(٣).

مواضع همزة القطع:

تدخل همزة القطع في الاسم والفعل والحرف:

أ - همزة القطع في الاسم

يرى ابن الأثير أنَّ "كلَّ اسم في أوّله همزة وليس من الأسماء العشرة، ولا من المصادر التّسعة، فهي همزة قطع، نحو: أخْذٍ، وأسدٍ، وإبلٍ..."(٤)، وعنى بالأسماء العشرة: ابن وابنة واسم واست ...(٥)، وعنى بالمصادر التّسعة ما كان "كلّ مصدر فعله الماضي على أكثر من أربعة أحرف في أوَّله همزة ..."(٦).

ويشترط بعض العلماء وجوب تحريك همزة القطع بالكسر في المصادر إذ قال أبو البركات الأنباري: "فإن قال قائلٌ: لمَ صارت ألف القطع مكسورة في المصدر؟ فقل: كرهوا أن يفتحوها فيلتبس المصدر بالجمع"(٧)، وتوضيح ذلك: مصدر الفعل أخرج:

---

(١) علل النّحو: ٥٨٨.
(٢) ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: ٤٧٨/٢، والروضة النَّديّة شرح متن الجزريّة: ١٢٤، ودراسات في علم اللّغة: ١١٠.
(٣) الكنّاش في فنّي النّحو والصرف:١٥٠/٢.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٣٢٠/٢.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣١٣/٢.
(٦) المصدر نفسه: ٣١٦/٢.
(٧) إيضاح الوقف والابتداء: ١٨٣.

إخراج بكسر همزة القطع، لو كانت همزة القطع مفتوحةً في المصدر وقيل: أخرج أخراج لالتبس معنى هذه الكلمة بمعنى كلمة أخراج جمع خَراج، ومعناه: "الإتاوة تُؤخذ من أموال النّاس"[١].

وهناك فرق تنماز به همزة القطع من همزة الوصل في الأسماء، وهو تصغير الكلمة، فإذا ثُبتت بعد التصغير فهي همزة قطع نحو: أب فتقول في تصغيره: أُبيّ، أمّا إذا حُذفت فهي همزة وصل نحو: ابن إذ تقول في تصغيره: بُنيّ[٢].

ب – همزة القطع في الفعل:

تدخل همزة القطع على الفعل في أربعة مواضع:

"الأوّل: كل ماضٍ على ثلاثة أحرف، نحو: أخذ، وأكل، وأمر، وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعله نحو: أُخِذ ...

الثاني: كلُّ فعلٍ ماضٍ على أربعة أحرف نحو: أكرم ... وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعله.

الثالث: فعلُ الأمر من الرّباعي نحو: أَكْرِمْ ...

الرابع: فعلُ المتكلّم المضارع نحو: أُكرم..."[٣].

والأفعال في الموضع الأوّل تكون همزة القطع فيها من أصل الكلمة وليست زائدة، أمّا همزة القطع في المواضع الأخرى المتبقية فهي زائدة وليست من بنية الكلمة، أي أنها لا تقابل فاء الكلمة، وتُعرف همزة القطع في هذه المواضع الثلاثة عن طريق ياء المضارعة، فإن كانت مضمومة فهمزته همزة قطع، قال الخليل: "وأمّا ألف القطع فإنَّما تُعرف بياء يفعل من البنية وهي مقطوعة في جميع أحوالها فمن ذلك أكرم يُكرم

---

(١) لسان العرب: مادة (خرج) ٢٥٢/٢.
(٢) ينظر: أسرار العربيّة: ٢٧٧.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣٢٠/٢- ٣٢١.

... ألا ترى أنَّ ياء الفعل من البنية مضمومة وكلّ ما كانت ياء يفعل منها مضمومة فألفه ألف قطع ... وكلّ ما كانت ياء يفعل مفتوحة فألفه ألف وصل ..."[١].

ت – همزة القطع في الحرف:

توجد همزة القطع في كلِّ "حرفٍ أوّله همزة قطع نحو: إنّ وأنَّ وأمّا"[٢]، ويستثني ابن الأثير من الحروف حرفًا واحدًا وهو لامُ التّعريف، إذ يتبع سيبويه في عدّها حرفًا واحدًا لا مركّبًا من الهمزة واللّام[٣].

ثالثًا: حركة همزتي القطع والوصل:

حركة همزة القطع تأتي مضمومة نحو: أُجُد، ومفتوحة نحو: أَخذ، ومكسورة نحو: إثمد[٤]، أمّا همزة الوصل فيتفق ابن الأثير مع من سبقوه على أنَّ حركتها مكسورة في جميع مواضعها[٥] إلّا في موضعين:

الموضع الأوّل: تكون فيه همزة القطع مضمومة "وهو أن يكون الحرف الثالث مضمومًا ضمًّا لازمًا منطوقًا به أو مقدَّرًا"[٦]، ويكون هذا في فعلين: الماضي إذا بُني للمجهول نحو: أُنطُلق بزيدٍ، وفي وفعل الأمر "من الثلاثيّ الذي عين مضارعه مضمومة نحو: يقتل ويغزو"[٧]، فالفعل (يقتُل) عين الفعل فيه مضمومة، فبناء الأمر منه يكون بحذف حرف المضارعة (ي ـَ)، فتكون الكلمة ساكنة في الابتداء، والابتداء

---

(١) الجمل في النحو: ٢٤٧، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١٨٠، وأسرار العربيّة: ٢٧٧.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٢١/٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٢١/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١٢٩/١، واللّمع في العربية: ٢٢٥، والغرة في شرح اللّمع: ٢٧٤/٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٣٢١/٢.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٣٢١/٢.

بالساكن من الأمور التي تمجّه اللّغة العربيّة بخلاف اللّغات الأخرى[١]، فتجلب همزة الوصل المضمومة لكي تتناسب تناسبًا نطقيًّا مع حركة الحرف الثالث[٢]: اُقْتُل.

وإن كانت الضمّة غير لازمة أي ضمّة ثالث الفعل كضمّة النّقل أو الإعراب فتكون حركة همزة الوصل مكسورة على الأصل، فهمزة النقل كقولك: (ارمُوا)، إذ إنَّ ضمّة الميم ضمّة نقلٍ، وأصل الصيغة: ارمِيُوا على وزن: افعلوا:

ء ـِـ ر/ م ـِـ/ ي ـُـ و.

تحذف قمّة المقطع الثالث: (ي ـُـ و)؛ لأنَّ العرب استثقلت الضمّة على الياء، ومن ثَمَّ يلتقي ساكنان: الياء وواو الضمير فتحذف الياء لالتقاء الساكنين[٣].

ولا يجوز ضمُّ حركة همزة الوصل إذا كانت حركة الثالث حركة إعراب، ومثال ذلك: ابنُك منطلقٌ.

الموضع الثاني: الهمزة الداخلة على الحرف مفتوحة ليس غير، نحو: الرّجل والغلام"[٤]، وكذلك همزة ايمن، ويبدو أنَّ فتحها وعدم كسرها يعود إلى أسباب نطقيّة؛ "لأنّهم لم يكرهوا الخروج من الفتح إلى الضمِّ، وإنَّما كرهوه من الكسر إلى الضمّ"[٥]. وهناك تعليلات أخرى لفتح همزة الوصل مع لام التّعريف و(ايمن)، فأمّا فتحها مع لام التّعريف فلوجوهٍ عِدَّة: أوّلها: أنَّ العلماء اختاروا الفتح مع اللّام لكثرة دوران هذا الحرف في الكلام فاختاروا أخفَّ الحركات له وهي الفتح، وثانيها: أنَّ العلماء أرادوا حركة الهمزة مخالفة للحركة الدّاخلة على الاسم والفعل، وثالث هذا الأوجه هو: الثقل في الحرف فاختاروا الفتحة معه لخفتها في النطق[٦]، وهمزة ايمن فُتحت لوجهين:

---

(١) ينظر: التطور النّحوي: ٤٦.
(٢) ينظر: الكتاب: ١٤٦/٤، وشرح كتاب سيبويه: ١٤/٥، والميزان في أحكام تجويد القرآن: ٢٣٧.
(٣) ينظر: شرح المفصّل: ٣٠٨/٥، والكنّاش في فنّي النحو والصرف: ١٨٣/٢.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٢٢/٢.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٣٢٢/٢.
(٦) ينظر: أسرار العربيّة: ٢٧٦.

"أحدهما: أنَّ الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة، فإذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه.

والثاني: أنّها فُتحت؛ لأنَّ هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو (الواو) فلمّا ناب عن الحرف، شبَّه بالحرف، وهو لام التعريف؛ فوجب أن تُفتح همزته، كما فتحت مع لام التّعريف"(١).

ومسألة حركة همزة الوصل فيها خلافٌ بين المدرسة البصريّة والمدرسة الكوفيّة؛ فالبصريون يرون أنَّ أصل حركة الوصل مكسورة دائمًا إلّا في بعض المواقع، أمّا الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ حركة همزة الوصل تتبع حركة الحرف الثالث، قال أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الأصل في همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل؛ فتكسر في (اِضْرِب) اتّباعًا لكسرة العين، وتضمّ في (ادخُل) اتّباعًا لضمّة العين، وذهب بعضهم إلى أنَّ الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة، وإنّما تحرّك لالتقاء الساكنين. وذهب البصريون إلى أنَّ الأصل في همزة الوصل أن تكون متحرّكة مكسورة، وإنّما تضمّ في (ادخل) ونحوه لِئلا يُخرَج من كسر إلى ضم؛ لأنَّ ذلك مستثقل، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فِعُلٍ بكسر الفاء وضمّ العين"(٢).

ورأى البصريون أنَّه "وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن؛ لأن الهمزة إنما جيء بها توصُّلًا إلى النطق بالساكن، كما أنَّ الساكن إنما حرك توصُّلًا إلى النطق بالساكن الآخر"(٣).

وردَّ أبو البركات الأنباري كلمات الكوفيّين قائلًا: "والذي يدلُّ على أن حركتها ليست اتّباعا لحركة العين في نحو (اضرب، وادخل) أنَّه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن

---

(١) المصدر نفسه: ٢٧٦، ٢٧٧.
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٦/٢ (مسألة: ١٠٧).
(٣) المصدر نفسه: ٦٠٧/٢ (مسألة: ١٠٧).

يقال في ذهب يذهب (اذهب) بفتح الهمزة؛ لأنَّ عين الفعل منه مفتوحة، فلما لم يجز ذلك وقيلت بالكسر علم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر"[١]

ورأي الكوفيين الّذين يذهبون إلى أنَّ الأصل في حركة الوصل أن تتبع حركة الثالث لقي استحسانًا من قبل الدكتور كمال بشر الذي ينفي احتساب حركة همزة الوصل، فهي في نظره مجرد صويت خفيف إذ قال: "وهذا الذي رآه الكوفيون ذو أهمية خاصة في هذا المجال، إذ هو يقودنا إلى حقيقة الموضوع وهي أنَّ هذا الصوت الذي سمّي همزة وصل لا يعدو أن يكون نوعًا من التّحريك ينحو نحو الحركة التّالية له في الكلمة"[٢]، ووصفه الكوفيين بأنّهم "كانوا أكثر توفيقًا من غيرهم حيث نصّوا على أنّ كسر همزة الوصل في نحو (اضرب وضمّها في اسكن) إنّما جاء (اتّباعًا للثالث)، فالكسر إذن ليس مفضلًا لذاته، وإنّما لسببٍ صوتيّ واضح، وهو تعليل جيد يدلّ على تذوق وفهم"[٣]. بينما وصف تعليلات البصريين في أنَّ حركة همزة الوصل الكسر أبدًا بأنها تعليلات واهية ضعيفة مقدّمًا أدلّة متعدّدة على ذلك[٤].

ويرى الدكتور داود عبده أنَّ جواب البصريين القائل: إنَّ الأصلَ في همزة الوصل هو الكسر أبدًا وهو الأغلب في التقاء الساكنين[٥]، وكذلك ردّ أبي البركات على كلمات الكوفيين - يدلُّ على عمق وعيهم اللّغويّ وينسجم ومفاهيم أشهر المدارس اللغوية في وقتنا الحاضر، وهي المدرسة التّوليديّة، إذ إنَّ من مفاهيم هذه المدرسة (البنية التحتيّة) أي الأصل المقدّر ، إذ رأى "أصحاب هذا الرأي أنه لا بدَّ من اعتبار أصل الضمّة في أول ادخل ومثيلاتها كسرة ليمكن تفسير المشكل اللّغويّ الذي يمثّل وجود كسرة، لا فتحة، في مثل اِذهب، إذ ليس هناك تفسير لغويّ مقبول لورود كسرة بدلًا من الفتحة المتوقّعة في إطار اعتبار (حركة الوصل) تابعة للعلّة التي تلي عين الفعل؛ لأنَّ العلة

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٧/٢ (مسألة: ١٠٧).
(٢) دراسات في علم اللّغة: ١١٨.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١١٤ ــ ١١٨.
(٥) ينظر: الجمل في النحو: ٢٤٥، والكتاب: ١٦٤/٤، والأصول في النّحو: ٣٦٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٦/٢ (مسألة: ١٠٧).

التي تلي الهاء في اِذهب ليست كسرة بل فتحة. أمّا إذا اعتبر الأصل في (حركة الوصل) الكسرة، فأنَّ الكسرة في نحو اِجلس واِذهب تكون قد جاءت على الأصل"[١].

أمّا الضمّة في الفعل (اُدخل) فيرى الدكتور عبده أنَّ تفسيرها سهلٌ؛ لأنَّ تحوّل حركة كالكسرة إلى حركة أخرى كالضمّة اتباعًا إلى ضمّة تجاورها أو العكس – ظاهرةٌ شائعة في لغتنا العربيّة[٢].

رابعًا: الحرف الذي قبل همزة الوصل:

تسقط همزة الوصل لفظًا إذا اتّصلت بكلامٍ قبلها[٣]، والحرف الذي قبلها إمّا أن يكون ساكنًا وإمَا متحرّكًا، فإن كان متحرّكًا فلا يدخله التّغيير نحو: رأيت ابنك[٤]، وانتفاء التّغيير راجعٌ إلى أنَّ الكلمتين تصبح وكأنّها كلمةٌ واحدة في أثناء الكلام المتّصل:

ر ـَـ/ء ـَـ ي/ت ـُـ ب/ ن ـَـ/ ك ـَـ/

إذ إنَّ المقطع (/ت ـُـ ب/) متكوّنٌ من نهاية الكلمة الأولى وبداءة الكلمة الثانية بعد حذف همزة الوصل حذفًا نطقيًّا لا خطّيًّا، وهي ليست إلّا علامة تدلُّ على الوصل[٥].

أمّا إذا كان الحرف الذي قبل همزة الوصل ساكنًا فيوجب ابن الأثير تحريكه[٦]، وأغلب ما يكون تحريكه بالكسر في الأفعال والأسماء؛ لأنَّ تحريك الأفعال بالفتحة يلتبس بالفعل المنصوب، والضمّ يلبسه بالفعل المرفوع، فإذا تحرّك بالكسر فيتبيّن أنَّه كسر عارض في الفعل؛ لأنَّ كسر الفعل ليس من إعرابه[٧]، والاسم إذا فتح للتخلص من التقاء الساكنين فأنَّه يلتبس بالاسم غير المنصرف، ويلتبس بالاسم المخفوض إذا حرّك بالكسر[٨].

---

(١) دراسات في علم أصوات العربيّة: ٥٧.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٢٢/٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه.
(٥) ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٩٥.
(٦) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٢٢/٢.
(٧) ينظر: التقاء الساكنين وتاء التأنيث، مهدي جاسم عبيد: ٢١.
(٨) ينظر: التقاء السّاكنين وتاء التّأنيث: ٢١.

وقد يكون هذا التخلص من التقاء الساكنين بالضمّ شريطة أن يكون الحرف الذي بعد الساكن الثاني مضمومًا[١]؛ كقوله تعالى: {وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ}[٢]، وعلى أيّة حال فالرّاجح أنَّ الكلمات - كما في الآية المذكورة آنفًا - تخضع لأمرين:

الأوّل: قواعد اللغة، إذ إنَّ علماء اللغة قرّروا أن تكون تاء التأنيث في (قالت) ساكنة، وقرّروا أن حذف همزة الوصل واجب في درج الكلام، وأن يكون الحرف الذي بعد همزة الوصل في فعل الامر ساكنًا.

الثاني: وصل الكلام، إذ يفرض على هذه الكلمات التخلص من التقاء الساكنين، فيؤدّي إلى تحريك الحرف الساكن الأول إمّا بالكسر وإمّا بالضمّ وإمّا بالفتح[٣]، وهذه الحركة "ليست جزءًا من بنية الكلمة وليست جزءًا من هيكلها الحركيّ، وليست حركة إعرابيّة لها، ولكنّها علامة على موقع معيّن التقى فيه ساكنان في وسط الكلام، ومن ثَمَّ يكون التّخلص من التقاء الساكنين ظاهرة موقعيّة من ظواهر السياق"[٤].

ويفصّل ابن الأثير في هذا الساكن فهو إمّا يكون صحيحًا، وقد مُثّل له آنفًا، وإمّا علّة (الواو والياء والألف)، وهذه الأصوات إمّا أن تكون الحركة من غير جنسها "فلا يكون إلّا (واوًا) أو (ياءً)، فتُحرَّكُ (الواو) بالضمّ، و(الياءُ) بالكسر، نحو: اخْشَوُا القوْمَ، ومصْطَفَوُ النّاس، واخشَيِ القومَ ومصطَفَيِ النّاسِ. وقد حرّك قومٌ الواو بالكسر في قوله تعالى: {وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ}[٥]"[٦].

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٧٦/١.
(٢) سورة يوسف: ٣١. ومن قرأها بالضم الكسائي وابن كثير والكسائي، ومن قرأها بالكسر أبو عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب: ينظر: معاني القراءات: ١٨٩/١، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي الأهوازي (ت٤٤٦هـ): ١٣٥، وفريدة الدّهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم (ت١٤٣٠هـ): ١١٢/٣.
(٣) مثال التخلص من التقاء الساكنين بالفتح في الحرف (مِنْ) إذا التقى مع لام التّعريف نحو: مِنَ الْقوم: ينظر: البديع في علم العربيّة: ٧٢٦/١.
(٤) اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٩٦.
(٥) سورة البقرة: ٢٧٣.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٦٧٨/١.

وإمّا أن تكون الحركة من جنس الحرف فيُحذَفُ هذا الحرف "نحو: يخْشى الله، ويغزُو الكفّار، ويرمِي الناس، ولم يضربَا الرّجلَ، ولم يصومُوا الْيوم، ولا تُكرمِي ابْنَك، إلّا ما شذَّ من قولهم: (التقت حلقَتا البطان)[١]"[٢]، وهذا المثال الذي ذكره ابن الأثير ووصفه بالشذوذ يُنطق فيه صوت العلة كاملًا أي عبارة عن حركتين كاملتين، ويمكن توضيح ذلك عبر الكتابة الصوتيّة:

ء ـِ ل/ت ـَ/ق ـَ ت/، ح ـَ/ ل ـَ/ ق ـَ/ت ـَـ ل/ ب ـِ/ ط ـَـ ن/

إذ إنَّ المقطع (ت ـَـ ل) مقطعٌ مكروه في اللغة العربية ولا سيّما إذا جاء في وسط الكلام، وهذا المقطع مقطع مديد: ص ح ح ص[٣].

ويتفق ابن الأثير مع غيره من علماء اللغة على شذوذ عدم حذف صوت العلّة وكراهته في هكذا مواضع، وكلّ قراءة قرآنيّة وردت على هذه الشاكلة فهي شاذّة ومردودة[٤].

ويُفسّر الدّرس الصّوتيّ الحديث حذف صوت العلّة في (اضربا الرجل) بأنّه نقصٌ في الكميّة أي نقص في كميّة الصائت الطويل وتقصيرها[٥]؛ لأنّ صوت العلّة المسبوق بحركة من جنسه يتكوّن من حركتين قصيرتين في نظر الدّرس الصوتيّ الحديث، وتقصيره عبارة عن حذف الحركة الثانية من هاتين الحركتين.

وعودًا على بدء فإنَّ جميع همزات الوصل تحذف لفظًا لا خطًّا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام واحترز من ذلك الهمزة المفتوحة، ويعلّل ابن الأثير سبب هذا الحذف "لأنَّ همزة الوصل إنَّما جيء بها توصّلًا إلى النطق بالساكن الّذي بعدها، فإذا تحرّك ما قبلها

---

(١) البطان هو الحزام الذي يوضع تحت بطن البعير ولكلّ بطان حلقتان ينظر: لسان العرب: مادة (بطن) ٥٣/١٣، وهذا القول أعني: (التقت حلقتا البِطان) مثلٌ يُضرب في الشدّة والخوف، فإذا التقت هاتان الحلقتان فلا يستطيع الفارس أن يشدّه لكثرة الخوف والعَدو: ينظر: الأمثال لابن سلّام (ت٢٢٤هـ): ٣٤٣، والبديع في علم العربيّة: ٦٧٨/١ هامش رقم (١).
(٢) البديع في علم العربيّة: ٦٧٨.
(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللّغة: ١٠٢.
(٤) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤٤٠/٣، ٤٤١، وإبراز المعاني من حرز الاماني: ٣٠١، واللّباب في علل البناء والإعراب: ٦٩/٢، وشرح المفصّل: ٢٨٩/٥، والدّر النثير والعذب النّمير: ٢١٩/٢.
(٥) ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ٣٠١.

استُغْنِيَ عنها فَحُذِفَت، كقوله تعالى: { أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ}(١) وقوله تعالى: {أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا}(٢) وكقوله تعالى: {أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ}(٣) وكقول الشاعر:

فقالَتْ: أَبْنُ زيدٍ ذا وبَعْضُ الشَّيْب يُعْجِبُها(٤)"(٥)

ومن الملاحظ أنَّ همزة الوصل تحذف وإن كان قبلها مقطع صغير متكوّنٌ من صوت واحد وحركة قصيرة كهمزة الاستفهام نحو: أَبنُك هذا؟، وحرف الجر نحو: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}(٦).

وإذا كانت همزة الوصل مفتوحة ودخلت عليها همزة الاستفهام فلا تُحذف "لِئَلا يلتبس الخبر بالاستفهام"(٧)، ولكن يعوّض عنها بمدّة(٨)، نحو قوله تعالى: {آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ}، وقوله تعالى: {آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ} والرّاجح لدى البحث أنَّ صوت الألف ليس عوضًا عن همزة الوصل لأسباب:

الأوّل: أنَّ العلماء اتّفقوا على أنَّ الهدف من همزة الوصل هو التّوصل للنطق بالساكن وأنَّها تحذف إذا ما جاء قبلها كلامٌ ما(٩)، بل تُحذف إذا جاء قبلها مقطعٌ صغير، أي إنَّ

---

(١) سورة المنافقون: ٦.
(٢) سورة البقرة: ٨٠.
(٣) سورة الصافّات: ١٥٣.
(٤) البيت للشاعر عبيد الله بن قيس الرّقيّات من مجزوء البحر الوافر، وروايته الصحيحة: أبنُ قيس: ينظر: ديوان الشاعر: ٧٥.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٣٢٢/٢، ٣٢٣.
(٦) سورة الفاتحة: ١.
(٧) المصدر السابق نفسه: ٣٢٣/٢.
(٨) ينظر: المقتضب: ٢٥٣/١، والأصول في النحو: ٣٦٩/٢، واللّمع في العربيّة: ٢٢٤، والمنصف: ٧٠، والبديع في علم العربيّة: ٣٢٣/٢، وهمع الهوامع: ٥٠٩/٣.
(٩) ينظر: اللّامات: ٤٢، وشرح كتاب سيبويه: ١٢/٥، وعلل النحو: ٥٥٨، واللّمع في العربيّة: ٢٢٠، والكامل في القراءات: ٩٩/١، وشرح المفصّل: ٤٠٧/٣، وغاية المريد في علم التجويد: ٢٨٧.

همزة الوصل في قوله تعالى: {آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ}(١) حُذفت وانتهت الغاية منها لأنّها سُبقت بكلام قبلها.

الثاني: أنَّ هذا الصوت (همزة الوصل) ليس فيه تلك القوّة كهمزة القطع حتى يتمَّ التعويض عنه بالألف، وشتّان بينهما، فهمزة الوصل صوت ضعيف؛ لأنّه مجرد نقلة حركية(٢).

الثالث: اللّبس بين الخبر والاستفهام لدى المتلقي يكون بعد سقوط همزة الوصل من الكلام وانتهاء الهدف منها؛ لذلك تدخل المدّة بين همزة الاستفهام وبين الحرف الساكن، أي إنَّ المدّ جيء به لأمور دلاليّة وهو التفريق بين الخبر والاستفهام وليس عوضًا عن همزة الوصل المحذوفة مسبقًا.

خامسًا: أحكام الهمز

تحدّث ابن الأثير على حكم واحد من أحكام الهمز المشهورة ، وهو تخفيف الهمز، وعقد له فصلًا كاملًا بَيدَ أنّه لم يغفل عن بقيّة أحكام الهمز في أثناء حديثه على حكم التخفيف، وهذه الأحكام المتبقّية هي: التحقيق والبدل، قال سيبويه: "اعلم أنَّ الهمزةَ تكون فيها ثلاثة أشياء: التّحقيق، والتّخفيف، والبدل"(٣)، وهي كذلك ثلاثة عند ابن جنّي(٤)، وقال أبو زيد الأنصاري: "الهمز على ثلاثة أوجه: التّحقيق، والتّخفيف، والتّحويل"(٥)،وقد أشار البحث إلى بعض حالات إبدال الهمزة في مبحث الإبدال؛ لذلك ستقتصر الدراسة على حكمين رئيسين هما: تحقيق الهمز وتخفيفه:

١ـ تحقيق الهمز:

أغلب الظنّ أنَّ ابن الأثير لم يُفرد لمواضع التحقيق فصلًا يذكر فيه هذا الحكم؛ لأنَّ

---

(١) سورة الأنعام: ١٤٣.
(٢) ينظر: دراسات في علم اللّغة: ١٢٧.
(٣) الكتاب: ٥٤١/٣.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٣٠/١.
(٥) تهذيب اللغة: ٤٩٣/١٥.

تحقيق الهمز هو الأصل في نطق الهمزة كالتحقيق في سائر الأصوات[١]، فضلًا عن أنّه لم يشر إلى تعريف مستقل له، فالتحقيق بشكل عام هو إعطاء كل صوت حقّه "من إشباع المدّ، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتّشديدات، وتوفية الغُنّات"[٢]، فتحقيق الهمز هو "إعطاء الهمزة حقّها الصّوتيّ أثناء النّطق بها"[٣]. وتحقيق الهمز "كان خاصّة من الخصائص البدويّة التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة العربيّة وشرقيّها: (تميم) وما جاورها"[٤]، وتحقيقه كان في لسان الخاصّة منهم لكي يخفّف من عيب سرعة النّطق، فالنّاطق البدويّ "تعوّد (النبر) في موضوع الهمز، وهي عادة أملتها ضرورة انتظام الإيقاع النّطقيّ، كما حكمتها ضرورة الإبانة عمّا يريده من نطقه لمجموعة من المقاطع المتتابعة السّريعة الانطلاق على لسانه، فموقع النّبر في نطقه كان دائمًا أبرز المقاطع وهو ما كان يمنحه كلّ اهتمامه وضغطه"[٥].

ويمكن جمع المواضع التي جرى فيها تحقيق الهمز في أمرين:

الأمر الأوّل: ابتداء الكلام بالهمزة سواء كانت همزة قطع أم همزة وصل، ونلحظ ذلك في كلام ابن الأثير قائلًا "والتخفيف إنّما يكون في الهمزة إذا لم تكن أوّل كلمة مبتدأة، فإنَّها تكون محقّقة: مفتوحة كانت، أو مضمومة، أو مكسورة، همزة وصل كانت، أو همزة قطع، في فعل كانت، أو اسم او حرف، فأمَّا إذا لم تكن في أوّل كلمة مبتدأة فيجوز تحقيقها وتخفيفها"[٦].

فتحقيق همزة القطع أمر لا بدّ منه في الابتداء ولا تحذف في درج الكلام، وقد ذكر البحث سابقًا أنَّ ابن الأثير قد جمع مواضع تحقيق همزة القطع المُبتدأ بها، إذ إنَّ تحقيقها

---

(١) ينظر: الكشف: ٨٠/١.
(٢) النشر في القراءات العشر: ٢٠٥/١، وينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٣٤٤/١.
(٣) المعجم الوسيط: ١٨٨/١.
(٤) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربيّة: ٩٥، والهادي شرح طيبة النشر: ١٨٦/١.
(٥) الهادي شرح طيبة النشر: ١٨٦/١.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٣٢٥/٢.

في كل اسم أوّله همزة، واحترز من ذلك الأسماء العشرة والمصادر التّسعة[١]، وكذلك تُحقّق في كلِّ فعلٍ ماضٍ من ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف نحو: أخذ، وأكرم، وفعل الأمر من الرّباعي: نحو: أكرم، وفعل المضارع للمتكلِّم نحو: أُكرمُ، وكّل حرف في أوّله همزة إلّا لام التّعريف[٢].

أمّا همزة الوصل فهي وإن كانت تسقط في الوصل إلّا أنّها تثبت في الابتداء أي إنَّ همزة الوصل تُحقّق إذا جاءت في بداءة الكلام.

الأمر الثاني: اجتماع همزتين، إذ إنَّ ابن الأثير حين يوردُ آية قرآنية فيها همزتان متتابعتان فإنَّه يذكرُ جميع القراءات الواردة فيها، أي إنَّه يوردُ أوجه الخلاف جميعها، ومن ذلك إذا كانت الهمزتان في كلمتين كقوله تعالى: {فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا}[٣] وقوله تعالى: { السُّفَهَاءُ أَلَا }[٤] و { أَأَنْذَرْتَهُمْ }[٥]، إذ يورد ابن الأثير في قراءتها أوجهًا عدَّة:

"الأوّل: تحقيق الهمزتين، والثاني: تخفيف الأولى وتحقيق الثانية، وهو مذهب الخليل. والثالث: تحقيق الأولى وتخفيف الثانية، وهو مذهب أبي عمرو. والرابع: تخفيفهما معًا وهو لغة الحجاز، والخامس: أن تدخل بينهما ألفًا، وبه قرأ ابن عامر: (أأنذرتهم)"[٦].

ويتضمّنُ هذا النصُّ عدَّة أمور:

الأمر الأوّل: أنَّ معنى تحقيق الهمزتين هو إعطاء الهمزتين حقّهما الصّوتيّ كاملًا وكأنّه تنطق بصوتين كلّ صوتٍ على حدة، والتّحقيق هو الأصل في هكذا مواضع[٧]،

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٢/٣٢٠.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٢/٣٢٠- ٣٢١.
(٣) سورة محمّد: ١٨.
(٤) سورة البقرة: ١٣.
(٥) سورة البقرة: ٦.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٢/٣٢٩- ٣٣٠.
(٧) يُنظر: القراءات القرآنية بين العربيّة والأصوات اللّغويّة منهج لساني معاصر، سمير شريف استيتية: ٢٦.

وحجّة من حقّق الهمزتين تمسّك بمقولة إنَّ الهمزة صوت من أصوات الحلق، وهو يجتمع مع مثله كسائر أصوات الحلق التي اجتمعت مع مثلها، كقولك كعّ كععت، وفهّ فههت، فحال الهمزة حال بقيّة أصوات الحلق المحقّقة(١). ومن حقّق الهمزتين هم الكسائي وحمزة وعاصم وخلف(٢).

الأمر الثاني: مذهب الخليل عكس ما ذهب إليه ابن الأثير، أي إنَّ الخليل يحقّق الأولى ويخفّف الثانية، قال سيبويه: "ومنهم من يحقّق الأولى ويخفّف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: فقد جاء اشراطها، ويا زكريّاءُ انّا. وقال:

كلُّ غرّاءَ إذا ما بَرَزَتْ

تُرْهَبُ العينُ عليها والحسدُ

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا. وكان الخليل يستحبّ هذا القول فقلت له: لِمه؟ فقال: إنّي رأيتهم حين أرادوا أن يُبدلوا إحدى الهمزتين اللّتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جائ وآدم"(٣).

الأمر الثالث: يبدو أنَّ هناك اضطرابًا في نقل قراءة أبي عمرو، أو أنَّ أبا عمرو يأخذ بروايتين اثنتين، إذ قال سيبويه: "ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو. وذلك قولك: (فقد جا أشراطها)، و (يا زكريّا إنّا نُبشّرك)"(٤). أي إنَّ أبا عمرو بالاستناد إلى هذا القول يخفّف الأولى ويحقّق الثانية، لكنّ سيبويه يقول بعد ذلك إنَّه رأى "أبا عمرو أخذ بهنَّ في قوله عزّ وجلّ: { يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ}(٥)، وحقّق الأولى. وكلٌّ عربي. وقياس من خفّف الأولى أن يقول: يا ويلتا األدُ"(٦). أي إنّه حقّق الأولى وخفف الثانية.

---

(١) ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٢٧٤/١.
(٢) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: ١٢٣.
(٣) الكتاب: ٥٤٩/٣.
(٤) المصدر نفسه: ٥٤٩/٣.
(٥) سورة هود: ٧٢. في كتاب سيبويه ألف (يا وليتى) كُتبت ممدودة: (يا ويلتا).
(٦) الكتاب: ٥٤٩/٣.

الأمر الرابع: الرّاجح أنَّ إدخال الألف بين الهمزتين في الآية المباركة { أَأَنْذَرْتَهُمْ }[١] هو جمعٌ بين التسهيل والتّحقيق، ويبدو أنَّ وظيفة الألف المقحمة هو إبعاد نطق الهمزة الأولى عن الثانية في عملية النطق؛ حتى لا يُنطق مباشرة بصوتين من الموضع نفسه يوصفان بأنهما "نبرة كريهة تجرى مجرى التهوّع"[٢]، فتصير الكلمة بعد إدخال الألف (أاأنذرتهم):

ء ـَـ/ء ـَـ ن/ذ ـَـ ر/ ت ـَـ/هـ ـُـ م

وينسب ابن الأثير هذه القراءة إلى ابن عامر[٣]، "ثمَّ منهم من يخفّف بعد إدخال الألف، ومنهم من يحقّق"[٤]. والتحقيق نُسب إلى أبي إسحاق الحضرميّ[٥].

٢ ـ تخفيف الهمز:

يميل الناطق العربي إلى إضعاف الهمزة ذلك الصوت الثقيل على الجهاز النّطقيّ، ويكون ذلك عبر تخفيفها، وتكاد الروايات تجمع على أنَّ القرشيين هم من يتخلصون من الهمز[٦]، ومعنى تخفيف الهمز: "قلبه، أو حذفه، أو جعله بين بين"[٧]، ومعنى جعل الهمزة بين بين: "أن تجعل الهمزة بين الهمزة وبين ما منه حركتها فالمفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء"[٨]، وذكر البحث سابقًا أنَّ ابن الأثير عدَّ همزة بين بين من الأصوات المستحسنة.

ومعنى حذف الهمزة إسقاطها وإزالتها دون تعويض لها[٩]، ومعنى قلبها هو إبدالها أحد أصوات العلّة، ومن الجدير بالإشارة إلى أنَّه إذا خفّفت الهمزة عن طريق حذفها

---

(١) سورة البقرة: ٦.
(٢) شرح الرضي على الشّافية: ٣١/٣.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٠/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ينظر: إعراب القرآن للنّحّاس: ٢٨/١.
(٦) ينظر: في اللّهجات العربيّة: ٦٧.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٣٢٥/٢.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٣٢٥/٢.
(٩) ينظر: مرشد القارئ: ٦٩، وينظر: الدّرس الصّوتيّ عند المراديّ: ٣٠٧.

أوقلبها فأنَّه لا يبقى أثرٌ للهمزة في اللفظ أو في النظام المقطعي للكلمة، أمّا همزة بين بين فيبدو أنَّ أثرها باقٍ في الكلمة بيدَ أنَّها ضعيفة ليس لها تمكن المحقّقة وحركتها باقية كذلك، ودليل ذلك يقدّمه ابن جنّي قائلًا: "ويدلّك على أنَّها وإن كانت قد قربت من السّاكن فإنَّها في الحقيقة متحرّكة(١) أنَّك تعتدّها في وزن العروض حرفًا متحرّكًا، وذلك نحو قول كثير عزة(٢):

أَانْ زُمَّ أجمالٌ وفارق جيرةٌ

وصاح غُرابُ البينِ أنت حزينُ؟

ألا ترى أنَّ وزن قولك (أان زُمْ): فَعُولُن، فالهمزة إذن مقابلةٌ لعين فَعُولُن وهي متحرّكة كما ترى"(٣)، ويبدو أنَّ الّذي حصل في همزة بين بين هو اختلاس الصوت.

ومهما يكن من أمر فابن الأثير يقسّم تخفيف الهمزة على قسمين:

الأوّل: التخفيف المقيس

ولا يخلو هذا التّخفيف أن يكون في همزة واحدة أو في همزتين:

أ – التخفيف في الهمزة الواحدة:

هذه الهمزة إمّا أن تكون ساكنة وإمّا متحرّكة(٤):

١ – الهمزة الساكنة:

الهمزة السّاكنة أثقل من الهمزة المتحرّكة في النّطق، فهي تخرج "من الصّدر ولا تخرج إلّا مع حبس النّفس والهمزة المتحرّكة تعينها حركتها وتعين المتكلّم بها على

---

(١) حركة همزة بين بين فيها خلاف بين المدرستين؛ فالبصريون يرون أنّها متحرّكة، أمَّا الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ همزة بين بين ساكنة. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٩٩/٢ (مسألة: ١٠٥).
(٢) يُنظر: ديوان الشّاعر: ١٧٠.
(٣) سر صناعة الإعراب: ٦٢/١، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو ابن العلاء، عبد الصّبور شاهين١٧١.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٢٦/٢.

خروجها"[١]، والهمزة الساكنة تكون مسبوقة إمّا بضمّة وإمّا بفتحة وإمّا بكسرة[٢]، قال ابن السّرّاج: "الهمزة لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحرّكة، فالسّاكنة لها ثلاث جهات، إمّا أن يكون قبلها فتحة أو كسرة أو ضمّة"[٣]، ويرى ابن يعيش أنَّه إذا لُيّنت الهمزة صارت من جنس الألف وتتبع حركة ما قبلها فتصير إليها ... وهو قياس مطّرد في كلِّ ما كان بهذه الصفة، ولا تجعلها ها هنا بين بين لأنَّها ساكنة، ولا يتأتّى ذلك في الساكنة. ولا تحذفها أيضًا؛ لأنّه لا يبقى معك ما يدلّ عليها، وكان الإبدال أسهل"[٤]. ويمكن توضيح ما حدث في (رأس) في ضوء الكتابة الصّوتيّة:

رأْسٌ ← ر ـَـ ء/ س ـُـ ن. تبدل الهمزة الساكنة إلى ألف مجانسة للحركة التي قبلها فتصير: راسٌ:

ر ـَـ/ س ـُـ ن.

وللمحدثين توجيهٌ مغايرٌ لما حدث في كلمة (رأس) أو (جؤنة) أو (ذئب) وهو أنَّ الهمزة حُذفت والصائت القصير الذي قبل الهمزة يتحوّل إلى صائت طويل[٥]، أمّا توجيه القدماء فهو أنَّ ما حصل إبدال في الكلمة أي إبدال الهمزة إلى صوت علة مجانس لحركة ما قبلها.

ويرجّح بعض المحدثين أنَّ سبب هذا التغيير في الكلمة راجعٌ إلى شدّة صوت الهمزة وما يصحبه من جهد كبير على النّطق؛ لذلك مالت العرب إلى الفرار من شدّة الهمزة إلى رخاوة أصوات العلّة؛ أي انتقال من الشدّة إلى الرخاوة[٦].

والمتأمّل في بنية الكلمات الثّلاثيّة نحو كلمة (رأس) و(ذئب) يجد أنَّها تتحول إلى مقطع زائد في الطّول بعد الوقف عليها: ص ح ص ص[٧]، وهذا المقطع من المقاطع

---

(١) حجة القراءات: ٨٥.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٦٢٦/٢.
(٣) الأصول في النّحو: ٣٩٩/٢.
(٤) شرح المفصّل:٢٦٦/٥.
(٥) يُنظر: التطور النحوي: ٤٢، والقراءات القرآنيّة بين الدّرس الصّوتي القديم والحديث: ٥٠.
(٦) ينظر: إبدال الحروف في اللّهجات العربيّة، سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي: ٥٨٣.
(٧) ينظر: المدخل إلى علم اللّغة: ١٠٢.

القليلة الشّيوع في العربيّة[١]، ولا يخفى على النّاطق مدى صعوبة النّطق بصوتين ساكنين متتاليين، فضلًا عن أنَّ أحد الساكنين هو الهمزة؛ لذلك يمكن أن يضيف البحث سببًا آخرَ إلى بقيّة الأسباب الّتي ذُكرت آنفًا، وهو تلافي تكوّن مقطع من المقاطع الثقيلة على اللّسان فتُبدل الهمزة صوت علة مناسبًا على رأي القدماء أو تحذف ويمد الصائت القصير قبلها على رأي المحدثين.

٢ – الهمزة المتحرّكة:

إذا كانت الهمزة متحرّكة فأنَّه لا يخلو إمّا أن يكون ما قبلها إمّا ساكنًا وإمَّا متحرّكًا، فإن كان الصوت الذي قبلها ساكنًا فهو إمّا أن يكون صحيحًا وإمّا معتلًّا، "فإن كان صحيحًا نقلْتَ الحركة الّتي فيها إلى الساكن، وحذفتها، تقول في الخبءِ والبرءِ والدّفءِ: الخبُ والبُرُ والدِفُ، وتقول في المرأَة والكَمْأة: المَرَة والكَمَة وتقول في مَنَ بُوْكَ، ومَنُ مُّكَ، وَكَمِ بِلُك"[٢]، ويوافق ابن الأثير من سبقوه على هذا الأمر، قال سيبويه: "واعلم أنَّ كلَّ همزة متحرّكة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفّف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها. وذلك قولك: مَنَ بُوكَ ومَنُ مُّكَ وكَمِ بِلُكَ، إذا أردت أن تخفّف الهمزة في الأب والأُمِّ والإبل"[٣]، وكذلك مذهب ابن السّرّاج[٤] وابن جنّي[٥].

ويمكن توضيح ما حدث لهذه الكلمات في ضوء التقطيع الصّوتيّ:

الدّفءُ ← ء ـَـ د/ د ـِـ ف/ء ـُـ .

تحذف قاعدة المقطع الأخير (ء ـُـ) وتُنقل قمّته (الضّمة) إلى القاعدة الثّانية من المقطع الثاني (الصوت الساكن)فتصير:

الدّفُ ← ء ـَـ د/ د ـِـ/ف ـُـ .

---

(١) ينظر: الأصوات اللّغويّة: ٩٣.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٢٦/٢.
(٣) الكتاب: ٥٤٥/٣.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٤٠٠/٢.
(٥) ينظر: المنصف: ٣٢٧.

ولم يرضَ بعض المحدثين بهذا التوجيه، إذ كان لهم توجيهٌ مغايرٌ لما حدث في هكذا كلمات، فلا مسوّغ لنقل الحركة إلى الصوت الّذي قبل الهمزة، والّذي حصل في ضوء تصوّرهم هو حذف الهمزة ويُنقل الصوت الساكن الّذي قبل الهمزة المتمثّل بالقاعدة الثانية للمقطع الثّاني ليتشكّل مقطع قصير مفتوح[١]:

الدّفءُ ← ء ـَـ د/ د ـِـ ف/ ء ـُـ . (تسقط قاعدة المقطع الأخير (ء)، فتصير:

ء ـَـ د/ د ـِـ ف/ ـَـ . وفي هذه الحال تبقى قمّة المقطع الأخير بلا قاعدة وهذا لا يجوز فتنقل القاعدة الثانية للمقطع الثاني لها فيتشكّل مقطع قصير مفتوح

ء ـَـ د/ د ـِـ/ف ـُـ .

وخلاصة الأمر أنَّ توجيه القدماء هو حذف قاعدة ونقل قمّة، وتوجيه المحدثين هو حذف قاعدة فبقاء قمّة فنقْلُ قاعدة إليها.

وللبحث توجيهٌ آخر لهذه الكلمات (الخبء الدّفء البرء)، إذ إنَّ المتأمّل في هذه الكلمات يجد قمّة المقطع الأخير عبارة عن حركة إعراب ليس غير، إذ تتغير بحسب موقعها في النصّ، فتقول: "أخرج خبءُ السّماء خبءَ الأرض"[٢] فنظرتُ إلى ذلك الخبءِ، وهذه القمّة تسقط عند الوقف فتقول: الخبءْ بالسكون، فإذا حذفنا الهمزة للتخفيف فليس هناك قمّة باقية بحسب ادّعاء المحدثين ولا حاجة لنقل قاعدة إليها، ولا مسوّغ لنقل هذه القمّة إلى الساكن قبلها بحسب ادّعاء القدماء.

والرّاجح أنَّ علّة التّخفيف ها هنا راجعةٌ إلى التقاء ساكنين عند الوقف آخرهما نبرة ثقيلة، فيلجأ النّاطق العربيّ إلى إحدى وسائل التّخفيف وهو الحذف فتصير: الخبْ.

ويمكن توضيح ما حصل في ضوء الكتابة الصّوتيّة:

---

(١) ينظر: المنهج الصوّتيّ في توجيه القراءات القرآنيّة (أطروحة)، د. مي الجبوري: ٧٤، والتعليل الصّوتيّ عند المبرّد (رسالة)، انتصار عباس الخزاعيّ: ١٠١، والدّرس الصّوتيّ عند النيليّ: ١٤٦.
(٢) أساس البلاغة: ٢٢٨/١.

الخَبْءْ ← ء ـَـ ل/ خ ـَـ بء .

التقى ساكنان آخرهما نبرة ثقيلة فتحذف هذا النبرة:

ء ـَـ ل/خ ـَـ ب .

فلا نقلَ ولا سقوطَ فيها، وتصير القاعدة الثانية للمقطع الثّاني قاعدة مناسبة لحركة الإعراب، فتقول: الخبُ والخبَ والخبِ.

أمّا إذا كان الصوت الساكن الّذي قبل الهمزة معتلًّا فهو إمّا واو وإمّا ياء وإمّا ألف(١)، فإن كان الصّوت الساكن واوًا أو ياءً وكانت حركة ما قبله من غير جنسه نُقلت حركة الهمزة إلى صوت العلّة، نحو: ضوٌ وشيٌ(٢).

وإذا كانت الحركة من جنس الصوت الساكن "وكانت قريبًا من الطّرف ولم تكنْ ألفًا، لا أصلًا، قلبتها إلى جنسها وأدغمتها فيها فتقول في خَطِيئَة وَمقْرُوءَة: خَطِيَّة وَمَقْرُوَّة"(٣). ويمكن توضيح ذلك في ضوء التّقطيع الصّوتيّ:

خطيئةٌ ← خ ـَـ/ ط ـِـ/ ء ـَـ/ت ـُـ ن . تقلب الهمزة إلى ياء فتصير:

خَطِيية ← خ ـَـ/ط ـِـ/ ي ـَـ/ ت ـُـ ن . تصبح البيئة الصّوتيّة مناسبة للإدغام فتصير: خَطيّةٌ، "ولم تجعل الهمزة هنا بين بين؛ لأنَّ في ذلك تقريبًا لها من السّاكن، وقبلها ساكنٌ، فكانت الواو والياء تُدّغمان، ويُدّغم فيهما، فصارتا إلى ذلك؛ لأنّه أخفُّ"(٤).

أمّا إذا كان ما قبل الهمزة ألفًا فتُجعل الهمزة بين بين(٥)، نحو: هباءة. قال سيبويه: " والألف تحتمل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين، لأنّها مدٌّ"(٦).

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٢٧/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) شرح المفصّل: ٣٢٦/٥.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٢٧/٢.
(٦) الكتاب: ٥٤٧/٣.

ثمَّ تحدّث ابن الأثير على الهمزة المتحرّكة المسبوقة بمتحرّك، فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمّة قلبت واوًا، قال ابن جنّي: "فمتى آثرت تخفيف الهمزة قلبتها واوًا، وذلك قولك في (جُؤَنٍ): (جُوَنٍ)"(١). وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها كسرة تقلب ياءً، نحو: مِئَر: مِيَر(٢)، ولا تجعلها بين بين البتّة؛ لأنَّ "الهمزة المفتوحة لو جعلتها بين بين وقبلها ضمّة أو كسرة، لنحوت بها نحو الألف، والألف لا يكون ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، بل ذلك محال، فلذلك عدلوا إلى القلب"(٣). وإن كان ما قبلها مفتوحًا جعلت الهمزة بين بين، وذلك قولك: سَأَلَ وَقَرَأَ(٤).

ثمَّ تحدّث ابن الأثير على الهمزة المكسورة الّتي قبلها ضمّة أو فتحة أو كسرة، إذ تجعلها بين بين، نحو: سُئِمَ وسَئِمَ ومِنْ عَبْدِ إبلك(٥).

ب – التّخفيف في الهمزتين:

قد تجتمع نبرتان في كلمة واحدة، وهذا الاجتماع يزيد الكلام ثقلًا، فلا بدّ من إبدال إحداهما، إذ تُقلب "الثّانية إلى جنس الحركة الّتي قبلها، ساكنةً كانت أو متحرّكة، فالساكنة نحو: آدم وآخر وأُومن وإيمان، والمتحرّكة نحو: جاءٍ وخطايا"(٦)، فأصل (جاءٍ) جائئ، إذ اجتمعت همزتان الأولى همزة (فاعل) والثانية همزة لام الفعل(٧)، وهذا الإبدال في هكذا مواضع يكون واجبًا ولا يجوز التخفيف(٨)، فمهما أدّى قياسٌ إلى اجتماع الهمزتين "في كلمة واحدة فلا بُدَّ من إبدال إحداهما؛ إلّا أن يمنع من ذلك مانع، إذ قد كانوا يستثقلونها وحدها، فلمَّا لم يكن مانع من إبدال إحدى الهمزتين ياء أُبدلت"(٩).

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٢٢٣/٢.
(٢) ينظر: شرح السيرافي: ٢٧٥/٤، والخصائص: ٢٦٦/١، وعقود الهمز لابن جنّي: ٥٨، والبديع في علم العربيّة: ٣٢٨/٢.
(٣) شرح المفصّل: ٢٧٣/٥- ٢٧٤.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٢٨/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه: ٣٢٩/٢.
(٧) ينظر: الخصائص: ٨/٢.
(٨) ينظر: الكتاب: ٥٥٢/٣، والأصول في النحو: ٤٠٣/٢.
(٩) الممتع الكبير:٤٨٥.

وقد أورد البحث أغلب مواضع التّخفيف الّتي ذكرها ابن الأثير في موضوع تحقيق الهمز، ولم تُذكر هنا لتجنّب التكرار، ومن مواضع التخفيف القول: اقرأ آية، إذ يروي ابن الأثير أنَّ في قراءتها ثلاثةَ أوجه(١):

الأوّل: قلب الهمزة الأولى ألفًا، وعلّة قلبها هي أنَّ الهمزة الأولى ساكنة، فإذا دخلها التخفيف فأنَّها تبدل ألفًا مجانسة لحركة ما قبلها(٢)، وتجدر الإشارة إلى أنَّ مدَّ الألف هنا يكون مدًّا منفصلًا واجبًا، والمدُّ المنفصل هو أن تقع الهمزة بعد صوت من أصوات المدّ، إذ تكون الهمزة في أول كلمة وصوت المدّ في آخر كلمة.(٣)

الثاني: حذف الثانية وإلقاء حركتها على الأولى(٤)، ويمكن توضيح ذلك في ضوء التّقطيع الصّوتيّ:

اقْرَأْ آية ← ء ـِـ ق/ ر ـَـ ء/ ء ـَـ/ ي ـَـ ه.

اجتمعت همزتان وكانت البيئة الصّوتيّة مناسبة للإدغام؛ لالتقاء مثلين: الأول ساكن والثاني متحرّك بيد أنَّ العلماء لا يجوِّزون هذا الإدغام(٥)، قال ابن الأثير في باب الإدغام: إنَّ الهمزة لا تدغم "في مثلها إلَّا أن تكون عَينًا مضاعَفَةً، نحو: سَأّل ..."(٦). فتصير الجملة بعد حذف الهمزة الثانية والقاء حركتها على الأولى:

اقرآية(٧): ← ءـِـ ق/ ر ـَـ/ ء ـَـ/ ي ـَـ ه.

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٢/ ٣٣٢، ٣٣٣.
(٢) ينظر: الكتاب: ٥٥٠/٣، والأصول: ٤٠٥/٢، وشرح السيرافي: ٢٨٦/٤، والتّعليقة: ٥٠/٤.
(٣) ينظر: الدّرّ النثير: ٢٠٦/٢، والقراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليليّة مقارنة (رسالة)، حليمة سال: ١٢٢.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٣/٢.
(٥) إلّا أبا زيد الأنصاري (سعيد بن أوس بن ثابت)، إذ كان يجوّز إدغام الهمزة في الهمزة فيقول اقرآية. ينظر: شرح السّيرافي: ٢٨٦/٤، وشرح المفصّل: ٢٨٥/٥.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٦٣٢/٢.
(٧) ينظر: الكتاب: ٥٥٠/٣.

الثالث: "أن تجعلها بين بين"[١]، ويبدو أنّ ابن الأثير قَصَدَ جعْلَ الثّانية بين بين، وهذا لا يكون إلّا بعد قلب الهمزة الأولى ألفًا، وهذا هو مذهب الحجازيّين[٢].

الثّاني: التّخفيف غير القياسيّ:

هذا النّوع من التّخفيف لا يخضع لقواعد معيّنة، ويبدو أنَّه يخضع لأمرين هما: الحفظ والحكاية، قال ابن الأثير: " اعلم أنّ الهمزة التي يحقّق أمثالها أهل التّحقيق، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين قد تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورا، وليس ذلك بقياس مطّرد، وإنّما يحفظ عن العرب حفظًا"[٣]، ومن ذلك المرأة: المراة، والكمأة: الكماة[٤]، ويستشهد ابن الأثير بقول سيبويه حاكيًا عن العرب أنّ منهم من يقول: "في أَوْ أَنْتَ: أَوّنْتَ، يُبْدِل. ويقول: أنا أَرميّ باكَ، وأَبُوَّ يُّوب يريد أبا أيُّوبَ، وغلاميَّ بيك"[٥]، ويرى ابن الأثير أنَّ ذلك ليس بقياس مطّرد[٦].

---

(١) البديع في علم العربيّة:٣٣٣/٢.
(٢) ينظر: شرح السّيرافي: ٢٨٦/٤، والمفصّل في صنعة الإعراب: ٤٩٢.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٦٣٣/٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه.
(٥) الكتاب: ٥٥٦/٣، وينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٣/٢.
(٦) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٣/٢.

الفصل الثالث

الظواهر الصّوتيّة في مستوى الصوائت

المبحث الأوّل: **الإمالة**.

المبحث الثّاني: **الإعلال**.

المبحث الأوّل

الإمالة

أولًا: الغرض من الإمالة.

ثانياً: حقيقة الإمالة.

ثالثاً: الأسباب المقتضية للإمالة.

رابعاً: تأثير أصوات الاستعلاء في الإمالة.

خامساً: تأثير الرّاء في الإمالة.

سادساً: لواحق الإمالة.

أوّلًا: الغرض من الإمالة وأصحابُها:

حظيت هذه الظّاهرة الصّوتيّة باهتمامٍ واسعٍ من لدُن اللغويين والقرّاء مفصّلين القول فيها، وهي من الظّواهر الّتي تتعامل مع الصوائت، ولا سيّما الفتحة سواءٌ أكانت قصيرة أم طويلة، وقد أفرد ابن الأثير موضوعًا مستقلًّا لهذه الظاهرة متّخذًا اسم (الإمالة) عينه عنوانًا له، ثُمَّ شرع في ذكر متعلّقاتها، وسيأتي ذكرها إن شاء الله.

قال ابن الأثير: "الإمالة لغة تميم وأسد وقيس وعامّة أهل نجد، فأمّا أهل الحجاز فلغتهم التفخيم إلّا في مواضع قليلة، والذين أمالوا فعلوا ذلك؛ لضرب من تجانس الحروف، وليجري اللّسان في النّطق على طريقة واحدة"(١).

يحمل هذا النصّ في طيّاته عدَّةَ أمور:

الأمر الأوّل: الإمالة هي عبارة عن لغة أو لهجة من اللّهجات الّتي اختصّت بها بعض القبائل دون غيرها، ونلحظ ذلك في قول ابن الأثير (الإمالة لغة تميم ...)، وهي لهجة مشهورة، قال أحد الباحثين: "الإمالة لهجة مشهورة، عند قبائل وسط الجزيرة وشرقيها مثل: تميم وأسد وطيِّء وقيس"(٢)،

الأمر الثّاني: أشار ابن الأثير إلى أنَّ التّفخيم لغة أهل الحجاز "إلّا في مواضع قليلة"(٣)، وهذه المواضع هي نحو: خاف وهاب وطاب، "وهي لغة لبعض أهل الحجاز. فأمّا العامّة فلا يميلون"(٤) قال ابن السّرّاج: هذه الألف تُمالُ؛ "لأَنَّ الحرفَ الذي قبلَ الألفِ تكسرُ في حَالٍ أعني في (فَعَلْتُ) وذلكَ نحو: خِاف وطِابَ وهِاب وهيَ لغةٌ لبعضِ أَهلِ الحجازِ فأَمالوا: لأَنَّهم يقولونَ: خِفْتُ وطِبْتُ وهِبْتُ وأَمّا العامةُ فلا يميلونَ"(٥).

ويتوصّل الدكتور عبد الفتّاح إلى "أنَّ الإمالة لم تكن مقصورة على تلك القبائل التي أشار إليها الأقدمون في كتبهم، وإنّما كانت ظاهرة أكثر شيوعًا ممّا ذكروه، فقد كانت

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٣٤/٢.
(٢) مقدّمات في علم القراءات، محمّد أحمد مفلح القضاة وآخرون: ١٣٤.
(٣) المصدر السّابق.
(٤) الكتاب:١٢٠/٤.
(٥) الأصول في النّحو: ١٦٢/٣.

تنتظم معظم القبائل العربيّة وإن تفاوتت، فهي إذن صفة كثيرة الشيوع جدًّا عن العرب في نطقهم، فقد رأينا أنَّ في اليمن إمالة... ورأينا في الحجاز إمالة... وأنَّ في تميم وأسد وقيس إمالة"(١). أي إنَّ الإمالة لم تكن مقتصرة على قبيلة من دون غيرها.

الأمر الثّالث: بيّن ابن الأثير الغرض من الإمالة في مقولته: "والّذين أمالوا لضرب من تجانس الحروف، ولِيجريَ اللّسانُ في النّطق على طريقة واحدة"(٢)، أي إنَّ الغرض منها هو السهولة والخفّة(٣) في نطق الأصوات المتجاورة ليكون نطقها على طريقة واحدة، ومن العلماء من قال: إنَّ الغرض هو الاعتدال في لفظ الكلمة وتقريب الأصوات بعضها من بعض لأسباب خاصّة(٤)، ومنهم من قال: إنَّ الغرض "من الإمالة تقريبُ الأصوات بعضِها من بعض لضربٍ من التّشاكل"(٥).

وكلُّ هذه الأسباب تصبُّ في مصبٍّ واحد وهو الخفّة في الكلام، إذ تكون الأصوات على مستوى واحدٍ بين التصعّد والتّسفّل.

ويرى الدّكتور إبراهيم أنيس أنَّ الإمالة يجب أن تُعزى بشكلٍ عام إلى أحد سببين:

الأوّل: الانسجام بين الأصوات(٦)، ولا يخرج الانسجام عن معنى التجانس والتّناسب وهو الغرض الأصليّ من الإمالة(٧)، وهذا ما لا خلاف فيه بين القدماء والمحدثين.

الثّاني: أصل الصّوت(٨)، وهذا الغرض يتعلّقُ بأمور دلاليّة، إذ تمال الألف للدّلالة والتّنبيه على الأصل، فقد تكون الألف الممالة منقلبة عن ياء، "فتُمال؛ تنبيهًا على

---

(١) الإمالة في القراءات واللهجات العربيّة: ١٣٣.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٣٤/٢.
(٣) ينظر: التّبصرة والتّذكرة: ٧١٠/٢.
(٤) ينظر: إبراز المعاني من حرز الاماني: ٢٤٩.
(٥) شرح المفصّل: ١٨٨/٥.
(٦) ينظر: في اللّهجات العربيّة: ٦٠.
(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٤٩١/٣، وشرح الأشمونيّ: ٢٤/٤.
(٨) ينظر: المصدر السابق.

الأصل"[١]، أو تكون منقلبة عن واو[٢]، قال الأشمونيّ: الغرض الأصليّ منها هو التّناسب، وقد ترد للتّنبيه على أصل"[٣].

ووصف بعض المحدثين هذين السببين بأنَّهما علّتان لظاهرة الإمالة[٤].

الأمر الرّابع: لحظ البحث استقرار المصطلح عند ابن الأثير، فهو يَطلقُ مصطلح الإمالة وتصرّفاته (تُمال، تُميل، لم تمل، أميلت، أملتَ، يميلوا، أمالوا) على هذه الظّاهرة الصّوتيّة.

والإمالة من المصطلحات الّتي نُسبت إلى لإمام عليّ[٥] – عليه السّلام -، واستعمل الخليل مصطلح الإمالة قائلًا: "قد تُكسَر الحَجّةُ والحَجُّ فيقال: حِجٌّ وحِجَّةٌ. ويقال للرّجل الكثير الحَجِّ حَجّاج من غير إمالةٍ. وكلُّ نعت على فَعّال فإنّه مفتوح الألف، فإذا صيَّرتَه اسماً يَتَحَوَّل عن حال النَّعْت فتدخله الإمالة كما دَخَلَتْ في الحَجّاج والَعجّاج"[٦].

وقد حظيت الإمالة بمصطلحات كثيرة: كالرّوم[٧]، والإشمام[٨]، والإضجاع[٩]، وبين بين وبين اللّفظين[١٠]، والتّلطيف[١١].

ويضع ابن الأثير التفخيم ضد الإمالة[١٢]، ويطلق عليه أهل التّجويد الفتح، قال ابن الجزريّ: الفتح "عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف وهو فيما بعده ألف أظهر ويقال له أيضًا التفخيم، وربّما قيل له النصب وفتح متوسط. فالشديد هو نهاية فتح

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٣٧/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٨/٢.
(٣) شرح الأشمونيّ: ٢٤/٤.
(٤) ينظر: الجوانب الصّوتيّة في كتب الاحتجاج للقراءات: ١٨٣.
(٥) ينظر: المصطلح النّحويّ نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري، عوض حمد القوزيّ: ٣٩، والمصطلح الصّوتيّ في كتب معاني القرآن (أطروحة): ١٦٥.
(٦) العين: ٩/٣.
(٧) ينظر: الكتاب: ١٣١/٤، والأصول: ١٦٥/٣، والتّعليقة: ١٨٩/٤.
(٨) ينظر: الأصول: ١٧٠/٣، والمنصف: ٢٤٨، والكامل في القراءات: ٤٢٨، وشرح المفصّل: ٤٤٥/٥.
(٩) ينظر: إبراز المعاني: ٢٣٤.
(١٠) ينظر: الحجّة في القراءات السّبع: ٧١.
(١١) ينظر: النّشر في القراءات العشر: ٣٠/٢.
(١٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٤/٢.

الشخص فمه بذلك الحرف. ولا يجوز في القرآن بل هو معدوم في لغة العرب. وينقسم إلى فتح شديد وفتح متوسط. فالشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف. ولا يجوز في القرآن بل هو معدوم في لغة العرب ... والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشّديد والإمالة المتوسطة ... وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القرّاء انتهى. ويقال له التّرقيق، وقد يقال له أيضا التّفخيم، بمعنى أنّه ضد الإمالة"(١).

والفتح هو الأصل والإمالة فرعٌ منه، ويقدّم المالقيّ أسبابًا عدَّة يستدلّ بها على أصالة الفتح وفرعيّة الإمالة:

١ - الإمالة لا تكون إلّا بأسباب معيّنة، فإذا فقدت هذه الأسباب فإنَّه يلزم الفتح.

٢ - كلُّ صوتٍ ممال يصحُّ أن يُفتح أو يفخّم، ولا يجوز عكس ذلك أي إنَّ كلَّ صوتٍ مفخّم يصحّ أن يمال.

٣ - الإمالة تصيّرُ الألف الممالة بين صوتين: بين الألف المحضة والياء، وكذلك الفتحة الممالة فهي بين الفتحة المحضة والكسرة، أمّا الفتح فيُبقي الألف والفتحة على حالهما الطّبيعيّ؛ لذلك لزم أن يكون التّفخيم أو الفتح هو الأصل والإمالة فرعٌ منه(٢).

ويرى الدّكتور إبراهيم أنيس أنَّ الفرق بين نطق الصّوت المُمال والمفخّم ما هو إلّا اختلافٌ في وضع اللّسان مع كلٍّ منهما عند النّطق بهما، فاللّسان في حال نطق الصّوت المُمال أقرب إلى الحنك الأعلى منه في حال الفتح(٣).

ثانيًا: حقيقة الإمالة:

قال ابن الأثير: "وحقيقتها (يعني الإمالة): أن تُميلَ الفتحةَ نحو الكسرة مَيْلًا خَفيًّا، فَتميلَ الألف لذلك نَحْوَ الياء، فالألف المُمالة واسطة بين الياء والألف، وكسرتها واسطة بين الفتحة والكسرة؛ ولذلك جعل ألفها سيبويه من الحروف المستحسنة"(٤).

والمتأمّل في هذا النصّ يلحظَ عدّة أمور:

---

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/٢٩-٣٠.
(٢) ينظر: الدّرّ النثير: ٣/١٥٦.
(٣) ينظر: في اللّهجات العربيّة: ٥٧.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٢/٣٣٤.

الأمر الأوّل: التّعريف المذكور آنفًا يجعل ابن الأثير مع العلماء الّذين يجنحون إلى أنَّ أصل الإمالة إمالة الفتحة نحو الكسرة ومن هؤلاء العلماء أبو عليّ الفارسيّ[١] (ت٣٧٧هـ)، وابن جنّي[٢] (ت ٣٩٢هـ)، وأبو الفداء (ت٧٣٢هـ) قائلًا: الإمالة هي "أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ليتجانس الصوت ... واعلم أنّ الألف اللينة صوت لا معتمد له في الفم فلا يكون إلّا تابعا للحركة التي قبله فإذا أردت إمالة الألف نحو الياء قرّبت الفتحة التي قبله من الكسرة فحينئذ تميل الألف"[٣]، ومن هؤلاء عبد الله بن أحمد الفاكهيّ (ت٩٧٢هـ) إذ قال: حقيقة الإمالة أن "تشوب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة"[٤].

فالفتحة هي الّتي تُمال عند ابن الأثير أمّا الألف بعدها فتمال بسبب إمالة الفتحة، ونلحظ ذلك في قوله: "فتميلَ الألف لذلك نَحْوَ الياء"[٥].

وذهب بعض العلماء إلى أنَّ الألف ذاتها هي الّتي تُمال؛ لذلك تُمال الفتحة الّتي قبلها، أي على العكس ممّا ذهب إليه ابن الأثير، وترى مثل هذا المذهب عند سيبويه، إذ قال: "واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها"[٦]، وقال أيضًا: إنَّ "الإمالة تدخل الألف ..."[٧]، وتبع سيبويه الزّمخشريّ[٨]، والزّركشيّ[٩].

وهناك من جمع بين المذهبين في تعريفه الإمالة، أي إنَّ الإمالة عنده هي إمالة الفتحة إلى الكسرة والألف إلى الياء أمثال: ابن الجزريّ[١٠]، والقوشجيّ[١١].

---

(١) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣٤٣/٥، والمسائل الحلبيّات: ٤٨.
(٢) ينظر سرّ صناعة الإعراب: ٦٧/١.
(٣) الكنّاش في فنّي النّحو والصّرف: ١٥١/٢.
(٤) شرح كتاب الحدود في النّحو: ٣٠٦.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٣٣٤/٢.
(٦) الكتاب: ١٢٦/٤.
(٧) المصدر نفسه: ١٣٠/٤.
(٨) ينظر: المفصّل: ٤٧١.
(٩) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٦٧/١.
(١٠) ينظر: النّشر: ٣٠/٢.
(١١) ينظر: عنقود الزّواهر في الصّرف، والبحث الصّوتيّ عند القوشجيّ (رسالة): ٢٩٠.

الأمر الثّاني: لو عرضنا هذه المذاهب الثلاثة على معطيات الدّرس الصّوتيّ الحديث لرُفِضَت؛ لأنَّ من مبادئ الدّرس الصّوتيّ الحديث هي أنْ لا فتحةَ قبل الألف؛ لذلك تُرفضُ - في نظر المحدثين - كلُّ مذاهب القدماء الّتي قُدِّمت آنفًا؛ لأنّهم عَدّوا الألف ساكنة ما قبلها مفتوح.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الدّرس الصّوتيّ الحديث عَدَّ الحركات الرئيسة ثلاثًا: (الضّمّة والفتحة والكسرة) بحسب عنصر الكمّ الّذي يُعَدُّ أمرًا مهمًّا في وصف الحركات، إذ يُعَدُّ عنصرًا وظيفيًّا (phonemic unit)[١]، فلا فرق بين الضّمّة والفتحة والكسرة (الحركات القصيرة) وبين الواو المدّيّة والألف والياء المدّيّة (الحركات الطّويلة) إلّا في عنصر الكمّ[٢].

وتوضيح ذلك: (الفعل قَتَلَ) يتكوّن من ثلاثة مقاطع صغيرة:

ق ـَـ/ت ـَـ/ل ـَـ.

يُلحظُ أنَّ أيّ إشباعٍ في قمّة أي مقطع فإنَّه يؤدّي إلى تغيّر معنى الفعل إلى معنى آخر؛ كإشباع القمّة الأخيرة (ل ـَـ)، إذ يتحوّل معنى الفعل من الدّلالة على المفرد إلى الاثنين: قَتَلا:

ق ـَـ/ت ـَـ/ل ـَـ.

وكذلك إذا أُشبعِتْ قمّةُ المقطع الأوّل (ق ـَـ) فيتحوّل إلى ق (ـَـ)، إذ إنَّ هذا الإشباع هو زيادة في كمّيّة الفتحة فحينئذٍ يتحوّل الفعل (قَتَلَ) إلى (قاتَلَ):

ق ـَـ/ت ـَـ/ل ـَـ.

وهذا يؤدّي إلى إفادة الفعل معنى المشاركة؛ لذلك يكون لعنصر الكمّ أثرٌ مهم في تحديد المعاني.

"ومن الواضح عندئذٍ أنّنا نستطيع أن نقلّص نظام الحركات في اللّغة العربيّة إلى ثلاث حركات رئيسة من حيث النّوع يمثّلها الضّمّة والكسرة والفتحة ثُمَّ نضيف إليها

---

(١) ينظر: الإمالة والتّفخيم في القراءات القرآنيّة حتّى القرن الرّابع الهجريّ، عبد العزيز علي سَفر: ٢٤٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٦.

عنصر الكمّ، وذلك بأن نمدَّ النّفَس فيها فنحصل على النّظير الطّويل لهذه الحركات وهي الواو والألف والياء"[١].

واستنادًا إلى هذا الحكم تكون حقيقة الإمالة هي إمالة حركة رئيسة إلى حركة رئيسة؛ والرّاجح أنَّ أقرب المذاهب إلى هذا الحكم المذكور آنفًا هو المذهب الّذي مال إليه ابن الأثير -وإن آمن في أنَّ الألف تسبقها فتحة -؛ لأنَّه رأى أنَّ حقيقة الإمالة هي إمالة حركة رئيسة إلى حركة رئيسة أي فتحة إلى كسرة، ويُلحظ ذلك في كلامه على الإمالة في (رأيتُ عِمادا)، إذ يرى أنَّ فتحة الميم أُميلت للكسرة قبلها، ثُمّ تُمال الفتحة في الدّال بسبب الإمالة الحاصلة في الميم[٢].

الأمر الثّالث: وردت كلمة في تعريف ابن الأثير للإمالة، وهي كلمة: (خفيًّا) في قوله: "أن تُميلَ الفتحة نحو الكسرة مَيْلًا خفيًّا"[٣]، ويبدو أنَّ المقصود بالخفاء هو البعد في مخرج الألف، فكلّما بَعُدَ نطق الألف عن مخرجه ازداد خفاؤه، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنَّ هذا الخفاء يشبه خفاء النّون إذا جاءت بعدها أصوات معيّنة، وهذا الخفاء لا يكون تامًّا، إذ يبقى شيءٌ من النّون يدلُّ على وجودها كالغنّة مثلًا، وكذلك الفتحة الطّويلة المُمالة، فهي صورة نطقيّة من صورها أو حالة من حالتها، إذ تكون بين الألف والياء، والشّكل الآتي يوضح ما جرى للفتحة الطّويلة المُمالة:

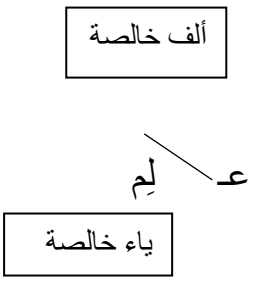

ويكون هذا الخفاء بحسب درجة الإمالة، إذ إنَّ العلماء قسّموا الإمالة على قسمين بحسب درجة ميلها: إمالة كبيرة وإمالة صغيرة، فكلّما قرُبت درجة ميلان الألف إلى

(١) الإمالة والتّفخيم في القراءات القرآنيّة: ٢٤٦.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٠/٢.
(٣) المصدر نفسه: ٣٣٤/٢.

الألف الخالصة كانت درجة خفائها أصغر، وكلّما قرُبت إلى الياء كانت درجة خفائها أكبر، ويمكن توضيح الإمالة الكبيرة عبر الشّكل الآتي:

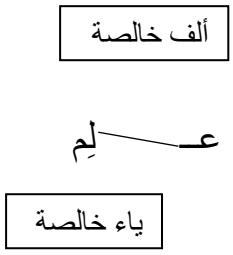

ثالثًا: الأسباب المقتضية للإمالة:

تحدّث ابن الأثير على الأسباب الّتي تُحدث الإمالة قائلًا: أسباب "الإمالة المقتضية لها ستة، وهي: الكسرة، والياء، والألف المنقلبة عن الياء، أو بمنزلة المنقلبة، والكسرة المتوقع وجودها في الحرف الذي قبل الألف على حال، والإمالة لإمالة، وهكذا عدّوها ستة"(١)، وابن الأثير لا يذهب مذهب من عدّها ستّة، فهي عنده أربعة فقط، إذ قال: "وإذا رجعنا إلى الحقيقة فإنّما هي أربعة: كسرة، وياء، وألف، وإمالة لإمالة"(٢).

ومن عدّها ستة ابن السّرّاج(٣)، وابن الباذش(٤)، أمّا الصّيمريّ فقد عدّها خمسة قائلًا: "والأسباب الّتي تجوز معها الإمالة خمسة: الكسرة، والياء، والانقلاب من الياء، والمشبهة من الياء، والإمالة للإمالة"(٥)، أي إنّه أسقط الكسرة المتوقع وجودها في الصّوت الّذي قبل الألف، ومنهم من أرجعها إلى صوتين رئيسين هما الكسرة والياء(٦).

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٣٤/٢.
(٢) المصدر نفسه: ٣٣٤/٢، ٣٣٥.
(٣) ينظر: الأصول: ١٦٠/٣.
(٤) ينظر: الإقناع في القراءات السّبع: ١٤١.
(٥) التّبصرة والتّذكرة: ٧١٠/٢.
(٦) ينظر: الدّرّ النثير: ١٥٧/٣.

وذكر ابن الباذش بعد أن عدّ الإمالة على ستّة أسباب أنَّ سيبويه زاد ثلاثة أسباب للإمالة وصفها سيبويه بالشّذوذ وهي: الإمالة لكثرة الاستعمال، والإمالة للفرق بين الاسم والحرف، وإمالة الألف المشبهة بالألف المنقلبة(١).

وعلى الرّغم من أنَّ ابن الأثير قد جعل الإمالة في الأسباب الأربع المذكورة آنفًا بيد أنّه ذكر أسبابًا كثيرة للإمالة، استطاع البحث إحصاء تلك الأسباب الّتي وردت في كتاب ابن الأثير، ووصلت إلى عشرة أسبابٍ، والأرجح أنّه قام بتقليص عددها إلى أربعة؛ لأنّه رأى الأصالة في هذه الأسباب، والأسباب الباقية تتفرّع منها. وسيحاول البحث إيراد تلك الأسباب الّتي جاءت في كتاب أبي السّعادات:

_ إمالة للياء المتقدّمة(٢).

_ إمالة للكسرة المتقدّمة(٣)، وهذان السّببان تكون ألف الإمالة بعد الياء والكسرة، أي إنَّ التأثّر يكون تقدّميًّا، ووسمها الدّكتور عادل نذير بالإمالة التّقدّميّة، ويعني بها تأثير ما يسبق الألف أو الفتحة من كسرة أو ياء فتمال الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة(٤).

_ إمالة للياء المتأخّرة(٥).

_ إمالة للكسرة المتأخرة(٦)، وهذان السّببان يكون التّأثر فيهما رجعيًّا، ويُطلق أستاذنا الدّكتور عادل نذير على هذا التّأثر بالإمالة الرّجعيّة؛ لأنَّ الألف أو الفتحة تتأثّران بما بعدهما من ياء أو كسرة، فيجنح بالألف إلى الياء، وبالفتحة إلى الكسرة(٧).

_ إمالة لتوقع وجود الكسرة(٨).

---

(١) ينظر: الإقناع في القراءات السبع: ١٤١.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٧/٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٦/٢.
(٤) ينظر: التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٢١٧.
(٥) ينظر: المصدر السّابق: ٣٣٧/٢.
(٦) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٦/٢.
(٧) ينظر: التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٢١٧.
(٨) ينظر: المصدر السّابق: ٣٣٩/٢.

_ إمالة للياء المنقلبة عن واو، أو إمالة ذاتيّة على حدِّ تعبير الدكتور عادل نذير[١].

_ إمالة للمشابهة كمشابهة الهاء بالألف [٢].

_ إمالة للنّقل من الحرف إلى الاسم، ووصفها الدّكتور عادل نذير بأنّها إمالة دلاليّة[٣].

_ إمالة لأجل الرّاء[٤].

_ إمالة للإمالة[٥].

_ إمالة على غير القياس[٦].

ومهما يكن من أمر فابن الأثير أخذ يفصّل القول في أحكام الأسباب الأربعة (الكسرة والياء والألف والإمالة لإمالة) وما جرى فيها:

السّبب الأوّل: الكسرة:

أ – الكسرة بعد الألف:

متى وقعت الألف في كلمة وجاءت بعدها كسرة أميلت هذه الألف نحو: عالِم وجابِر ومفاتيح[٧]، ومجيء هذه الكسرة بعد الألف سببٌ من أسباب الإمالة[٨]، وعلّة هذه الإمالة هو تقريب الألف من الياء للتّخلص من التّصعّد في الألف إلى الانحدار نحو الكسرة المتسفّلة[٩]؛ كيما يعمل اللّسان في النّطق على طريقة واحدة[١٠]، بين التّصعّد والتّسفّل.

تصعّد عالِم تسفّل = إمالة الألف نحو الياء: عـ◟ لِم.

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٨/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٧/٢.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٨/٢.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٨/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٠/٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٣٤٧/٢.
(٧) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٣٦/٢.
(٨) ينظر: النّشر: ٣٣/٢، والإمالة في القراءات واللّهجات العربيّة: ٢٢٩.
(٩) ينظر: الكشف: ١٧٠/١- ١٧١.
(١٠) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٤/٢.

ويبدو أنَّ الكسرة وحدها لا تكون سببًا كافيًا للإمالة في هكذا مواضع وهناك خلاف بين النحويين والقرّاء، إذ يخلص الدكتور عبد الفتاح إلى "أنّه وإن كانت الكسرة بعد الألف سببًا للإمالة عند النحاة فهي عند القرّاء لا تكفي وحدها بل لا بدَّ من غيرها معها أو من سببٍ آخر يضمُّ إليها"(١).

ب ـ الكسرة قبل الألف:

تُمال الكلمة إذا كانت الكسرة قبل الألف بحرف، نحو: عِماد، أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: شِمْلال(٢)،وعلى الرّغم من أنَّ الصّوت السّاكن قد فصل بين الكسرة المتقدّمة والالف الممالة إلّا أنّ هذا الصّوت ليس بالحاجز الحصين حتّى يمنع الإمالة(٣)، أي "أنَّه لا يقدر على حجز تأثير الكسرة على الألف ليمنع الإمالة"(٤)، وإمالة الألف الواقعة بعد الكسرة تكون أدعى من إمالة الألف الواقعة قبل الكسرة، "وذلك أنّها إذا كانت متقدّمة، كان في تقدّمها تسفّلٌ بالكسرة، ثمّ تصعّد إلى الألف. وإذا كانت الكسرة بعد الألف، كان في ذلك تسفّلٌ بعد تصعّدٍ. والانحدارُ من عالٍ أسهلُ من الصعود بعد الانحدار، وإن كان الجميع سببًا للإمالة"(٥).

ويُلحظُ أنَّ تأثير الكسرة على الألف خاضعٌ لأمرين: قوّة الحاجز وضعفه، وقرب الكسرة وبعدها عن الألف، "وكلّما كانت الكسرة أقرب إلى الألف كانت الإمالة أولى"(٦)، فالإمالة تمتنع في: أكلتُ عِنَبًا، وفتلت قِنَّبًا؛ لبعد الكسرة عن الألف فضلًا عن وجود حاجزين قويّين بين الكسرة والألف في (عِنَبًا) وثلاثة حواجز في (قِنَّبًا).

وكلّما كَثُرت الكسرات في الكلمة الواحدة كانت الإمالة أولى "فَحِلِبْلاب أولى جِلباب"(٧)؛ لوجود كسرة في الحاء واللّام في حِلِبلاب، ووجود كسرة واحدة في جِلْباب.

ت ـ الألف مع الضّمّة أو الفتحة:

---

(١) الإمالة في القراءات واللهجات العربيّة: ١٨٠.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٦/٢.
(٣) ينظر: شرح المفصّل: ١٩٠/٥.
(٤) شرح صوتيّات سيبويه: ٢٨٠.
(٥) شرح صوتيّات سيبويه: ٢٨٠.
(٦) ينظر: البديع علم العربيّة: ٣٣٦/٢.
(٧) المصدر نفسه.

إن كان الصّوت الّذي قبل الألف أو بعدها مضمومًا أو مفتوحًا بَطُلت الإمالة، نحو: "كابُل وتابَل وترا ب وحُباب"[١]، ويبدو أنَّ علّة المنع في هذه البيئات الصّوتيّة عائدةٌ إلى جري اللّسان على طريقة واحدة، ففي (تابَل) تكون البيئة الصّوتيّة ملائمة لعدم الإمالة، فالنّطق بالحركة الطّويلة (= ت ـَـ) يؤدّي إلى تصعّد في اللّسان، وبعد الانتهاء من نطق الحركة الطّويلة يبدأ النّطق بالحركة القصيرة (= ب ـَـ)، وهذا يؤدّي إلى تصعّد في اللّسان أيضًا لكنّه تصعّد صغير موازنةً بتصعّد الحركة الطّويلة، أي إنَّ الجهاز النّطقيّ قام بلفظ تصعّدين اثنين لا يؤدّيان إلى تنافر، وبذلك تنتفي الحاجة للإمالة.

ث – وجود الهاء بين الكسرة والألف:

إذا جاء صوت الهاء بين الكسرة والألف "أمالوا ولم يعتدّوا بالهاء؛ لأنّها حرفٌ خفيٌّ، نحو: يريد أنْ ينْزِعَها، ويَضرِبَها، وهؤلاء عِندَها، وله دِرْهَمان، وهو شاذ ولا يقاس عليه وقد أجروا الكسرة العارضة مُجْرى الأصليّة نحو: مررتُ بِبابِه، وأَخَذْتُ من مالِه"[٢]. ويتضمّن هذا النصّ عِدَّة أمور:

الأمر الأوّل: وصف ابن الأثير الهاء بأنّها صوتٌ خفيٌّ نظرًا لما يحمله من صفات ضعيفة، فهو صوت مرقّق، مهموس، رخو، وهو يشبه أصوات العلّة[٣]، فضلًا عن أنَّ هذا الصّوت يتأثّر في بقيّة الأصوات من حيث الجهر والهمس "في بعض الظّروف اللّغويّة الخاصّة، فهو يهمس إذا وليه صوت مهموس مثل (يهفو) ويجهر إذا وليه صوت مجهور مثل (يهدر). في الأولى تجاور مع الفاء، وهي مهموسة، وفي الأخرى تجاور مع الدّال وهي مجهورة"[٤].

وكلّ هذه الأمور جعلت الهاء صوتًا خفيًّا لضعفه، ولا يملك القدرة على أن يكون حاجزًا حصينًا يمنع تأثير الكسرة على الألف؛ لذلك لم يعتدّوا بها فأمالوا[٥].

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٣٦/٢. وكابُل من ثغور طخارستان، ويُقال: هي عاصمة أفغانستان، وتابَل من أبزار الطّعام. ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٦/٢ هامش رقم: ٢ و٣.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٣٦/٢.
(٣) ينظر: شرح التّصريف: ٤١٨.
(٤) علم الأصوات اللّغويّة:٨٨.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٦/٢.

الأمر الثّاني: وردت في النصّ المذكور آنفًا أمثلة عن إمالة الألف وبينها وبين الكسرة الهاء، ويبدو أنَّ ابن الأثير قد دَرَجَ كلَّ مثالٍ من هذه الأمثلة تحت مقولة: إنّه "شاذٌّ ولا يُقاس عليه"(١).

والأرجح أنَّ المثالين (يُريدُ أَنْ يَنْزِعَها وَيَضْرِبَها) ليسا شاذّين، ويُلحظ ذلك في قول سيبويه: "واعلم أَنَّ الّذين قالوا رأيتُ عِدّا، الألفُ ألفُ نصبٍ، ويريدُ أَن يَضْرِبَها، يقولون: هو مِنَّا، وإنّا إلى الله راجعون، وهم بنو تميم. ويقوله أيضًا قومٌ من قيس وأسدٍ ممَّن تُرتضى عربيته فقال: هو منّا وليس منهم وإنّا لمختلفون"(٢)، أي إنَّ إمالة الألف في (يريد أن ينزعها ويضربها) هو قول من ترتضي عربيّته، وهذا يدلُّ على أنَّ هذه الإمالة ليست من النّوع الشّاذ كما زعم ابن الأثير وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) وأبو الفداء (ت ٧٣٢هـ).

والرّاجح أنَّ هؤلاء العلماء قد اتّبعوا الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في نسبة الشّذوذ إلى هذه الأمثلة، إذ قال: "وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها، وهو عندها، وله درهمان، فشاذٌّ والّذي سوّغه أنَّ الهاءَ خفيّةٌ فَلَمْ يعتدْ بها"(٣).

ويبدو أنَّ المثالين الآخرين (هؤلاء عِندَها، وله دِرْهَمان) هما من وُصفا بالشّذوذ، قال السّيرافيّ: "والإمالة في درهمان شاذة لبعد كسرة الدال من الألف"(٤)، إذّ إنَّ في (عِندها) و (دِرهمان) ثلاثة حواجز بين الكسرة والألف.

ويُرجّح ابن الجزري أنَّ الإمالة في (دِرهمان) هي من أجل الكسّرة المتأخّرة(٥)، ولا يكون هذا إلّا في حالة الوصل.

الأمر الثّالث: أراد ابن الأثير بالكسرة العارضة هي حركة الإعراب، وقد أمالوا ببابه تشبيهًا بفاعِل نحو: كاتِب وساجِد، والإمالة في (بابه) أضعف؛ لعدم لزوم الحركة(٦).

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٣٦/٢.
(٢) الكتاب: ١٢٥/٤.
(٣) المفصّل: ٤٧٢.
(٤) شرح السّيرافيّ: ٤٩٩/٤.
(٥) ينظر: النّشر: ٣٣/٢.
(٦) ينظر: الكتاب: ١٢٢/٤، وشرح السّيرافيّ: ٤٩٩/٤.

السّبب الثّاني: الياء:

تُمال الألف لأجل الياء سواء كانت قبل الألف مباشرة، نحو: أَعيان، أم بوجود حاجزٍ واحدٍ، نحو: شَيبان، وتُمال إذا جاءت الياء بعدها، نحو: بايت، ومبايع[١]، شريطة أن تجيء الياء مكسورة فإن كانت مفتوحة أم مضمومة فلا تؤثر الياء، قال الرضيّ: إن "تأخرت الياء عن الألف، فإن كانت مكسورة كمبايِع فالمقتضى للإماله في أقوى من المقتضي في نحو عابد، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة كالْمُبَايَع وَالتَّبَايُع فلا تأثر"[٢].

وإن كانت الياء قبل الألف بصوتين امتنعت الإمالة نحو: جَيبُنا وعَيبُنا[٣]، لبعد الألف عن الياء[٤] من جهة، وقوّة الحاجزين الفاصلين بين محل الإمالة وسببها من جهة أخرى:

ج ـَـ ي/ب ـُـ/ن ـَـ .

حاجزان حصينان

أمّا إذا كان أحد الحاجزين ضعيفًا فقد "جازت الإمالة؛ لخفاء الهاء جَيبُها وعَيبُها"[٥]، وكأنَّ الهاء في حكم المعدوم[٦]:

ج ـَـ ي/ب ـُـ/هـ ـَـ.

حاجزٌ حصين حاجزٌ ضعيف

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٧/٢.
(٢) شرح الرضيّ: ١٠/٣.
(٣) ينظر: المصدر نفسه.
(٤) ينظر: شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك: ٥٧٩، وشرح ابن عقيل: ١٨٤/٤.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٣٣٧/٢.
(٦) ينظر: شرح الرّضيّ على الشّافية: ٦/٣.

"وبعض مُمال الياء أقْوى من بعض، فَسِيّان أقوى من دَيّان، وحَيّان أقوى من شَيبان"[١]؛ لأنَّ في (سيّان) ثلاثة أسباب لإمالة الألف، وهي الكسرة والياءان:

س ـِـ ي/ي ـَـ ن سببُ الإمالة.

أمّا (ديّان) فالياءان فقط. وقوله: (حَيّان أقوى من شَيْبان)؛ لأنَّ في (حيّان) سببين للإمالة وهما الياءان، بينما في (شَيبان) الياء وحدها فضلًا عن وجود حاجز منيع بين الياء والألف.

السّبب الثّالث: الألف:

ذكر البحثُ آنفًا أنَّ الألف تُمال إذا جاء في سياق الكلمة مُسبّبٌ للإمالة كالكسرة أو الياء، وهنا تُمال الألف ليس لوجود كسرة أو ياء ظاهرة في السّياق، بل تُمال الألف ذاتها إمّا للتنبيه على أصل الألف وإمّا لتوقع وجود الكسّرة وإمّا غير ذلك، وقد قسّم أبو السّعادات هذا السّبب على أحوالٍ أربع:

الحال الأولى: إمالة الألف للتّنبيه على الأصل اليائي:

إن كانت الألف منقلبة عن ياء تُمال تنبيهًا على الأصل، "سواءٌ كانت في الاسم أو الفعل: ثلاثيًّا كان فما فوقه عينًا كانت أو لامًا نحو: ناب وفتى ومَرْمى ومُسْتَقْصَى ونحو: عابَ وَرَمَى واسْتَقْصَى"[٢]، فأُميلت الألف في هذه الكلمات؛ لأنَّ أصلها ياءٌ، ويسمّيها سيبويه (ما كان من بنات الياء)، إذ قال: " أما ما كان من بنات الياء فتُمالُ ألفه، لأنّها في موضع ياء وبدلٌ منها، فنحَوا نَحوها"[٣]، وقلب الياء ألفًا في هكذا مواضع يخضع لعلّة صرفيّة مفادها: أنَّه متى تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها وجب قلبُها ألفًا[٤].

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٣٧/٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٣٧/٢.
(٣) الكتاب: ١١٨/٤.
(٤) ينظر: علل النّحو ١٧٨، وسرّ صناعة الإعراب: ٣٤٢/٢.

ويتمُّ معرفة أصل الألف في الاسم عبر تثنيته، تقول في فتى: فتيان، وفي الفعل بإضافة الضمير، فتقول في رَمى: رَمَيْنا ورَمَيتُ، أو تجعله مضارعًا: أرمي، أو تجعله مصدرًا: رمْيًا[١]، فالفعل رَمى أصله: رَمَيَ، إذ يتكوّن من ثلاث مقاطع قصيرة:

ر ـَـ/م ـَـ/ ي ـَـ. تقلب قاعدة المقطع الأخير ألفًا لانفتاحها وانفتاح ما قبلها:

ر ـَـ/م ـَـ.

وللدّكتور عبد الصّبور شاهين توجيهٌ مغايرٌ لما حصل في (رَمَي) انطلاقًا من أنَّ اللّغة العربيّة تميل دائمًا إلى أن تجعل الحركة الثّلاثيّة ثنائية والثّنائية أحاديّة، وما حصل في (رَمَيَ) هو إسقاط قاعدة المقطع الأخير (= ي ـَـ):

رـَـ/ م ـَـ + ـَـ. ثمّ تتّحد الحركتان القصيرتان (الفتحة الّتي قبل الياء والحركة الّتي عليها):

ر ـَـ/ م ـَـ. أي إنَّ ما حدث هو هروب من الحركة الثّلاثيّة إلى الثّنائيّة[٢].

الحال الثّانية: إمالة الألف المنقلبة عن واو:

بيّن ابن الأثير أنَّ الألف المنقلبة عن الواو تُمال بشروط[٣]:

١ – أن تكون في لام الكلمة.

٢ - أن تكون الكلمة على ثلاثة أصوات.

٣ - تدخل الإمالة في هذه الحال الفعل من دون الاسم، "فتميل دَعَا وغَزَا، ولا تميل: القَفا والعَصا إلّا ما شذَّ"[٤]، وعلّة الإمالة في الفعل من دون الاسم متأتّية من سعة إمكانية تصرف الفعل قياسًا إلى الاسم، فتقول في دعا وغزا: دُعِي وغُزِي عند تصريفهما للمجهول[٥].

---

(١) ينظر: الدّرّ النثير: ٢١٠/٣، والكنز: ٢٨٦/١.
(٢) ينظر: المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة: ١٩٤، ١٩٥.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٨/٢.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٣٣٨/٢.
(٥) ينظر: شرح السّيرافيّ: ٤٩٧/٤.

ويتّفق العلماء على منع الإمالة في (قفا وعصا)[١] كيما يتمّ تمييز بنات الواو من بنات الياء[٢]، وقول أبي السّعادات: إلّا ما شذّ كالكِبا والعَشا؛ لأنَّ الألف فيهما من الواو[٣]، وأضاف أبو بشر المَكا (جُحرُ الضّبّ) كما فعلوا مع الفعل[٤]، وأمالوا (الرّبا) لأجل الرّاء[٥]، ولانقلابها ياءً عند التّثنية[٦]، وأمالوا (ضحاها) لمشاكلة جلّاها ويغشاها[٧]، ولأنّك تقول في مثنى ضحى: ضحيان فضلًا عن أنَّ العرب تفرُّ من الواو إلى الياء – سواء في الرّبا أم في ضحاها أم غيرها من بنات الواو – في كثير من الكلام[٨].

وأجاز ابن الأثير الإمالة في الاسم والفعل معًا إذا كانت الألف المنقلبة عن واو رابعة فأكثر، نحو: مُغرى ومُسْتَدْعى وأغرى واستدعى؛ لانقلابها في التّثنية والإسناد ياءً فتقول: مُغريانِ ومُستدعيانِ، وأغريتُ واستَدْعَيتُ[٩].

الحال الثالثة: إمالة الألف لكونها بمنزلة المنقلبة عن الياء:

تُمال هذه الألف سواءٌ كانت من الياء أم الواو، وهي بمنزلة المنقلبة لكونها في التّثنية والاشتقاق تقلب إلى ياء، أي إنَّ الإمالة ها هنا سائغة؛ لأنَّ الألف في حكم الياء[١٠]، وهي صائرة إلى ياء على الرغم من أنَّها غير مبدلة من الياء لكنّها تصير إليها في التّثنية والجمع[١١]، فتقول في تثنية حُبْلى: حُبْلَيان، وفي اشتقاق الفعل منها: حبْلَيتُ "وهي إمّا للتأنيث، كحُبلى، أو للإلحاق، كمِعْزى، أو للتّكثير، كقَبَعْثَرى"[١٢].

---

(١) انفرد الكسائيّ بإمالة عصاي في قوله تعالى: {قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا} طه:١٨. ينظر: الكنز: ٢٨٨/١.
(٢) ينظر: الكتاب: ١١٩/٤، والمقتضب: ٤٤/٣، وشرح السّيرافيّ: ٤٩٧/٤، وتوضيح المقاصد: ١٤٩٢/٣، وهمع الهوامع: ٤١٥/٣.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٨/٢.
(٤) ينظر: الكتاب:١١٩/٤.
(٥) ينظر: المصدر السّابق.
(٦) ينظر: الكشف: ١٩٠/١.
(٧) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٨/٢.
(٨) ينظر: الكشف: ١٩٠/١.
(٩) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٨/٢.
(١٠) ينظر: شرح المفصّل: ١٩٣/٥.
(١١) ينظر: شرح المكوديّ على الألفية في علمي النّحو والصّرف لابن مالك: ٣٦١.
(١٢) البديع في علم العربيّة: ٣٣٨/٢.

ثمَّ قدّم ابن الأثير احترازًا في إمالة ألف حَبالى وكُسالى[١]، فهي ليست لأجل ألف التّأنيث "وإنَّما أُميلت نظرًا إلى الواحد"[٢]، فضلًا عن أنَّ ألف التّأنيث لا تلحق الجمع إنّما تلحق الآحاد[٣].

الحال الرّابعة: إمالة الألف لتوقّع وجود الكسرة:

قد يُكسر ما قبل الألف في بعض أحوال الفعل فتمال نظرًا إلى الكسرة المتوقع وجودها قبل الألف، نحو: خاف وهاب وصار[٤]، فيُقال عند الإخبار: خِفتُ وهِبْتُ وصِرتُ، والمتأمّل في هذا النّوع من الإمالة يجد أنَّ الإمالة تتعلق بأمور دلالية، فالإمالة هنا عملت عمل القرينة اللّفظيّة، إذ تُشير إلى أنَّ المتكلّم أمال "ليدلَّ على أنَّ الحرف منها ينكسر عند الإخبار في قولك: جِئْتُ وشِئْتُ وخِفْتُ ... فدلَّ بالإمالة على أنَّ الأوّل مكسور منها عند الإخبار، فعملت الكسرة المقدَّرة فأُميلت الألف إليها"[٥].

ويبدو أنَّ الألف في هكذا أفعال تنقسم إمالتها على ثلاثة أقسام: الأوّل تُمال لتوقع وجود الكسرة في فاء الفعل، فألف خاف تُمال لأنَّك تقول في إسناده: خِفتُ. أمّا القسمان الآخران فأنهما يُلحظان في كلام سيبويه: "ومما يميلون ألفه كل شيءٍ كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ، إذا كان أول فعلت مكسورًا نحوا نحو الكسر كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء"[٦]، إذ يقسّم إمالة الأفعال المذكورة آنفًا على قسمين: قسم تُمال ألفه بسبب الكسرة في عين الفعل، وتوضيح ذلك: الفعل خاف أصله خَوِفَ، فالألف تُمال للدّلالة على أنَّ حركة عين الفعل مكسورة، والقسم الآخر: ما تُمال ألفه لأنّها من بنات الياء، أي إنَّ أصل الألف ياء، كالفعل هاب، إذ إنَّ أصله: هَيِبَ[٧] أو

---

(١) الكاف مثلّثة الحركة.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٣٩/٢.
(٣) ينظر: التّعليقة: ٩٦/٥.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٩/٢.
(٥) الكشف: ١٧٤/١.
(٦) الكتاب: ١٢٠/٤.
(٧) ينظر: الخصائص: ١٥٠/١.

هَيَبَ[١]، فتُمال الألف لكي تدلَّ على أنَّ أصلَ عين الفعل ياءٌ، وهذان النّوعان الأخيران تعد إمالتهما إمالة ذاتيّة[٢].

وإمعان النّظر في هذين القسمين الّذين ذكرهما سيبويه نجد عامل البنية العميقة له أثرٌ بارزٌ في إمالة الألف[٣]، وبتعبير آخر: أنَّ إمالة الألف في (خاف وهيب) يرجع إلى وجود الكسرة والياء في أصل الفعل، فإمالة الألف في هكذا أفعال راجع إلى البنية العميقة للكلمة؛ لذلك أميلت الألف، فالفعل (خاف) أُميلت ألفه نظرًا لوجود الكسرة في بنيته العميقة: (خَوِفَ)، وأُميلت الألف في (هاب) لوجود الياء في بنية الفعل العميقة: (هَيَب).

لذلك يمكن القول: إنَّ كلَّ ألف أُميلت للتنبيه على الأصل إنّما يكون نتيجة تأثير البنية العميقة على الألف، نحو: فتى، ومَرمى، ومُستَقْصى، وناب، وعاب، ورمى[٤]، وكذلك الإمالة في حَبالى؛ لأنّها أُميلت نظرًا إلى المفرد[٥].

وكلُّ ما تقدّم من إمالة كانت فيه الألف متّصلة، "وقد أجرَوا الألف المُنْفَصِلة مُجْرى المُتَّصلة، فقالوا: دَرَسْتُ عِلما، ورَأيتُ زيدا في الوقف، وهو قليل"[٦]، وسبب قلّتها هو أنَّ هذه الألف ليست لازمة في الاسم وهي مُبدلة من التّنوين فأجروها مجرى ما هو من نفس الكلمة[٧]، "فإذا وصلت لم تُمل؛ لأنَّها تصيرُ تنوينًا"[٨].

السّبب الرّابع: الإمالة للإمالة:

يختلف هذا السّبب في الإمالة عن الأسباب المذكورة آنفًا في كون أنَّ الإمالة تتحقّق لا على أساس المجاورة أو القرب بين الألف وبين الكسرة والياء، لكنّها تُمال بسبب وجود إمالة تسبقها في الكلمة فتُمال لإمالتها نحو: رَأيتُ عِمادًا وكَتَبْتُ كِتابًا، إذ قال ابن

---

(١) ينظر: مقاييس اللّغة: مادّة: هيب ٢٢/٦.
(٢) ينظر: التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٢٢٤.
(٣) ينظر: شرح صوتيّات سيبويه: ٢٩١.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٣٧/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٨/٢.
(٦) المصدر نفسه: ٣٣٩/٢.
(٧) ينظر: المفصّل: ١٩٢/٥.
(٨) البديع في علم العربيّة:٣٣٩/٢.

الأثير: "أَملتَ فتحةَ الميم؛ للكسرة قبلها، ثُم أملتَ فَتْحةَ الدّال؛ للإمالة الحاصلة في الميم"(١)، ففي مثال ابن الأثير (عِمادا) إمالتان: الأولى: إمالة الألف للكسرة السّابقة لها، والثّانية: إمالة الألف الثّانية لإمالة الأولى، "وهذه الإمالة إنّما تعرض في الوقف على الألف المبدلة من التّنوين، فإذا وصلت عاد التّنوين، وبطُلت الإمالة، وهي قليلة الاستعمال في كلامهم؛ لأنّها عارضةٌ بسبب الوقف"(٢).

والغرض الرئيس من هذا النّوع من الإمالة هو تحقيق التّناسب في الكلام، والمشاكلة بين نهايات الآيات، ويلحظُ ذلك في قول ابن مالك (ت٦٧٢هـ): " الألف قد تمال طلب التناسب كإمالة ثاني الألفين في نحو: معرايا ورأيت عمادا وكإمالة ألفي: {وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى}(٣) ليشاكل التلفظ بهما التلفظ بما بعدهما"(٤)، وقد أشار ابن الأثير إلى هذه المشاكلة بين الآيات، إذ قال: "أمّا قوله تعالى: {وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا}(٥) فلمشاكلة جلّاها ويغشاها"(٦).

رابعًا: تأثير أصوات الاستعلاء في الإمالة:

للإمالة أحكامٌ خاصّة مع أصوات الاستعلاء، إذ قد تمنع هذه الأصوات إمالة الألف في بعض البيئات الصّوتيّة التي تجوز فيها الإمالة، ويكون هذا المنع في الأسماء دون الأفعال، فهي تُمال معها(٧)، على الرّغم من وجود أحد أصوات الاستعلاء فيها ؛ كالفعل (خاف)، فالإمالة جائزة فيه على الرّغم من وجود صوت الخاء قبل الألف، ويبدو أنَّ سبب إهمال المنع وإجازة الإمالة في الأفعال راجعٌ إلى أنَّ هناك أفعالًا تُمال فيها الألف لذاتها، أي إنَّها تُمال؛ لأنَّ سبب الإمالة موجودٌ في نفسها(٨)، فالألف في (خاف) أصلها

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٤٠/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) سورة الضّحى: ١، ٢.
(٤) شرح الشّافية الكافية: ١٩٧٥/٤.
(٥) سورة الشّمس: ١.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٣٣٨/٢.
(٧) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤١/٢.
(٨) ينظر: التّطبيق الصّرفيّ: ١٩٦.

واو مكسورة؛ لذلك تُمال للواو المكسورة الّتي فيها، وكذلك الفعل (هاب) أصله (هيب)، فالألف فيه تُمال؛ لأنَّ السّببَ موجودٌ في الألف ذاتِها باعتبار أصلها ياء(١).

وأصوات الاستعلاء سبعة هي: "الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والغين، والخاء، والقاف"(٢)، ويرى ابن الأثير أنَّ هذه الأصوات لها أربعة أحكام من حيث قربها وبعدها عن الألف ومن حيث موقعها: قبل الألف أو بعدها، ومن حيث سكونها وحركتها:

الحكم الأوّل: أن تكون أصوات الاستعلاء قبل الألف، وفي هذه الحال تمتنع الإمالة، "نحو: صالح وضارب(*) وطاعن وظالم وغالب وخائف وقادم، فهذه تمنع الإمالة"(٣)؛ لأنَّ عمل اللّسان مع أصوات الاستعلاء مختلفٌ عن غيرها من الأصوات، إذ إنَّ النّطق بالصّاد في (صالِح) تجعل اللّسان يتصعّد نحو الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى ... فلمّا كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي، وقويت على الألف كان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم"(٤).

فهذه الأصوات لقوّتها "تجذب الألف إلى الفتح، وتمنعه من التّسفّل"(٥) على الرّغم من وجود الكسرة بعد هذه الكلمات بسبب ذلك التّقارب الأدائي بين هذه الأصوات وبين صوت الألف عبر اشتراكها بصفة الاستعلاء(٦)، إذ تجعل الأصوات السّبعة تقوى على منع الإمالة(٧)، فتكون الغلبة لها على الكسرة المتسفّلة، فمنعوا الإمالة إلّا في بعض الأسماء؛ كمُعطى ومُرْخى، إذ إنَّ صوت الاستعلاء جاء قبل الألف مباشرة وكان حقُّ الألف الإمالة بَيدَ أنَّ الاسم إذا كان آخره ألفًا - رابعة فما فوق - "قَوِيَ جانبُ الياءِ، حتّى غلبَ الحرفَ المستعلي، فقالوا: مُعْطى ومُرْخى فأمالوهُما مع المُسْتَعْلي"(٨).

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٥٦.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٤١/٢.
(*) هذا المثال لا يخلو من إشكال وسيأتي ذكره في فقرة: تأثير الرّاء في الإمالة.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣٤١/٢.
(٤) الكتاب: ١٢٩/٤.
(٥) أسرار العربيّة: ٢٨٠.
(٦) ينظر: التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٢٢٩.
(٧) ينظر: شرح صوتيّات سيبويه: ٢٨٣.
(٨) الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٢١٣/١.

ويبدو أنَّ منع الإمالة في هكذا مواضع تجعل نطق الألف بين الواو والألف الخالصة[١] بعد أن كان نطقه بين الألف والياء، ففي (عماد) يكون نطق الألف بين الألف والياء عند الإمالة:

ألف خالصة

عـــ دِل

ياء خالصة

أمّا الألف في (صالِح) فتكون بين الواو والألف:

واو خالصة

صـــ لِح

ألف خالصة

والحقيقة أنَّ الألف الّتي بين الألف والواو هي عبارة عن تفخيم أو تغليظ يدخل الألف، ويعرّف المرعشيّ التّفخيم بأنَّه "عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه"[٢]، وفي نظر المحدثين هو عبارة عن ارتفاع مؤخرة اللّسان قليلًا إلى الحنك الأعلى فيصير الفمّ في مجموعه حجرة رنين تكون صالحة لإنتاج التّفخيم في الألف[٣]،فابن الأثير خطّأَ إمالة الألف الواقعة بعد صوت من أصوات الاستعلاء، إذ

(١) ينظر: دراسات في علم اللّغة: ٩٢.
(٢) جهد المقل: ١٥٤-١٥٥.
(٣) ينظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ٥٣.

قال: "وقول النّاس: فلان قاعد خطأ"[١]، ولا يُعلم أحدٌ يميل هذه الألف إلّا من لا يؤخذ بلغته[٢].

الحكم الثّاني: أن تكون أصوات الاستعلاء قبل الألف بحرف، وهذه الحالة لا تخلو من أن تكون هذه الأصوات "متحرّكة أو ساكنة، والمتحرّكة لا تخلو أن تكون مفتوحة أو مضمومة او مكسورة"[٣]، فإذا كان صوت الاستعلاء مضمومًا أو مفتوحًا فإنَّه يمنع الإمالة، "وإن كان معها مقتضيها، نحو: صفاء وضباب وطعام وظلام وغُداق وخلاء وقتام"[٤]، وعلّة المنع هنا هي أنَّ الضّمّة والفتحة تمنعان الإمالة إذا كانتا قبل الألف، نحو: حُباب[٥] وعذاب[٦]، فإذا اجتمعتا مع صوت الاستعلاء كانت الغلبة لهما[٧].

وأغلب الظّنِّ أنَّ سبب منع الإمالة هو وجود مناسبة بين نطق الأصوات المستعلية وبين نطق هاتين الحركتين[٨] - كالضمّة على سبيل المثال - ، ففي كلمة غُداق ينماز صوت الغين بارتفاع اللّسان نحو الحنك الأعلى باتجاه الطّبق فيلتصق به التصاقًا يسمح بمرور الهواء بين اللّسان والطبق[٩].

أمّا الضمّة الّتي على الغين فهي أيضًا تنماز بارتفاع مؤخرة اللّسان قليلًا إلى الحنك الأعلى[١٠]، فضلًا عن أنَّ شكل الشفتين لا يختلف في هذين الصّوتين، وهذا يؤدّي إلى وجود ارتفاعين في الكلمة الواحدة، فتكون الغلبة لهما على السّبب المقتضي إمالة الألف.

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٤١/٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ١٢٩/٤، والأصول: ١٦٤/٣، وتوجيه اللّمع، ابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ): ٦٠٥.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣٤١/٢.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٣٤١/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٦/٢.
(٦) ينظر: الكتاب: ١٣٠/٤.
(٧) ينظر: المصدر نفسه.
(٨) ينظر: التّطبيق الصّرفيّ: ١٩٦.
(٩) ينظر: علم الأصوات اللّغويّة: ٨١.
(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٩٥.

وأصوات الاستعلاء "المكسورة تُجيزُ الإمالة نحو: صِمام وضِعاف وطلاب وظلال وغِلاب وخِفاف وقِفاف"(١)، ووجه إجازتها أنَّ الكسر يُضعِفُ الاستعلاء(٢)، أي إنَّ الصّوت لا يأخذ استعلاءه على الوجه التّام بسبب الكسرة المصاحبة له، فصوت الاستعلاء – كالصّاد مثلًا- تتطلّب ارتفاعًا في مؤخرة اللّسان نحو الطّبق مع رجوع اللّسان إلى الوراء في اتجاه الحائط الخلفي للحلق(٣)، أمّا الكسرة فتتطلّب ارتفاعًا في مقدّمة اللّسان نحو الحنك الأعلى فضلًا عن انفراج الشّفتين وعدم استدارتهما حين النّطق بها(٤)، وهذا الانفراج في الشّفتين والارتفاع في مقدّمة اللّسان في الكسرة يؤدّيان إلى التّقليل من استعلاء الصّوت، "فصارت سُلّمًا إلى جواز الإمالة"(٥).

وإن كانت الأصوات المستعلية ساكنة فلا يخلو ما قبلها من أن يكون: "مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، فالمفتوح والمضموم يمنعان الإمالة، نحو: أصلاب، وأضعاف ومغتال ومقتاد، والمكسورة يجيزها بعضهم، ويمنع منها آخرون، نحو: مصباح ومطعام ومضمار ومظعان ومقلات ومغلاق، فمن أمال اعتقد الكسرة في الحرف المستعلي، ومن منع اعتقد الفتحة التي قبل الألف في الحرف المستعلي"(٦).

الحكم الثّالث: قال ابن الأثير: إذا كان "الحرف المستعلي قبل الألف بحرفين فلا يخلو أن يكون: مضمومًا أو مفتوحًا أو مكسورًا"(٧)، فتمتنع الإمالة إذا كان الصّوت المستعلي مضمومًا أو مفتوحًا، نحو: ظُلُمات وغَلّاب، أمّا إذا كان الصّوت المسْتعلي مكسورًا فالإمالة جائزة، نحو: ظِلمان، وغِلمان(٨).

الحكم الرّابع: يرى ابن الأثير أنَّ الإمالة تَمْتَنِعُ على كلِّ حال إذا جاء صوت الاستعلاء بعد الألف، سواء جاء بدون فاصلٍ نحو: حاصِل وفاصِل(٩)، أم جاء بفاصلٍ واحد نحو:

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٤١/٢.
(٢) ينظر: أسرار العربيّة: ٢٨٠.
(٣) علم الأصوات اللّغويّة: ٦٨.
(٤) ينظر: علم الأصوات اللغويّة: ٩٤.
(٥) أسرار العربيّة: ٢٨٠.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٣٤١/٢- ٣٤٢.
(٧) المصدر نفسه: ٣٤٢/٢.
(٨) ينظر: المصدر نفسه.
(٩) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٢/٢.

راهص وسابغ وواعظ[١]، وعلى الرّغم من كونه حاجزًا بين الألف وصوت الاستعلاء إلّا أنَّ تأثيره في منع الإمالة لا يحجب[٢].

وكذلك إذا جاء فاصلان بين الألف وصوت الاستعلاء "نحو: مساليخ ومناشيط ومعاليق"[٣]، ويُلحظ في هذه الأمثلة أنَّ أحد هذين الفاصلين هو الياء ومع ذلك لم يؤثّر على الألف؛ ممّا يعني غلبة تأثير صوت الاستعلاء على تأثير صوت الياء[٤].

ويرى ابن الأثير أنَّ الأصوات المستعلية إذا جاءت بعد الألف تكون أشدّ منعًا لإمالة الألف منها إذا كانت قبل الألف[٥]، وهذا مذهب كلِّ العرب[٦].

وقد أجرى العرب المنفصل مجرى المتّصل فمنعوا الإمالة في قولك: مررت بمال قاسم، وأماله بعضهم[٧]، أي إنَّ من العرب من لم يعتدّ بصوت الاستعلاء إذا ولي الألف من كلمة أخرى[٨].

خامسًا: تأثير الرّاء في الإمالة:

عند دراسة ابن الأثر لصفات الأصوات وصف صوت الرّاء بأنّه صوتٌ ينفرد بصفة التّكرير، فهو صوتٌ مكرّرٌ؛ "لأنَّ اللّسان يتعثّرُ فيه حتّى كأنّه ينطق بحرفين، وهو حرف شديد جرى فيه الصّوت"[٩]، وقبل الخوض في تفاصيل تأثير الرّاء في الإمالة يحاول البحث بيان حقيقية هذا التأثير، إذ يرى ابن الأثير أنَّ سرّ منع الإمالة مع الرّاء في بعض الحالات يكون بسبب التّكرير الّذي فيها[١٠]، ويكشف لنا علماء اللّغة والقراءات سرّ إمالة الألف ومنعها مع الرّاء، إذ إنَّ التّكرير الّذي في الرّاء المحرّكة

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٢/٢.
(٢) ينظر: شرح المفصّل: ١٩٦/٥، وشرح صوتيّات سيبويه: ٢٨٥.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣٤٢/٢.
(٤) ينظر: شرح صوتيّات سيبويه: ٢٨٥.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٢/٢.
(٦) ينظر: اللّباب: ٤٥٥/٢.
(٧) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٢/٢- ٣٤٣.
(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ١٥٠٠/٣.
(٩) البديع في علم العربيّة: ٦١٨/٢.
(١٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٤/٢.

يقوم مقام حركتين، فإن كان صوت الرّاء مضمومًا أو مفتوحًا أو مكسورًا فكأنَّك تنطق بحركتين[١]، وبذلك تكون هذه الحركات أقوى من غيرها وهي على الرّاء.

ورأى الباحث حسام غضبان الرّبيعي أنَّ هناك تناقضًا في أقوال العلماء حول صفة التّكرير في الرّاء[٢]، مستدلًّا بأقوال مكّي القيسيّ الّذي يصف الرّاء المكسورة بأنَّها تمنع الإمالة؛ لأنّها صوت تكرير فتكون الكسرة عليه كأنّها مكرّرة[٣]، على حين أنّه يوجب إخفاء هذا التّكرير في القراءة، إذ قال: "ولا بدّ في القراءة من إخفاء التّكرير"[٤]، أي إنَّ التّكرير أطلق على الرّاء لكي يتجنّب المتكلّم هذه الصّفة، ولا يكرّرها في القراءة[٥].

ولا يظنُّ الباحث أنَّ هذا العالم قد فاته هكذا أمرٌ، وذلك لدليلين:

الأوّل: بتتبّع الباحث آراء بعض العلماء؛ أمثال: سيبويه، ومكّيّ القيسيّ، وابن أبي مريم الفسويّ، وابن الأثير ـ لَحظ أنَّ هؤلاء العلماء لا يجزمون بأنَّ النّطق بالرّاء عبارة عن نطق راءين مكرّرين، بل قالوا: كأنّك تنطقها مضاعفة[٦]، أو تنطقها كأنّها مكرّرة[٧]، أو كأنّها تجري مجرى حرفين[٨]؛ لذلك الحركة فيه تقوم مقام حركتين، أي إنّهم استعملوا التّشبيه في وصف التّكرير الّذي في الرّاء.

الثّاني: زعم سيبويه أنَّ زنة الرّاء المكرّرة عبارة عن زنة حرف واحد وإن كان التّكرير الّذي فيها عبارة عن حرفين، إذ قال: "وقالوا: من قرارِك، فغلبت كما غلبت القاف وأخواتها، فلا تكون أقوى من القاف، لأنّها وإن كانت كأنّها حرفان مفتوحان فإنّما هي

---

(١) ينظر: الكشف: ١٧١/١، والموضح: ٢١٣/١، وأسرار العربيّة: ٢٦٠، والدّرّ النّثير: ٤٩/٤.
(٢) ينظر: الظواهر اللّغويّة والنّحويّة في قراءة ورش (رسالة)، حسام غضبان جاسم الرّبيعيّ: ٦٥، والبحث الصّوتيّ في أطاريح القراءات القرآنيّة ورسائلها الجامعيّة جامعة بغداد – أنموذجًا – (أطروحة)، مها عبد الرّزّاق خضير: ٢٦١.
(٣) ينظر: الكشف: ١٧١/١، والظواهر اللّغويّة والنّحويّة في قراءة ورش: ٦٥، والبحث الصّوتيّ في أطاريح القراءات القرآنية: ٢٦١.
(٤) ينظر: الرّعاية: ١٣١.
(٥) ينظر: القول السّديد في علم التّجويد: ١٧٤.
(٦) ينظر: الكتاب: ١٣٦/٤.
(٧) ينظر: الرّعاية: ١٣١، والبديع في علم العربيّة: ٦١٨/٢.
(٨) ينظر: الموضح: ٢١٣/١.

حرفٌ واحد، بزنته"[١]؛ لذلك لا يوجد في كلام مكّيّ القيسيّ المذكور سابقًا تناقضٌ يُنسَبُ إليه.

ويبدو أنَّ سرّ إمالة الألف ومنعها مع الرّاء نتيجة الاضطراب في موضعه، فاللّسان يضطرب أو يتعثّر حين النّطق به، قال ابن الأثير: "أما المكرّر فهو الراء؛ لأنّ اللسان يتعثّر فيه حتّى كأنّه ينطق بحرفين، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت"[٢]، وهذا الاضطراب أو التّعثّر هو الّذي يجعل الرّاء تخرج كأنها مضاعفة[٣]، فتؤثّر في الألف الّتي تعدُّ من "أضعف الحروف المعتلّة"[٤]، نتيجة امتدادها الشّديد في الفم وهويها فيه فضلًا عن وسع مخرجها[٥]، ممّا جعلها تتأثّر في الاضطراب الّذي في الرّاء، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فأنَّ صوت الرّاء ينماز بنطقين مختلفين بحسب الحركة الّتي عليه، فإذا كان ساكنًا أو متبوعًا بالضّمّة أو الكسرة - قصيرة كانت أم طويلة - فتكون الرّاء شبيهةٌ بالأصوات المستعلية "في الارتفاع ولذلك يقلبها الألثغ غينًا، وذلك يدلّ على قرب مخرجها من مخرج الغين"[٦]، وشبه الاستعلاء هذا يؤثّر في نطق الألف فتجعلها مستعلية ليكون جري اللّسان على طريقة واحدة.

أمّا إذا كانت الرّاء مشوبةً بالكسرة فنطقها يختلف عن نطق الرّاء المذكورة آنفًا، إذ يكون الرأس المدبّب من اللّسان هو الّذي يشترك في نطق الرّاء المكسورة لا طرف اللّسان كلّه، وهذه الكيفيّة تجعل الرّاء مرقّقة منخفضةً نحو الحنك الأسفل فتؤثّرُ في نطق الألف جاعلة إياها ممالة نحو الياء.

فابن الأثير ذكر عدّة سياقات تؤثّر فيها الرّاء بالألف فتمنعها أو تميلها:

الأوّل: راءٌ مانعة للإمالة:

تكون الرّاء مانعةً للإمالة إذا جاءت قبل الألف أو بعدها، "مفتوحةً أو مضمومة، كيف وقعت في حالة الرّفع والنّصب نحو: راشد ورَباب وسِراج ورُفات وجابر

---

(١) الكتاب: ١٣٧/٤.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٦١٨/٢.
(٣) ويبدو أنَّ العلماء قد منعوا إدغامها في مقاربها بينما مقاربها يُدغمُ فيها للسبب المذكور.
(٤) دراسات في علم اللّغة: ٧٦.
(٥) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٧٦/١.
(٦) الصّفوة الصّفيّة: ٤٩٩/٢، والدّرس الصّوتيّ عند النّيليّ: ١٩٩.

ومبارك"[١]، فلم يميلوا؛ لأنَّ الرّاء بسبب نطقها المميّز تخرج وكأنّها حرفان مضمومان أو مفتوحان، " فقويت على نصب الألفات، حيث كانت بمنزلة حرفين[٢].

ومعنى قول ابن الأثير: (في حالة الرّفع والنّصب) أي إذا كانت حركة الرّاء حركة إعرابيّة، وفي هذه الحال تكون الحركة غير لازمة، فإذا رفعت الاسم أو نصبته منعت الألف من الإمالة، "فأمّا الجرّ فتميل، نحو: مررت بكافِر وحِمار"[٣]، وأمال قومٌ من العرب الكافر والمنابر[٤]؛ لبعد الرّاء عن الألف فضلًا عن أنَّ الرّاء لم تقْوَ قوة أصوات الاستعلاء؛ لأنّها من موضع اللّام وقريبة من الياء[٥].

ويرى ابن الأثير أنَّ "إمالة الكافرين أحسن من إمالة الكافر؛ لأنَّ كسرة الرّاء مع الجمع ألزم منها مع الواحد"[٦]؛ لأنَّ الرّاء في (كافر) قد يزول عنها الكسر، وذلك إذا رُفعت أو نُصِبت، أمَّا (الكافرين) فلا تتأثّر الرّاء فيها لأنَّ الكسر فيها لازم فيها وبعدها ياء[٧].

ويبدو أنَّ كلمة (الكافرين) فيها أكثر من سببٍ يؤثّر في إمالة الألف إذا جاءت منصوبة أو مجرورة:

_ الكسرة الّتي تتبع الألف، فهي ككسرة (عالِم).

_ الرّاء المكسورة، إذ تنطق الكسرة فيها وكأنّها كسرتان.

_ الياء الّتي بعد الرّاء، فضلًا عن خلو هذه الكلمة من أصوات الاستعلاء. أمّا إذا جاءت الكلمة مرفوعة فتمتنع الإمالة فيها؛ لأنَّ الضمّة تتضاعف لمضاعفة الرّاء[٨].

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٤٤/٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ١٣٦/٤، وشرح المفصّل: ١٩٩/٥، والإمالة في القراءات واللّهجات: ٢٣٧، وشرح صوتيّات سيبويه: ٢٨٧.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣٤٤/٢.
(٤) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٤/٢.
(٥) ينظر: الكتاب: ١٣٧/٤، الأصول: ١٦٧/٣، وشرح المفصّل: ٢٠٠/٥.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٣٤٤/٢.
(٧) ينظر: المقتضب: ٤٨/٣.
(٨) ينظر: التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٢٣٣.

الثّاني: راءٌ جالبة للإمالة:

تكون الرّاء جالبة للإمالة إذا كانت مكسورة سواء كانت قبل الألف نحو: رِكاب، أم بعدها نحو: شارِب(١). وإنّما تكون جالبة للإمالة بسبب التّكرير الّذي فيها إذ تجعل الكسرة عبارة عن كسرتين، وفي هذه الحال تكون هذه الرّاء المكسورة لازمة التّرقيق في كلام العرب(٢)، وبذلك تُمال الألف معها.

وتجدر الملاحظة إلى "أنَّ الراءَ المفتوحة إنّما تمنع الإمالة إذا وَلِيَتِ الألفَ نحو: راشد، كما أنَّ المكسورة إنّما تجلب الإمالة إذا وَليتْها الألفُ نحو: حارِث"(٣).

الثّالث: راءٌ غالبة على المستعلي:

تكون الرّاء غالبة على المستعلي، "وذلك إذا تقدّم المستعلي مفتوحًا، وتأخّرت هي مكسورة، نحو: غارِب وضارِب وقارِب وغارِم(*) وخارِب وظافر وطارد"(٤)، وهذا النصّ يكشف للبحث تناقضًا في أمثلة ابن الأثير، فهو حين ذكر سابقًا أنَّ من أصوات الاستعلاء المانعة للإمالة: الضّاد، ومثّل لها بكلمة (ضارِب)، أي إنَّ الألف في هذا المثال ممنوعة من الإمالة، لكنّه كرّر المثال نفسه هنا ذاكرًا أنَّ الإمالة جائزة في هذا المثال بسبب غلبة الرّاء على المستعلي، وهذا تناقضٌ، والصّحيح أنَّ الإمالة ممتنعة في (ضارِب) ومثيلاتها.

وعلّة غلبة الرّاء على الصّوت المستعلي؛ لأنَّ "الألف المكتنفة بصوت استعلاء سابق وصوت راء مكسورة لاحق، فإنَّ الإمالة جائزة بتأثير كسر الرّاء لسعة مساحته الأدائيّة الّتي يترتّب عليها سعة مساحة الكسر"(٥).

---

(١) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٤/٢.
(٢) ينظر: الدّرّ النّثير: ٥٢/٤.
(٣) الموضح: ٢١٣/١.
(*) الأحسن أن يقول: صارم؛ لأنَّ الغين قد ذُكِرَت.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٣٤٤/٢.
(٥) التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٢٣٦.

ويرجّح ابن الأثير ترك الإمالة فيما إذا فُصل بين الألف والرّاء نحو: قادِر، وهو يوافق سيبويه على ترك الإمالة في هكذا مواضع، مستشهدًا بكلامه: إذ قال "سيبويه: قال قوم يرتضى بعربيّتهم: مررت بقادِر، وأنشد(١):

عَسَى اللهُ يُغنِي عَنْ بِلادِ ابن قادِرٍ

بمُنهَمِرٍ جَوْنِ الرَّباب سَكُوب"(٢)

أمّا إذا ضُمّت الرّاء أو فُتِحَت لم تجز الإمالة(٣)، لأنَّ البيئة الصّوتيّة تكون مناسبة لعدم الإمالة لتوفّر أكثر من سبب لمنعها؛ كصوت الاستعلاء والفتحة أو الضمّة فضلًا عن الرّاء الّتي تجعل الحركة كأنّها حركتان.

الرّابع: راءٌ مغلوبة

قال ابن الأثير: تكون الرّاء مغلوبة، "وهي عكس الثّالث، بأن تتقدَّم(*) الرّاء ويتأخر المستعلي، فلا تُمال الكلمة وإن انكسرت الرّاء، نحو: فارِقٍ، وسارِق، وعارِض، وخارِص، وراتِق، ورافِع، وراغِب، ومفارِيق"(٤)، وأمثلة ابن الأثير تكشف النّقاب عن أشكالات عدّة تُبيّن غلبة الصوت المستعلي على الرّاء:

الأوّل: قوله: (فارِق)، إذ جاءت الألف قبل الرّاء والقاف لكنَّ الرّاء تتقدّم القاف، فتمتنع الإمالة على الرّغم من وجود فاصل من ميزاته أن يجلب الألف للإمالة وهو الرّاء المكسورة، وإجراء الموازنة بين (قارِب) وبين (فارِق) تُظهر لنا أنَّه إذا أملت الألف في (قارِب) كأنّه نزولٌ من أعلى إلى أسفل(٥)، والنّزول من أعلى إلى أسفل يكون سهلًا يسيرًا على اللّسان؛ لذلك أُجيزت الإمالة في (قارِب) وما شابهها، أمّا إذا أُميلت الألف

---

(١) نُسِبَ البيتُ الشّعريّ إلى هدبة بن خشرم العذريّ ونُسب أيضًا إلى سماعة بن أشول النّعاميّ. ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٥/٢ هامش رقم: ١.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٤٤/٢، ٣٤٥، وينظر: الكتاب: ١٣٩/٤.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٥/٢.
(*) الصّواب: تتقدّم.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ينظر: شرح السّيرافيّ: ٣/٥.

في (فارِق) صار كأنَّه صعودٌ من أسفل إلى أعلى[١]، وهذا يؤدّى إلى ثقلٍ في جري اللّسان؛ لذلك امتنعت الإمالة في (فارِق) وما كان على شاكلته.

الثّاني: المثال (خارِص)، إذ يُلحظ أنَّ امتناع الإمالة فيه أشدّ من (فارِق وسارِق) بسبب وجود صوتي استعلاء في هذه الكلمة وهما الخاء والصّاد.

الثّالث: في مثال ابن الأثير (راغب) تغيّر ترتيب الألف في الكلمة، إذ جاءت الألف بين الرّاء وبين صوت الاستعلاء، بيدَ أنَّ الرّاء جاءت قبل صوت الاستعلاء فَمُنِعت من الإمالة، ويبدو أنَّ الإمالة تمتنع مهما جاء التّرتيب شريطةَ تقدّم الرّاء على صوت الاستعلاء سواء جاءا بعد الألف؛ كفارِق، أم جاءت الألف بينهما؛ كراغِب، أم فصل فاصلٌ بين الرّاء وصوت الاستعلاء؛ كراتِق ومفاريق.

الرّابع: يبدو أنَّ المثال (رافع) لا تنطبق عليه القاعدة المذكورة آنفًا؛ لخلوّه من صوت الاستعلاء وهو مخالفٌ للقاعدة، وربّما قصد ابن الأثير كلمة (رافغ)[٢] وليس (رافع).

الخامس: اجتماع راءين في كلمة واحدة:

إذا اجتمعت راءان في كلمة واحدة وكانت إحداهما مكسورة والأخرى مفتوحة كانت الغلبة للرّاء المكسورة، فتُمال الألف لأجلها، "نحو: الأبرار والأشرار والقرار[٣]، وأرجح الظنَّ أن تكون الإمالة في حال الوصل وأن تكون الكلمة مخفوضة حتّى تتحقّق الإمالة أمّا في حال الوقف فالإمالة ممتنعة؛ لسقوط الكسرة من الرّاء.

ويُلحظ في كلمة (القرارِ) المذكورة آنفًا وجود صوت الاستعلاء فيها فضلًا عن وجود الرّاء المفتوحة لكنَّ هذين المانعين لم يجرآ على منع الإمالة؛ لأنَّ الرّاء المكسورة قد غلبت "الرّاء المفتوحة، كما غلبت الحرف المستعلي في: قارِب؛ لأنَّ الرّاء المفتوحة لا تكون أقوى من الحرف المستعلي، وقد غلبته الرّاء المكسورة"[٤].

السّادس: أثر الرّاء في الحركات:

---

(١) ينظر: المصدر نفسه.
(٢) يعني واسع، يُقال: فلان في عيش رافغ: واسع. ينظر: جمهرة اللّغة: ٧٧٨/٢ مادة (رغف).
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣٤٥/٢.
(٤) الموضح: ٢١٣/١.

للرّاء المكسورة أثر في حركتيّ الفتحة والضّمّة، إذ أمالوا الفتحة والضّمّة "نحو الكسرة ولا ألف بعدها، إذا كان بعدها راءٌ مكسورة"[١] في بيئات صوتيّة محدّدة، ومن هذه البيئات:

_ مِنَ النَّفَرِ:

أميلت الفتحة الّتي على الفاء نحو الكسرة بسبب الرّاء؛ لأنَّ حركتها تجري مجرى حركتين، "وقياس هذا الباب: أن يُجعَل ما يلي الفتحة بمنزلة ما يلي الألف"[٢]، ويكون نطق هذه "الفتحة (ـَـ) نطقًا أماميًّا فيقترب مخرجها من مخرج الـ (e)"[٣].

_ مررت بِبَعِير:

"وقالوا: مررت ببعير، فأمالوا فتحة الباء؛ لأنّ العين مكسورة"[٤]، وكلامه يشير إلى أنَّ الإمالة جائزة على الرّغم من وجود فاصل بين الفتحة والرّاء.

_ مِن عَمْرو:

في هذا المثال صارت الميم حاجزًا بين الفتحة والرّاء المكسورة بيدَ أنَّ هذا الحاجز ضعيف الأثر في منع الإمالة[٥]؛ لأنَّه ساكن فجازت الإمالة[٦].

_ مِنَ الشّرِق:

امتنعت الإمالة في هذا المثال؛ "لأنَّ بعدَ الرّاء حرفًا مستعليًا"[٧]، فتمتنع إمالة الفتحة لشبهها بألف مارِق[٨]، أمّا إذا جاء صوت الاستعلاء قبل الرّاء فلم تمتنع الإمالة نحو من النُّغَرِ[٩].

_ مِنَ المُحاذَرِ:

---

(١) المصدر السّابق.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٣٤٦/٢.
(٣) دروس في علم أصوات العربيّة: ٨٩.
(٤) المصدر السّابق.
(٥) ينظر: شرح صوتيّات سيبويه: ٢٩٠.
(٦) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٦/٢.
(٧) المصدر نفسه.
(٨) ينظر: الكتاب: ١٤٤/٤، وشرح السّيرافيّ: ١٠/٥.
(٩) ينظر: المصدران أنفسهما، والتّعليقة: ١٩٦/٤.

أمالوا الفتحة الّتي في الذَّال لكسرة الرّاء، والمتمعّن النظر في هذا المثال يجد أنَّ الألف كان لها الحقّ في الإمالة لوجود الرّاء في هذه البيئة الصّوتيّة ذاتها بيدَ أنّهم لم يميلوا لوجود أكثر من مانع يمنع إمالة الالف، وقد صرّح بذلك ابن الأثير، إذ قال: "ولم يمكنهم إمالة الألف؛ لبعدها، ولأنَّ قبلها فتحة وبعدها فتحة"(١).

_ خَبَطَ الرِّيف:

أشار ابن الأثير في هذا المثال إلى أنَّ المنفصل يجري مجرى المتّصل، إذ جاءت الفتحة في كلمة والرّاء في كلمة أخرى، "فأمالوا، وبينهما حرف، كما قالوا: مِنَ المَطَرِ، فأمالوا، ولا حرف بينهما"(٢).

_ من السَّمُر:

تؤثّر الكسرة في الضّمة فتميلها إليها(٣) و"كأنّك ترومُ الكسرة"(٤)، "فتخرج الضّمّة بضمّ الشّفتين بدون رفع ظهر اللّسان نحو سقف الفم الخلفيّ، لكنّه يرتفع نحو موضع الكسرة في الأمام"(٥).

سادسًا: لواحق الإمالة:

أفرد ابن الأثير فصلًا وسمه بـ (لواحق باب الإمالة) ذكر فيه كلمات لحقتها الإمالة وقسمها على ستة أمور:

الأوّل: إمالة على غير قياس:

أمالت العرب "بعض الأسماء على غير قياس، قالوا: هذا الحجّاج والعجّاج، وهما علمان"(٦)، فأُميلا في الرّفع والنّصب(٧)، "والوجْهُ تفخيمُها لأنَّ الألفَ زائدةٌ أَو منقلبةٌ عَن وَاو ومَنْ أمالها حَمَلَها على تصرّف الأسماءِ"(٨)، ومنهم من رأى أنَّ وجه الإمالة

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٣٤٦/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٦/٢.
(٤) الكتاب: ١٤٣/٤.
(٥) شرح صوتيّات سيبويه: ٢٩١.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٣٤٧/٢.
(٧) ينظر: توجيه اللّمع: ٦١٤.
(٨) اللّباب: ٤٥٨/٢.

فيها كثرة الاستعمال وكثرة دورانها على ألسنة النّاطقين[١]، ويرجّح ابن الأثير ترك الإمالة في هكذا بيئات صوتيّة؛ "لعدم أسبابها، فإذا صرتَ إلى الجرِّ جازت الإمالة"[٢].

الثّاني: إمالة ما كان على فاعِل وفواعِل ومُفاعِل:

أمال قومٌ بعض الكلمات الّتي على وزن فاعِلٍ وفواعِل ومُفاعِل، "إذا كان لامُها مضاعفًا نحو: جادٍّ، ومادٍّ، وجوادٍّ، ومُمادٍّ؛ نظرًا إلى الأصل قبل الإدغام، والأكثر على ترك الإمالة؛ لزوال سببها"[٣]، وهو الكسرة الّتي في اللّام الأولى، إذ حُذِفَت الكسرة فالتقى متماثلان: ساكنٌ فمتحرّك فأُدغما.

الثّالث: إمالة الأسماء غير المتمكّنة:

تكون الإمالة في الأسماء المتمكّنة والأفعال دون الحروف؛ لأنّها ضرب من التّصرّف فهي تغييرٌ[٤]، إلّا أنَّ العرب أمالت بعض الأسماء غير المتمكّنة والموغلة في شبه الحرف، وضابطها: أن تكون مستقلّة بنفسها، نحو: ذا، وأنّى، ومَتى[٥]، فأصبحت قويّة لاستقلالها فلحقت في القوّة بالأسماء في جواز دخول الإمالة فيها[٦].

"ولم يميلوا ما ليس بِمُسْتَقِلٍّ منها، نحو: ما الاستفهاميّة والشّرطيّة"[٧]، لأنّها لمّا لم تقوَ قوّة المستقلّة لم تدخلها الإمالة المؤذنة بقوة الكلمة وتصريفها[٨].

الرّابع: إمالة هاء التأنيث:

قال أبو السّعادات: "قد شبّهوا الهاء بالألف فأمالوا، قالوا ضربتُ ضربَه، وأخذت أخذَه"[٩]، وإمالة الهاء وما قبلها لغة جيدة انماز بها أهل الكوفة، إذ "قيل للكسائي إنّك تميل ما قبل هاء التّأنيث فقال: هذا طباعُ العربية. قال الحافظ أبو عمرو الداني يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن وهم بقية أبناء العرب

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ٤٢١/٣.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٧/٢.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٣٤٧/٢.
(٤) ينظر: شرح المفصّل: ٢٠٥/٥.
(٥) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٧/٢.
(٦) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٤١٥/٢.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٣٤٧/٢.
(٨) ينظر: المصدر السّابق.
(٩) البديع في علم العربيّة: ٣٤٧/٢.

يقولون أخذته أخذة وضربته ضربة. قال: وحكى نحو ذلك عنهم الأخفش سعيد بن مسعدة"[١]، وعلّة إمالتها أنّها أشبهت الألف؛ لأنّهما معًا للتّأنيث[٢]، وأشبهتها في الزيادة كألف التّأنيث، وسكونها في الوقف ولا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا كالألف، فضلًا عن التّقارب المخرجيّ بينهما[٣].

الخامس: إمالة حروف المعاني:

ينفي ابن الأثير وقوع الإمالة في حروف المعاني "كحتّى، وعلى، وإلى، وإلّا، وإمّا"[٤]، بيدَ أنَّه يستثني بعض الحروف في حال توفّر فيه أحد شرطين[٥]:

١ – الاستقلاليّة: أي إنَّ استقلال الحرف دليلٌ على قوّته، كـ "يا الّتي للنّداء وبلَى الّتي للجواب"[٦]، إذ أغنى هذان الحرفان عن الجمل[٧].

٢ – النّقل: إذا نُقلت هذه الحروف من الحرفيّة إلى الاسميّة جازت فيها الإمالة، قال "الخليل: لو سمّيت بها رجلًا أو امرأة جازت الإمالة"[٨].

---

(١) النّشر: ٨٢/٢.
(٢) ينظر: البديع في علم العربيّة: ٣٤٧/٢.
(٣) ينظر: الكشف: ٢٠٣/١.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٣٤٨/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٣٤٨/٢.
(٧) ينظر: شرح المفصّل: ٢٠٥/٥.
(٨) ينظر: ارتشاف الضّرَب: ٥٣٨/٢.

المبحث الثّاني

الإعلال

أولًا: مفهوم الإعلال وغايته.

ثانياً: عدد أصوات العلّة.

ثالثاً: أنواع الإعلال.

الأوّل: الإعلال بالقلب.

الثّاني: الإعلال بالحذف.

الثّالث: الإعلال بالنّقل.

أوّلًا:

مفهوم الإعلال وغايته:

يعدّ الإعلال من أهمِّ الظواهر الصوتيّة الّتي اختصّت بأصوات العربيّة إلى جانب الإبدال، فإن كان الإبدال يشملُ جميع التّبدّلات الصّوتيّة في أصوات العربيّة فإنَّ الإعلال ينماز عنه باختصاصه بأصوات العلّة، وقد قيل: إنَّ "الإعلال نوعٌ منه لكنّه خاصّ في حروف العلّة والهمزة. فكلُّ إعلال إبدال ولا عكس"(١)، فإذا كان الإبدال يخضع في بعض تبدّلاته الصّوتيّة إلى قوانين معيّنة(٢) فإنَّ الإعلال ينماز عنه بقواعد وقوانين بالغة الدّقة(٣) تكاد تدخل في جميع التّبدلات الصّوتيّة القائمة بين أصوات العلّة.

وتجدر الملاحظة إلى أنَّه على الرّغم من أنَّ الإعلال نوعٌ من الإبدال إلّا أنَّ هذا يكون في بعض تطبيقات الإعلال، ويبدو أنَّ مفهوم الإعلال أوسع من مفهوم الإبدال، ويُلحظ ذلك في المعنى اللّغويّ للإعلال، فهو من "علَّ المريضُ يعلُّ عِلّةً فهو عليل. ورجلٌ عُلَلَةٌ، أي كثيرُ العِلَل"(٤). نستنتج من هذا الكلام أنَّ الكلمة تصيبها العلّة في أحد أصواتها صامتًا كان أو صائتًا كالثّقل على سبيل المثال ثمَّ تخضع إلى اجراء معيّن يخلّصها من علّتها فيدخلها الإبدال أو الإدغام أو الإمالة أو غير ذلك من الظّواهر الصّوتيّة، فالكلمة قد تكون معتلّة أو معلّة نتيجة تكرار صوتين صحيحين متماثلين كالفعل (مدَدَ) فيحصل فيها إجراء الإدغام، وقد أشار البحث إلى ذلك في مبحث الإدغام، إذ قال سيبويه: "وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلًا واعتلالًا"(٥)، وقال ابن السّرّاج: "ما جاء من الأسماء على وزن الأفعال المدغمة أُعِلَّ وأُدغِمَ لأنَّ الإدغام إعلال"(٦)؛ لذلك فمفهوم الإعلال مفهومٌ واسع أوسع من مفهوم الإبدال بل من بقيّة الظواهر الصّوتيّة وما هذه الظّواهر إلّا إجراءات

---

(١) اللّباب في قواعد اللّغة وآلات الأدب ...، محمّد علي السّرّاج: ١٢٧، ويُنظر: شذا العرف: ١٢٢.
(٢) كالتّبدلات الصّوتيّة في صيغة افتعل.
(٣) يُنظر: الصّرف، د. حاتم الضّامن: ١٨٨.
(٤) مقاييس اللّغة: ١٤/٤ مادّة: علّ.
(٥) الكتاب: ٤٦٧/٤.
(٦) الأصول:٤٠٦/٣.

للتّخلص من العلّة أو الإعلال الّذي يصيب الكلمة، لكنَّ العلماء قد خصّوا الإعلال بأصوات العلّة لأنّها امتازت بكثرة تغييرها في الكلمة(١)؛ لذلك فمقولة: إنَّ كلَّ إعلال هو إبدال ولا عكس مختصّة بالجانب التّطبيقيّ للإعلال حصرًا.

وبعد البحث والتنقير في كتاب البديع لعلَّي أجد تعريفًا أو مفهومًا صريحًا يشير إلى الإعلال خرجتُ خالي الوِفاض بَيدَ أنَّ البحث قد ذكر في مبحث الإبدال أنَّ ابن الأثير قد أدرج جميع التّبدّلات الصّوتيّة في باب البدل، فالبدل عنده هو "إبدال حرفٍ من حرفٍ بغير إدغام"(٢)؛ لذلك يمكن أن يقال في ضوء تعريف البدل: إنَّ الإعلال هو إقامة صوت علّة مقام صوت علّة عند ابن الأثير، لكنْ لا يمكن أن يكون هذا التّعريف جامعًا لكلّ أنواع الإعلال؛ لأنَّ الإعلال قد يكون بالحذف أو بالنّقل أو بالرّدّ فضلًا عن شمول الإعلال الحركات فهي من الصّوائت، إذ يقول في تعريف الحذف: هو "على ضربين: حذف حرف، وحذف حركة، ...نحو: لم يسعَ... ولم يضربْ"(٣).

وحال ابن الأثير حال القدماء السّابقين له واللّاحقين في عدم وضع تعريفٍ جامعٍ مانعٍ للإعلال، ويُؤْثِرُ ابن الأثير في بعض الأحيان تسمية الاعتلال على الإعلال(٤)، وهذه الظّاهرة شملت ثلاثة أمور عند ابن الأثير هي القلب والحذف والرّد، ويُلحظ ذلك في حديثه على التّرخيم: "وأمّا الضّرب الثّاني، فلا بدّ أن يبقى له بعد الحذف نظير، وهو أشكل القسمين في النّحو؛ ولذلك يدخله الاعتلال، من القلب والرّدّ والحذف"(٥).

وقد وُجِدَت تعريفات عند بعض العلماء تشير إلى تبيين اختصاص الإعلال وذكر أنواعه، إذ قال صاحب الشّافية: " الإعلال تغيير حرف العلّة للتّخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء"(٦)، وقال أبو الفداء: "الإعلال: وهو تغيير حرف العلّة للتخفيف ويجمعه: القلب والحذف والإسكان، وحروف الإعلال ثلاثة:

---

(١) يُنظر: شذا العرف: ١٢٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٤٨٣/٢.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٤٨٤/٢.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٢٠/١، ويُنظر: ٥٧٣/٢، و٥٨٨/٢.
(٥) المصدر نفسه: ٤١٥/١.
(٦) الشّافية في علم التّصريف: ٨٨.

الألف والواو والياء وسميت حروف العلّة لكثرة تغيّرها، وثلاثتها تقع في الأضرب الثلاثة كقولك: مال وناب وسوط وبيض، وقال وحاول وبائع، ولا ولو وكي"(١).

ولا تكاد تجد إضافةً أو تغييرًا من المحدثين على تعريفات القدماء، فالإعلال عند المحدثين هو: تغيير يطرأ على صوت من أصوات العلّة في الكلمات وما يلحق بها (الهمزة)، فيتسبب بحذف الصّوت أو إسكانه أو قلبه صوتًا آخر من أصوات العلّة ذاتها وفقًا لأصول وقواعد محدّدة(٢).

أمّا غاية الإعلال فحين تفتّش في ثنايا البديع تجد أنَّ الغاية الرئيسة الّتي ذكرها ابن الأثير هي منع الاستثقال في الكلمة، وذلك في مواضع عِدَّة منها قوله: " أمّا المقيس فأن يكون الفعل الماضي على أفعل، نحو: أكرم وأحسن، ثمّ تبنيه للمستقبل فتحذف الهمزة؛ استثقالا، فتقول: يكرم ويحسن، وكان الأصل: يؤكرم ويؤحسن"(٣)، وقوله: إنَّ ديوان أصلها دِوّان؛ لأنّهم يقولون: دواوين، "فقلبوا الواو الأولى ياء استثقالًا"(٤)، وغيرها من المواضع الّتي أشار فيها ابن الأثير إلى أنَّ الغاية من الإعلال هو منع الثّقل(٥).

ومنع الثّقل أو الخفة هي غاية متّفقٌ عليها في الدرسين الصّوتيين القديم والحديث(٦). ومنهم من أضاف عللًا أخرى؛ كالإعلال لأمور دلاليّة(٧)، ومنهم من رفض القول بأنَّ الغاية من الإعلال الخفّة ووصف قول من قال إنَّ الغاية من الإعلال هي الخفّة بالاضطراب؛ لأنَّ "أصوات المدِّ واللّين هي أكثر الأصوات سهولة في النّطق فهي لا يعترض الهواء المندفع من الرئتين أثناء النّطق بها أيُّ عائقٍ، ولذلك يكون الجهدُ العضليّ في أثناء النّطق بها أقلّ من أيِّ جهدٍ يُبذَلُ في نطق الصّوامت الأُخرى"(٨).

---

(١) الكتّاش: ٢٥٢/٢.
(٢) يُنظر: النّحو الوافي: ٧٥٦/٤، وشذا العرف: ١٢٢، والصّرف وعلم الأصوات، ديزيره سقال: ١٣٩.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٤٩٦/٢.
(٤) المصدر نفسه: ٥٩٢/٢.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ٩٣، ٢٠٤،٥١٤،٥٢٠، ٥٧٩.
(٦) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ٢٨٥/٥، وسرّ صناعة الإعراب: ٢٣٥/٢، والنّحو الوافي: ٧٥٦/٤، والإعلال والإبدال في الكلمة العربيّة: ٥.
(٧) يُنظر: التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٢٥٦.
(٨) المصطلح الصّوتيّ عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللّغة المعاصر: ١٦٥- ١٦٦، والدّرس الصّوتيّ عند تقي الدّين النّيليّ (رسالة): ٢٠٢.

وهذا رأيٌ بالغ الدّقة؛ لأنَّ القدماء وصفوا أصوات العلّة باللّين؛ لأنّها سهُلت ولانت في مخرجها[١]، بيدَ أنَّ الثّقل الّذي يتطلب تخفيفًا فيها يكمن في وضع أصوات العلّة في كلمة ما، فالصّعوبة تكون في الانتقال من نطق صوت إلى آخر، فهذه الأصوات هي عبارة عن هواء[٢] مدفوع من الرّئتين تكون سيطرة اللّسان عليه فيها شيء من الصّعوبة على العكس من نطق أصوات أخرى، وتوضيح ذلك: الفعل: (قَوَلَ)، إذ إنَّ اللّسان يستطيعُ نطق القاف واللّام بسهولة؛ لأنّهما عبارة عن التقاء اللّسان بموضعٍ ما من الحنك الأعلى إلّا أنَّ الانتقال من القاف المفتوحة الّتي توصف بالطّبقيّة والاستعلاء إلى نطق الواو المفتوحة يكون فيه ثقلٌ على اللّسان وكأنّك تسكت بعد نطق القاف حتّى تنتقل إلى نطق الواو، لذلك يوضع للقاف المفتوحة صوتٌ يناسب استعلاءها وهو الألف، فضلًا على أنَّ النّطق متصلٌ مستمر.

وقد يكون المقصود من الثّقل ليس الثّقل الّذي ضد الخفّة، أي قد يكون المقصود من ثقل هذه الأصوات هو الكثرة، أي كثرة دورانها في الكلام؛ لذلك سمّي الجن والإنس بالثقلين؛ لكثرة العدد[٣]. وقال الأستراباذي: قُلبت الواو والياء ألفًا؛ " لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكنَّ كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلها، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف، ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً، وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف"[٤].

ويبدو أنَّ أصوات العلّة تتبادل فيما بينها في بيئات صوتيّة معيّنة لمناسبة صوتٍ دون آخر، فالواو مثلًا قد تكون ثقيلة في بيئة معيّنة فتستبدل بصوت علّة يكون مناسبًا لتلك البيئة الصّوتيّة، وقد يكون الأمر على العكس من ذلك، أي إنَّ الواو قد تكون مناسبة لبيئة صوتيّة فتحل محل الياء الّتي قد تكون غير مناسبة لتلك البيئة، ومثال ذلك: قلب

---

(١) يُنظر: أسرار العربيّة: ٢٩٠.
(٢) يُنظر: المقتضب: ١٥٥/١.
(٣) يُنظر: مقاييس اللّغة: مادّة (ثقل): ٢٨٣/١.
(٤) شرح الرضي: ٩٥/٣.

الواو في (طَوْيًا) ياءً: طَيْيًا[١]، ثمَّ أدغمت الياء بالياء: طيًّا، وقلب الياء في (شُيَيخ) واوًا: شُويخ[٢].

ويجعلُ ابن سيده الغاية من الإعلال في "ثَلَاثَة أَسبَاب: طلَبِ الخِفَّة، وَالْكَثْرَة، والمناسبة بَين بَعْضهَا وَبَعض وَمن جِهَة أَنه يُتَمكن بهَا أَو بِبَعْضِهَا من إِخْرَاج الْحُرُوف وَمن جِهَة مَا فِيهَا من المدّ واللين وَمن جِهَة مَا تمكن بهَا فِي الشّعر من التّلحين وَمن جِهَة اتساع مَخْرجها على اشتراكها فِي ذَلِك أَجْمَع وكل وَاحِد من الْمعَانِي الثّلاثة يُطالِب بِجَوَاز الإِبدال"[٣].

ثانيًا: عدد أصوات العلّة:

يختصّ الإعلال بأصوات معيّنة سمّيت بأصوات العلّة، وإنّما سُمّيت بذلك؛ "لأنَّ العلّة هي المعنى المغيّر للشيء وهذه الحروف يكثر تغييرها ووصف الاسم بكماله بالاعتلال وإن كان حرف العلَّة جزءًا منه كما وصف بالإعراب وهو في حرف منه"[٤]. وتؤدّي هذه الأصوات مهمّة جليلة في لغتنا العربيّة، إذ تعدُّ أساسًا لقوة الإسماع sonority ، ولاحظ هذه الخاصّيّة الدكتور طه حسين وسمّاها الطّابع الإنشادي في الأدب[٥].

والّذي يهمّنا في هذه الفقرة هو موقف ابن الأثير من عدد أصوات العلّة، فالناظر في كتاب البديع يجد أدلّة على أنَّ ابن الأثير قد عدَّ أصوات العلّة أربعة: الواو والياء والألف والهمزة، ومن ذلك قوله: "في المعتل الآخر: ولا يخلو أن يكون آخره ألفًا، أو ياءً، أو واوًا أو همزة"[٦]، وذكر في موضعٍ آخر أنَّ بناء الكلمة لا يخلو من أن يكون من "حروف الصحّة، أو حروف العّلة"[٧]، ثمَّ ذكر أصوات العلّة فعدَّ الهمزة منها[٨]، وسيذكر البحث أدلّة أخرى عند الغوص في كتاب البديع.

---

(١) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ١٠٢/١.
(٢) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ٢٢٠/٤.
(٣) المخصّص: ١٨٠/٤.
(٤) اللّباب في علل البناء والإعراب: ٨٠/١.
(٥) يُنظر: اللّغة العربيّة معناها ومبناها: ٧١.
(٦) البديع في علم العربيّة: ١٨٨/٢.
(٧) المصدر نفسه: ٦٠٣/٢.
(٨) يُنظر: المصدر نفسه.

فالعلماء كانوا على خلاف في عددها، فالمتّفق عليه: الواو والياء والألف، وهو ممّا لا خلاف فيه. أمّا الهمزة فكانت وما زالت محلَّ خلاف بين العلماء؛ أهي من الأصوات الصحيحة أم المعتلّة، ويصرّح ابن دُرُسْتويه (ت٣٤٧هـ) أنَّ الهمزة صوتٌ صحيحٌ عند عامّة النحويين القدماء إذ قال: "اعلموا أن الهمزة حرف صحيح، كسائر الحروف الصحاح، عند عامة النحويين"(١)، ومن هؤلاء: المبرّد إذ أنكر على من عدَّ الهمزة من حروف العلّة، وهي عنده "ليست من حروف العلّة"(٢)، وتبعه طاهر بن أحمد بن بابشاذ(٣) (ت٤٦٩هـ)، وابن الخشّاب(٤) (ت٥٦٧هـ)، وأبو البركات الأنباريّ(٥) (ت٥٧٧هـ) والعكبريّ(٦) (ت٦١٦هـ)، وابن الخبّاز(٧) (ت٦٣٩هـ).

وضمّها الخليل إلى أصوات العلّة، إذ قال: " باب الحروف المعتلة (و ا ي ء) قال الخليل بن أحمد: مضت العربية مع الحروف التّي فسّرتها فلم يبق للواو ولا للألف ولا للياء ولا للهمزة إلاّ اللّفيف ..."(٨)، وهي عند سيبويه "من حروف الاعتلال"(٩)، وكذلك ابن السّرّاج قائلًا: "إنَّ حروفَ العلةِ أَربعةٌ: الواوُ والياءُ والهمزةُ والأَلفُ"(١٠)، وابن دريد(١١) ومكّيّ القيسيّ(١٢)، وتبعهم ابن الأثير في ذلك.

وهذا التّضارب في الآراء في شأن الهمزة لم يسلم منه المحدثون، فمنهم من رأى أنّها صوت علّة؛ كالدكتور عبد الجبّار النّايلة(١٣)، والدّكتور عادل نذير مقدّمًا أدلّة على

---

(١) تصحيح الفصيح وشرحه: ١٧٦.
(٢) المقتضب: ١١٥/١.
(٣) يُنظر: شرح المقدّمة المحسبة: ١٢٧/١.
(٤) يُنظر: المرتجل في شرح الجمل: ٤٥.
(٥) ودليله: أنَّ "الهمزة تصح حيث لا يصح حرف العلة، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبلها وجب إعلاله نحو عصو ورحي، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كلأ ورشأ". الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٦٥/٢.
(٦) ودليله: أنَّ الهمزة صوتٌ صحيحٌ؛ لأنَّها لا تُحذف في حال الجزم، كقولك: لم يجيء ولم يخطئ. يُنظر: اللّباب في علل البناء والإعراب: ١٥١/٢ و٤٤٣/٢.
(٧) يُنظر: توجيه اللّمع: ٨٧.
(٨) العين: ٤٤٥/٨، ودراسات في علم اللّغة: ٧٨، ٧٩.
(٩) الكتاب: ٣٩٠/٤.
(١٠) الأصول: ٣١١/٣.
(١١) يُنظر: جمهرة اللّغة: ٤٥/١، والبحث اللّغويّ عند العرب: ٢٠٣.
(١٢) يُنظر: الرّعاية: ١٢٨.
(١٣) يُنظر: الصّرف الواضح: ٣١٩.

ذلك منها: أنَّ الهمزة أقرب الأصوات إلى أكثر الأصوات تغييرًا وهو الألف، وفي الهمزة تتحقّق الغاية من الإعلال وهي التّخلّص من الثقل والخفّة، فضلًا عن أنّها عُدَّت من أصوات العلّة باعتبار ماهيّة الإعلال اللّغويّة، فهي كأصوات العلّة لا تثبت أمام تصاريف الزمان(١).

ومنهم من عدّها صوتًا صحيحًا أمثال؛ الدكتور عبد الصّبور شاهين نافيًا وجود أيّة علاقة صوتيّة بين الهمزة وبين الواو والياء والألف، وذلك عبر الفروق الآتية(٢):

١ – المخرجان متباعدان.

٢ – الهمزة مهموسة والحركات مجهورة.

٣ – توصف الهمزة بأنّها انفجاريّة، والحركات انطلاقيّة.

٤ – الهمزة من الأصوات الصّامتة المستقلّة، وحروف العلّة أصوات حركيّة انتقاليّة.

ومن أنعم النّظر في أدّلة الدّكتور عادل نذير يجد أكثر أدلّته فونولجيّة(٣)، أي إنّه وصف حال الهمزة وهي داخل السّياق الكلميّ؛ لذلك عدّ الهمزة من أصوات العلّة؛ لأنَّ الهمزة تتبادل المواضع مع أصوات العلّة في سياقات محدّدة، أمّا أدلّة الدّكتور عبد الصّبور شاهين فكانت أدّلته فونوتيكيّة(٤)؛ لذلك أخرج الهمزة من أصوات العلّة؛ لأنَّ واصف الهمزة فونوتيكيًّا يجد أن لا علاقة صوتيّة بينها وبين الواو والياء والألف.

ولو أنعمنا النّظر في ظاهرة الإعلال لوجدنا هذه الظّاهرة تنظر إلى أصوات العلّة في داخل السّياق الكلميّ، أي إنَّ ظاهرة الإعلال فونولوجيّة بحتة؛ لذلك يمكننا القول: إنَّ الهمزة صوت من أصوات العلّة نظرًا إلى فونولوجيّة الإعلال.

---

(١) يُنظر التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٢٥٣.

(٢) يُنظر: المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة: ١٧٢.

(٣) الفونولوجيا (phonology): علمٌ يدرس الصّوت الإنسانيّ في تركيب الكلام، ودوره في الدّراسات الصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة في لغة ما، كدراسة أصوات العربيّة في الصّرف العربيّ ومعرفة دورها فيه، وفي تراكيب اللّغة العربيّة، ودلالاتها. يُنظر: علم الأصوات اللّغويّة الفونيتيكا، عصام نور الدّين: ٢٤.

(٤) الفونيتيكا أو الفوناتكس (phonetics): هو العلم الّذي "يدرس الأصوات الإنسانيّة ويحلّلها ويجري عليها التجارب ويشرحُها ... دون نظرٍ خاصٍّ إلى ما تنتمي إليه هذه الأصوات من لغات، أو إلى أثر تلك الأصوات في اللّغة من النّاحية العمليّة، أو إلى وظيفة الأصوات، ودورها في تغيير معنى الكلمة ...". علم الأصوات اللّغويّة الفونيتيكا: ٢٤.

ثالثًا: أنواع الإعلال:

للإعلال أنواعٌ ثلاثة هي: الإعلال بالقلب، والإعلال بالنّقل والإعلال بالحذف:

النّوع الأوّل: الإعلال بالقلب:

يعرف هذا النّوع من الإعلال بأنّه التّبادل الصّوتيّ الّذي يحدث في أصوات العلّة الأربعة (الواو والياء والألف والهمزة) فيحلُّ أحدها محلّ الآخر في بيئات صوتيّة خاضعة لقواعد وقوانين محدّدة، وهذا النّوع هو من أكثر الأنواع شبهًا بظاهرة الإبدال، فهو إبدال صوت علّة بصوت علّة آخر؛ لذلك أدْرَجَها ابن الأثير في باب البدل(١).

ويحقّق هذا النّوع من الإعلال الخفّة في الكلام، ويؤدّي إلى الانسجام في الأصوات؛ ممّا يؤدّي إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي حين التّكلّم(٢).

ولهذا النّوع من الإعلال حالات معيّنة لكن قبل الدّخول في تفاصيل هذه الحالات لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ منهج ابن الأثير يقوم على ذكر كل صوت على حِدة، أي ذكر ما يجري من إبدال على صوت الواو أو الياء مثلًا، وهناك قواعد مشتركة بين الأصوات ذكرها العلماء؛ لذلك سيقوم البحث بجمع هذه الأصوات وذكر قواعدها المشتركة اختصارًا للبحث وتجنّبًا للتكرّار.

فالإعلال بالقلب له حالات معيّنة:

أ – قلب الواو والياء والألف همزة:

أولًا: قلب الواو والياء همزة:

يرى ابن الأثير أنَّ الواو تبدل همزة إبدالًا لازمًا وجائزًا وشاذًّا:

القلب اللّازم:

ويكون في مواضع:

١ – إذا وقعت الواو والياء حرف إعرابٍ بعد ألفٍ زائدة(٣):

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٨٣/٢.
(٢) يُنظر: اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة: ١٤٣، والتّعليل في الدّراسات الصّوتيّة (رسالة)، عزّة بنت سعد بن سعيد الغامديّ: ٢٩٧.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٩٢/٢، ويُنظر: المصدر نفسه: ٤٩٤/٢.

ومثال إبدال الواو: كساء، إذ يرى ابن الأثير أنَّ أصل الهمزة في كساء واو: كساو[١]؛ لأنّه من (كسوتُ)[٢]، أمّا الياء فنحو: رِداء[٣]؛ لأنَّه من حسن الرّدية[٤]:

كساء أصلها كساو:

ك ـِـ/س ـَـ و. وقعت الواو متطرّفة بعد ألف زائدة فقلبت همزة[٥]:

ك ـِـ/س ـَـ ء.

ثمّ يشير ابن الأثير إلى مذهبٍ ثانٍ يرى أنَّ "الهمزة فيه مبدلة من ألف مبدلة من واو، وهو عند المحقّقين أولى القولين"[٦]. أي قُلبت الواو والياء ألفًا ثمَّ قلبتا همزة:

رِداء أصلها: رِداي:

ر ـِـ/د ـَـ ي. قُلبت الياء ألفًا: رِدا ا:

ر ـِـ/د ـَـ + ـَـ. التقى " الألفان - وهما ساكنان - وجب حذفُ أحدُهما، أو تحريكُه، فكرهوا حذفَ أحدهما؛ لئلّا يعود الممدودُ مقصورًا، ويزول الغرضُ الذي بنوا الكلمة عليه، فحرّكوا الألف الأخيرة لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزةً، وصارت كساءً ورداءً، فالهمزةُ في الحقيقة بدلٌ من الألف، والألفُ بدلٌ من الواو والياء"[٧].

ولا أدري كيف نُطقت (كسا ا ورِدا ا) حتّى تُبنى عليها قاعدة تحكم بقلب الألف الثّانية همزة؛ لأنَّ الألف إن نطقتها نطقًا عاديًّا أو مددّتها مدًّا طويلًا تبقى ألفًا واحدة، ولا سيّما أنَّ علماءنا القدماء قد استندوا إلى المشافهة والتّلقي من أفواه القبائل العربيّة في وضع قواعدهم اللّغويّة [٨]، وكيفيّة أخذ هذه الكلمة مشافهةً أمر لا يخلو من غرابة.

ونجد عند بعض العلماء اعتراضًا على نطق هاتين الألفين، قال ابن جنّي: "ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة وهو خطا ا، كسا ا، أو قضا ا، فهذا تتوهمه تقديرًا ولا تلفظ به البتّة. قال أبو

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٩٢/٢.
(٢) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ٢٧٠/٤.
(٣) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٩٤/٢.
(٤) يُنظر: المصدر السّابق.
(٥) يُنظر: المفتاح في الصّرف: ٢٨، والبديع في علم العربيّة: ٤٩٢/٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٤٩٢/٢.
(٧) شرح المفصّل: ٣٥٠/٥.
(٨) يُنظر: البحث اللّغويّ عند العرب: ٥٤.

إسحاق يومًا لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدّتين - ومدّ الرّجل الألف في نحو هذا، وأطال - فقال له أبو إسحاق: لو مددتّها إلى العصر ما كانت إلا ألفًا واحدة. وعلّة امتناع ذلك عندي أنَّه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا فلو التقت ألفان مدّتان لانتقضت القضية في ذلك"(١).

ويبدو أنَّ ابن الأثير قد عنى بـ (المحقّقين) هم أهل الحجاز؛ لأنّهم يميلون إلى تحقيق الهمز.

ويرى الدّكتور هنري فليش أنَّ قلب الواو والياء همزة هو بسبب ضعفهما بين المصوّتات فضلًا عن أنّهما قد جاءا بعد أوسع المصوتات وهو صوت الألف فالقلب فيهما واجب وأصوليّ (٢)، ويرى الدّكتور عبد الصّبور شاهين أنّه "يمكن تفسير الهمزة بخاصّة الوقف العربيّ، الّذي لا يكون على حركة في مثل: كساو kisaa-u ، فحُذفت الضّمّة المولدة للواو، بازدواجها مع الفتحة الطّويلة، وأُقفل المقطع بصوت صامت، هو الهمزة، الّتي تستعمل هنا قفلًا مقطعيًّا، تجنّبًا للوقف على مقطع مفتوح"(٣).

وينفي الدّكتور في مؤلَّف آخر وجود أيّة علاقة صوتيّة بين الهمزة وبين الياء والواو في (كساو ورِداي) وأنَّ إحلال الهمزة محلّهما "لا على سبيل الإبدال بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة"(٤).

ويرى الدكتور حيدر حبيب حمزة أنَّ علّة هذا التغيير "لم تكن لوقوعها بعد ألف زائدة، بل وقعت في موقع ضعيف ـ الطّرف ـ"(٥).

٢ ـ إذا كانت الواو والياء عين فاعل، ولام فعله صحيحة(٦):

---

(١) الخصائص: ٩٠/١.
(٢) يُنظر: العربيّة الفصحى: ٤٧، والتّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٢٨٥.
(٣) المنهج الصّوتيّ: ١٧٧.
(٤) القراءات القرآنيّة: ٨١.
(٥) ضعف الطّرف وأثره في البنية العربيّة دراسة صوتيّة ـ صرفيّة: ١٦.
(٦) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٩٢/٢، و٤٩٤/٢.

وذلك نحو: قائم وقائل، وبائع وسائر، وسبب الإعلال فيما كان على وزن فاعل هو الحمل على الفعل، قال: ابن الأثير: " اسم الفاعل من الفعل المعتلّ العين الجاري على فعله يلزمه من الصّحّة والاعتلال ما يلزم فعله، فما كان منه على فاعل"(١).

ويقدّم لنا ابن الأثير مذهبين:

الأوّل: تقلب الواو والياء مباشرة إلى همزة؛ "لوقوعها قريبا من الطّرف بعد ألف زائدة، فقالوا: قائم، وبائع"(٢):

قائل أصلها: قاوِل؛ لاعتلالها في الفعل:

ق ـَـ/و ـِـ ل. تقلب الواو همزة للسبب المذكور آنفًا:

ق ـَـ/ء ـِـ ل.

المذهب الثّاني: "قيل: إنّ هذه الهمزة مبدلة من ألف مبدلة من الواو والياء؛ لأنّ الأصل: قاول، وبايع، وخاوف، فأسكنت الواو والياء وقلبتا ألفا، فاجتمع ساكنان؛ فلم يمكن حذف أحدهما؛ للبس، فقلبت الثانية همزة"(٣).

وهذا الكلام يُظهر للبحث عدّة إشكالات:

الإشكال الأوّل: علّة تسكين الواو والياء في قاوِل وبايِع لكي تقلبا ألِفًا، إذ يبدو أنّ هذا التّسكين يخلو من أيّة علّة، والأرجح أنَّهم سكّنوا الواو والياء لكي تكون مناسبة لقلبها ألفًا تتصف بأنّها ساكنة أبدًا.

الإشكال الثّاني: لو افتُرضَ أنَّ علّة تسكين الواو والياء كي يُقلبا ألفًا ساكنة هي لمناسبة الألف السّاكنة فأنَّ هذا الفعل أيضًا لا يخلو من إشكال هو: أنَّ هذه الألف السّاكنة إذا قُلبت همزة يجب أن تكون هذه الهمزة ساكنة حتّى تقابل الألف الساكنة، إلّا أنّهم حين قلبوا الألف همزةً قلبوها همزة مكسورة:

قاوِل: قاأْل: قائِل، بايِع: باأْع: بائِع.

ولو قيل: إنَّ هذه الكسرة هي كسرة الصّيغة أي إنَّ الصّيغة مكسورة على الأصل (فاعِل) لكان الجواب: أنَّ كسرة الصّيغة قد حُذفت بسبب تسكين الواو والياء حتّى تُقلبَ ألفًا.

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٨٥/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه. ويُنظر: المقتضب: ٩٩/١، وشرح السّيرافيّ: ٢٤٣/٥.

الإشكال الثّالث: يبدو أنَّ المذهب الأوّل أقرب إلى الصّواب، أي: قلب الواو والياء مباشرةً إلى همزة " لوقوعها قريبا من الطّرف بعد ألف زائدة"(١)؛ لأنّه يخلو من الإشكالات الّتي ذكرها البحث آنفًا، فهو عبارة عن إبدال قاعدة بقاعدة:

قاوِل: ق ـَـ/وـِـ ل. إذ تُبدل القاعدة الأولى للمقطع الثّاني همزة:

ق ـَـ/ء ـِـ ل.

ويشير سيبويه إلى أنَّ مجيء اسم الفاعل على أصله المعتلّ فيه كراهة، إذ قال: "اعلم أنَّ (فاعلًا) منها مهموز العين، وذلك أنّهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل (فعل) منه"(٢).

وكلام سيبويه وابن الأثير يشير إلى جواز قولك: قاوِل وبايِع وما كان على هذه الصّيغة، ولا إشكال فيه ولا يؤدّي إلى خللٍ في مقطعيّة الكلمة عند عدم همز عين الفاعل، لكنَّ عين ما كان على فاعل هُمزت؛ لأمور تتعلّق بالبنية، وهي الإشارة إلى أنَّ عين الفعل معتلّة؛ لذلك لم تقلب الواو في عاوِر لأنَّها غير معتلّة في الفعل(٣)، قال أبو عليّ الفارسيّ: " ويدلّ تصحيح (عاوِرٍ) ونحوه على أن الإعلال في اسم الفاعل نحو (قائِل) إنما حدث لجريه على الفعل، ألا ترى أن (عاوِرًا) يصح لصحته في (عَوِرَ)"(٤).

فالواو والياء لم تقلبا مباشرة إلى همزة، بل قلبتا ألفًا ثمَّ همزة:

قاوِل: ق ـَـ/و ـِـ ل.

بايِع: ب ـَـ/ي ـِـ ع. تسكن الواو والياء ثمَّ تقلبان ألفًا(٥): قاال وباع.

وهنا يقترح اللغويون أمرين: الحذف، وهو غير جائز؛ لحدوث اللّبس بين صيغة الفعل وبين صيغة اسم الفاعل(٦)، أمّا الأمر الثّاني فهو القلب، أي قلب الألف الثّانية همزة.

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٨٥/٢.
(٢) الكتاب: ٣٤٨/٤.
(٣) يُنظر: الإعلال والإبدال في الكلمة العربيّة: شعبان صلاح: ١٨.
(٤) التّعليقة: ٣٨/٥.
(٥) يُنظر: المقتضب: ٩٠/١، وشرح السّيرافيّ: ٢٤٣/٥، والتّعليقة: ٣٨/٥.
(٦) يُنظر: المقتضب: ٩٩/١، وشرح السّيرافيّ: ٢٤٣/٥، والبديع في علم العربيّة: ٥٨٥/٢، والكنّاش: ٢٦٨/٢.

ويقدّم الدّكتور شعبان صلاح ملحوظات كي يتحقّق هذا الإعلال[١]:

الأولى: إعلال الواو والياء في الماضي شرط لحدوث الإعلال في اسم الفاعل، وقد ذكر البحث ذلك.

الثّانية: يشترط أن يكون اسم الفاعل مصوغًا من فعل ثلاثيّ ليس غير، فإذا لم تتحقّق ثلاثيّة الفعل لم تقلب الواو والياء في اسم الفاعل همزة، نحو: استراح مستريح وأقام مقيم.

الثّالثة: يندرج تحت هذا الإعلال ما كان على وزن فاعل وليس باسم فاعل، نحو: (جائز) وهو البستان.

أمّا موقف الدّرس الصّوتيّ الحديث فقد قدّم التعليلات ذاتها الّتي ذُكرت في القاعدة الأولى من وجوب القلب وأصوليّته[٢]، أو أنَّ الهمزة لا تعدو كونها قفلًا مقطعيًّا لا بديلًا عن الواو والياء[٣].

٣ ـ إذا وقعت الواو والياء بعد ألف الجمع المانع من الصّرف[٤]:

أوجز ابن الأثير القول في هذه القاعدة بيدَ أنَّه ذكرها في موضعٍ آخر، إذ قال: "ما جُمِعَ على فواعل وفعائل، من المعتل فإنّ الحرف الواقع بعد ألف الجمع يبدل همزة، نحو: قوائم، وبوائع، وعجائز، وصحائف ورسائل، ومنهم من قال: إنّ الهمزة فيه مبدلة من الألف المبدلة من حرف العلّة، ولا يجوز أن ينطق من هذا النّوع بياء صريحة، ومن أراد تخفيفها جعلها بين بين. فأمّا معايش ومقاوم ومعاين؛ في جمع: معيشة ومقامة ومعونة، فهنّ مفاعل، لا فعائل، وحروف العلّة فيها أصول متحركة فردّت إلى الأصل فظهرت ولم تقلب همزة، ولذلك خطّأوا ما روي عن نافع القارئ في همز" مَعايِشَ"، وقد قالوا: مصائب، بالهمز شاذا، وعدّه سيبويه خطأ منهم"[٥]. ويبوح هذا النصُّ بالآتي:

---

(١) يُنظر: الإعلال والإبدال في الكلمة العربيّة: ٢٠.
(٢) يُنظر: العربيّة الفصحى: ٤٧، ٤٨.
(٣) يُنظر: المنهج الصّوتيّ: ١٧٧.
(٤) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٩٢/٢، و٤٩٤/٢.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٩٦/٢، ٥٩٧.

_ ورد مذهبان في نصِّ ابن الأثير أحدهما: قلب الواو والياء مباشرة إلى همزة، فتقول في عجوز: عجاوِز: عجائِز. ويبدو أنَّ ابن الأثير قد مال إلى هذا المذهب؛ لأنّ ابن الأثير ذكره أوّلًا مؤكّدًا قوله بحرف التّوكيد، وهو مذهب سيبويه[١] والمبرّد[٢].

أمّا المذهب الثّاني: فيرى أنَّ قلب الصّوت الزّائد مرَّ بمرحلتين: الأولى: قُلب الصّوت الزّائد ألفًا: عجوز: عجاوِز: عجاأز، ويبدو أنَّ ما حصل هنا مشابهٌ لما حصل في (كساو ورِداي) إذ سُكنت الواو والياء ثمَّ قُلِبتا ألفًا، فتقول في عجاوِز وصحايِف: عجاز وصحاف، إذ التقى ساكنان متماثلان هما: ألف الجمع والألف الزّائدة المنقلبة، ولا يمكن حذف أحدهما لكيلا يؤدّي إلى خللٍ في وزن الكلمة أو الصّيغة فتُقلب الثّانية همزة: عجاز: عجائِز، صحاف: صحائِف.

ويبدو أنَّ الإشكالات الّتي ذكرها البحث في صيغة (كساو ورِداي) لم يسلم منه أصحاب المذهب الّذين يرون أنَّ الواو في عجاوِز قد سّكنت ثمَّ قُلبت ألفًا ثمَّ قُلبت الألف السّاكنة همزة متحرّكة.

_ يبدو أنَّ هذه القاعدة الإعلاليّة ليست مختصّة بالواو والياء، بل قد دّخلت الألف معها، وذلك نحو: رسائل، فهي من رسالة: رساال: رسائل.

_ لا يجوّز ابن الأثير تخفيف الهمز في هذا النّمط من الكلمات عبر إبدالها ياءً صريحة، لكن مَن "أراد تخفيفها جعلها بين بين"[٣].

_ يُلحظُ في النصِّ الأثيريّ تفرقةٌ بين المدّ الزائد والمدّ الأصليّ، فالمدّ الزائد يُقلب همزة ولا غبار على هذا القلب، أمّا المدّ الأصليّ فلا يجوز قلبه همزة، نحو: " معايش ومقاوم ومعاين؛ في جمع: معيشة ومقامة ومعونة"[٤]: وأسباب منع قلبها همزة:

أ – مجيء هذه الكلمات على وزن مفاعل لا فعائل[٥]، أي إنَّ الميم فيها زائدة وليست اصليّة.

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٥٦/٤.
(٢) يُنظر: المقتضب: ١٢٢/١.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٩٦/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه.

ب – أصوات "العلّة فيها أصول متحرّكة فردَّت إلى الأصل فظهرت ولم تُقلب همزة"(١).

ت – هذه الأصوات في مَعايش ومَقاوَم ومَعاوِن تحتمل الحركة لكونها أصليّة ولكونها كانت قويّة في المفرد بالحركة، أمّا المدّات الزوائد في صحايِف وعجاوِز ورسال فلا حظَّ لهنَّ في تحمّل الحركة(٢).

_ في نصِّ ابن الأثير تخطئة لقراءة من القراءات، وهي قراءة نافع بن أبي نعيم، إذ قرأ معايش في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾(3) بالهمز، وقد خطّأ جمعٌ من العلماء هذه القراءة(٤)، وحُكم عليها بالشّذوذ، بل إنَّ منهم من اتّهم هذا القارئ بأنّه "لم يكن لَهُ علم بِالعَربيَّةِ وَله فِي القُرآن حُرُوف قد وقف عَلَيها"(٥).

ويبدو أنَّ هذا القارئ أراد أن يجعل هذه الكلمة فصيحة فهمزها معتقدًا أنَّ معيشة على وزن فعيلة، إلّا أنَّ معيشة الميم فيها زائدة وهي على وزن مفعلة، " فتكون صيغة الجمع القياسية معايش بلا همزة، ولكن هذا لم يدر في ذهن من جمع معيشة على معائش لأنّه يعتقد أنَّ الهمزة تكسب الكلمة طابعًا فصيحًا، فأضافها في غير موضعها، ويطلق على هذه الظاهرة اسم Overcorrectness، أي المبالغة في تقليد الفصحاء أو التفاصح"(٦).

ولهذه القاعدة بيئات صوتيّة أخرى وهي:

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٤٩٦/٢- ٤٩٧.
(٢) يُنظر: شرح المفصّل: ٤٧٤/٥.
(٣) سورة الحجر: ١٠.
(٤) يُنظر: المقتضب: ١٢٣/١، والخصائص: ١٤٦/٣، وشرح المفصّل: ٤٧٤/٥، وشرح الرّضيّ: ١٢٧/٣.
(٥) المقتضب: ١٢٣/١، ويُنظر: المدارس النّحويّة، شوقي ضيف: ١١٩.
(٦) علم اللّغة العربيّة: ٢٥٣.

أ - إذا اكتنف "ألف هذا الجمع واوان، أو ياءان، أو واو وياء قريبة من الطّرف فإنّ الّتي بعد الألف تقلب همزة، نحو: أوائل، وخيائر وسيائد؛ جمع أوّل، وخيّر، وسيّد"(١).

فأوائل جمع أوّل إذا جُمعت على فعائل تصير: أواوِل:

ء ـَـ/وـَـ/وـِـ ل. تقلب الواو الآخرة همزة: أوائل:

ء ـَـ/وـَـ/ء ـِـ ل. ؛ لكونها أحقّ بالقلب؛ لأنّها:

١ - ضعيفة بسبب القرب من الطّرف(٢).

٢ - كراهة اجتماع واوين والألف من جنسهما(٣).

٣ – الثقل الّذي في هذا الجمع(٤).

ويُلحظ أنَّ موقف الدّرس الصّوتيّ الحديث ثابتٌ لا يتغيّرُ، سواء في القاعدتين السّابقتين أم في هذه القاعدة، فالدكتور هنري فليش "لم يزل يرى في الهمزة ههنا بديلًا أصوليًّا عن الواو الّتي أضعفها التّواجد بين مصوّتين(٥)، أمّا الدّكتور شاهين فما فتئت الهمزة عنده صوتًا نبريًّا لا بديلًا عن الياء أو الواو؛ لانعدام القرب الصّوتيّ بينهما(٦).

ب – "إذا كان واحد هذا الجمع معتلّ اللّام، قلبوا الّلام ألفا، والهمزة ياء وذلك قولهم في، مطيّة وركيّة: مطايا وركايا، ومنه: شوايا، وحوايا؛ في جمع شاوية وحاوية، فاعلتين من: شويت وحويت"(٧)، فأصل شوايا: شَواويُ تُقلب الواو همزة: شَوائِيُ، ثمّ تكون على شَوايا وَحَوايا(٨).

أمّا هِراوة ومثيلاتها فقد قلبوا في جمعها الواو همزة، فقالوا: هراوَى، والأصل: "هرائِو، بوزن هَراعِوُ، فقُلبت الواو ياءً، فصارت بوزن هَراعِيُ، ثُمَّ قُلبت الياء أَلفًا فصارت

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٤٩٧/٢.
(٢) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢٤٧/٢، والبديع في علم العربيّة: ٥٩٦/٢.
(٣) يُنظر: شرح المفصّل: ٤٦٧/٥.
(٤) يُنظر: سفر السّعادة وسفير الإفادة: ٤٩٩/١، والممتع الكبير في التّصريف: ٢٢٤.
(٥) يُنظر: العربيّة الفصحى: ٤٦، ٤٧.
(٦) يُنظر: المنهج الصّوتيّ: ١٧٧.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٥٩٧/٢، ٥٩٨.
(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٩٨/٢.

بوزن هَراعَا، ولكنّهم أبدلوا الهمزة واوًا؛ لِيُعلمَ أنَّ الواو كانت في الواحد ثابتة"(١)، أي إنَّ الأصل أن تُقلب الهمزة ياء لكنَّهم أبدلوها واوًا للدّلالة على ثبوتها في المفرد.

فهِراوة مرّت بسلسلة من التغييرات حتى استقرت على حالها الأخيرة:

هراوة ← هَرائِوُ ← هَرائِيُ ← هَراءا ← هَراوى.

وأمّا خطايا وبرايا فقد مرّت كذلك بمراحل عِدّة، قال ابن الأثير: "وأمّا خطايا وبرايا، في جمع: خطيئة وبريئة، واللّام همزة، فإنّ الأصل خطائئُ، بوزن خَطاءِعُ، فاجتمع(*) همزتان، فقُلِبَت الثَّانية ياءً فصار بوزن خَطاعِيُ، ثم قُلبت الياءُ ألفًا بعد أن فتحت الهمزة فصار بوزن خَطاعَى، فقُلِبَت الهمزة ياءً؛ لِوقوعِها بين ألفين فصار خَطايا"(٢).

فالقلب في خطايا جرى على الشّكل الآتي:

خَطيئة ← خطائِئُ ← خَطائِيُ ← خَطاءا ← خطايا.

وهذه التّغييرات قد لقيت مواقف متباينة من لَدُن المحدثين، فالدّكتور عباس حسن يرى أنَّ هذه التغييرات أو المراحل من نسج الخيال إلّا أنّها لا تخلو من فائدة، إذ قال: هذه المراحل "مراحل تخيلية محضة، ولكنّها مفيدة هنا، برغم ما فيها من تكلّف واضح، وأنَّ العرب الفصحاء لا تعرفها. وقصد من تخيّلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطًا محكمًا يستطيع به المستعرب أن يتبيّن تلك المفردات من أوصافها، وأن يهتدي في يسر وصحة إلى جموعها، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداتها بغير حيرة ولا اضطراب"(٣).

ومن المحدثين من أبدى استياءه من هذه التغييرات الصّوتية في الكلمة الواحدة، إذ قال الدّكتور عبد الجبّار النّايلة: "إنَّ الصرفيين أتعبوا أنفسهم واتعبوا غيرهم بهذه الافتراضات فلا وجود للهمزة في كلمات مثل: قضية، ومطية وهراوة، ولا في تصاريفها، وأما(خطيئة) فيمكن عدَّها مخففة الهمزة وعلى طريقة من يخفف الهمزة

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٩٨/٢.
(*) الصواب: فاجتمعت.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٩٨/٢، ٥٩٩.
(٣) النّحو الوافي: ٧٦٧/٤

من فصحاء العرب"[١]، ورأى الدّكتور عبد الصّبور أنّ الصرفيين قد عذّبوا "أنفسهم وعذّبوا الدّارسين معهم في تصوّر هذه المراحل الافتراضيّة"[٢]، ورأى أنَّ من الأيسر أن يقال: إنَّ وزن خطايا ومثيلاتها: (فعالى)، وبذلك يمكن تفادي هذه السّلسلة من التغييرات المفترضة في الكلمة الواحدة[٣].

ولم يرضَ الدّكتور عادل نذير بما قدّمه الدكتور النّايلة والدكتور شاهين من رفضٍ لهذه التغييرات الصّوتية، ورأى أنَّ "من الأهميّة بمكان المحافظة على ذلك التّسلسل الافتراضي للمجريات الصّرفية المترتّبة على المتغيّرات الصّوتيّة، ولاسيّما مع بعض المفردات في العربيّة إذ مما لا شكَّ فيه أنّ للمفردات تاريخًا على المستوى الصّوتيّ مثلما تحتفظ المعاجم بتاريخ هذه المفردات على المستوى الدلاليّ، ولو تمهّل الأستاذان لعدلا عن رأييهما متأملينِ غاية سيبويه في ملاحقة تلك التغيّرات الصّرفيّة بالتعليلات الصّوتيّة الّتي لم تكن غايتها صوتيّة محضة، وإنّما كان منها ذا غاية دلاليّة"[٤].

وممعن النّظر في كلام الدّكتور عادل نذير يلحظُ أنَّ هذه المراحل في الكلمة الواحدة قد تغيرت حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة، أي إنَّ خطيئة مثلًا لم تصل إلى خطايا إلّا بعد مرورها بمراحل عدّة من التخفيف حتى وصلت إلى خطايا، ودليل ذلك: أنَّ بعض مراحل هذه الكلمة قد استعملها بعض العرب، وهي (خطائئ)، إذ سُمع من بعض العرب أنّهم يقولون: اللّهم "اغفر لي خطائئي"[٥]، وهذا يدلُّ على أنَّ هذه المراحل صحيحة لا محال وموجودة في لغة العرب؛ لذلك لا يمكن نكران ما حصل من تطوّر في هذه الكلمة ومثيلاتها.

٤ – اجتماع واوين في أوّل الكلمة:

تنفرد هذه القاعدة بالواو من دون الياء، فإذا التقت واوان في أوّل الكلمة، وكان ما قبل الواو الثّانية مفتوحًا، قُلبت الواو الأولى همزة، " تقول في جمع واصل: أواصل،

---

(١) الصّرف الواضح: ٣٢٩.
(٢) المنهج الصّوتيّ: ١٨١.
(٣) يُنظر: المنهج الصّوتيّ: ١٨١.
(٤) التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٣٠٢.
(٥) شرح السّيرافيّ: ٢٨٦/٤، ويُنظر: المفصّل: ٤٩٢، وارتشاف الضّرب: ٢٦٨/١، مضيفًا إليها كلمة درائئي جمع دريئة: (اللهم اغفر لي خطائئي ودرائئي).

أصله: وَواصل، وفى تصغيره: أُو يصل"[١]، والقلب في هكذا بيئات صوتيّة واجب إذا كانت الواو الأولى مفتوحة والواو الثّانية أصليّة لازِمة[٢]، كقولك: أواصل من واصل، وأصلها: وَواصل، الواو الأولى هي الواو في واصل، والواو الثّانية هي الواو المبدلة من ألف واصل، أي إنَّ أصل الكلمة: وااصل[٣].

"فإن لم يكن قبل الثانية مفتوح، لم يلزم القلب، نحو: ﴿مَاوُرِيَ عَنْهُمَا﴾[٤] "[٥]، لأنَّ الواو الأولى مضمومة والواو الثّانية عارضة وليست أصليّة فجاز القلب والإبقاء على الأصل، ويرى ابن الأثير الشّذوذ في قلب الواو الأولى من (الأولى)، وقيل: إنَّ أصلها (وولى)[٦].

وقلب الواو الأولى همزة في (أواصل) في نظر الدّرس الصّوتيّ الحديث ما هو إلّا تصحيح بداية المقطع "حتّى يصير عربيًّا سليمًا، وأمارةً على أنَّ النَّبر في اللّغة قد يتّخذ صورة الضّغطة الحنجريّة"[٧]، وتخلّصًا من التجانس الثّقيل في (وُولى)[٨].

القلب الجائز:

تقلب الواو والياء همزة قلبًا جائزًا في مواضع:

الأوّل: إذا كانت الواو ضمّا لازمًا سواء في فاء الكلمة أو عينها، فالفاء نحو: "أُقِّتَتْ" في وقّتت، وأجوه في وجوه، والعين نحو: أسؤق، وأدؤر، جمع ساق ودار"[٩]، ويُلحظ في (وُقّتت) اجتماع واو مع ضمّة، فقُلبت الواو همزة لثقل التقاء الواو مع الضّمّة، وإنّما

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٤٩٤/٢.
(٢) يُنظر: شرح التّصريف: ٤٩٠.
(٣) يُنظر: شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك: ٥٩٨، وشرح الشّافية لركن الدّين الإستراباذي: ٧٢٧/٢.
(٤) سورة الأعراف: ٢٠.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٤٩٤/٢.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه.
(٧) المنهج الصّوتيّ: ١٧٨.
(٨) يُنظر: المصدر نفسه: ١٧٩.
(٩) البديع في علم العربيّة: ٤٩٣/٢.

كان القلب هنا جائزًا؛ لأنَّ الواو مع الضّمّة ليس بمنزلة التقاء واو مع واو أخرى، فالهمز في التقاء الواوين واجب لا محالة(١).

الثّاني: تقلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف زائدة ولحقت الكلمة التّاء في نهاية الكلمة فصارت هذه التّاء حرف إعراب، نحو: شقاوة(٢) وصلاية(٣). فتقول: شقاءة وصلاءة، ويبدو أنَّ مسوّغ القلب هنا هو وقوع الواو والياء مفتوحتان بعد ألف(٤).

أمّا الدّرس الصّوتيّ الحديث فيرى أنَّ وظيفة الهمز هنا هو الهروب من توالي المصوّتات في الكلمة الواحدة ممّا يؤدّي إلى ضعف بنيتها المقطعيّة(٥).

الثّالث: "إذا كانت الواو فاء مكسورة كسرًا لازمًا، أجراها بعضهم مجرى المضمومة نحو: إسادة، وإشاح، في: وسادة ووشاح"(٦)، وعلّة قلبها في هكذا مواضع هو الثّقل؛ لأنَّ الكسرة من الياء فكما كرهوا التقاء الواو مع ضمّة فأنَّهم كرهوا اجتماع الواو مع بعض الياء فتقلب للتخلّص من الثّقل، وبعض "النّحويين يقول همزها قياس، وبعضهم يقول أقصُره على المسموع، وإنّما همزوا الواو المكسورة، لأنّهم استثقلوا الكسرة فيها كما يستثقلون الياء بعدها فيقولون: إشاحٌ وإفادةٌ وإسادةٌ وإعاءٌ"(٧).

القلب الشّاذ:

يكون قلب الواو والياء همزة شاذًّا إذا وقعتا فاءً مفتوحة، فالواو نحو: "أحد في: وَحد، وأناة في: وَناة؛ لأنّه من الوحدة والونى"(٨)، وإنّما همزوا في هذه المواضع بسبب الضّعف الّذي في الواو لكثرة ما يدخلها من حذف وقلب، بيدَ أنَّ ذلك ليس بمطّرد؛ لأنَّ الواو مفتوحة(٩)، " قال أبو الفتح: إذا كانت الواو المكسورة مع ثِقَل الكسرة، غير مطّرد

---

(١) يُنظر: المنصف:١/ ٢١٨.
(٢) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٩٣/٢.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٩٤/٢.
(٤) يُنظر: المقتضب: ١٨٩/١.
(٥) يُنظر: الصّرف وعلم الأصوات: ١٥٧.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٤٩٣/٢.
(٧) شرح التّصريف: ٣٢٧.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٤٩٣/٢.
(٩) يُنظر: الكتاب: ٣٣١/٤، وشرح السّيرافيّ: ٢٢٢/٥.

فيها الهمز، فالمفتوحة لخفة الفتحة يجب ألا تُهمز، فمن هنا كان شاذّا"[١] لا يقاس عليه.

أمّا قلب الياء همزة شذوذًا " فقالوا: في أسنانه ألل أي: يلل، وقطع الله أديه أي: يديه، وقالوا في ألملم ويلملم[*]، وأسروع ويسروع: إنّهما لغتان"[٢].

ويبدو أنَّ ابن الأثير عنى بقوله (لغتان) أنَّ الهمزة فيهما لغة والياء كذلك، أي ليست الهمزة بدلًا من الياء.

ثانيًا: قلب الألف همزة:

خصَّ ابن الأثير قلب الألف همزة في موضعين:

الأوّل: في اجتماع الألفين: ويكون في موضعين:

أوّلًا: قلبٌ "- مجمعٌ عليه - وهي ألف التأنيث إذا وقعت بعد ألف المدّ، نحو: حمراء وصفراء" [٣]، ويشير كلام ابن الأثير إلى أنَّ الأصل في حمراء وصفراء: حمراا وصفراا:

ح ـَـ م/ر ـَـ + ـَـ.

إذ تنتهي الكلمة بمدّتين إحداهما ألف المدّ والثّانية ألف التّأنيث، ويبدو أنَّ هذه البيئة الصّوتيّة مشابهة لما حدث في (كساو: كسااا: كساء)[٤]، ولا يمكن حذف أحد الألفين؛ "لئلّا يعود الممدود مقصورًا، ويزول الغرضُ الّذي بنوا الكلمة عليه"[٥]، فتُبدل الألف الثّانية همزة: حمراء:

ح ـَـ م/ر ـَـ ء.

وما حدث في نظر الدّرس الصّوتيّ الحديث هو قفل المقطع بالهمزة بعد حذف ألف المدّ تخلّصًا من تراكم الحركات[٦] إذا ما أخذنا بالحسبان أنَّ الدّرس الصّوتيّ القديم يرى أنَّ ما قبل الألف فتحة، فنكون أمام خمس حركات متتالية في كلمة واحدة:

---

(١) المنصف: ٢٣١/١.
(*) أشار ابن الأثير في النّهاية إلى أنَّ يلملم هو "ميقات أهل اليمن، وبينه وبين مكّة ليلتان. ويقالُ فيه (ألملم) بالهمزة بدل الياء": النّهاية في غريب الحديث والأثير: ٢٩٩/٥.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٤٩٣/٢.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤٩٠/٢.
(٤) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٢٣٠/٢، والبديع في علم العربيّة: ٤٩٢/٢.
(٥) شرح المفصّل: ٣٥٠/٥.
(٦) يُنظر: الصّرف وعلم الأصوات: ١٥٧- ١٥٨.

حمراا ←——— hamra+aa+aa ———→ ح ـَـ م/ رـَـ + ـَـ+ ـَـ.

ويبدو أنَّ العلماء قد أبدلوا الألف الثّانية ليس من أجل تعذّر النّطق بألفين متتالتين حصرًا، بل من أجل سببٍ ثانٍ هو وضع كلمة (حمراا) في جملة ما وجاءت بعدها كلمة تنطق ساكنة في الوصل، كقولك: حمراا اللّون وخضراا الدّمن، إذ إنَّ المدّات تتلاشى أمام الصّوت السّاكن، ويمكن توضيح ذلك في ضوء الكتابة الصّوتيّة:

خضراا الدّمن: خ ـَـ ض/رـَـ د/ دـِـ/م ـَـ ن.

وهذا يؤدّي إلى خللٍ في وزن الكلمة ومعناها، وبذلك تكون الهمزة المنقلبة عن ألف لها مهام متعدّدة:

_ سهولة النّطق بعد تعذّره.

_ المحافظة على وزن الكلمة.

_ تقوية بنية الكلمة والتّخلص من تراكم الحركات في نظر الدّرس الصّوتيّ الحديث.

_ الحفاظ على وزن الكلمة بعد وضعها في سياق محدّد؛ لأنَّ الهمزة تمتاز بأنّها صوت جلد قويّ يتحمّل الحركات ولا يتلاشى في السّياقات النّطقيّة، وهي أجلد من صوت الألف.

ثانيًا: إذا جاءت الألف "بعد ألف الجمع المانع من الصّرف، ولم تكن منقلبة من عين الكلمة - احترازًا من مقامة - نحو: رسالة ورسائل"[١]، فرسالة تجمع على فعائل، وإذا ما قابلنا الأصول بالأصول والزّوائد بالزّوائد تكون الكلمة على الشّكل الآتي: رساال، فالألف الأولى هي ألف الصّيغة والثّانية هي ألف رسالة، فتقلب الألف الثّانيّة همزة كما حدث مع الواو في عجائز والياء في صحائف.

الثّاني: "يختصّ ببعض اللغات، وذلك إذا كان بعد الألف حرف مشدّد نحو دأبّة"[٢]، ويبدو أنَّ قوله (يختصّ ببعض اللّغات) أمارة إلى أنّ هذا القلب قليلٌ لا يُقاسُ عليه، وعلّة همز الألف في هكذا بيئات صوتيّة "لإزالة التقاء السّاكنين"[٣] بقلبها همزة دون غيرها من الأصوات للقرب بينهما، قال السّيرافيّ: " وإنما هَمَزها دون أن يبدلها حرفا

(١) البديع في علم العربيّة: ٢/٤٩٠- ٤٩١.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٢/٤٩١.
(٣) المصدر نفسه.

آخر؛ لأنَّ أقرب الحروف من الألف الهمزة، وربما تكلّم بعض العرب بمثل هذا فرارًا من التقاء الساكنين"[١]، "وعليه قرئ[٢] قوله تعالى: {وَلَا الضَّالِّينَ}[٣] و{إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ}[٤] بالهمز"[٥].

ويبدو أنَّ الهمز في هكذا مواضع مفاده التّخلص من ذلك الطّول في نطق الكلمة بخاصّة الآيات القرآنيّة، فالقارئ يتوقّف على بعض نهايات الآيات للاستراحة وأخذ النّفس، فإذا جاءت كلمة فيها ساكن بعد مدٍّ يكون مضطرًّا إلى إطالة مدِّ الألف مدًّا لازمًا لكي يتخلّص من السّكون[٦]، وهذا أمر يؤدّي إلى اتعاب القارئ؛ ممّا جعل بعض القرّاء يعمدون إلى همز المدّ حتّى يتخلّص "من المقطع الطويل مفرد الإغلاق على رغم كونه مسموحًا به في النظام فكان أنْ جزئت الفتحة الطويلة إلى فتحتين قصيرتين ثم جيء بالهمزة لتفصل بينهما"[٧]. وما حدث لكلمة (الضالِّين) تبيّنه الكتابة الصّوتيّة:

ء ـَ ض/ض ـَ ل/ل ـِ ن. تقلب الألف همزة (توجيه القدماء) أو تُجزّأ الفتحة الطّويلة ووضع الهمزة فاصلة بينهما (توجيه المحدثين):

ء ـَ ض/ض ـَ/ء ـَ ل/ل ـَ ن.

"وقد حكي: حلأت السّويق، ولبّأت بالحجّ، ورثأت الميّت، وهذا كلّه شاذّ"[٨].

ثالثًا: قلب الهمزة ألفًا وواوًا وياء:

---

(١) شرح السّيرافيّ: ٢٢٦/١.
(٢) وهي قراءة عمرو بن عبيد، إذ "حكى أبو العباس عن أبي عثمان، عن أبي زيد، قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: {فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ} [سورة الرحمن:٣٩]، فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول: شأبة ودأبة. قال أبو العباس: فقلت لأبي عثمان: أتقيس ذلك؟ قال: لا، ولا أقبله". يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٨٧/١، والخصائص: ١٥٠/٣، وشرح المفصّل: ٣٥٥/٥.
(٣) سورة الفاتحة: ٧.
(٤) سورة الرّحمن: ٣٩.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٤٩١/٢.
(٦) يسمى المدُّ في مثل كلمة (جانّ) بالمدّ اللّازم الكلميّ المثقّل، وتعريفه: أن يأتي بعد حرف المدّ حرف ساكن مدغم وجوبًا، ومقدار مدّه ستّ حركات. يُنظر: القول السّديد في علم التّجويد: ١٠٩.
(٧) قراءات وأصوات، فوزي حسن الشّايب: ١٨٣.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٤٩٠/٢.

تقلب الهمزة إلى أصوات العلّة في مواضع كثيرة نظرًا لما يحمله هذا الصّوت من أسباب جعلته من الأصوات الأكثر عرضةً للتغيير، منها صعوبة النّطق، فهي "حرف سَفَلَ في الحلق، وبَعُدَ عن الحروف وحصل طَرَفَاً، فكان النطق به تكلفا، فإذا كُرِهَت الهمزة الواحدة، فهم باستكراه الثّنتين ورفضهما ـ لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين فاء وعينا أو عينا ولاما ـ أحرى فلهذا لم تأتِ في الكلام لفظةٌ توالت فيها همزتان أصلان البتة"(١)، والهمز بحدِّ ذاته عُدَّ ظاهرة من الظواهر اللّغويّة، وقلب الهمزة صوت علّة يكون في سياقات محدّدة:

أ ـ قلب الهمزة ألفًا:

تقلب الهمزة ألفًا "أصلًا، وزائدة، مقيسًا وغير مقيس، فالمقيس: لازم، وغير لازم"(٢):

المقيس اللّازم:

تُقلب الهمزة قلبًا لازمًا بشرطين: "إذا سُكّنت، وقبلها همزة مفتوحة"(٣)، ومثال ذلك: آدم، وآمن، وآخر، وأصلها: أَأْدم، وأَأْمن، وأَأْخر، ويمكن توضيح ذلك عبر الكتابة الصّوتيّة:

أَأْدَم: ء ـَ ء/د ـَ م.

ويبدو أنَّ هناك عدّة خيارات صوتيّة في هكذا بيئات صوتيّة، وهي الإدغام وضروب التّخفيف، أمّا الإدغام فقد تحقّقت شروطه الواجبة من اجتماع المثلين وتحرّك الأوّل وسكون الثّاني بيدَ انَّ الإدغام مستحيل في الهمزة؛ لأنّها لا تدغم في مثلها إلّا إذا كانت عينًا مضاعفة، نحو سأّل(٤)، فضلًا عن أنَّ اجتماع المثلين جاء في بداية الكلمة.

وأمّا التّخفيفُ فيكونُ بتليينها أو حذفها أو قلبها، أمّا التّليين فلا يجوز؛ "لأنَّ الهمزة المليّنة في حكم الهمزة المحقّقة"(٥)، وأمّا الحذف فلا يجوز؛ لأنَّ حذف أحد الهمزتين

---

(١) سرّ صناعة الإعراب: ٨٥/١.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٠١/٢.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٦٣٢/٢.
(٥) يُنظر: اللّباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٧/٢.

يُخلُّ بدلالة الكلمة، وأمّا القلب فلا يجوز أن تقلب الهمزة الأولى أو تليينها؛ لأنّك تقلبها إلى ألف، والألف يتعذر الابتداء بها[١]، فلم يبقَ إلّا قلب الهمزة الثّانية قلبًا لازمًا، فتقول: آدم: ء ـَـ/د ـَـ م.

وللدّرس الصّوتيّ الحديث نظرةٌ مغايرة لِما حصل في (آدم)، وما حدث هو سقوط الهمزة من الكلمة وتعويضها بصائت قصير (ـَ): ء ـَ + ـَ/ د ـَ م. فيتّحد الصّائتان القصيران ويتحولان إلى صائت واحد طويل مفتوح[٢]: ء ـَـ/د ـَ م.

وأشار ابن الأثير إلى أمرٍ آخر في آدم وما كان على شاكلته، وهو: إذا "جمعت هذا النوع قلبت الألف المبدلة من الهمزة واوًا: فَقُلْ[*] أوادم، وأواخر، ولم تعدها همزة"[٣]، أي تكون أوادم مجموعة من آدم وليس من أأدم نظرًا إلى الأصل. ء ـَـ/د ـَ م، وتُجمع آدم على فواعل: أاادم، تقلب الألف الأولى واوًا: أوادم.

المقيس غير اللّازم:

قال ابن الأثير: "وغير اللازم إذا لم يكن قبلها همزة، نحو: راس، وفاس"[٤]، فابن الأثير يرى أنَّ القلب في (رأس وفأس) جائزٌ غير لازم على حين أنَّ أبا عليٍّ الفارسيّ يرى أنَّ القلب في هكذا بيئات صوتيّة لازمٌ، إذ قال: الهمزة في راس وفاس " لزم قلبها ألفًا لأنّها ساكنة وما قبلها مفتوح"[٥].

ويبدو أنَّ ابن الأثير جعل قلبها غيرَ لازم؛ لأنّها قد فقدت شرطًا من شروط القلب اللّازم المذكور آنفًا، وهو سبقها بالهمزة المفتوحة، ولا يخفى على النّاطق العربيّ من صعوبة في نطق الهمزة السّاكنة في مثل (رَأْس) ولا سيّما عند الوقف على هذه الكلمة،

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه.
(*) الصّواب: فقلْت.
(٢) يُنظر: الصّرف وعلم الأصوات: ١٥٩.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٠١/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) التّعليقة: ٥١/٤.

إذ يتكوّن مقطعٌ مزيدٌ[١] يصعبُ نطقه بسبب توالي ساكنين أحدهما نبرة من الصّدر تخرج باجتهاد[٢]:

رَأْسْ: رـَ ء س.

فتميل العربيّة إلى قلب الهمزة ألفًا كونها أقرب الأصوات إليها فضلًا عن أنَّ الصوت قبلها مفتوحٌ، فتصير: راس:

ر ـَـَ س.

ثمَّ شرع ابن الأثير في ذكر القلب غير المقيس في الهمزة، " فإذا انفتحت وانفتح ما قبلها ولم يكن همزة، نحو: امرأة[*]، وملا، في امرأة، وملأ، قال:

إذا ملا بطنه ألبانها حلبا"[٣]

وهذه الكلمات لا يقاس عليها وإنّما تُحفظ حفظًا[٤].

ب – قلب الهمزة واوًا:

تتشابه الأحكام السّابقة في قلب الهمزة ألفًا مع احكام قلب الهمزة واوًا، فالهمزة تقلب واوًا "إذا كانت ساكنة، ومتحرّكة: أصلًا، وبدلًا، وزائدة"[٥]. أمّا الهمزة السّاكنة فتكون على ضربين: لازم وغير لازم:

القلب اللّازم:

تُقلب الهمزة واوًا إذا سُكّنت وسُبقَت بهمزة مضمومة[٦]، نحو: أُومِنُ، وأصلها: أُؤْمِن: ء ـُـ ء/م ـِ/ن ـُ. اجتمعت نبرتان فيتمّ التّخلص من إحداهما، فتُقلب الثّانية واوًا من جنس حركة الأولى: ء ـُـُ/م ـِ/ن ـُ.

---

(١) المقطع المزيد يتكوّن من صائت قصير مسبوق بصامت وبعده يأتي صامتان متتاليان، ويتكون عند الوقف على كلمة، مثل: رَأْسْ وَنَهْرْ. يُنظر: أبحاث في أصوات العربيّة: ٩، ١٠.
(٢) يُنظر: الكتاب: ٥٤٨/٣، والمقتضب: ١٥٥/١، وشرح المفصّل: ٢٧٩/٥.
(*) الصّواب: امراة.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٠١/٢. والبيت الشّعريّ لا قائل يُنسَب له، وعجز البيت: باتت تغنّيه وضرى ذات أجراس. يُنظر سرّ صناعة الإعراب: ٣٠٦/٢، والبديع في علم العربيّة: ٥٠١/٢.
(٤) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٣٠٦/٢.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٢٦/٢.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه.

أو إنَّ ما حصل هو سقوط الهمزة السّاكنة وتصيير الصّائت القصير (ـُ) إلى طويل (ـُـ) في نظر الدّرس الصّوتيّ الحديث[١].

القلب غير اللّازم:

يكون قلب الهمزة واوًا جائزًا إذا فقد أحد شرطيّ القلب اللّازم، وهو سبقها بهمزة مضمومة، أي "إذا انضمّ ما قبلها ولم تكن همزة"[٢]. ومثال ذلك قولك: جُونة وَلُوم في جُؤْنة ولُؤم. جؤنة ←ج ـُ ء/ن ـَ هـ. تقلب القاعدة الثّانية للمقطع الأوّل واوا: جونة: ج ـُـ/ن ـَ هـ.

وكلُّ ما سبق من قلب الهمزة واوًا كانت الهمزة ساكنة، أمّا الهمزة "المتحرّكة فإذا انضم ما قبلها، نحو: جُوَن، ورجل سُوَلة"[٣]، فجُوَن أصلها: جُؤَن: ج ـُ/ء ـَ ن. تُقلب الهمزة واوًا: جُوَن: ج ـُ/وـَ ن.

وأجروا المنفصلة مجرى المتّصلة، أي إذا كانت الهمزة المتحرّكة في بداءة كلمة وسُبقت بضمّة في نهاية كلمة أخرى، نحو: "قولهم في هو يضربُ أَباك: يضربُ وَباك"[٤]، ويتّفق ابن الأثير مع ابن جنّيّ على أنَّ الواو في (وباك) تُنطق "خالصة ليس فيها شيءٌ من بقيّة الهمزة"[٥].

وراح ابن الأثير ذاكرًا سياقات أخرى في قلب الهمزة واوًا، إذ أبدلوا الواو "من الهمزة المبدلة من ألف التّأنيث في التّثنية والنّسب وجمع المؤنّث، نحو: حمراوين، وحمراوات، وحمراويّ"[٦]. وقد مرّ سابقًا أنَّ حمراء أصلها: حمراا، قُلبت الألف الآخرة همزة ليس غير: حمراء، فإذا أردت الاثنين منها قلت: حمراءان:

---

(١) يُنظر: المنهج الصّوتيّ: ١٨٢، والصرف وعلم الأصوات: ١٥٩- ١٦٠.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٢٦/٢.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٢٦/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه. ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢٢٣/٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥٢٦/٢.

ح ـَ م/رـَـ/ء ـَـ ن. وفي هذه الحالة تكتنف الهمزة ألفان مخرجهما قريب من مخرج الهمزة فصار بمنزلة ثلاث ألفات[١]، ولم يكن بدٌّ من قلبها إمّا ياءً وإمّا واوًا، فأمّا الياء فلا يجوز؛ لقرب مخرج الياء من الألف، فوجب قلبها واوًا، فتقول: حمراوان:

ح ـَ م/ر ـَـ/وـَـ ن.

وتقلب الهمزة واوًا أيضًا إذا كانت مبدلة "من حرف أصليّ أو زائد، فالأصليّ، نحو: كساوين وكساويّ، والزّائد، نحو: علباوين، وعلباويّ ... وقالوا في: هو يملك أحد عشر درهما: هو يملك وحد عشر، وقالوا في هذا غلام أحمد: غلام وحمد"[٢].

ت ـ قلب الهمزة ياءً:

تقلب الهمزة ياءً إذا انكسر ما قبلها، وهي على ضربين:

الأوّل: أن يكون ما قبلها من جنس الهمزة، وهذا القلب لازمٌ، نحو: "إيمان وإيلاف وجاء(*)"[٣]، وأصل إيمان: إئْمان:

ء ـِ ء/م ـَـ ن. اجتمعت همزتان في أوّل الكلمة ولم يجوّز العلماء تحقيق الهمزتين البتّة[٤]، فتُقلب الثّانية ياء مجانسة لحركة ما قبلها: إيمان:

ء ـِـ/م ـَـ ن.

وموقف المحدثين لم يتغيّر في مثل هكذا بيئات صوتيّة، إذ إنَّ ما حدث في مثل: إئمان هو حذف الهمزة وإطالة الصّائت القصير[٥]: (ء ـِ):

ء ـِـ/م ـَـ ن.

الثّاني: "أن لا يكون من جنسها، ولا يلزم له القلب"[٦]. وذكر ابن الأثير عِدَّة أمثلة تخصّ هذا القلب، منها:

_ بير: أصلها: بئر، إذ تكون الهمزة ساكنة في هذه الكلمة وما قبلها يكون مكسورًا:

---

(١) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ١٣٠/٥.
(٢) المصدر السّابق: ٥٢٦/٢- ٥٢٧.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٠٩/٢. (*) الصّواب: جائي.
(٤) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٣٦٩/٢.
(٥) يُنظر: المنهج الصّوتيّ: ١٨٢، والصّرف وعلم الأصوات: ١٥٩، ١٦٠.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥٠٩/٢.

ب ـِءر. وهذه الكلمة في حال الوقف عبارة عن مقطع مزيد يتكوّن من صامت يتبعه صائت قصير يتبعه صامتان، فجاز أن تُقلبَ الهمزة صوتًا يُناسبُ الصّائت القصير (ـِ) قبلها وهو الياء:

ب ـِـ ر.

_ مِيَر: أصلها: مِئَر، الهمزة في هذه الكلمة متحرّكة مسبوقة بصوت متحرّك حركته كسرة:

م ـِ/ء ـَ ر.

ويبدو أنَّ درجة هذا القلب في هذه الكلمة أقلّ من سابقاتها؛ لفقدانها شرطيّ القلب الواجب، وتوضيح ذلك: أنَّ قلب الهمزة يكون واجبًا إذا توافر شرطان في الكلمة الواحدة هما: أن تكون الهمزة ساكنة، وأن تسبقها همزة متحرّكة، نحو: إئمان، فيكون قلب الهمزة واجبًا في هذه الكلمة، أمّا إذا فقدت الكلمة شرطًا واحدًا من هذين الشّرطين يكون القلب جائزًا، ومثال ذلك كلمة: بِئْر، فهذه الكلمة لم تُسبق بهمزة متحرّكة.

والمتأمّلُ في كلمة (مِئَر) يجدُ أنَّ هذه الكلمة لم تظفر بكلا الشّرطين أو أحدهما؛ لذلك يكون القلب في الهمزة في هذه الكلمة أقلُّ حظًّا من سابقاتها، فالهمزة فيها تُقلب ياءً مناسبةً لقمّة المقطع الّذي يسبقها: مير: م ـِـ ر.

وتوجيه الدّرس الصّوتيّ الحديث مغايرٌ لما ذهب إليه ابن الأثير والقدماء، فما حدث في بِئر ومِئَر هو حذف الهمزة وتحويل الصّائت القصير إلى صائت طويل[١].

_ خطيّة أصلها: خَطِيئَة: جاءت الهمزة متحرّكة مسبوقة بمدّة: صائت طويل (ـِـ):

خ ـَ/ط ـِـ/ء ـَ هـ. ولا يجوز أن تحذف الهمزة وتُلقي حركتها على الياء؛ لأنَّك لو ألقيت حركة الياء "لحرّكتَ شيئًا لا يجوز أن يتحرَّك أبدًا لأنَّها للمدّ فهو بمنزلة الألف"[٢]؛ لذلك تُبدَل الهمزة صوتًا مناسبًا لما قبلها وهو صوت الياء:

خ ـَ/ط ـِـ/ي ـَ هـ. فتكون البيئة الصّوتيّة مناسبة للإدغام فتُدْغَم الياء بالياء: خَطيّة.

---

(١) يُنظر: الصّرف وعلم الأصوات: ١٥٩.
(٢) المقتضب: ١٦١/١.

رابعًا: قلب الألف والواو ياءً:

أ ـ قلب الألف ياءً:

ورد قلب الألف ياءً في كتاب ابن الأثير في سياقات عِدّة:

_ تصغير سلطان ومثيلاتها: يرى ابن الأثير أنّه إذا لحقت آخر الاسم ألف ونون زائدتان يكون جمع التّكسير حاكمًا على قلب الألف: فـ "إمّا أن تنقلب الألف في التّكسير، أو لا تنقلب، فإذا انقلبت قلبتها في التّصغير، تقول في سرحان: سريحين، وفى سلطان: سليطين، وفي ورشان: وريشين، لأنّك تقول في تكسيرها: سراحين وسلاطين ووراشين"(١).

ويبدو أنّ قلب الألف ياء في هكذا بيئات صوتيّة متعلّقٌ بأمور دلاليّة ولا تدخل العلّة الصّوتيّة في قلبها، فالألف إن قُلبت في الجمع قُلبت في التّصغير(٢)، "فإن لم تنقلب الألف في الجمع أقررتها في التصغير، وصغّرت صدر الكلمة، تقول في سكران: سكيران، وفي عمران: عميران، وفى عثمان: عثيمان؛ لأنّك لا تقول في تكسيره: سكارين وعمارين وعثامين"(٣).

ثُمَّ يذكر ابن الأثير أنَّ ما كان على وزن فعلان ولم يُسمع تكسيره يُصغّرُ تصغير سكران؛ أي لا تُقلب ألفه في التّصغير؛ "لانَّ فُعيلين تابع لفَعالِين"(٤).

أمّا سَلاطين وسَراحين ووَراشين فألفه تنقلب ياءً لعلّة صوتيّة وهي مجيء الألف بعد كسرة(٥)، فأصل سَلاطين: سَلاطِان:

س ـَ/ل ـَـ/ط ـِ + ـَـ ن. تُقلبُ الألف ياء مجانسة للكسرة قبلها: سلاطين:

س ـَ/ل ـَـ/ط ـِـ ن.

_ مفاتيح: تُبدَلُ الألف ياء في الجمع إذا كانت الكلمة على وزن مفاعيل، نحو مفتاح مفاتيح(٦)، فأصل مفاتيح: مفاتاح:

---

(١) البديع في علم العربيّة: ١٧٠/٢.
(٢) يُنظر: الكتاب: ٤٢١/٣، ٤٢٢، والمقتضب: ٢٦٦/٢، والأصول: ٤١/٣.
(٣) المصدر السّابق: ١٧٠/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) يُنظر: شرح المفصّل: ٣١٣/٣، والنّحو الوافي: ٧٧٥/٤.
(٦) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٥١٠/٢.

م ـَ/ف ـَـَ/ت ـَـَ ح

وتستدعي قواعد صيغة مفاعيل كسر ما قبل الألف، وهي التاء (ت ـِ + ـَـَ ح)، وكسر التّاء يستدعي قلب الألف (ـَـَ) ياءً (ـِـِ)؛ لكي يتحقّق التّجانس الصّوتيّ[١]، فتصير الكلمة:

م ـَ/ف ـَـَ/ت ـِـِ ح.

ـ مُفيتيح: تُقلب الألف ياء إذا وقعت بعد ياء التّصغير: نحو: مُفيتيح[٢]، وذكر ابن الأثير في باب التّصغير أنَّه "إذا كان في الاسم حرف مدٍّ رابعًا، لم يُحذف في التّصغير، ساكنًا كان أو متحرّكاً، وتقلب الواو والألف ياء؛ لانكسار ما قبلهما"[٣]. فمفيتيح أصلها مفتاح:

م ـِ ف/ت ـَـَ ح. عند تصغير الكلمة على وزن فُعَيعِل العروضي:

م ـُ/ف ـَ ي/ت ـِ + ـَـَ ح. وجب قلب الألف ياءً؛ لانكسار ما قبلها[٤]، قال ابن يعيش: "وإنّما وجب قلبُها ياء إذا انكسر ما قبلها، لضعْفها بسَعَة مخرجها، فجرت مجرى المدّة المُشْبَعة عن حركةِ ما قبلها، فلم يجز أنّ تُخالِف حركةُ ما قبلها مخرجَها، بل ذلك ممتنعٌ مستحيلٌ"[٥]، فيُقال: مُفَيتيح:

م ـُ/ف ـَ ي/ت ـِـِ ح.

_ قِيتال وضِيراب: الياء في هذين المصدرين "بدل من ألف قاتلت وضاربت"[٦]، إذ قُلبت فيهما الألف ياءً لانكسار ما قبلها[٧]، أي إنَّ أصل قيتال وضيراب: قاتال وضاراب: ق ـَـَ/ت ـَـَ ل، ض ـَـَ/ر ـَـَ ب.

تستدعي صيغة (فِيعال) كسر ما قبل الألف فيتعذّر نطق الألف، فليس في العربيّة ألفٌ قبلها كسرة، فتُقلب الألف (ـَـَ) ياء (ـِـِ): قِيتال وضِيراب:

ق ـِـِ/ت ـَـَ ل، ض ـِـِ/ر ـَـَ ب.

---

(١) يُنظر: التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٣٠٦.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥١٠/٢.
(٣) المصدر نفسه: ١٦٦/٢.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه.
(٥) شرح المفصّل: ٣٦٨/٥.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥١٠/٢.
(٧) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢٤٠/٢.

ثُمَّ تُحذَف الياء الأولى حذفًا جائزًا طلبًا للخفّة، قال ابن السّرّاج: "الياءَ محذوفةٌ مِنْ (فِيعَالٍ) استخفافًا وإنْ جَاءَ بها جَاءٍ فمصيبٌ"(١). فيُقال: قِتال وضِراب على وزن فِعال: ق ـِ/ت ـَـ ل، ض ـِ/ر ـَـ ب.

وقدّم الدّرس الصّوتيّ الحديث تعليلات أخرى في شأن صيغة فيعال وتحوّلها إلى فِعال، إذ يرى العالم براجستراشر أنَّ ما حدث هو تقصير المقطع الممدود الأوّل؛ "وذلك أنَّ تتابع المقطعين الممدودين، ليس بمقبول للسمع في بعض الأوقات، فاجتنَبوه؛ ومن ذلك أنّهم قالوا: (قِتال) في مصدر: قاتَلَ، وكان الأولى أن يكون: قيتالًا، لامتداد الحركة الأولى في: قاتل، فقصّروها لكيلا يتتابع الممدودان"(٢).

على حين يرى الدّكتور رمضان عبد التّواب أنّ سبب تقصير الياء راجعٌ إلى أثر تغير موضع النّبر وأثره في سقوط بعض أصوات الكلمات، أو طول الحركات، فيقول إنَّ "من طبيعة العربيّة الفصحى أن تقصّر الحركة الطّويلة في المقطع المفتوح، إذا كان يسبق مقطعًا آخر منبورًا ذا حركة طويلة، فأصل مصدر (فاعَلَ) في العربيّة القديمة هو (فيعال) بنبر المقطع الثّاني، وترتّب على خلو المقطع الأوّل من النّبر أن قصرت حركته فصار المصدر (فِعال)، مثل: (قاتَل قِتالًا) بدلًا من (قاتَل قيتالًا)"(٣).

_ حاحيت وعاعيت وهاهيت(٤): أصل الياء في هذه الكلمات؛ "الألف؛ لأنَّ مصدرها حاحاة وحيحاء"(٥)، فأصل الكلمة :حاحات بمدّتين:

ح ـَـ/ح ـَـ/ت ـُـ. قُلبت الألف الثّانية ياءً؛ لشبهها بالياء(٦)، فصارت حاحَيتُ:

ح ـَـ/ح ـَـ ي/ت ـُـ.

---

(١) الأصول: ١١٦/٣.
(٢) التطور النّحويّ: ٦٧، ويُنظر: أثر الانسجام الصّوتيّ في البُنية اللّغويّة في القرآن الكريم، فدوى محمّد حسّان: ٨٤.
(٣) لحن العامّة والتّطور اللّغويّ: ٦٢، وأثر الانسجام الصّوتيّ: ٨٦.
(٤) حاحيت: إذا صوّت للغنم بـ: حاحا، وعاعيت: إذا صوّت لها بـ: عاعا، وهاهيت: إذا صوّت لها بـ: هاها. يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٥١٠/٢.
(٥) المصدر نفسه.
(٦) يُنظر: الكتاب: ٣٩٣/٤، والأصول: ٢٦١/٣.

_ حُبلَيات: تُقلب الألف المقصورة الواقعة رابعًا فأكثر ياءً إذا جُمعت جمع مؤنّثٍ سالم، " فتقول في حبلى: حبليات، وفي حبارى حباريات"(١)، ويقدّم لنا ابن الأثير تعليلات توجب هذا القلب، وهي(٢):

١ – اجتماع السّاكنين بإثباتها وإثبات ألف الجمع،

٢ – وامتناع الحركة فيهما،

٣ – لزيادتهما ساكنين،

٤ – وخوف اللّبس بحذف إحداهما إمّا بالمذكّر، وإمّا بالواحد.

فحبلى عند جمعها يضاف إليها (ات): حُبلى + (ات) = حُبلات:

ح ـُ ب/ل ـَ + ـَـ + ـَـ ت. تُقلب الألف الأولى ياء للأسباب الّتي ذُكرت آنفًا: حُبلَيات:

ح ـُ ب/ل ـَ/ي ـَـ ت.

ب – قلب الواو ياء:

أشار ابن الأثير إلى أنَّ الواو تُقلب ياءً في مواضع كثيرة سواء في بداءة الكلمة أم وسطها أم نهايتها، إذ قال: قُلبت الواو ياءً "فاءً، وعينًا، ولامًا، في مواضع كثيرة"(٣)، ونصّ بعض العلماء على أنَّ مواضع قلب الواو ياءً ثمانية(٤)، ومنهم من قال: إنّها عشرة(٥)، ومنهم أوصلها إلى أحد عشر موضعًا(٦)، وسيذكر البحث ما جاء في كتاب ابن الأثير من هذه القواعد:

١ – "إذا سكنت الواو ولم تكن مدغمة، وانكسر ما قبلها"(٧)، يُلحظ في هذا النّص أنَّه يجب توافر ثلاثة شروط لكي يتحقّق هذا القلب، وهي سكون الواو، وألّا تكون مدغمة،

---

(١) البديع في علم العربيّة: ١٠٤/٢.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه.
(٣) البديع في علم العرب: ٥١١/٢.
(٤) يُنظر: جامع الدّروس العربيّة: ١٠٧/٢.
(٥) يُنظر: شرح التّصريح على التّوضيح: ٧٠٩/٢.
(٦) يُنظر: النّحو الوافي: ٧٧٦/٤.
(٧) البديع في علم العربيّة: ٥١١/٢.

ووقوع كسرة من دون حاجز قبل الواو، ومثال ما توافرت فيه هذه الشّروط: "ميزان، وميقات؛ لأنَّ الأصل مِوزان، ومِوقات"(١)؛ لأنّهما من الوزن والوقت(٢):

وعلّة هذا القلب يمكن أن نلحظها في كلام السّيرافيّ: "وإنما امتنعت العرب من واو ساكنة بعد كسرة استثقالًا للجمع بينهما ألا ترى أنه ليس في كلامهم ضمة بعد كسرة إلا أن تكون ضمة إعراب كقولهم لعب وفخذ، وإذا كانت الواو مفتوحة وقبلها كسرة لم تقلب لأن الفتحة كالحاجز بينهما وبين الكسرة"(٣).

فعلّة القلب هنا هو ثقل الجمع بين الكسرة والضّمة فليس في كلام العرب ضمّة بعد كسرة وعدم وجود حاجز بينهما، فضلًا على أنَّ الواو في هكذا بيئات صوتيّة تكون أكثر عرضة للتغير؛ لأنّها حرفٌ ساكن ميّت(٤).

فأصل ميزان وما شاكلها مِوزان لأنّه مِفعال من الوزن(٥):

م ـِـ و/ز ـَـ ن. جاءت الواو ساكنة ميّتة إثر كسرة (ـِـ و)، فغلبت عليها الكسرة فجذبتها إلى جنسها وهو الياء فقُلِبت ياءً(٦)، أي تحوّلت قاعدة المقطع الأوّل ياء مدّيّة (ـِـ) مجانسة لما قبلها: ميزان:

م ـِـ/زـَـ ن.

ويرى الدّكتور عبد الصّبور أنَّ ما حصل من قلب في ميزان وما شاكلها "ليس إلّا وهمًا جسّدته الكتابة العربية في كلمة: ميزان والواقع أنَّ اللغة العربية لمّا كانت تكره تتابع الكسرة والضمة، فقد أسقطت عنصر الضمة، وعوّضت مكانه كسرة قصيرة، تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم، هي التي كتبت في صورة الياء، فالأَولى أن نقول: قُلبت الضمة كسرة تخلّصًا من الصعوبة ونزوعًا إلى الانسجام"(٧).

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥١١/٢.
(٢) يُنظر: الممتع الكبير في التّصريف: ٢٨٥، وشرح شافية ابن الحاجب، ركن الدّين الأستربادي: ٧٣٣/٢.
(٣) شرح السّيرافيّ: ٣٢٣/٥-٣٢٤.
(٤) يُنظر: الكتاب: ٥٤٤/٣، والكنّاش: ٢٧٧/٢.
(٥) يُنظر: شرح التّصريف: ٣١٢.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه.
(٧) المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة: ١٨٩.

أمّا الدّكتور أبو أوس إبراهيم الشّمسان فيرى أنَّ التّفسير المقبول لما حدث في (مِوزان) هو أنّ الواو قد حُذفت ومُطلت الكسرة تعويضًا:

م ـِ و/زـَـ ن ←م ـِ ×(*) /زـَـ ن← م ـِـ/زـَـ ن(١).

ثمَّ شرع ابن الأثير في ذكر كلمات لم تتوفّر فيها شروط قلب الواو ياء، نحو: موازين؛ لزوال الكسرة قبلها، ومُوَيزين؛ لزوال الكسرة وتحرّك الياء، وحِوَل وعِوَض؛ لتحرّك الواو، واجلوّذ اجلوّاذًا؛ لأنَّ الواو مدغمة(٢).

٢ – إذا وقعت الواو بين كسرة وألف (ـِ وـَـ)، وكانت عينًا معلولة في مصدرٍ أُعلّت في فعله(٣)، قال ابن الأثير: من مواضع قلب الواو ياءً "مصادر الأفعال المعتلّة العين، نحو: عياذ وقيام، مصدري يعوذ، ويقوم"(٤)، فالصّورة الأصليّة لكلمة عياذ هي: عِواذ: (ع ـِ/ و ـَـ ذ) تقلب القاعدة الأولى للمقطع الثّاني ياءً؛ لاعتلالها في الفعل والعمل من وجهٍ واحد أخف على النّاطق العربيّ(٥)، و "طلبًا لتماثُل ألفاظها وتشاكُلِها من حيث إن حكم كلها جنسٌ واحدٌ"(٦)، وبذلك يقلُّ الجهد على اللّسان ويتحقق الانسجام الصّوتيّ بين الصّوائت(٧):

عِياذ: ع ـِ/ي ـَـ ذ.

ويبدو أنَّ السبب الرئيس في قلب الواو ياء في هكذا بيئات صوتيّة هي: أنَّ الواو قُلبت ياءً حملًا على الإعلال في الفعل؛ لأنَّ هناك أفعالًا وقعت فيها الواو بين الكسر والألف

(*) إشارة إلى حذف الواو.
(١) يُنظر: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلّة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جنّي، أبو أوس إبراهيم الشّمسان، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة - جامعة الكويت، الحوليّة: ٢٢، الرسالة: ١٨٦، ص: ١٠٢.
(٢) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٥١١/٢.
(٣) يُنظر: المهذّب في علم التّصريف: ٣١٠.
(٤) المصدر السّابق: ٥١١/٢، ٥١٢.
(٥) يُنظر: الكتاب: ٣٦٠/٤.
(٦) شرح المفصّل: ٤٣٤/٥.
(٧) يُنظر: مدخل إلى الصّوتيات، محمّد إسحاق العنانيّ: ٦٩، وموانع الإعلال (رسالة) علاء صالح: ١٧- ١٨.

(ـِ وـَـ) بيدَ أنّها لم تُقلب ياءً، ويُلحظ ذلك في قول ابن الأثير: "فإن صحّت عين الفعل لم تقلب، نحو: جِوار في جاوَرَ"(١).

ففي كلمة (جِوار) توفّر المناخ الصّوتيّ المناسب لقلب الواو ياء، وهو وقوع الواو بين كسر وألف: ج ـِ/وـَـ ر، إلّا أنَّ الواو قد امتنعت من القلب؛ لأنّها صحّت ولم تُقلب في الفعل.

وللدّرس الصّوتيّ الحديث توجيه مغايرٌ لما حدث في هكذا بيئات صوتيّة هو أنَّ الواو قد وقعت بين حركتين: كسرة وألف (ـِ وـَـ)، وهذا التّتابع في الحركات تمجّه العربيّة؛ لذلك سقطت الواو واقتُصرَ على الكسرة والفتحة، ولمّا التقتا (ـِ + ـَـ) صارت الياء نتيجة الاتصال بينهما، فالإعلال في هذه الحالة هو إعلال بالحذف وليس الإعلال بالقلب، والياء ياء مدّيّة(٢).

٣ – إذا وقعت الواو عينًا لجمع تكسير على وزن فعال صحيح اللّام وقبل الواو كسرة، قال ابن الأثير: من مواضع قلب الواو ياءً "أن تكونَ الكلمةُ جمعًا على فِعال، وتكون عينُ مفردِهِ ساكنةً، ولامُه صحيحًا نحو: حِياض، ورِياض"(٣)، فحِياض ورِياض من حَوْض ورَوْضة(٤)، حين تُجمعان على فِعال المكسور الفاء تكون الكلمتان بالشكل الآتي: حِواض ورِواض:

ح ـِ/وـَـ ض.

ر ـِ/وـَـ ض.

ويلحظ أنَّ هذه البيئة الصّوتيّة كسابقتها، إذ اكتنفت الواو كسرة وفتحة طويلة كـ(عِواذ)، فتُقلب الواو ياء لتحقيق المجانسة وليكون عمل اللّسان من وجه واحد:

ح ـِ/ي ـَـ ض.

ر ـِ/ي ـَـ ض.

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥١٢/٢.
(٢) يُنظر: الإعلال بين التّعليلين الصّرفيّ والصّوتيّ (بحث)، د. صيوان خضير خلف، مجلّة أبحاث البصرة (العلوم) الإنسانيّة، المجلّد: ٣٨، العدد: ٤، ٢٠١٣، ص: ٦٥، والمنهج الصّوتيّ: ١٨٩.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥١٢/٢.
(٤) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٣٦٤/٢.

ولتحقيق هذا القلب يجب أن تكون العلل الّتي ذكرها ابن الأثير موجودة حتى يتحقّق هذا النّمط من الإعلال أوصلها ابن جنّي إلى أربعة علل، إذ قال: "وأما (حِيَاض) و(رِيَاض) و(ثِيَاب) ونحو ذلك فإنّما قُلبت واوه ياءً؛ لسكونها في الواحد، ومجيئها في الجمع بعد كسرة، وقبل ألف، ولام الفعل فيها صحيح، لا بُدّ في هذا الموضع من ذكر هذه الأربعة الأشياء وإلّا فسدت العلة ونقصت"(١)، ويقدّم الثّمانينيّ تفسيرات صوتيّة لهذه العلل، فالقلب تحقّق في رِياض وحِياض؛ لأنَّ الواو ساكنة في الواحد (رَوْضة، وحَوْض) فماتت وضعُفت بسبب السّكون، والكسرة الّتي قبل الواو تطلب الياء؛ لأنَّها بعض الياء، والألف بعد الواو تطلب الياء نتيجة القرب بينهما، فضلًا على أنَّ الكلمة على وزن مصدرٍ معلول(٢).

وإن اختلّ شرطٌ من هذه الشّروط لم يجز القلب، ككلمة (طِوال)؛ لأنَّ "واوه تحرَّكت في واحده الّذي هو طويل"(٣)، وأمّا جَواد: جياد فهو شاذٌّ(٤)، "وأما رِواء، جمع ريّان، فإنّ لامه معتلة(*)"(٥)، ومُنِعَ القلبُ في زَوْجَة وَ عَوْدَة؛ لأنّه "لم يَقَعْ بعد عينه ألف"(٦)، وحُكِم على ثيرة وديوان بالشّذوذ الّذي لا يقاس عليه(٧).

ويبدو أنَّ موقفَ الدَّرس الصّوتيّ الحديث مشابهٌ لما حصل في كلمة (عِواذ)؛ لأنَّ السّياق هو هو في حِواض ورِواض، إذ وقعت الواو بين كسرة وفتحة طويلة (= ـِ وـَـ)، فُتحذف فتلتقي كسرة مع فتحة فتنتهي إلى ياء(٨).

---

(١) سرّ صناعة الإعراب: ٢/٢٣٦.
(٢) يُنظر: شرح التّصريف: ٤٨٥.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٢/٥١٢.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه.
(*) هنا يسوق لنا ابن الأثير دليلًا آخر على أنَّه يُعدُّ الهمزة من أصوات الإعلال.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٢/٥١٢.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٥١٢- ٥١٣.
(٨) يُنظر: الإعلال بين التّعليلين الصّرفيّ والصّوتيّ (بحث): ٦٥، والمنهج الصّوتيّ: ١٨٩.

٤ – إذا التقت الواو والياء في كلمة واحدة والسّابق منهما سالم وساكن[١]، قال ابن الأثير: "إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، والأوّل منهما ساكن، قلبت الواو ياء، وأدغمت، نحو: سيّد، وجيّد، وطيّ، وليّ.، الأصل: سَيود، وجَيود، طَوي، ولَوي"[٢].

ومثال ذلك : قَيَّام أصلها: قَيوام ⟵ ق ـَ ي/وـَ م.

ويقدّم لنا سيبويه عِلَلَ هذا القلب، إذ حدث نتيجة تداني مخرج الياء والواو، وكثرة استعمالهما، وليس هناك أيّ حاجز بين الواو والياء، فيكون رفع اللّسان من موضع واحد أخفّ على النّاطق، وكانت الياء هي الغالبة في القلب لا الواو[٣]، فتُقلب الواو في قَيوام ياءً: قَييام، فتتوفّر البيئة الصّوتيّة المناسبة لإدغام الياء في الياء: قَيّام.

٥ – أن تقع الواو طرفًا في فعل ماضٍ وهي رابعة فأكثر، قال ابن الأثير: تُقلب الواو ياء إذا كانت "الواو رابعةً فصاعدًا حرفَ إعرابٍ، نحو: أَغزيْتُ، وأَلهَيْتُ، واسْتَغْزَيْتُ"[٤] أصلها: أغزَوْتُ وألهَوْتُ واستغزَوْت، ويبدو أنَّ لقلب الواو ياءً وجهين[٥]: أحدُهما: أنَّ الواو إن جاءت رابعة فأكثر ثَقُلت الكلمة، فَتُقلب ياءً؛ لأنَّ الياء أخفُّ عليهم من الواو.

الثّاني: لأنَّ الواو الواقعة رابعًا فأكثر ينكسر ما قبلها في بعض تصريفات الكلمة نحو: يغزِي على وزن يُرسِل، فَتُقلبُ الواو ياءً؛ لأنّها ساكنةٌ منكسرٌ ما قبلها، ثمّ يُحملُ الماضي على المضارع لكي يتماثل اللّفظ فيهما.

٦ – أن تقع الواو لامًا في كلمة على وزن فُعْلى، قال ابن الأثير: تقلب الواو ياءً إذا كانت "لامًا لفُعْلى، وهو غالبٌ في الأسماء، نحو: العُلْيا، والدُّنْيا، والقُصْيا"[٦]، وأصلها: العُلْوى، والدُّنْوى، والقُصْوى، ويبدو أنَّ علّة هذا القلب تحمل سببين: أحدهما صوتيّ

---

(١) يُنظر: المهذّب في علم التّصريف: ٢١٣.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٩٢/٢.
(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٦٥/٤.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥١٣/٢.
(٥) يُنظر: الكُنّاش: ٣٠٠/٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥١٣/٢.

والآخر دلاليّ، أمّا الصّوتيّ فلكراهة اجتماع ضمّة وواو في كلمة واحدة، فهم "يستثقلون الواو مع ضمّة أول الحرف"(١).

وأمّا الدّلاليّ فللتّفريق بين (فُعْلى) الوَصفيّة وبين فُعْلى الاسميّة، ويُلحظ ذلك في قول ابن عصفور: إذا كان "الاسم على وزن فُعْلَى وتكونَ لامه واوًا. فإنَّ العرب تُبدِلُ من الواو ياءً في الاسم. وذلك نحو: العُلْيا والدُّنْيا والقُصْيا ... فإن قال قائل: فإنَّ القُصيا والعُليا والدُّنيا صفات. فالجواب أنّها قد استُعملت استعمال الأسماء في وِلايتِها العواملَ وتركِ إجرائها تابعةً. فلذلك قُلِبَت فيها الواو ياءً ...وإنَّما قُلبت الواو ياء في الاسم دون الصفة، فرقًا بين الاسم والصفة. وكان التّغيير هنا في الاسم دون الصفة"(٢).

٧ – "أن تكون لاما لفاعل، نحو: غادٍ، وغازٍ، فتقلب ياء"(٣)، فأصل كلمة غازٍ: غازِو: غ ـَـ/زـِـ و. هذه الواو الّتي في آخر الكلمة يصعب بقاؤها واوًا على حالها إذا سُبقت بكسرة(٤)؛ لذلك تُقلب ياءً لرفع الثّقل وتحقيق التّجانس(٥)، ولا سيّما أنَّ الواو وقعت طرفًا، و"التغيير في الطّرف أكثر تمكنًا من غيره"(٦).

٨ - إذا جاءت الواو متطرّفة مسبوقة بكسرة أمثال: رَضِيَ، إذ إنَّ أصله: رَضِوَ من الرضوان(٧)، فقُلبَت الواو ياءً؛ للكسرة قبلها"(٨): رَضِيَ.

ولا يجري هذا القلب على عِوَض وحِوَل، أي لا يجري القلب على الواو الواقع حشوًا؛ لأنَّ "آخر الكلمة يُعرَّضُ دومًا للتغير على حين يبقى وسطها محافِظًا عليه، ... وفي العربيّة يحمل الحرف الأخير التغيرات الإعرابيّة، والحذف، و ... ولذلك كان تغيير الواو وإبدالها ياءً في مثل: دعي، أقرب إلى المنطق اللّغويّ، من إحداث هذا التّغير في حشو الكلمات"(٩).

---

(١) يُنظر: المقصور والممدود، أبو عليّ القاليّ (ت٣٥٦هـ): ١٣٨.
(٢) الممتع الكبير في التّصريف: ٣٤٦- ٣٤٧.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥١٣/٢.
(٤) يُنظر: الصّرف: ١٩٩.
(٥) يُنظر: المهذّب في علم التّصريف: ٣٠٩- ٣١٠.
(٦) يُنظر: ضعف الطّرف وأثره في البنية العربيّة دراسة صوتيّة ـ صرفيّة: ٥٤.
(٧) يُنظر: شرح ابن النّاظم: ٦٠٢.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٥٧٧/٢.
(٩) الصّرف: ١٩٩.

٩ – إذا جاءت الواو لامًا في جمع تكسير على (فعول)، "نحو عِصيّ، بكسر العين وضمّها، أصله: عُصوٌّ، كذكور"[١]، أي إنَّ أصلها: عُصووٌ:

ع ـُ/ص ـُـُ/وـُ ن.

اجتمعت واوانِ في آخر الكلمة وهذا يؤدّي إلى صعوبة وثقل في نطقهما، فتُقلب الواو الآخرة ياء تخفيفًا[٢]: عُصويٌ:

ع ـُ/ص ـُـُ/ي ـُ ن.

"اجتمعت الواو والياء؛ وسُبقت إحداهما بالسّكون، قلبت الواو ياء وأُدغمت الياء بالياء"[٣]، "وانقلبت الضّمّة قبلها كسرة، وإن شئت لم تقلبِ الضّمّة"[٤]: عُصُيٌّ وعُصِيٌّ، لكن "حتّى يكتمل الانسجام الصّوتيّ أكثر، أُبدلت الضّمّة قبلهما كسرة لتتناسب مع الياء"[٥]، فتصير: عِصِيٌّ.

ثمّ يشير ابن الأثير إلى أنَّ الواو تُقلب ياءً في المفرد، إذ قال: "وقد قلبوها[أي الواو] في الواحد نحو: مَغْزوٌ وَمَغْزِيٌ وَعُتُوٌّ وَعُتِيٌّ، ومَرْضُوٌّ ومَرْضِيٌّ"[٦]، ويُفرد العلماء لهذا القلب قاعدة خاصّة بها، وهي: أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماضٍ ثلاثيّ على وزن (فَعِل)"[٧].

فاشتقاق اسم مفعول من رَضِي يكون على مَرضُوو؛ لأنّه من الرِّضوان[٨]، استثقلت العرب اجتماع الواوين مع الضّمّة قبلهما[٩]، فقُلبت الثّانية ياء: مَرْضُوي، اجتمعت واو وياء فقُلبت الواو ياء: مَرْضُيْي، قُلبت الضّمّة كسرة طلبًا للتّجانس وأُدغم المثلان: مَرْضِيٌّ.

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٩٢/٢- ٥٩٣.
(٢) يُنظر: المفتاح في الصّرف: ١٠٥.
(٣) النّحو الوافي: ٧٨١/٤.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥٩٣/٢.
(٥) أثر الانسجام الصّوتيّ: ٩٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥٩٣/٢.
(٧) التّعليل الصّوتي: ٣٠٨.
(٨) يُنظر: المقصور والممدود: ٧.
(٩) يُنظر: شرح التّصريف: ٢٦٦.

خامسًا: قلب الألف واوًا:

تُقلب الألف واوًا في مواضع عِدّة، وتُقلب: "أصلًا، وبدلًا، وزائدة"(١):

أ – الأصليّة: تُقلب الألف الأصليّة واوًا "كقولك في تثنية (إلى)، و (إذا)، و(لدى)، إذا سَمّيت بها: إلَوانِ، وَإِذَوَانِ، وَلَدَوَانِ"(٢)، وأصل إلوان: إلى، أُضيفت إليها ألف ونون: (إلى + انِ)، فصارت الكلمة: إلاان:

ء ـِ/ل ـَـ + ـَـ/ن ـِ.

التقت ألفان مدّتان يتعذّر النّطق بهما، ولا بدَّ من قلب إحداهما، فوقع القلب على الأولى لا الثّانية؛ لأنَّ الثّانية تدلُّ على التّثنية، فقُلبت واوًا: إلَوانِ:

ء ـِ /ل ـَ/وـَـ/ن ـِ.

ويبدو أنَّ حقَّ هذه الألف أن تُقلبَ ياءً بدلالة إضافة المضمر إليها، فتقول: إلَيكَ ولَدَيك، إلّا أنّها قُلبت واوًا لسببين: أحدهما: أنَّ هذه ليس لها أصل تُرَدُّ إليه إذا تحرّكت(٣)، فهي مجهولة الأصل(٤)، والثّاني: أنَّ الإمالة لم تُسمع فيها؛ لذلك حُكم عليها بالواو(٥).

ب – المبدلة: نحو ألف آدم وآخر، إذ كانت في الأصل همزة: أأدم وأأخر، ثمّ أُبدلت الهمزة ألفًا، وتُقلب هذه الألف المبدلة واوًا في التّصغير والجمع، فتقول "في تصغير آدم وآخر وجمعهما أويدم، وأويخر، وأوادم، وأواخر"(٦)، وتقتضي صيغة التّصغير ضمّ أوّل الكلمة وزيادة ياء فيها، فإذا دخل التّصغير كلمة (آدم) كانت الكلمة على النّحو الآتي: أُاديم:

ء ـُ + ـَـ/د ـِ م. ويتعذّر في هذه الحالة النّطق بضمّة بعدها ألف، فتُقلب واوًا لتحقيق التناسب الصّوتيّ: أُويدِم ـــــــ ـُـ/وـَ ي/د ـِ م. وللدّرس الصّوتي الحديث توجيهٌ مخالف لما جرى في أويدم وأَوادِم، إذ يرى الدّكتور الشّمسان أنَّ الواو في أويدم ليست

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٢٧/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢٢٧/٢.
(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٠٥/٤.
(٥) يُنظر: المصدر السّابق.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥٢٧/٢.

الألف، ولكن هي واو مجتلبة للوقاية، وتفصيل هذا: أنَّ الاسم بتصغيره يعود إلى الأصل، فإذا أُريد تصغير آدم رُدّت الألف الثّانية إلى أصلها، أي الهمزة، فالبنية العميقة لآدم هي: أأدم، بتصغيرها: أُأَيدم، وبجمعها: أأادِم، وما جرى هو حذف "الهمزة تخفّفًا وتُجتلب واو الوقاية بين الحركتين الضّمّة والكسرة في (أُوَيدِم)، والقصيرة والطّويلة في: (أَوادِم)"(١).

ت – الزّائدة: يشير ابن الأثير إلى أنَّ الألف الزّائدة تُقلب واوًا في موضعين: الأوّل: الألف الزّائدة في "فاعل، وفاعول، وفاعال، إذا صغّرته أو جمعته، فتقول في ضارب وعاقول وساباط: ضويرب، وعويقيل، وسويبيط، وضوارب، وعواقل، وسوابط(*)"(٢).

الثّاني: "إذا بنيت ما لم يسمّ فاعله من فَاعَلَ وتَفاعَلَ، نحو: ضُورِبَ، وتُضُورِبَ"(٣)، والمتأمّل في أمثلة الألف الزّائدة يجد أنَّ أغلبها قد حوَت بيئة صوتيّة يتعذّر النّطق بها وهي مجيء ضمّة قبل فتحة طويلة: ـُـَـ؛ فتُقلب الفتحة (ـَـ) إلى ضمّة (ـُـ)، لكي يتحقّق التّناسب(٤).

أمّا الجمع على فواعِل، كضارِب ضوارِب لاجتماع ألفين متتاليتين في كلمة واحدة: ضاارب، فتُقلب الأولى واوًا: ضوارب.

٧ – قلب الياء واوًا:

تُقلب الياء واوًا "أصلا، ومبدلة، وزائدة، فاءً، وعينًا، ولامًا"(٥):

أ – القلبُ في فاء الكلمة:

قال ابن الأثير: "أمّا الفاء فإذا سكنت وانضم ما قبلها، نحو: موقن، وموسر، ويوقن، ويوسر، من أيقن وأيسر، وهذا مطّرد في كلّ ياء مفردة ساكنة قبلها ضمّة"(٦)، ويبدو

---

(١) الإبدال إلى الهمزة: ٧٢، ٧٣.
(*) أظنُّ أنَّ الصّواب: أن يقول: عواقيل وسوابيط.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٢٧/٢.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) يُنظر: أثر الانسجام الصّوتيّ: ٨٩.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٢٧/٢.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥٢٨/٢.

أنَّ هذا الاطّراد في قلب كلِّ ياء قبلها ضمّة يعود إلى قرب المخرج بينهما، وكذلك التّشارك في كثير من الصّفات ، ونلحظ ذلك في قول ابن جنّي: "وإنّما قلبت الياء الساكنة واوًا للضمة قبلها من قبل أن الياء والواو أختان بمنزلة ما تدانت مخارجه من الحروف نحو الدّال والتّاء والطّاء، والذّال والثّاء والظّاء ... فيكون العمل والصوت من وجه واحد وجنس واحد"(١)، فضلًا عن الضّعف الذي يُصيب الياء إذا سُكّنت فتتأثّر بأقرب الأصوات إليها وهي الضّمّة الّتي هي بعض الواو، قال العكبريّ: "وإنَّما أُبْدِلت إذا سُكِّنت لأنَّها ضعفت بالسّكونِ ووُقُوعِها بعدَ الضمّةِ فتخليصُها عَنْهَا يشقّ على اللِّسَان جدا فأُبْدِلت واواً لمجانستها الضمّة وما حصل في موقِن"(٢).

فأصل موقن: مُيقِن لأنّه من أيقن أو من اليقين: م ـُ ي/ق ـِ/ ن ـُ ن. جاءت الياء ساكنة قبل ضمّة، فتُقلب واوًا لتحقيق التّجانس: م ـُـُ/ق ـِ/ ن ـُ ن.

وما حدث في ضوء تصوّر المحدثين أنَّ الياء في مُيقِن قد سقطت وعوِّضت بإطالة الضّمة القصيرة قبلها(٣)،

ب – القلب في عين الفعل:

من مواضع قلب الياء واوًا إذا وقعت الياء عينًا لاسم أو صفة غير محصّنة على وزن (فُعلى)(٤)، قال ابن الأثير: "وأمّا العين ففي فعلى بالضمّ، نحو: الكوسى، والطوبى، من الكيس والطّيب، فقلبت واوًا؛ لضمّة الفاء"(٥)، فأصل طوبى: طُيبى، وهو نسقٌ صوتيّ مشابهٌ ما قبله، أي قُلبت الياء واوًا لسكونها ووقوعها بعد ضمّة، ويرى الدّكتور عبد الحقّ أحمد الحجّي أنَّ ما حصل هو تطبيق لقانون المماثلة، إذ "تتابعت ضمّة وياء فأُسقطت الياء وجُعلت الضّمّة تطبيقًا لقانون المماثلة"(٦)، ويُطلقُ عليها المجانسة المدّيّة(٧).

---

(١) سرّ صناعة الإعراب: ٢٣٣/٢.
(٢) اللّباب في علل الناء والإعراب: ٣٢٧/٢.
(٣) يُنظر: الإعلال بين التّعليلين الصّرفيّ والصّوتيّ (بحث): ٦٢.
(٤) يُنظر: المهذّب في علم التّصريف: ٣١٩.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٢٨/٢.
(٦) الإعلال في كتاب سيبويه: ٥١٨، ويُنظر: دراسة البُنية الصّرفيّة في ضوء اللّسانيات الوصفيّة، د. عبد المقصود محمّد عبد المقصود: ٢٨٠- ٢٨١.
(٧) يُنظر: الإعلال بين التّعليلين: ٦٢.

أمّا إذا كانت الياء في صفة فلم تُقلب الياء، قال ابن الأثير: "فإن كانت فعلى صفة وليس لها أفعل، كسروا فاءها؛ لتصحّ الياء كقوله تعالى: {قِسْمَةٌ ضِيزَى}(١)، وكقولك: امرأة حِيكى، من حاكت في مشيها، قال سيبويه(٢): إنّ ضيزى: فعلى، وكسرت؛ للفرق بين الاسم والصفة"(٣)، ويُلحظ في نصِّ ابن الأثير أمران:

الأوّل: أنَّ عملية القلب هنا مغايرة، فما حدث في كلمة طُيبى هو قلب الياء واوًا للضّمّة قبلها، أي قلب حرف لأجل حركة، بيدّ أنَّ ما حدث لكلمة ضيزى هو قلب الضّمة كسرةً لتناسب الياء بعدها، أي قلب حركة لأجل حرف: ضِيزى أصلها: ضُيزى تُقلب الضّمّة كسرة: ضِيزى.

الثّاني: يبدو أنَّ علّة هذا القلب صرفيّة أكثر ممّا هي صوتيّة، أي إنَّ الياء لم تُقلب على الرّغم من توفّر البيئة الصّوتيّة المناسبة لقلب الياء واوًا، إلّا أنَّهم لم يقلبوا لكي يفرّقوا بين الاسم والصّفة، قال أبو سعيد السّيرافيّ: "اعلم أنَّهم فرقوا بين الاسم والصفة في أبنية، فأجروا الاسم لخفته مجرى تجنّبوه في النَّعت فمن ذلك فُعلى إن كان اسمًا وكان عينُ الفعل منه ياءً قلبوها واوًا لانضمام ما قبلها وإن كان صفة كسروا ما قبل الياء حتى تسلمَ الياء، فقالوا في الاسم طوبى والأصل طُيبي لأنَّه من الطيب وقالوا في الصفة امرأة حِيكى وقسمة ضِيزى والأصل حُيكي وضُيزي، لأنَّه من حاكت في مشيتها تحيك حيكانا وضيزي من ضاز يضيز وليس في الصّفات فُعلى فيصير حِيكى وضِيزى"(٤)، فعلّة "القلب هنا لم يكن لداعٍ صوتي، بل كان لداعٍ صرفي غايته تمييز بناء الاسم من بناء الصفة"(٥)، ونستطيع القول: إنَّ البنية الصّرفية هي التي أثّرت في أصوات الإعلال على الرّغم من توفّر العلّة الصّوتية في الكلمة.

ت – القلب في لام الفعل:

---

(١) سورة النّجم: ٢٢.
(٢) يُنظر: الكتاب: ٣٦٤/٤.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٢٨/٢.
(٤) شرح السّيرافيّ: ٢٧١/٥.
(٥) التّعليل الصّوتيّ عند العرب: ٣٢٣.

تُقلب الياء واوًا إذا كانت لامًا في اسم على وزن (فَعْلى)، فتُقلب في الاسم، بيدَ أنَّ الصّفة تُترك على حالها[١]، قال ابن الأثير: "أما اللام ففي فَعلى بالفتح إذا كان اسمًا، نحو: شروى وتقوى وفتوى، أصلها من شريت ووقيت، وأفتيت، فإن كانت صفة لم تغيّر الياء، نحو: ريّا، وصديا؛ للفرق"[٢].

النّوع الثّاني: الإعلال بالحذف:

يُعدُّ الإعلال بالحذف نوعًا من أنواع الإعلال الّذي يختصُّ بأصوات العلّة، فهو "يتمُّ بين حروف العلّة والهمزة"[٣] والحركات، ويُعدُّ وجهًا من وجوه الإعلال[٤]؛ لأنَّ الإعلال هو قلب وحذف ونقل، قال الرّضيّ الاستربادي: "اعلم أن لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختصٌّ بتغيير حرف العلة: أي الألف والواو والياء، بالقلب أو الحذف، أو الإسكان"[٥]، وتجدر الملاحظة إلى أنَّ الحذف يشمل نوعين: حذف إعلاليّ وحذف غير إعلاليّ[٦]، وما يهمنا في هذا المبحث هو الحذف الإعلاليّ الّذي يختصّ بأصوات العلة.

ويرى ابن الأثير أنَّ الحذف أصل من أصول التّصريف[٧]،وهو ضدّ الزّيادة، "وهو على ضربين: حذف حرف، وحذف حركة، وكلاهما مقيس وغير مقيس"[٨]، وللحذف غايات عِدّة منها: التّخفيف، قال ابن الأثير: "والأصل في يكرم: يؤكرم، فحذفت الهمزة تخفيفا"[٩]، ويبدو أنَّ هذه الغاية من أهم غايات الإعلال بالحذف حتى قرنها بعض العلماء بتعريفه، إذ قال: "الإعلال بالحذف: هو حذف حرفة العلّة بقصد التّخفيف"[١٠]، ومنها: التقاء السّاكنين، ويُلحظ ذلك في قول ابن الأثير: "فإن كان حرف علّة حذف فى الوقف والجزم؛ لالتقاء السّاكنين، تقول في، هو يخاف ويقول ويبيع: خف وقل وبع،

---

(١) يُنظر: الممتع الكبير في التّصريف: ٣٤٥.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٢٨/٢.
(٣) المهذّب في علم التّصريف: ٣٢٦.
(٤) يُنظر: توضيح المقاصد: ١٦٣١/٣.
(٥) شرح الرضيّ على الشافية: ٦٦/٣، ٦٧.
(٦) يُنظر: شرح التّسهيل: ٥١٩٠/١٠.
(٧) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٨٤/٢.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصدر نفسه: ٤٠١/٢.
(١٠) منجد الطّالبين: ١٨٨.

ولم يخف ولم يقل، ولم يبع"[١]، ومنها كثرة الاستعمال[٢]؛ لأنَّ هذه الكلمات الّتي تحوي أصوات العلّة تكون أكثر "عَرضَةً لظواهر لغوية نسميها حيناً إبدالاً وحيناً آخر إدغاماً ، وقد تتعرَّض للسقوط من الكلام"[٣].

ولمّا كان منهج ابن الأثير يستند إلى ذكر كل صوت على حدة؛ لذلك سيقوم منهج البحث على ذكر كلِّ صوت من أصوات العلّة وما يدخله من حذف:

أولًا: الحذف في المعتلِّ بالهمزة:

تُحذف الهمزة على ضربين: مقيسٌ وغير مقيس، وجاء حذفها مقيسًا في الفعل الماضي "على أفعل، نحو: أَكرم وأَحسن، ثمّ تبنيه للمستقبل فتحذف الهمزة؛ استثقالا، فتقول: يُكرِم ويُحسِن، وكان الأصل: يُؤَكرِم ويُؤَحسِن"[٤].

وإمعان النّظر في نصِّ ابن الأثير يرى أنَّه من الأَولى أن يبني ابن الأثير الفعل (أكرم) للمستقبل المتكلِّم في أوّل الأمر، أي: يقول: أُأَكرِم؛ لأنَّ علّة الحذف هو ثقل اجتماع همزتين في المتكلّم: همزة من الماضي والأخرى همزة المتكلّم، وكثر هذا المثال في كلام العرب، فكرهوا اجتماع همزتين في أبنية العربيّة[٥]، فحذفوا همزة الماضي[٦]، وبقيت همزة المتكلِّم؛ لأنَّها دالّة على معنى[٧].

ومن ثَمَّ يُقاسُ على هذا الفعل بقيّة تصريفاته عند دخول أحرف المضارعة الأخرى عليه، فعلّة حذف الهمزة في يؤكرم؛ لأنّها حُذفت في فعل المتكِّم، قال الثّمانينيّ: " لمّا أسقطوا الهمزة في فعل المتكلّم أسقطوها في جميع الحروف المضارعة فقالوا: نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ، حتّى يتّفق لفظ الفعل ولا يختلف تصريفه، ولو خرج على أصله لقال: (يُؤَكْرِمُ) و(تُؤَكْرِمُ) (ونُؤَكْرِمُ). ولمّا حذفوها في الفعل المضارع حذفوها في اسم الفاعل

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٦٧٤/١.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٦٥/٢.
(٣) دراسة الصّوت اللّغويّ: ٣٧٥، والدّرس الصّوتيّ عند النّيليّ (رسالة): ٢٤٩.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٤٩٦/٢.
(٥) يُنظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٧٣.
(٦) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ١٧٧/٥.
(٧) يُنظر: علل النّحو: ٥٥٩.

والمفعول؛ لأنّهما مشتقّان منه فقالوا: "مُكْرِمٌ" والأصل "مُؤَكْرِمٌ" لأنّه على وزن "مُدَحْرِجٌ"(١)، أي إنّهم حملوا الأوصاف على الفعل المضارع(٢).

فالفعل يُكرِمُ عند البناء للمستقبل يكون على وزن يُدحْرِجُ: يُؤكرِمُ(٣):

ي ـُ/ء ـَ ك/ر ـِ/م ـُ. بحذف الهمزة ← ي ـُ ك/ر ـِ/م ـُ.

يُلحَظُ أنَّ القاعدة الأولى من المقطع الثّاني (= ء) لم تسقط وحدها بل سقطت معها قمّتها، أي إنَّ ما حدث هو سقوط قاعدة وقمّة (ء ـَ)، فتوفّرت البيئة الصّوتيّة المناسبة لكي يتّحدَ المقطع القصير المفتوح (ي ـُ) مع القاعدة الثّانية للمقطع الثّاني (= ك)، وهذا أدّى إلى اختزال في عدد مقاطع الكلمة، فيقلّ الجهد على اللّسان، إذ تحوّل النّسق الصّوتيّ (ي ـُ/ء ـَ ك) إلى (ي ـُ ك).

وقد جاءت الهمزة ثابتة في بناء (يُؤَكْرِمُ) في الشعر:

فإنّهُ أَهلٌ لأن يُؤَكْرَما(٤)

وتُحذف الهمزة حذفًا غير مقيس " فاءً وعينًا ولامًا، أمّا الفاء فحذفوها من اسم الله تعالى في أحد قولي سيبويه، ومن ناس؛ لأنّ الأصل إله وأناس"، وأحد قولي سيبويه في لفظ الجلالة: "كأنَّ الاسم والله أعلمُ إلهٌ، فلما أُدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلَفاً منها"(٥)، "وحذفوها من الفعل في خُذْ وكُلْ ومُرْ"(٦)، وأصل هذه الأفعال: أُؤْخُذ وأُؤكُل وأُأمر:

ء ـُ ء/خ ـُ ذ، ء ـُ ء/ك ـُ ل، ء ـُ ء/م ـُ ر.

اجتمعت همزتان في بداية الكلمة (ءـُ ء) الأولى همزة الوصل والثّانية فاء الفعل، فحُذِفت فاء الكلمة واستُغني عن همزة الوصل لتحرّك ما بعد الفاء المحذوفة فاستقرّ الفعل على هذه الحال: خُذ وكُل ومُر: خ ـُ ذ، ك ـُ ل، م ـُ ر.

---

(١) يُنظر: شرح التّصريف: ٣٨١.
(٢) يُنظر: منجد الطّالبين: ١٩٠.
(٣) يُنظر: علل النّحو: ١٨٢.
(٤) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٤٩٦/٢.
(٥) الكتاب: ١٩٥/٢.
(٦) المصدر السّابق: ٤٩٧/٢.

وما حدث هو حذف مقطع كامل مكوّن من قاعدتين بينها قمّة، ويُطلقُ عليه: مقطع طويل مغلق(١).

وأمّا الحذف في عين الكلمة "فحذفت في الفعل من يرى، وأصله: يرأى"، ويبدو أنَّ الهمزة في يرأى قد أصابها التخفيف فحُذفت، وهو أمر متّفقٌ عليه، قال أبو عليّ: "الاتفاق بينهم في (يرى) على التخفيف للهمز، (ويَرَى) أصله (يَرْأى) فخفّفت الهمزة، والهمزة إذا خفّفت وكان ما قبلها ساكنًا حُذفت وألقيت حركتها على الساكن، فإذا فعل ذلك صار (يَرَى)، لأنَّك حرَّكت الرَّاء بحركة الهمزة"(٢)،

وحذفت الهمزة لامًا "في الاسم من أشياء عند الأخفش"(٣)؛ لأنَّ مذهب الاخفش بل الكوفيون يرون أنَّ وزن (أشياء) أَفْعاء، وأصلها: أفعِلاء: أشيِئاء(٤):

ء ـَ ش/ي ـِ/ء ـَـ ء. "اجتمع في آخر الكلمة همزتان بينهما ألف، والألف من مخرج الهمزة، فكأنّه قد اجتمع ثلاث ألفاتٍ أو ثلاث همزات، فحذفوا الهمزة الأولى وهي لام الكلمة فبقي: (أشياءُ) وزنها: (أفْعاءُ)"(٥): ء ـَ ش/ي ـَـ ء.

أمّا مذهب البصّريين فيرى أنَّ الأصل في أشياء شيئاء، فثُقل اجتماع الهمزتين على الألسنة فضلًا علىأنّه ليس بينهما حاجز حصين فقدّموا الهمزة (لام الكلمة) على الفاء: أشياء، فصار وزنها لَفْعاء(٦)، أي إنَّ (أشياء) سَلِمت من الإعلال بالحذف على مذهب البصريين.

ثانيًا: الحذف في المعتل بالواو والياء والألف:

أ ـ الحذف في فاء الكلمة:

تُحذف الواو حذفًا لازمًا إذا وقعت في مستقبل فعْلٍ على وزن فَعَلَ، إذ يلزم "حذفُ فائه في المستقبل لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَ وَفَدَ يَفِدُ"(٧)، فـ (يَعِدُ) أصله:

---

(١) يُنظر: أبحاث في أصوات العربيّة: ٩.
(٢) التّعليقة: ٨٨/٣.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٤٩٨/٢.
(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٧١/٢ (مسألة: ١١٨).
(٥) شرح التّصريف: ٤٠٣.
(٦) يُنظر: المصدر السّابق: ٦٧١/٢ (مسألة: ١١٨).
(٧) البديع في علم العربيّة: ٥٧٣/٢.

يَوعِدُ: ي ـَ و/ع ـِ/د ـُ.

حُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة[١]، ويُلحظ في هذه البيئة الصّوتية وقوع شبه الصّائت (الواو) وهي من جنس الضّمّة بين صائتين قصيرين (الفتحة والكسرة) فكأنَّ هذه الواو توسّطت بين صوتين بعيدين عنها في التّكوين النّطقيّ، ممّا يؤدّي إلى تنافر وعدم انسجام[٢]، فَحُذِفت الواو لكي يتحقّق الانسجام في الكلمة: يَعِدُ: ي ـَ/ع ـِ/د ـُ.

ويبدو أنَّه قد وقع خلاف بين المذهبين (الكوفيّ والبصريّ) في علّة حذف الواو في (يَوعِدُ)، فالبصريون يرون أنَّ الواو حُذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، "وذلك لأنَّ اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلًا وجب أن يحذفوا واحًدا منها طلبًا للتَّخفيف، فحذفوا الواو ليخفّ أمرُ الاستثقال"[٣]، وعلّة البصريين علّة صوتيّة.

أمّا الكوفيون فيبدو أنَّهم قدّموا علّة صرفية،" فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنَّ الأفعال تنقسم إلى قسمين: إلى فعل لازم، وإلى فعل متعد، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو، فلما تغايرا في اللزوم والتعدي واتفقا في وقوع فائهما واوًا وجب أن يفرق بينهما في الحكم، فبقَّوا الواو في مضارع اللّازم نحو (وجل يوجل، ووحل يوحل) وحذفوا الواو من المتعدي نحو "وعد يعد، ووزن يزن" وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضا من حذف الواو"[٤].

وعودًا على بدء فعلّة حذف الواو هو وقوعها بين ياء وكسرة إلّا أنَّ هناك أفعالًا جاءت فيها الواو واقعة بين ياء وفتحة وعلى الرّغم من ذلك فقد تمَّ حذفها؛ كالفعل وَطِئَ يَطَأُ ووَسِع يَسَعُ، قال ابن الأثير: "وأمّا وَطِئَ يَطَأُ، وَوَسِعَ يَسَعُ، فحذفوا واوه؛ لأنّه في

---

(١) يُنظر: المفتاح في الصّرف: ٧١، والبديع في علم العربيّة: ٣٧٥/٢، وشرح المكوديّ على الألفيّة: ٣٩٦.
(٢) يُنظر: الإعلال والإبدال عند اللّغويين دراسة صوتيّة صرفيّة، (أطروحة)، عثمان محمّد آدم عبد المحمود: ٢٠٩.
(٣) الانصاف في مسائل الخلاف: ٦٤٤/٢(مسألة: ١١٢).
(٤) المصدر نفسه.

الأصل من فَعِلَ يَفعِلُ بالكسر، وإنّما فُتِحَ لِحَرفِ الحلق، فأُجرِيَ على حُكمِ أَصْلِهِ"[١]، أي إنَّ وَطِئَ ووَسِعَ أصلهما: يَوطِئُ ويَوسِع :

ي ـَ و/ط ـِ/ء ـُ.

ي ـَ و/س ـِ/ع ـُ.

إلّا أنَّ الكسرة قُلبت فتحة لأجل حرف الحلق[٢] (الهمزة والعين)، فحُذفت الواو لأجل الكسرة المقدّرة، وقد ذهب إلى هذا الرأي كثيرٌ من العلماء؛ كسيبويه[٣]، وابن السّرّاج[٤]، وأبي عليٍّ الفارسيّ[٥]، وابن جنّي[٦]، والثّمانينيّ[٧]، بيدَ أنَّ ابن الأثير قد اعترض على تعليل قلب الكسرة فتحة لأجل حرف الحلق، إذ قال "وفي هذا التّعليل نظر؛ لأنّ أصلَ فَعِلَ بِالكسرِ أنْ يجيءَ مُسْتَقْبَلُهُ على يَفعَل، مفتوح العين"[٨].

ويبدو أنَّ كلَّ فِعْلٍ ماضيه على فَعِلَ بكسر العين يجبُ أن يكون مستقبله مفتوح العين (يَفْعَلُ) حتّى تتمَّ المخالفة بين بناء الماضي والمستقبل، ويُلحظُ ذلك في قول ابن دُرُستويه: "اعلموا أنَّ كلَّ فعل، كان ماضيه على فَعِلَ، بكسر العَين، لمْ يَجُز أن يكون مستقبله إلّا يَفْعَل، بفتح العين، ليُخالِف الماضي المستقبلَ في البناء، ويَعْتدلا في الخفة والثِّقل، كاعتدال الباب الأوّل، كما خالَفه في المعنى، فَيُعلَم كلّ واحدٍ منهما بما يخصّه من الأبنية، لأنَّ اللّفظ الواحد لا يَدُلُّ على معنَيين مختلفين حتى تُضامّه علامة لكلِّ واحدٍ منهما، فإن لم تكن فيه لذلك علامةٌ، أشكَل وألبَس على المخاطب، وليس من الحكمة وَضْع الأدلَّة المُشْكِلة ..."[٩].

ب ـ الحذف في عين الكلمة:

تُحذف عين الكلمة في فعل معتلِّ العين بالواو أو الياء إذا أُسند إلى ضمير المتكلّم أو

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٧٥/٢.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه.
(٣) يُنظر: الكتاب: ٥٥/٤.
(٤) يُنظر: الأصول: ١٠٨/٣.
(٥) يُنظر: المسائل الحلبيّات: ١٢٨.
(٦) يُنظر: الخصائص: ١٤٥/٢.
(٧) يُنظر: شرح التّصريف: ٣٧٧.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٥٧٥/٢.
(٩) تصحيح الفصيح وشرحه: ٥٦.

المخاطب أو نون النّسوة، قال أبو السّعادات: " فإن بنيتَ ماضيه للمتكلّم، والمخاطب، وجماعة المؤنّث، نقلته إلى فعلت، بالضّمّ، وحذفت العين، نحو: قُمْتُ، وَقُمْتَ، وَقُمْنَ، الأصل فيه: قَوُمْتُ، فنقلتَ ضمّة الواو إلى القافِ، وحذَفْتَ الواوَ؛ لالتقائِها ساكنة مع الميم"(١). وأمّا المعتل العين بالياء فيسري عليها ما يسري على الواو، نحو: باع، فإذا بَنَيْتَ ماضيه للمتكلم والمخاطب والنّساء، نقلتَهُ إلى فَعِلْت، بالكسر، نحو: بِعْتُ، وبِعتَ، وبِعْنَ".

وما حدث في هذين الفعلين (قام، وباع) عند إسناد ضمير المتكلِّم إليه توضّحه الكتابة الصّوتيّة:

قام أصله: قَوَمَ: ق ـَ/وـَ/م ـَ. بإسناد ضمير المتكلِّم (تُ) إليه: قَوَمْتُ:

ق ـَ/وـَ م/ت ـُ. نُقل قَوَمْتُ إلى قَوُمْتُ(٢):

ق ـَ/وـُ م/ت ـُ. نُقِلت ضمّة الواو إلى القاف: قُومْتُ:

ق ـُـ م/تُ. تحذف عين الفعل لالتقاء السّاكنين(٣): قُمْتُ:

ق ـُ م/ت ـُ.

وقدّم الدّرس الصّوتيّ الحديث عدّة تفسيرات لما حدث في الفعل الأجوف عند إسناد الضمير إليه، منها: أَنَّ الفعل (قام) عند إسناد الضمير إليه يكون على النّحو الآتي: قَوَمْتُ، تسقط الواو لوقوعها بين حركتين متماثلتين: (ـَ وـَ)، فتلتقي فتحتان قصيرتان، فتتحدان وتتحوّلان إلى فتحة طويلة: قامْتُ، ثمَّ يتمُّ تقصير الفتحة الطّويلة؛ لأنَّها وقعت في مقطع مغلق: قَمْتُ، تُقلب فتحة الفاء ضمّة؛ حتّى تدلَّ على أنَّ (قام) واوي الأصل(٤)، والكتابة الصّوتيّة:

ق ـَ/وـَ م/ت ـُ ⟵ ق ـَ × ـَ م/ت ـُ ⟵ ق ـَـ م/ت ـُ ⟵ ق ـَ م/ت ـُ ⟵ ق ـُ م/ت ـُ.

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٧٦/٢.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٧٨/٢.
(٣) يُنظر: ظاهرة التّخلص من التقاء السّاكنين بين القراءات القرآنيّة والتّفكير اللّغويّ (بحث)، د. أشرف أحمد حافظ، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية، كلّيّة الآداب – جامعة الكويت، الحوليّة الثّالثة والعشرون، الرّسالة: ١٩٣، ص: ٤٤.
(٤) يُنظر: التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث: ١٤٠- ١٤٢.

ت – الحذف في لام الكلمة:

يزعم ابن الأثير أنَّ الواو والياء والألف إذا وقعت لامًا تحذف لأحد أمرين: أحدهما: الجازم والثّاني: التقاء السّاكنين[١]، فالجازم نحو: يغزو، ويرمي، ويخشى إذا أدخلتَ عليهنَّ الجازم: لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ، ويبدو أنَّ توجيه القدماء لأصوات المدّ هو وجود ضمّة قبل الواو وكسرة قبل الياء وفتحة قبل الألف:

ي ـَ غ/زـُ + ـُو .

ي ـَ ر/م ـِ + ـِي .

ي ـَ خ/ش ـَ + ـَى.

وحين يدخل الجازم على هذه الأفعال تُحذَف الواو (ـُو) والياء (ـِي) والألف (ـَى)، وتبقى الحركة للدّلالة على حذف هذه الأصوات:

ل ـَ م/ ي ـَ غ/زـُ + ـُو ⟵ ل ـَ م/ ي ـَ غ/ زـُ .

ل ـَ م/ ي ـَ ر/م ـِ + ـِي ⟵ ل ـَ م/ ي ـَ ر/م ـِ .

ل ـَ م/ ي ـَ خ/ش ـَ + ـَى ⟵ ل ـَ م/ ي ـَ خ/ش ـَ .

وما حصل في نظر الدّرس الصّوتي الحديث هو تقصير الصّائت الطّويل ليس غير[٢]:

ل ـَ م/ ي ـَ غ/زـُو ⟵ ل ـَ م/ ي ـَ غ/ زـُ .

ل ـَ م/ ي ـَ ر/م ـِي ⟵ ل ـَ م/ ي ـَ ر/م ـِ .

ل ـَ م/ ي ـَ خ/ش ـَى ⟵ ل ـَ م/ ي ـَ خ/ش ـَ .

ويكون الإعراب في هذه الأفعال - لم يخشَ مثلًا - "فعل مضارع مجزوم بتقصر المقطع المتوسط المفتوح، وليس بحذف حرف العلة. ودليل صوابنا هو صائت الفتح الموجود على سطح (الشّين) الّذي يُمثّل نصف الكميّة الصّوتيّة للألف"[٣].

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٥٣٠/٢.
(٢) يُنظر: علم الصّرف الصّوتيّ: ٤١٤.
(٣) المصدر نفسه.

أمّا الحذف لالتقاء السّاكنين فنحو: يغزو القوم ويرمي الرجلُ ومَثنَى القومِ[١]، إذ التقت أصوات العلّة بأصوات ساكنة، وهذا الحذف حذفٌ نطقيٌّ لا كتابيّ، إذ يتكوّن المقطع (زـُـ ل) في يغزو القومَ عند الوصل في الكلام:

ي ـَ غ/زـُـ ل/ق ـَ و/م ـَ.

الثّالث: الإعلال بالنّقل:

عرّف الدّكتور عبد الحقّ أحمد الحجّي الإعلال بالنقل بأنّه "نقل حركة حرف العلة الواو والياء إلى الحرف الساكن الصحيح قبلهما مع بقاء الحرف المعتل إنْ كانت الحركة تجانسه وقبله حرفاً يجانسها إنْ كانت تغايره، وإذا كان حرف العلة ألفاً فلا يحصل فيه مثل هذا الاعتلال، لأنَّ الألف خفِيٌّ ساكنٌ لا يقبل الحركة"[٢].

والباحثُ في كتاب مجد الدّين ابن الأثير لا يجدُ تسمية كهذهِ في كتابه (أعني الإعلال بالنّقل)، إذ بثَّ جميع قواعد الإعلال بالنّقل في فصل وسمه بالاعتلال، ووضع تحت هذه التّسمية أغلب قواعد الإعلال بالقلب والإعلال بالحذف وكذلك الإعلال بالنّقل.

وقد أرجأ الباحث الكلام على هذا النّوع من الإعلال آخرًا؛ لتعلّقه بالإعلال بالقلب والإعلال بالحذف، فليست كلُّ قواعد الإعلال بالنقل هي عبارة عن نقل بحت، بل يدخل في أغلب قواعده الإعلال بالحذف مرّة والإعلال بالقلب مرّة ثانية والإعلال بالحذف والقلب مرة ثالثة، قال الدّكتور مصطفى الغلاييني: "والإعلال بالنّقل قد يكون نقلًا محضًا. وقد يتبعه إعلال بالقلب، أو بالحذف، أو بالقلب والحذف معًا"[٣] لذلك قد نال مسميّات عدّة نظرًا إلى حكم إجرائه في الكلمة، كالحذف والإسكان عند أبي بشر سيبويه[٤]، ويبدو أنَّ تسمية الإعلال بالنّقل قد ظهرت في مؤلفات المتأخرين[٥].

والهدف من تحقيق هذه الظاهرة في الكلمة هو التّخلص من ثقل الحركة على الواو والياء، فهما لا يحتملان الحركة؛ لذلك تتعرض للإعلال بنقل الحركة، قال ابن جنّي:

---

(١) يُنظر: البديع في علم العربيّة: ٥٣٠/٢.
(٢) الإعلال في كتاب سيبويه: ٥٧.
(٣) جامع الدّروس العربيّة: ١١٤/٢.
(٤) يُنظر: الكتاب: ٣٤٥/٤.
(٥) يُنظر: شرح ابن النّاظم: ٦١١، وشرح الرّضي الإستراباذي: ٧٩٤/٢.

" إن الياء والواو ليستا كسائر الحروف ... إنما استُثقلت الحركات فيهما؛ لأنهما مشبهان للألف والألف لا تتحرك أبدا، فلما أشبهتا ما لا يتحرك أبدا وجازت فيهما الحركة، جازت على مشقَّة، ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركة، ولم تبلغا قوة الألف في اللين فتمتنع الحركة فيهما أصلا"(١).

وأبرز قواعد الإعلال بالنّقل هي:

"١ – أن يكون حرف العلّة عينًا لـ (فعل).

٢ – أن يكون حرف العلّة (عين) اسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته، أو زيادته دون وزنه.

٣ – أن يكون حرف العلّة (عين) مصدر موازن لـ (إفعال) أو (استفعال).

٤ – أن يكون حرف العلّة (عينًا) فيما يجيء على (مفعول)"(٢).

القاعدة الأولى: إذا جاء حرف العلّة عينًا لفعل:

وتطّرد هذه القاعدة في ثلاثة مواضع ذكر ابن الأثير منها اثنين:

أ ـ **الفعل المضارع الأجوف المعتل العين** نحو: يَقُومُ وَيَقُولُ، الأصلُ فيه: قَوَلَ يَقْوُلُ"(٣)، "تنقلُ حركة العين إلى الفاء"(٤): يَقُولُ، فالفعل قَوَلَ الأجوف الواويّ يكون مفتوح العين في الماضي مضموم العين في المضارع، قال ابن الأثير: "أمّا فَعَلَ فيلزم مستقبله يَفْعُلُ"(٥)، أي قَوَلَ يَقْوُلُ، تُنقل حركة العين (الضّمّة) إلى ما قبلها: يَقُولُ، والكتابة الصّوتيّة توضّح ما جرى:

قال أصله قَوَلَ بدليل القَول: ق ـَ/وـَ/ل ـَ ⟵ ي ـَ ق/وـُ/ل ـُ ⟵ ي ـَ/ق ـُ/ل ـُ.

أمّا الفعل المعتلّ العين بالياء فيجري عليه ما جرى للفعل المعتلّ الواو: "نحو باعَ يَبْيِعُ، الأصلُ فيه: بَيَعَ يَبْيِعُ، وجاء المضارع مكسور العين؛ لأنَّ المعتلَّ العين لا يخلو من

---

(١) المنصف: ٢٢٤/١- ٢٢٥.
(٢) التعّليل الصّوتيّ عند العرب: ٢٦٠.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٧٦/٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) المصدر نفسه.

"أن يكونَ: في فَعَلَ أو فَعِلَ، فَفَعَلَ، يَلزَمُ مستقبله يَفْعِلُ بالكسر"[١]: يَبْيِعُ، "تنقل حركة العين إلى الفاء"[٢]: يَبِيعُ. ويمكن توضيح ما جرى عبر الكتابة الصّوتيّة:

ب ـَ/ي ـَ/ع ـَ ⟵ ي ـَ ب/ي ـِ/ع ـُ ⟵ ي ـَ/ب ـِ/ع ـُ.

ويُلحظ من هذا النّقل هو التّخلّص من الثّقل، وهذا ما تميل إليه لغة العرب، فـ "كلّما وجدت ثُقلًا في صيغة صرفيّة عملت على التّخلص منه؛ تقليلًا للجهد العضليّ، وجنوحًا نحو السّهولة واليُسر في الصّيغ الصّرفيّة، وتحقيقًا للانسجام الصّوتيّ بين صوامت الكلمة وصوائتها"[٣].

ب – ماضي الأفعال المعتلة إذا أُسنِدت إلى ضمير:

تطّرد هذه القاعدة في الأفعال المضارعة السّابقة، فإذا كان الفعل واويّ العين "بنيت ماضيه للمتكلّم والمخاطب وجماعة المؤنّث، نقلته إلى فَعُلت، بالضَّمِّ، وحذفت العين، نحو: قُمتُ، وقُمْتَ، وَقُمْنَ"[٤]، وإن كان الفعل معتلَّ العين بالياء "نقلتَهُ إلى فَعِلت، بالكسر، نحو: بِعْتُ، وَبِعْتَ، وبِعْنَ"[٥]، إذ جرت سلسة من التغييرات على قُمْتَ وبِعتَ حتى وصلا إلى شكلهما السّابق، ويمكن ملاحقة ما جرى من تغيير عبر الاستعانة بالكتابة الصّوتية:

ق ـَـَ/م ـَ ⟵ ق ـَ/و ـَ/م ـَ ⟵ ق ـَ/و ـُ م/ت ـُ ⟵ ق ـُـُ م/ت ـُ ⟵ ق ـُ م/ت ـُ.

ب ـَـَ/ع ـَ ⟵ ب ـَ/ي ـَ/ع ـَ ⟵ ب ـَ/ي ـِ ع/ت ـُ ⟵ ب ـِـِ ع/ت ـُ ⟵ ب ـِ ع/ت ـُ.

أمّا الموضع الثّالث الّذي لم يذكره ابن الأثير هو: الفعل الذي على (أفعلَ) و (استفعل)، نحو: أقام واستقوم، ويبدو أنَّ ابن الأثير لم يذكر هذا الموضع؛ لأنَّه أشار إلى مصدر هذه الأفعال وما يجري فيها من نقل، وسيشير البحث إلى ذلك إن شاء الله.

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٧٨/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) أثر الانسجام الصّوتيّ: ١٠٠.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥٧٦/٢.
(٥) المصدر نفسه: ٥٧٨/٢.

القاعدة الثّانية: إذا كان صوت العلّة (عين) اسم يشبه الفعل المضارع في وزنه دون زيادته، أو زيادته دون وزنه:

تتخلل هذه القاعدة السياقات الآتية:

١ – اسم الفاعل:

يُحمَلُ اسم الفاعل في إعلاله على فعله إذا كان "على غير وزن فاعِل، فإنّك تعلّ منه ما اعتلّ فعله، وتصحّ ما صحّ منه"(١)، فإن كان اسم الفاعل معتلًّا فأنَّك "تَنْقُلُ حركَةَ عَيْنِه إلى الحرفِ الّذي قَبْلَها إنْ كان ساكنًا، ثمّ تَقْلِبُ الواوَ والياءَ على حركةِ ما قبلَهُما، نحو: مُقِيمٍ، وَمُسْتَعِينٍ، وَمُنْقادٍ، وَمُخْتارٍ، الأصل فيه: مُقْوِمٌ، وَمُسْتَعْوِنٌ، وَمُنْقَوِدٌ وَمُخْتَيِرٌ"(٢).

فاعتلّت أسماء الفاعلين المذكورة؛ لأنَّ أفعالها معلولة، فمُقيم مشتَقٌ من مضارع أَقامَ، وهذا الفعل إذا أُريد منه المضارع يكون عل يُفْعِلُ: يُقْوِمُ، تُنقل حركة الواو إلى الصحيح قبلها: يُقِومُ ⟵ ي ـُ/ق ـِ و/م ـُ . واشتقاق اسم الفاعل منه يكون على مُقْوِم:

م ـُ ق/وـِ/م ـُ ن. تُنقل حركة الواو إلى ما قبلها: مُقِوْمٌ:

م ـُ/ق ـِ و/م ـُ ن. توفّر المناخ الصّوتيّ المناسب لقلب الواو ياءً، لأنّها ساكنة إثر كسرة، فتُقلب ياءً(٣): مُقيمٌ:

م ـُ/ق ـِـ/م ـُ ن. ويُلحَظ أنَّ إعلالين قد أصابا هذه الكلمة حتّى استقرّت على حالها الأخير: إعلالٌ بالنّقل ثمَّ إعلال بالقلب.

وما حدث في تصوّر الدّرس الصّوتيّ الحديث هو سقوط المزدوج الهابط بسبب ثقل توالي الحركات (ـِ و) واستعيض بالصّائت القصير (ـِ) فيتحوّل إلى كسرة طويلة (ـِـ)؛ لكي تعوِّض عن سقوط الواو ولكيلا تختلَّ زنة الكلمة وإيقاعها(٤).

م ـُ/ق ـِ و/م ـُ ن ⟵ م ـُ/ق ـِ ×/م ـُ ن ⟵ م ـُ/ق ـِـ/م ـُ ن.

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٢/٥٨٥- ٥٨٦.
(٢) المصدر نفسه: ٢/٥٨٦.
(٣) يُنظر: شرح التّصريف: ٤٦٠.
(٤) يُنظر: المنهج الصّوتيّ: ١٩٨-١٩٩، والإعلال بين التّعليلين الصّرفيّ والصّوتيّ: ٦٧-٦٨.

٢ – "ما كان من المصادر في أوّله ميم يلزمه من الاعتلال ما يلزم فعله"[١]. ولهذه المصادر أوزان مختلفة:

الأوّل: مَفعَل: نحو: " مَقال، وَمَقام، وَمعاش، الأصل: مَقْوَل، ومَقْوَم، وَمَعْيَش"[٢]، وجرت هذه المصادر مجرى أفعالها، فمَقْوَل يقابله: يَقْوَل، ومَقْوَم يقابله: يَقْوَم، ومَعْيَش يقابله: يَعْيَش، قال سيبويه: "ويجري مفعلٌ مجرى يفعل فيهما، فتعتل كما اعتل فعلهما الذي على مثالهما وزيادته في موضع زيادتها، فيجري مجرى يفعل في الاعتلال ... فكذلك اعتل هذا، لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل، إلا أنهم وضعوا ميماً مكان ياءٍ، وذلك قولهم: مقامٌ ومقالٌ"[٣].

فأصل مَقام ومَعاش: مَقْوَم ومَعْيَش بدليل (يَقُوم ويَعيش) وهما يشبهان الفعل المضارع (يَفْرَح) من حيثُ وزنه العروضيّ[٤] ، تُنقل الفتحة إلى الصحيح قبلها: مَقَوم، توفّرت البيئة الصّوتيّة المناسبة لقلب الواو ألفًا؛ لأنّها ساكنة مفتوحٌ ما قبلها[٥]: مَقامٌ. والتّرسيمة الآتية توضّح ما حصل:

م ـَ ق/وـَ/م ـُ ن ⟵ م ـَ/ق ـَ و/م ـُ ن ⟵ م ـَ/ق ـَـَ/م ـُ ن.

م ـَ ع/ي ـَ/ش ـُ ن ⟵ م ـَ/ع ـَ ي/ش ـُ ن ⟵ م ـَ/ع ـَـَ/ش ـُ ن.

أي إنَّ ما حصل هو نقلٌ فقلب. ويبدو أنَّ موقف الدّرس الصّوتيّ الحديث مشابهٌ لِما حصل مع (مَقْوِم)، إذ يُحذف المزدوج الهابط (ـــ و) (ـــ ي) من الكلمة ويُمدُّ الصائت القصير (ـَ) فيتحوّل إلى صائت طويل (ـَـَ)، أي إنَّ ما حصل هو نقلٌ وحذفٌ ومدٌّ:

م ـَ/ ق ـَ و/م ـُ ن ⟵ م ـَ/ق ـَ ×/م ـُ ن ⟵ م ـَ/ق ـَـَ/م ـُ ن.

الثّاني: مَفْعِل: " ما كان على مَفْعِل، نحو: المَسِير، والمَصِير، والمَقِيل، أصلُه: مَسْيِرٌ، ومَصْيِرٌ، وَمَقْيِلٌ. فنقلت حركة العين إلى الفاء وأسكنتها"[٦]. وممعن النّظر في نصِّ ابن الأثير يجد أنَّ التغيير الّذي لحق هذه الكلمات هو إعلالٌ بالنّقل ليس غير:

---

(١) البديع في علم العربيّة: ٥٨٨/٢.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الكتاب: ٣٤٩/٤.
(٤) يُنظر: المهذّب في علم التّصريف: ٣٢٢.
(٥) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ١٨٣/١.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥٨٨/٢.

مَسْير:م ـَ س/ي ـِ ر تنقل الكسرة إلى العين[١] (=السّين): مَسير: م ـَ/س ـِ ر.

الثّالث: مَفْعُلَة: يُعلُّ المصدر إعلالًا بالنّقل إذا "كان على وزن مَفعُلة نحو: المَشُورَةِ، وَالْمَعُونَةِ، وَالمَثُوبَةِ"[٢]، فأصل هذه المصادر: مَشْوُرَة، ومَعْوُنة، ومَثْوُبَة، تُنقل الضّمّة إلى الصحيح قبلها؛ لتحقيق التّجانس والتّناسب، وأشار ابن الأثير إلى أمرين:

الأمر الأوّل: لا يُعتدُّ بالهاء الملحقة بآخر هذه المصادر عند قياس وزنها على وزن الفعل (يَفعُل)؛ "لأنَّها بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسم"[٣].

الأمر الثّاني: ليست هذه المصادر على وزن مَفْعُول، قال ابن الأثير "ليست المَشُورَةُ مَفْعولة؛ لأنَّ المصادر ليس فيها مَفْعول"[٤]، قال سيبويه" مَفْعُلَةٌ تجري مجرى يَفْعُل، وذلك: المَعُونة والمَشُورة والمَثُوبة، يدلُّك على أنَّها ليست بِمَفْعُولَة أنَّ المصدرَ لا يكون مَفْعُولَة"[٥].

وأمّا "قولهم: ليس له معقول، وخذ ميسوره، ودع معسوره، فإنّه يتأوّله على ما يعقل، وما تيسّر، وما تعسّر"[٦]، أي يتأوّله على أنّه صفة لموصوف محذوف لا مصدر، ويُلحَظُ ذلك في تعليق أبي عليٍّ على قول سيبويه: " وأمّا قوله: دَعْهُ إلى مَيْسُورِهِ. قال أبو العباس: عند سيبويه أنَّ المصدرَ لا يكونُ على مَفْعُول. قال أبو علي: فجعل قولهم: (مَيْسُور) صفةً أُقِيمَت مَقامَ موصوفِها، تمثيله: إلى أمرٍ ميسورٍ، فَحُذِفَ الأمرُ، وأقامَ وصفه مقامه"[٧].

أمّا إذا كانت مَفعُلة من بناء الياء، نحو: مَعِيشة، ومَبيعَة، وَمَعِيشَة: أصلها: مَبْيُعَة، وَمَعْيُشَة، فيرى ابن الأثير أنَّ ما يجري فيها هو أن "تُحذف ضمّة الياء ويُكسر ما قبلها لِتصحَّ"[٨]. أي إنَّ ما جرى في تصوّر ابن الأثير هو إعلال بالحذف، إذ تُحذفُ الضّمة على الياء ويكسر ما قبل الياء لكي تصحَّ، ويبدو أنَّه خالف من سبقوه من العلماء في

---

(١) يُنظر: شرح المفصّل: ٤٣٦/٥.
(٢) المصدر السّابق: ٥٨٩/٢.
(٣) البديع في علم العربيّة: ٥٨٩/٢.
(٤) البديع في علم العربيّة: ٥٨٩/٢.
(٥) الكتاب: ٣٤٩/٤.
(٦) البديع في علم العربيّة: ٥٨٩/٢.
(٧) التّعليقة: ١٥٣/٤.
(٨) البديع في علم العربيّة: ٥٨٩/٢.

هذا العمل، إذ يرى بعضهم أنَّ ما حصل في مَبْيُعة هو نقل حركة الضّمّة إلى ما قبلها ومن ثَّمَّ تُقلب كسرة لِتصحَّ الياء[١]: مَبِيعَة.

القاعدة الثّالثة: إذا كان صوت العلّة (عين) مصدر موازن لـ (إفعال) أو (استفعال):

قال ابن الأثير: "إذا بنيت المصدر من أفعل واستفعل، أعللته حملا على فعله، نحو: الإقامة، والاستقامة والإثابة والاستثابة، ألا ترى أنّ أصل مصدر: أَقْوَمَ واسْتَقْوَمَ: إقوام واستقوام فلما أعلّوا المصدر بالحذف زادوه التّاء؛ عوضًا من الألف المحذوفة"[٢].

وإمعان النّظر في هذا النصّ يلحظ اختصارًا في هذه القاعدة؛ لأنَّ في هذه القاعدة حدثت أمورٌ لم يُشر أبو السّعادات إلى معظمها:

١ – لم يُشر إلى الإعلال بالنّقل - وهو مغزى هذه القاعدة - الذي يحدث في إقوام واستقوام من حيثُ نقْلِ حركة العين (الواو) إلى ما قبلها[٣]: إقَوام، استقَوام.

٢ – لم يذكر المرحلة الّتي تُقلب فيها الواو ألفًا: إقاام، استقاام، فتلتقي ألفان فتُحذف إحداهما[٤].

٣ – ولا يُلحظ في قول ابن الأثير "فلما أعلّوا المصدر بالحذف زادوه التّاء؛ عوضًا من الألف المحذوفة"[٥] أيُّ الألفين حُذفت وعوِّض عنها بالتّاء، إذ انقسم العلماء على مذهبين[٦]: مذهب يرى أنَّ الألف المحذوفة هي الثّانية الزّائدة وهو مذهب الخليل وسيبويه، وآخر يرى أنَّ الألف المحذوفة هي عين الفعل وهو مذهب الأخفش والفرّاء، ثمَّ تعوَّض الألف المحذوفة بتاء تلحق آخر المصدر: إقامة واستقامة وإثابة واستثابة. وما حصل في (إقوام) حتّى وصل إلى (إقامة) يمكن توضيحه في ضوء الكتابة الصّوتيّة: إقامةً أصله: إقوامًا:

ء ـِ ق/و ـَ + ـَـَ/ م ـَ ن. تُنقل حركة العين إلى الصحيح قبلها: إقَوامًا

ء ـِ/ق ـَ و + ـَـَ/م ـَ ن. تُقلب الواو ألفًا فتلتقي ألفان: إقاامًا:

---

(١) يُنظر: شرح السّيرافيّ: ٢٥٠/٥، والتّبصرة والتّذكرة: ٨٩١/٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٩١/٢.
(٣) يُنظر: شرح التّعريف بضروريّ التّصريف: ٢٢٧.
(٤) يُنظر: الكنّاش: ٢٦٢/٢.
(٥) البديع في علم العربيّة: ٥٩١/٢.
(٦) يُنظر: الكنّاش/ ٢٦٢/٢، وارتشاف الضّرَب: ٣٠٨/١، وتوضيح المقاصد: ١٦٠٨/٣- ١٦٠٩.

ء ـِ/ق ـَـ + ـَـ/م ـَ ن. تُحذفُ إحدى الألفين وتُعوّض بتاء: إقامة:

ء ـِ/ق ـَـ/م ـَ هـ.

ويبدو أنَّ هذه التّاء قد تُحذف من الكلمة، فتقول إقامَ، قال ابن الأثير: "وقد حُذّفت التّاء مع الإعلال، كقوله تعالى: {وَإِقَامَ الصَّلَاةِ}(١)"(٢).

وللدّرس الصّوتيّ الحديث رؤيةٌ أخرى فيما حدث في (إقوام)، فهو لا يؤمنُ بوجود حركة قبل الحركة الطّويلة (الألف)، وينظر إلى الهاء على أنّها جزءٌ من الصّيغة(٣)، أي إنَّ المصدر أصله: إقوامة، والكتابة الصّوتيّة توضّح ما جرى:

ء ـِ ق/وـَـ م ـَ هـ. هنا لا حركة تُنقل ولا قلب يُحقّق، وإنّما هو سقوط المزدوج الصّاعد (= و) فتتّحد القاعدة الثّانية للمقطع الأوّل (= ق) مع الصّائت الطّويل (= ـَـ):

ء ـِ/ق ـَـ/م ـَ هـ.

القاعدة الرّابعة: إذا كان صوت العلّة (عينًا) فيما يجيء وزنه على (مفعول):

يُقسّم ابن الأثير هذا الإعلال على قسمين: أحدهما: ما كانت عين اسم المفعول واوًا، والثّاني: ما كانت عينه ياءً، "فما كانت عينُه واوًا ظَهَرَت فيه، فَتَقول في (قال) و(زار): مقُول ومزُور، والأصل فيه: مقْوُول مَزْوُور، فنقلت الضّمّة من الواو الأولى إلى ما قبلها"(٤).

ويبدو أنَّ اسم المفعول يُحملُ على فعله المبني للمجهول (فُعِل) كما أنَّ اسم الفاعل يُحمل على فعله المبني للمعلوم، قال سيبويه: "ويعتل مفعولٌ منهما كما اعتل فُعِلَ، لأنَّ الاسم على فُعِلَ مفعولٌ، كما أنَّ الاسم على فَعَلَ فاعلٌ. فتقول: مَزُورٌ وَمَصُوغٌ، وإنَّما كان الأصلُ: مَزْوُورٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ"(٥).

والتّوجيه الكتابيّ لمَقْوُول ومَزْوُور:

م ـَ ق/وـُ و/ل ـُ ن.

---

(١) سورة الأنبياء: ٧٣.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٩١/٢.
(٣) يُنظر: التّعليل الصّوتيّ: ٢٧٢.
(٤) المصدر السّابق: ٥٨٦/٢.
(٥) الكتاب: ٣٤٨/٤.

م ـَ ز/وـُ و/رـُ ن.

اجتمعت واوان بينهما ضمّة، وكأنّه اجتمعت ثلاث واواتٍ؛ "لأنَّ الضّمّة بمنزلة الواو"[١]، فنُقلت "الضّمّة من الواو الأولى إلى ما قبلها مَقُول ومَزُور، إذ التقت واوانِ ساكنتان، فتُحذفُ إحداهما، وفي حذف الواو مذهبان:

١ – تُحذف "عند الخليل وسيبويه واو مفعول، وهي الثّانية"[٢]. فتكون الكلمة على وزن وزن مَفْعُل.

٢ – تُحذفُ "عند الأخفش الأولى، وهي العين، ولكلٍّ منهما وجه"[٣]. فتكون الكلمة على وزن مَفُول. وتستقرّ الكلمتانِ على مَزُور ومَقُول:

م ـَ/زـُـُ/رـُ ن.

م ـَ/ق ـُـُ/ل ـُ ن.

أمّا إذا كانت الكلمة من بناء الياء فيرى ابن الأثير أنَّ "الغالب الأكثر أنّها مثل الواو، تظهر فيه الياء بعد النّقل والحذف، نحو: مبيع ومخيط، الأصل: مبيوع ومخيوط، فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين عند سيبويه، وكسر ما قبل الياء؛ لتسلم، والأخفش يسقط الياء، فتنقلب الواو ياء؛ للكسرة قبلها"[٤]. فاشتقاق اسم مفعول من (بِيعَ) يكون على مَبْيُوع:

م ـَ ب/ي ـُـُ/ع ـُ ن. تُنقَلُ حركة الياء إلى ما قبلها: مَبُيْوعٌ، تُحذف واو مفعول عند سيبويه للتخلّص من التقاء السّاكنين[٥]، وتُكسر ما قبل الياء لتسلم: مَبيعٌ:

م ـَ/ب ـِـ/ع ـُ ن. وهذا في ضوء تصوّر سيبويه.

أمّا الأخفش فيُسقط الياء فتنقلب الواو ياء للكسرة، ويمكن تصوّر ما حدث عبر الكتابة الصّوتيّة:

مَبْيُوع: م ـَ ب/ي ـُ + ـُـُ/ع ـُ ن.

---

(١) شرح التّصريف: ٣٩٢.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٥٨٦/٢.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه: ٥٨٦/٢، ٥٨٧.
(٥) يُنظر: الكتاب: ٣٤٨/٤.

تُنقلُ حركةُ الياء (الضّمّة) إلى الباء قبلها: مَبُيوع، ثُمَّ قُلبت الضّمّة كسرة لأجل الياء بعدها: مَبِيوعٌ:

م ـَ/ب ـِ + ـِـ + ـُـ/ع ـُ ن. تُحذف عين مفعول (الياء)، فتلتقي كسرة مع واو: مَبِوع:

م ـَ/ب ـِ و/ع ـُ ن. تُقلب الواو ياءً؛ لوقوعها بعد كسرة: مَبِيعٌ:

م ـَ/ب ـِـ/ع ـُ ن.

أي إنَّ ما حدث في ضوء تصوّر الأخفش هو: نقل ضمّة فقلبها كسرة ثُمَّ حذف ياء فتلتقي كسرة وواو فتُقلبُ الواو ياءً(١).

وبعض القبائل تصحُّ هذه الكلمات ولا تعلُّها، قال ابن الأثير: "وقد صحّحوا عين مفعول من الياء، فقالوا: مبيوع، ومخيوط، ويوم مغيوم، وتفاحة مطيوبة"(٢). ويُقال: إنَّ تميم تقول ذلك(٣).

وعلى هذا لهجتنا العراقيّة الحبيبة، إذ تضرب الخفّة في هذه الكلمات عرض الجدار، فتصحُّ الكلمات من بناء الياء، فتقول: مَبْيُوع، ومَدْيُون، بل تحوّل ما كان من بناء الواو على هذه الصّيغة فتقول: مَقْيُول(*).

---

(١) ينظر: المقتضب: ١/١٠٠، وشرح السّيرافيّ: ٥/٢٤٥، وشرح التّصريف: ٣٩٠، ٣٩١.
(٢) البديع في علم العربيّة: ٢/٥٨٧.
(٣) ينظر: المُنصف: ١/٢٨٦.
(*) نطق القاف بين القاف والكاف.

خاتمة البحث ونتائجه

بعد الحمد لله ربِّ العالمين والصّلاة والسّلام على سيّد الخلق والمرسلين، وعلى آله الطّيبين الطاهرين فلا بدَّ قبل رفع القلم وجفاف الصحف أن تُختم هذه الرّسالة بخاتمة تحمل في طيّاتها أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج، وهذه النتائج هي:

١ – انماز ابن الأثير بمنهج كتابه الّذي لم يسبقه إليه أحد من العلماء، وبرز هذا المنهج في المادّة الصّوتيّة والصّوتيّة الصّرفيّة، وقد بيّن البحث ذلك في تمهيد الرّسالة ومسار البحث.

٢ – توصّل البحث إلى أنَّ القدماء كان لديهم منهجٌ للتفريق بين الصوت والحرف، وتبيّن ذلك للبحث بعد استقراء كتاب ابن الأثير وبعض الكتب الأخرى، فالقدماء يُطلقون على الحرف بأنّه صوت إذا دلَّ هذا الحرف على دلالة معيّنة؛ كألف المندوب إذا زِدت في نطقها دلَّ ذلك على كثرة التّفجّع والتألّم، أو إذا أراد العلماء بيان نطق الحرف لبيان صفة من صفاته، كقول ابن الأثير: إذ وقفت على الجيم ... وجدت صوت الجيم راكدًا محصورًا ...

٣ – انفرد ابن الأثير في تقسيمه الأصوات الفروع، إذ أضاف قسمًا ثالثًا سمّاه (الحروف البعيدة)، وضمّ تحته اللّام المفخمة إلّا مع اسم الله، والسّين الّتي كالزّاي والقاف الّتي كالكاف والجيم الّتي كالزّاي، إلّا أنّ ابن الأثير لم يُبنْ مقصده من هذا المصطلح، فحاول البحث كشف الغطاء عن هذا المصطلح وتوصّل إلى أمورٍ عدّة منها: قد يكون ابن الأثير أراد البيّنية لهذه الأصوات، أي التّوسّط بين الأصوات المستحسنة وبين الأصوات المستقبحة، أو قد يكون القصد من هذا المصطلح عدم وجود مناسبة صوتيّة تقتضي الإشراب بين صوتين ....

٤ – أشار البحث إلى الخلط والتكرار بين المخرجين: الثّاني عشر والثّالث عشر، إذ وردت عبارة "ما بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا العلى: للظّاء والذّال والثّاء" مكرّرة في المخرجين؛ ممّا أضاع علينا هذا الخلط قولة ابن الأثير في المخرج الثّاني عشر، لكنَّ البحث توصّل إلى أنَّ ترتيب أصوات هذا المخرج عند ابن الأثير جاء على النحو

الآتي: الصّاد ثُمَّ السّين ثُمَّ الزّاي؛ لأنَّ أبا السّعادات كلّما ذكر هذه الأصوات ذكرها مرتّبةً على النّحو المذكور، إذ وردت مرتّبة ستّ مرّات.

٥ – لِحظ البحثُ خلافًا بين ابن الأثير وأغلب العلماء في تحديد مخرج الرّاء، إذ رأى ابن الأثير أنَّ مخرج الرّاء أدخل في طرف اللّسان على حين أنَّ أغلب العلماء ذكروا أنَّ مخرج الرّاء أدخل في ظهر اللّسان وليس طرفه.

٦ – أثبت البحث أنَّ طرف اللّسان هو الّذي يشترك في إخراج الرّاء وليس ظهره بالاستناد إلى أقوال الخليل، فضلًا عن إثباته أنَّ طرف اللّسان يشغل مساحة ليست بالقليلة، إذ يشترك في نطق عدد من الأصوات، وهو أمرٌ يجعل ابن الأثير لا يجافي الحقيقة في أنَّ مخرج الرّاء أدخل في طرف اللّسان وليس ظهره.

٧ – نفى البحث مقولة من قال: إنَّ الفرّاء فرّق بين مخرج النّون واللّام، إذ إنَّ قول الفرّاء: "العرب تدغم اللام عند النّون إذا سُكّنت اللّام وتحرّكت النّون وذلك أنّها قريبة المخرج منها" لا ينهض دليلًا على أنّه فرّق بين المخرجين؛ لأنَّ البحث قد توصّل إلى أنَّ من العلماء من يُصرِّح بأنَّ المخرج الواحد يحوي أصواتًا عِدَّة بيدَ أنَّه يُلمحُ بعد حين إلى أنَّ هذه الأصوات متقاربة المخارج؛ كأبي عليّ الفارسيّ وابن الأثير والرّضيّ الإستراباذي؛ لذلك لا يُعدُّ قول الفرّاء المذكور آنفًا دليلًا على أنّه فرّق بين النّون واللّام.

٨ – أشار البحث إلى ما وقع فيه العالم الجليل ابن المؤدّب من خلطٍ واضطرابٍ في عدد المخارج، وقدّم البحث أدلّة عدّة على ذلك.

٩ – وصل عدد صفات الأصوات في كتاب ابن الاثير إلى الثّلاثين صفةً، وانماز منهجه في تقسيمها على قسمين: صفات مشتركة، وصفات منفردة، فالمشتركة هي تلك الصّفة الّتي يشترك فيها صوتان فأكثر؛ كالمجهورة والمهموسة والشّديدة وغير ذلك، وعنى بالمنفردة هي تلك الصّفات الّتي ينضوي تحتها صوت واحد؛ كالمهتوت للتّاء والمكرّر للرّاء، لكنّه في تقسيمه هذا لم يكن غافلًا عن التّضاد أو التّقابل بين بعض الصّفات، فحين يذكر الجهر مثلًا يذكر بعدها الهمس وهكذا دواليك، وقد ارتأى البحث تقسيم

الصّفات عند ابن الأثير على ثلاثة أقسام: الألقاب المخرجيّة، والصّفات المشتركة، والصّفات المنفردة.

١٠ – وجد البحث تناقضًا في كلام ابن الأثير على الأصوات اللّهويّة، فهو من جهةٍ يصف الكاف والقاف بأنّهما لهويّان على حين يضع لكلِّ صوتٍ منهما مخرجًا، وكأنَّ اللهاة عنده ذات منطقة واسعة في الحلق تحتمل مخرجين من مخارج الأصوات.

١١ – استعان البحث لتفسير كلمة (إشباع) الواردة عند ابن الأثير وسيبويه في تعريفهما بالجهر - بالتّفسير اللّغويّ لمادّة (شبع) فوجد أنَّ معناها يدلُّ على معنًى واحد وهو الامتلاء، وتوصّل البحث إلى أنَّ هذا الإشباع (الامتلاء) ما هو إلّا إشارة إلى ذلك الهواء الّذي يمرُّ في الحنجرة في أثناء النّطق بأحد الأصوات، فإذا أُشبعت الحنجرة بالهواء حصل الجهر، أمّا إذا ضعُف الهواء ولم تمتلئ الحنجرة بالهواء فيكون الصّوت مهموسًا.

١٢ – كان صوت الألف هو الدّليل الصّوتيّ على أنَّ الإعاقة المخرجيّة تعني إعاقة الوترين الصّوتيّين للهواء؛ لأنّه لا يشترك في انتاجه أي عضوٍ سوى الوترين الصّوتيين.

١٣ – ظهر للبحث أنَّ أوّل من أطلق مصطلح البينيّة على الأصوات الّتي بين الشّديدة والرّخوة هو ابن الأثير ـ بحسب ما اطُّلعَ عليه من مصادر ـ واستقرّت فيما بعد مصطلحًا عند بعض المتأخرين على تلك الأصوات.

١٤ – أثبت البحث أنَّ (الشّديدة الّتي يخرج معها الصّوت) هي الصّفة المقابلة لصفة اللّين عند ابن الأثير؛ لعدّة أسباب ذكرها البحث.

١٥ – ترشّح للبحث أنّ صفة القلقلة تستند إلى شرطين أساسيين لكي تتحقّق: الصّويت والضغط الشّديد في موضع التقاء العضوين عند الوقف، بيدَ أنَّ شرط الصّويت أهم من شرط الضّغط على موضع خروج الصّوت؛ لأنّك مهما ضغطت على موضع خروج الصّوت فإنَّك تستطيع أن تُخرجه من دون ذلك الصّويت، لدليلين: أحدهما: أنَّ هناك أصواتًا يكون فيها ضغط على خروج الصّوت لكنّها تخلو من الصّويت؛ كالتّاء والكاف؛

لذلك لم يعدّهما أكثر العلماء من أصوات القلقلة، أمّا الدّليل الثّاني على أفضليّة الصّويت فهو أنَّ هناك علماء اكتفوا بذكر شرط الصّويت دون شرط الضغط والحفز.

١٦ – أيّد البحث نفي بعض العلماء وجود قلقة تسمّى القلقلة الكبرى، بل ذهب البحث إلى أنَّه لا صحة لتقسيمات القلقة الثّلاث، وقدّم أدلّة على ذلك.

١٧ – استعمل ابن الأثير مصطلح (البيان) بدل (الإظهار) للدّلالة على عدم إدغام أو إخفاء النّون مع أصوات الحلق، أي فضّل مصطلح النّحويين (= البيان) على مصطلح القرّاء (= الإظهار).

١٨ – لحظ البحث استقرار مصطلح الإمالة عند ابن الاثير مُبيّنًا الغرض منها، وواضعًا (التّفخيم) المصطلح المغاير للإمالة.

١٩– تبنّى ابن الأثير الرأي القائل بأنَّ حقيقة الإمالة هي إمالة الفتحة إلى الكسرة فتمال الألف بعدها إلى الياء؛ أي إنَّ الفتحة هي الّتي تُمال، أمّا الألف فتُمالُ لأجل الفتحة قبلها، على حين كان للعلماء آراء أخرى.

٢٠ – ترشّح للدّراسة أنَّ المقصود بالخفاء في قول ابن الاثير (أن تُميلَ الفتحة نحو الكسرة مَيْلًا خفيًّا) هو البعد في المخرج وهو يشبه الخفاء في النّون إذا جاء بعدها أحد أصوات الإخفاء، فتكون الألف الممالة مخفيّة بين صوتين: الألف الخالصة والياء.

٢١ – رأى البحث أنَّ سرّ إمالة الألف ومنعها مع الرّاء يكمنُ في ذلك الاضطراب في موضع نطق الرّاء، فاللّسان يضطرب أو يتعثّر حين النّطق به، وهذا الاضطراب أو التّعثّر هو الّذي يجعل الرّاء تخرج كأنها مضاعفة، فتؤثّر في الألف الّتي تعدُّ من أضعف الحروف المعتلّة، نتيجة امتدادها الشّديد في الفم وهويها فيه فضلًا عن وسع مخرجها، فتميلها أو تمنعها.

٢٢ – تبيّن للبحث أنَّ الإعلال أوسع مفهومًا من الإبدال من النّاحية اللّغويّة، فالكلمة تصيبها علّة ما في أحد أصواتها صامتًا كان أم صائتًا ثُمَّ تخضع لإجراء معيّن يخلّصها

من إعلالها، فيدخلها الإبدال أو الإدغام أو الإمالة أو غير ذلك من الظواهر الصّوتيّة؛ لذلك فمقولة: إنَّ كلَّ إعلال هو إبدال ولا عكس مختصّة بالجانب التّطبيقيّ للإعلال.

٢٣ – أشار البحث إلى أنَّ الثّقل الّذي في أصوات العلّة قد لا يكون المقصود منه الثّقل الّذي ضد الخفّة، بل قد يكون المقصود من الثّقل هو كثرة دوران أصوات العلّة في الكلام فضلًا عن أنّها عبارة عن هواء مدفوع من الرّئتين تصعب سيطرة اللسان عليه في أثناء النطق.

٢٤ – قدّم البحث أدلّة تشير إلى أنَّ ابن الأثير عدَّ الهمزة من أصوات الاعلال.

٢٥ – تنبّه البحث إلى قضية مهمّة تخصّ حال الهمزة عبر الموازنة بين آراء العلماء القائلين بعليّة الهمزة وبين آراء العلماء القائلين بأن الهمزة صوت صحيح، فممعن النّظر في أدلّة القائلين بأنَّ الهمزة صوت علّة يجد أنَّهم وصفوا الهمزة من النّاحية الفونولوجيّة، أمّا العالم الّذي يصف الهمزة وصفًا فونوتيكيًا يجد أنَّ الهمزة لا علاقة صوتيّة تربطها بأصوات العلّة؛ لذلك عدّها صوتًا صحيحًا، ثمَّ بيّن البحث أنَّ الهمزة صوتٌ من أصوات العلّة نظرًا إلى فونولوجيّة الإعلال، باعتبارها ظاهرة صوتيّة تتكوّن داخل السّياق النّطقيّ.

ثبت المصادر والمراجع

الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.
- الإبانة في اللّغة العربيّة، سَلَمة بن مُسلم العَوتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرون، ط١، وزارة التراث القوميّ والثّقافة، مسقط – سلطنة عُمان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- أبحاث في أصوات العربيّة، د. حسام النّعيميّ، ط١، دار الشؤون الثّقافيّة، بغداد، ١٩٩٨م.
- الإبدال، أبو الطّيب عبد الواحد بن علي اللّغويّ (ت بعد ٣٥٠هـ)، حقّقه وشرحه ونشر حواشيه الأصليّة وأكمل نواقصه: عزّ الدّين التّنوخيّ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- إبدال الحروف في اللّهجات العربيّة، د. سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي، ط١، مكتبة الغرباء الأثريّة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
- الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتيّة في ضوء علم اللّغة الحديث، أحمد بن سعيد قشاش، الجامعة الإسلاميّة – المدينة المنوّرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي (ت٥٩٠هـ)، الإمام أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (ت٦٦٥هـ)، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب المصرية، (د. ت).
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطّاع الصّقليّ (ت٥١٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. أحمد محمد عبد الدّايم، د، ط، دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ١٩٩٩م.
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، الهيئة المصريّة العامّة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، د. فدوى محمد حسَّان، ط ١، عالم الكتب الحديث، إربد ـــ الأردن، ١٤٣٢ هـ ـــ ٢٠١١ م .
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي (أبو عمرو بن العلاء)، د. عبد الصبور شاهين، ط١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

ثبت المصادر والمراجع.....

- الإدغام الكبير، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن حسن العارف، ط١، عالم الكتب، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الإدغام الكبير في القرآن الكريم، أبو عمرو بن العلاء المازني (ت١٥٤هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم محمّد حسين، د. ط، منشورات مركز المخطوطات والتّراث والوثائق، الكويت، د. ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أثير الدّين أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط ١، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني - القاهرة - مصر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، د. محمد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- أسباب حدوث الحروف، للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ) تحقيق: محمد حسَّان الطيَّان، يحيى مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٣ هـ ـــ ١٩٨٢ م .
- أسُد الغابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشّيبانيّ الجزريّ، عزّ الدّين ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أسرار العربيّة، أبو البركات الأنباري عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- أُسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر، ط ٨، عالم الكتب - القاهرة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- أصوات العربيّة بين التّحول والثّبات، د. حسام سعيد النعيمي، سلسلة بيت الحكمة ٤، جامعة بغداد، ١٩٨٩م.
- أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب، ط١، مطبعة دار التأليف – القاهرة، ١٩٦٣م.
- الأصوات اللّغويّة، د. إبراهيم أنيس، د. ط، مطبعة نهضة مصر، د.ت.

ثبت المصادر والمراجع.....

- أصول تراثيّة في علم اللّغة، د. كريم زكي حسام الدّين، ط٢، مطبعة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ١٩٨٥.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت – الأردن، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحّاس (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: د. عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢١هـ.
- الإعلال في كتاب سيبويه في هدى الدراسات الصوتية الحديثة، د. عبد الحق أحمد الحجي، ط ١، ديوان الوقف السني، بغداد، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- الإعلال والإبدال في الكلمة العربية، د. شعبان صلاح، د. ط، كلية دار العلوم – القاهرة، د. ت.
- الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٩هـ)، حققه وقدم له: د. عبد المجيد قطامش، ط١، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٣هـ.
- التقاء السّاكنين وتاء التّأنيث، د. مهدي جاسم عبيد، ط١، دار عمار، عمان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- الإمالة والتّفخيم في القراءات القرآنية حتّى القرن الرّابع الهجري (دراسة مع تحقيق كتاب الاستكمال لابن غلبون)، تأليف وتحقيق: د. عبد العزيز علي سفر، د. ط، التراث العربي، الكويت، د. ت.
- الأمثال، أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

ثبت المصادر والمراجع.....

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطيّ (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدّين الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد ط١، المكتبة العصريّة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- إيجاز التّعريف في علم التّصريف، أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. محمّد المهدي عبد الحي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة – المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. محي الدّين عبد الرّحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- بحار الأنوار، العلامَّة الحجَّة فخر الأئمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ)، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان.
- البحث اللّغويّ عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب، ٢٠٠٣م.
- بحوث ومقالات في اللّغة، د. رمضان عبد التّواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٥م – ١٩٩٥م.
- البديع في علم العربيّة، أبو السّعادات المبارك بن محمّد الشّيبانيّ الجزريّ مجد الدّين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدّين، ط١، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة – المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ .
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد بن عبد الله بن بهادر الزّركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

- بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، أبو طاهر مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمّد علي النّجار، د. ط، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة – لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- بغية الطّلب في تاريخ حلب، عُمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيليّ، كمال الدّين، ابن العديم (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: سهيل زكار، د. ط، دار الفكر، د. ت.
- بغية المستفيد في علم التّجويد، محمّد بن بدر الدّين بن عبد الحقّ، ابن بَلْبَان الحنبليّ (ت١٠٨٣هـ)، اعتنى به: رمزي سعد الدّين دمشقيّة، ط١، دار البشائر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، المكتبة العصريّة، صيدا – لبنان، د. ت.
- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد مرتضى الزَّبيديّ، د. ط، دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، د. ت.
- تاريخ آداب العرب، د. مصطفى صادق بن عبد الرّزاق الرّافعيّ (ت١٣٥٦هـ)، ط٢، دار الكتاب العربي، د. ت.
- تاريخ إِرِبْل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللّخميّ الإربليّ، ابن المستوفي (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيّد خمّاس الصّقار، د. ط، دار الرّشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.
- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ (من نحاة القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدّين، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ ـــ ١٩٨٢ م .
- تحبير التّيسير في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدّين ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، ط١، دار الفرقان، عمان، الأردن، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- التّحديد في الإتقان والتّجويد: أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني (ت٤٤٤هـ)، ط١، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، العراق ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
- تداخل الأصول اللّغويّة وأثره في بناء المعجم، د. عبد الرّزّاق بن فرج الصّاعديّ، ط١، عمادة البحث العلميّ، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة – المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله، ابن مالك الطّائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، د. ط، دار الكتاب العربيّ للطّباعة والنّشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د. رمضان عبد التّواب، د. ط، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة – القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطّيب البكّوش، تقديم: صالح القرمادي، ط٣، المطبعة العربيّة – تونس، ١٩٩٢م.
- التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، د. ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣م.
- التّطور النحوي للغة العربية، برجستراشر، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه: د. رمضان عبد التواب، ط ٢، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- التّعليقة على كتاب سيبويه، أبو عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث (قراءة في كتاب سيبويه)، د. عادل نذير بيري الحسَّاني، ط ١، ديوان الوقف السني ـــ بغداد، ١٤٣٠ هـ ـــ ٢٠٠٩ م .

- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، أبو الحسن علي بن محمّد بن سالم، النّوري الصفاقسي (ت١١١٨هـ)، تحقيق: محمّد الشّاذلي النّيفر، د. ط، مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله، د. ت.
- تهذيب اللّغة، أبو منصور محمّد بن أحمد بن الأزهريّ الهرويّ (ت٣٧٠هـ)، ط١، دار إحياء التّراث، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، دار السّلام للطّباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، مصر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توحيد المفضَّل، أبو عبد الله المفضَّل الجمحي (كان حيَّاً عام ١٨٣ هـ)، مطبعة النعمان ـ النجف الأشرف، ١٩٦٤ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدّين حسن بن قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرّحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربيّ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- جامع الدّروس العربيّة، د. مصطفى الغلاييني، ط٢٨، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، أبو الفتح نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشّيباني الجزري، ضياء الدّين، ابن الأثير (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: د. مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي العراقيّ، ١٣٧٥هـ.
- جمال القرّاء وكمال الإقراء، أبو الحسن علم الدّين عليّ بن محمّد السَّخاويّ، تحقيق: د. مروان العطيَّة، د. محسن خرابة، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- الجمل في النّحو، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط١، مؤسسة الرسّالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، حققه وقدم له: د. رمزي منير البعلبكي، ط، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٩٨٧م.
- الجنى الدّاني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدّين قباوة، محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي الملقَّب بـساجقلي زاده (ت ١١٥٠ هـ)، دراسة وتحقيق: د. سالم قدوري الحمد، ط ٢، دار عمار - عمان، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.
- الجوانب الصّوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، د. عبد البديع النيربانيّ، ط ١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية - دمشق، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري الشّافعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د . ت).
- الحجّة في القراءات السّبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٤، دار الشّروق، بيروت، ١٤٠١هـ.
- حجّة القراءات، أبو زرعة عبد الرّحمن بن محمّد، ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، د. ط، دار الرّسالة.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط٢، دار المأمون للتراث، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الحروف العربية وتبدلاتها الصوتية في كتاب سيبويه (خلفيات وامتداد)، د. مكي درّار، د. ط، مطبعة اتّحاد الكتّاب العرب – دمشق، ٢٠٠٧م.
- حروف القلقلة بين القدامى والمحدثين، فرغلي سيد عرباوي، القاهرة، ٢٠٠٧م.

ثبت المصادر والمراجع.....

- حكمة الإشراق إلى كتاب الآفاق، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرّزّاق الحسينى، الملقّب بمرتضى الزَّبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: محمّد طلحة بلال، ط١، مطبعة المدنيّ، القاهرة – مصر، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمّد علي النّجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ت.
- الدراسات الصوتيّة عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، ط ٢، دار عمار -عمان، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده، مؤسسة الصباح - الكويت، (د . ت).
- دراسات في علم اللّغة، د. كمال بشر، د. ط، دار غريب للطّباعة والنّشر، القاهرة، د. ت.
- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، ط ١، دار العلم للملايين - بيروت – لبنان، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. محمّد عبد الخالق عضيمة، د. ط، دار الحديث، القاهرة – مصر، د. ت.
- الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث الهجريّ، د. محمّد حسين آل ياسين، ط١، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الدراسات اللهجيّة والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، د. ط، منشورات وزارة الثقافة – الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
- دراسة البُنية الصّرفيّة في ضوء اللّسانيات الوصفيّة، د. عبد المقصود محمّد عبد المقصود، الدّار العربيّة للموسوعات، ط١، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، د. ط، عالم الكتب - القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- الدّر النّثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن

أبي السداد المالقي (ت ٧٠٥ هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، د. ط، دار الفنون للطّباعة والنّشر، جدّة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتنيو، نقله إلى العربية: صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ـــ الجامعة التونسية، ١٩٦٦م .
- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، د. حاتم صالح الضامن، د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ديوان الأعشى، شرح وتعليق: د. محمّد محمّد حسين، د. ط، المكتب الشرقيّ للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٦٨.
- ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ، اعتنى به: عبد الرّحمن المصطاويّ، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات، تحقيق وشرح: د. عزيزة فوّال بابتي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- ديوان كُثَيِّر عَزَّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، د. ط، دار الثّقافة، بيروت ـ لبنان، ١٣٩١م – ١٩٧١م.
- ذيل مرآة الزّمان، أبو الفتح قطب الدّين موسى بن محمّد اليونيني (ت٧٢٦هـ)، ط٢، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- رسالة منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى، الرّمّاني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السّامرّائي، د. ط، دار الفكر، عمان، د. ت.
- رسم المصحف وضبطه بين التّوقيف والاصطلاحات الحديثة، شعبان محمّد إسماعيل، ط٢، دار السّلام للطّباعة والنّشر، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، أبو محمّد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: أحمد حسن فرحات، ط ٣، دار عمار - عمان - الأردن، ١٩٩٦ م .

- الرّوضة النّديّة شرح متن الجزريّة، محمود بن محمّد عبد المنعم بن عبد السّلام بن محمّد العبد، صحّحه وعلّق عليه: السّادات السيد منصور أحمد، ط١، المكتبة الأزهريّة للتّراث، القاهرة جمهوريّة مصر العربيّة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى، ابن مجاهد البغداديّ (ت ٣٢٤هـ)، ط٢، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف - مصر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ، تحقيق: أحمد رشدي شحاته عمر و محمّد فارس، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- سرّ الفصاحة، أبو محمّد عبد بن محمّد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبيّ (ت٤٦٦هـ)، ط١، دار الكتب العلميّة، لبنان – بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الشّافية في علم التّصريف، أبو عمرو جمال الدّين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط١، المكتبة المكيّة، مكة المكرّمة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- شذا العرف في فنّ الصّرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، د. ط، مكتبة الرّشد، الرّياض، د. ت.
- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت.
- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التّراث - القاهرة، دار مصر للطّباعة، سعيد جودة السّحار وشركاه، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك، بدر الدّين محمد ابن الإمام جمال الدّين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. محمد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، أبو الحسن نور الدّين الأشمونيّ (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: د. حسن حمد، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التّسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمّد فاخر وآخرون، ط١، دار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربيّة، ١٤٢٨هـ.
- شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: د. محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢ هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط ١، مكتبة الرشد - الرياض، ١٤١٩ هـ ـــ ١٩٩٩ م .
- شرح التّعريف بضروري التّصريف، أبو محمّد جمال الدّين الحسين بن بدر الدين بن إيّاز (ت٦٨١هـ)، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: د. هادي نهر، د. هلال ناجي المحامي، ط١، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الأردن، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمّد بن شرف شاه الحسينيّ، ركن الدّين الإستراباذي (ت٧١٥هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمّد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، محمّد بن الحسن الرّضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح صوتيّات سيبويه (دراسة حديثة في النّظام الصوتيّ للعربيّة من خلال نصوص كتاب سيبويه)، د. عبد المنعم عبد الناصر، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، أبو القاسم محمّد بن محمّد، محبُّ الدّين النُّوَري (ت٨٥٧هـ)، تقديم وتحقيق: د. مجدي محمّد سرور سعد، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني، حقَّقه وقدَّم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أمّ القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي – كلّية الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، مكّة المكرّمة، د. ت.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي النّحوي المكّي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدّميري، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافي (ت٣٦٨هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- شرح المفصّل، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السّرايا المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المقدّمة الجزريّة، عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كبري زاده (ت ٩٦٨ هـ)، تحقيق: د. محمد سيدي محمد محمد الأمين، مجمع الملك فهد للطباعة، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ.
- شرح المقدّمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: د. خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصريّة، الكويت، ١٩٧٧م.
- شرح المكودي على الألفيّة في علميّ النحو والصّرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي المالكي (المتوفى: ٦٧٢ هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، د. ط، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت٥٧٣هـ)، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق وتقديم: د. عمر فاروق الطبَّاع، ط ١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حمَّاد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ١٩٩٠م.
- صحيح البخاريّ (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ، ط١، دار طوق النّجاة، ١٤٢٢هـ.
- الصّرف، حاتم صالح الضّامن د. ط، كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة – دبي، د. ت.
- الصرف الواضح، عبد الجبَّار علوان النايلة، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٨م.
- الصّرف وعلم الأصوات، دزيره سقال، ط١، دار الصّداقة العربيّة، بيروت، ١٩٩٦م.
- صفحات في علوم القراءات، أبو طاهر عبد القيّوم عبد الغفور السّندي، ط١، المكتبة الإمداديّة، ١٤١٥هـ.
- الصّفوة الصّفيَّة في شرح الدرَّة الألفيَّة، تقي الدّين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنّيليّ (من علماء القرن السّابع للهجرة)، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، ط ١، مطابع جامعة أُمّ القرى ـــ السعودية، ١٤١٩ - ١٤٢٠ هـ .
- ضعفُ الطّرف وأثره في البنية العربيّة دراسة صوتيّة ـ صرفيّة (الإعلال بالقلب إنموذجًا)، د. حيدر حبيب حمزة، د. ط، دار نيبور للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بغداد ـ العراق، د. ت.

- الطّراز لأسرار البالغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلويّ الطالبي، الملقب بالمؤيد بالله (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد بن أحمد الهنداويّ، ط١، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان، ١٤٢٣هـ.
- العربية الفصحى دراسة في البناء اللّغوي، هنري فليش، تعريب وتحقيق وتقديم: د. عبد الصبور شاهين، د. ط، مكتبة النّاشر، ١٩٩٧م.
- العقد الفريد، أبو عُمر، شهاب الدّين أحمد بن محمّد بن عبد ربه المعروف بابن عبد ربه الأندلسيّ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤٠٤هـ.
- عقود الهمز، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- علل النّحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدّرويش، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض – السّعوديّة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- علم الأصوات، كمال بشر، د. ط، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)، بسام بركة، د. ط، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، (د. ت).
- علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، آرتور شاده، إخراج وتعليق: د. صبحي التميمي، ط١، مركز عبادي للدراسات والنشر - اليمن، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- علم الأصوات اللّغويّة (الفونيتيكا)، عصام نور الدّين، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت - لبنان، ١٩٩٢م.
- علم الأصوات اللّغويّة، مناف مهدي الموسويّ، ط٣، دار الكتب العلمية، بغداد – العراق، ١٤١٩هـ ٢٠٠٧م.
- علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، ط ١، دار أزمنة، عمَّان، ١٩٩٨ م.
- علم اللغة العام (الأصوات)، كمال بشر، ط ٤، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥ م.

ثبت المصادر والمراجع.....

- علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، محمود فهمي حجازي، ط٢، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ١٩٩٧م.
- علم وظائف الأصوات اللغويّة (الفونولوجيا)، عصام نور الدّين، ط١، دار الفكر اللبنانيّ، بيروت – لبنان، ١٩٩٢م.
- عمدة الكتّاب، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: بسّام عبد الوهاب الجابي، ط١، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطّباعة والنّشر، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- العميد في علم التّجويد، محمود بن علي بسّة المصري، محمد الصّادق قمحاوي، ط١، دار العقيدة، الإسكندريّة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين علي بن محمد القوشجي، دراسة وتحقيق: د. أحمد عفيفي، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د. ت).
- غاية المريد في علم التّجويد، عطيّة قابل نصر، ط٧، القاهرة، د. ت.
- الغرّة في شرح اللُّمع من أوّل باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف)، أبو محمّد سعيد بن المبارك بن الدّهّان (ت٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. فريد بن عبد العزيز، ط١، دار التّدمريّة، الرّياض، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، د. ت.
- فريدة الدّهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم، ط١، دار البيان العربيّ، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- فصول في الأصوات اللّغويّة، أسعد محمّد عليّ النّجّار، ط١، مكتبة المركز الثّقافيّ للطباعة والنّشر، بابل – العراق، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- فصول في علم الأصوات، محمّد جواد النّوريّ، د. ط، مطبعة النّصر التّجاريّة، نابلس، ١٩٩١م.
- فقه اللّغة، حاتم صالح الضّامن، د. ط، وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ – جامعة بغداد، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- فقه اللّغة، علي عبد الواحد وافي، ط٣، نهضة مصر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ٢٠٠٤م.
- فقه اللّغة وسرّ العربيّة، أبو منصور عبد الملك بن محمّد بن إسماعيل الثّعالبي (ت٤٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرّزّاق المهدي، ط١، إحياء التّراث العربي، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- في البحث الصوتي عند العرب، د. خليل إبراهيم العطية، د. ط، دار الجاحظ للنشر – بغداد، ١٩٨٣م.
- في الدراسات القرآنية واللغوية (الإمالة في القراءات واللهجات العربية)، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال - بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .
- في الصوتيات العربية والغربية (أبعاد التصنيف الفونتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي)، د. مصطفى بو عناني، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١، ١٤٣١ه/٢٠١٠م.
- في اللهجات العربيّة، د. إبراهيم أنيس، مطبعة أبناء وهبة حسّان، مكتبة الأنجلو المصريّة – القاهرة، ٢٠٠٣م.
- القاموس المُحيط، أبو طاهر مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة بإشراف: محمّد نعيم العرقوسوسي، ط٨، مؤسسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليليّة مقارنة، حليمة سال، ط١، دار الواضح، الإمارات، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

- القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث: د. مي فاضل الجبوري، ط١، دار الشؤون الثّقافيّة العامة - بغداد، ٢٠٠٠م.
- القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية (منهج لساني معاصر)، سمير شريف إستيتية، عالم الكتب الحديث - إربد - الأردن، ٢٠٠٥ م .
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، د. ط، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦ م .
- القراءات وأثرها في علوم العربيّة، محمد سالم محيسن، ط١، مكتبة الكليّات، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- قراءات وأصوات، فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ٢٠١٢م.
- قصّة الأدب في الحجاز، عبد الله عبد الجبّار، محمّد عبد المنعم خفاجي، د. ط، مكتبة الكليات الأزهرية، د. ت.
- قلادة النّحر في وفيّات أعيان الدّهر، أبو محمّد الطّيب بن عبد الله بن أحمد بن عليّ، الهجرانيّ، الحضرميّ الشّافعيّ (ت٩٤٧هـ)، ط١، دار المنهاج، جدّة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- القول السّديد في علم التّجويد، أبو الوفا على الله بن عليّ، ط٣، دار الوفاء، المنصورة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الكامل في التّاريخ، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشّيبانيّ الجزريّ، عزّ الدّين ابن الاثير (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السّلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذلي المغربي (ت ٤٦٥ هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، ط ١، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ١٤٢٨ هـ ـــ ٢٠٠٧ م .
- الكامل في اللغة والادب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت١٨٠هـ)، وبهامشه تقريرات من شرح السّيرافيّ للكتاب، طبعة بولاق، ط١، ١٣١٦هـ.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد السلام محمّد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر، ابن القطّاع الصّقليّ (ت٥١٥هـ)، ط١، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط ٣، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الكُنّاش في فنّي النّحو والصّرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بـ(صاحب حماة) (ت٧٣٢ه)، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، د. ط، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.
- الكنز في القراءات العشر، أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت٧٤٠هـ)، تحقيق: د. خالد أحمد المشهداني، ط١، مكتبة الثقافة العربية - القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الكنز اللّغوي في اللّسن العربي، أبو يوسف يعقوب، ابن السّكّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أوغست هنفر، د. ط، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د. ت.
- اللّامات، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ محب الدّين (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النّبهان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السّراج، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- لحن العامّة والتّطور اللّغويّ، د. رمضان عبد التّواب، ط٢، مكتبة زهراء الشّرق، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، ط٣، دار صادر – بيروت، ١٤١٤هـ.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدّين القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عامر السيد عثمان، د. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصّاص، د. ط، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٥٠.
- اللّغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان، ط٥، عالم الكتب، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- اللّغة وعلم اللّغة، جون ليونز، ترجمة وتعليق: د. مصطفى التّوني، ط١، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، ١٩٨٧م.
- اللُّمَع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، د. ط، دار الكتب الثّقافيّة، الكويت، د. ت.
- اللّهجات العربيّة في التّراث في النّظامين: الصّوتيّ والصّرفيّ، د. أحمد علم الدّين الجندي، د. ط، دار الكتاب العربي، ١٩٨٣.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ١٩٩٦ م .
- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الغفور العطّار، ط٢، مكّة المكرّمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهران النّيسابوريّ (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، د. ط، مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ١٩٨١م.
- المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشّيبانيّ الجزري الموصلي، ضياء الدّين ابن الأثير (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد

الحوفي، د. بدوي طبانة، د. ط، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة، د. ت.

- محاضرات في اللّسانيّات، د. فوزي حسن الشّايب، ط١، مطبعة دار وزارة الثّقافة، عمان – الأردن، ١٩٩٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصليّ (ت٣٩٢هـ)، علي النّجدي، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة،١٤١٥ه-١٩٩٤م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، ط ٣، دار الشرق العربي ـــ بيروت، (د . ت).
- مخارج الحروف وصفاتها، ابن الطحان السّماتي، تحقيق: د. محمد يعقوب تركستاني، ط١، رسائل من التراث، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .
- المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. خليل إراهم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المدارس الصوتية عند العرب (النّشأة والتطور)، علاء جبر محمد، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ٢٠٠٦ م .
- المدارس النّحويّة، شوقي ضيف، ط٧، دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- مدخل إلى الصوتيات، محمد إسحاق العناني، دار وائل النشر، عمّان، ٢٠٠٨م.
- المدخل إلى علم أصوات العربيّة، د. غانم قدّوري الحمد، د. ط، منشورات المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد – العراق، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- المدخل إلى علم اللغة ومنهاج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، ط ٣، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٧ هـ ـــ ١٩٩٧ م .

- مرآة الزّمان في تواريخ الأعيان، أبو المظفّر شمس الدّين المعروف بسبط ابن الجوزيّ (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: محمّد بركات وآخرون، ط١، دار الرّسالة العالميّة، دمشق – سوريا، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- المرتجل (في شرح الجمل)، أبو محمد عبد الله، ابن الخشّاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. علي حيدر، د. ط، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ابن الطحان السُّماتي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ١، مكتبة الصحابة ـ الشارقة، مكتبة التابعين ـ القاهرة، ٢٠٠٧ م .
- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. فؤاد عليّ منصور، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- المسائل الحلبيّات، أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل العسكريّات في النّحو العربيّ، أبو علي النّحوي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، د. ط، الدّار العلميّة الدّوليّة للنشر والتوزيع ودار الثّقافة للنّشر والتّوزيع، عمان – الأردن، ٢٠٠٢م.
- مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشّيبانيّ (ت٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- مسند الحميديّ، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي (ت٢١٩هـ)، حقّق نصوصه وخرّج أحاديثه: حسن سليم أسد الدّارانيّ، ط١، دار السّقا، دمشق ـ سوريا، ١٩٩٦م.
- المصطلح الصّوتيّ عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللّغة المعاصر، د. عبد القادر مرعي، ط١، عمان، ١٩٩٣م.
- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، ط ٢، دار الفكر - دمشق - سوريا، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م .

- المصطلح النّحويّ نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري، د. عوض حمد القوزيّ، ط١، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة، الرّياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، ط١، مركز البحوث في كليّة الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السّعوديّة، ١٤١٢هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريّا يحيى بن زياد، الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: د. أحمد يوسف النّجاتي وآخرون، ط١، الدّار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، د. ت.
- معجم الأدباء، شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، ط٢، دار صادر – بيروت، ١٩٩٥.
- معجم الصّوتيّات، رشيد الرّحمن العبيديّ، ط١، مركز البحوث والدّراسات الإسلاميّة، بغداد، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- معجم علوم القرآن، د. إبراهيم محمّد الجرميّ، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، د. ط، دار الدّعوة، د. ت.
- المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح ناصر بن عبد السّيد أبي المكارم ابن علي، برهان الدّين الخوارزميّ (ت٦١٠هـ)، د. ط، دار الكتاب العربي، د.ت.
- المفتاح في الصّرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحقيق وتقديم: د. علي توفيق الحَمَد، ط١، مؤسسة الرّسالة – بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، ١٩٩٣م.
- مفهوم القوّة والضّعف في أصوات العربيّة، د. محمّد يحيى سالم الجبوريّ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٦م.

- المفيد في أحكام التّلاوة والتّجويد، القارئ الشيخ رافع العامريّ، أعدّها: القارئ: حسين علي سلمان العامري، ط٣، دار المرتضى، بيروت – لبنان، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي، صحّحه وقدّم له: الشيخ محمود حافظ برانق، د. حامد بن خير الله، د. ط، مكتبة أولاد الشيخ، (د.ت).
- مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، د. ط، تحقيق: د. عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب، أبو العباس محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالي الأزدي، المبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، د. ط، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- مقدّمات في علم القراءات، محمد أحمد مفلح القضاة، أحمد خالد شكري، محمد خالد منصور، ط١، دار عمان – الأردن، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- المقدّمة الجزوليّة في النّحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، الجزوليّ (ت٦٠٧)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمّد، راجعه: د. حامد أحمد نيل، د. فتحي محمّد أحمد جمعة، د. ط، مطبعة أمّ القرى، د. ت.
- المقرّب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد، الحضرميّ الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد السّتّار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المقصور والممدود، أبو عليّ إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الممتع الكبير في التّصريف، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد، الحضرمي الإشبيلي، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط٨، مكتبة لبنان، ١٩٩٦.
- مناهج البحث في اللّغة، د. تمّام حسّان، د. ط، مكتبة الأنجلو، د. ت.
- منجد الطّالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين، أحمد إبراهيم عمارة، ط٤، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - السعودية، ١٤٠٨ هـ.

- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي الموصليّ لكتاب التصريف، أبو عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية – دار إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- منهج ابن الأثير الجزريّ في مصنّفه (النّهاية في غريب الحديث والأثر)، د. أحمد بن محمّد الخرّاط، أبو بلال، د. ط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة المنوّرة، د. ت.
- منهج البحث اللّغويّ بين التّراث وعلم اللغة الحديث، د. علي زوين، ط١، دار الشّؤون الثّقافية العامّة – آفاق عربيّة، ١٩٨٦م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، د. ط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المهذّب في علم التّصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسيّ، د. هاشم طه شلاش، ط١، مطابع بيروت الحديثة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الموسوعة القرآنيّة، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري، د. ط، مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- الميزان في أحكام تجويد القرآن، فريال زكريا العبد، د. ط، دار الإيمان، القاهرة، د. ت.
- المُيسَّر في علم التَّجويد، د. غانم قدّوري الحمد، ط١، مركز الدّراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشّاطبيّ، جدّة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظّاهريّ الحنفيّ (ت٧٤٨هـ)، د. ط، دار الكتب، مصر، د. ت.
- النّحو الوافي، عباس حسن، ط٢٥، دار المعارف، د. ت.
- النّشر في القراءات العشر، أبو الخير شمس الدّين ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: عليّ محمّد الضبّاع، د. ط، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، د. ت.

- نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، محمد مكي نصر الجريسي (ت ١٣٢٢ هـ)، ط١، ضبط وتصحيح وتخريج: عبد الله محمود محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- الهادي شرح طيبة النّشر في القراءات العشر، د. محمد سالم محيسن، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي المصري الشّافعي (ت١٤٠٩هـ)، ط٢، مكتبة طيبة، المدينة المنوّرة، د. ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة، مصر، د. ت.
- الوافي في كيفيّة ترتيل القرآن الكريم (شرح وافٍ لمتني الجزريّة وتحفة الأطفال)، أحمد محمود عبد السّميع الشّافعيّ الحفيان، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الوجيز في حكم تجويد الكتاب العزيز، د. محمّد بن سيدي الأمين، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنوّرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الوجيز في شرح قراءات القَرَأَةِ الثّمانية أئمة الأمصار الخمسة، للإمام العالم أبي عليّ الحسن بن عليّ الأهوازي المقرئ (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: د. دريد حسن أحمد، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢م.
- الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ط ٣، مكتبة دار الشروق ـــ بيروت، (د. ت).
- وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، أبو العباس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلّكان الإربليّ (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، د .ط ، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م.
- **رسائل الماجستير والدّكتوراه الجامعيّة:**
- ابن الطحَّان وجهوده في الدراسات الصوتية (رسالة)، سوسن غانم قدوري الحمد، كلية التربية للبنات ـــ جامعة تكريت، ١٤٢٣ هـ ـــ ٢٠٠٢ م .

- أثر القراءات القرآنيّة في الصّناعة المعجميّة تاج العروس أنموذجًا (أطروحة)، عبد الرّزّاق بن حمودة القادوسي، كلية الآداب، جامعة حلوان – مصر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الإعلال والإبدال عند اللّغويين دراسة صوتيّة صرفيّة، (أطروحة)، عثمان محمّد آدم عبد المحمود، كلّية اللغة العربيّة، جامعة أم درمان الإسلاميّة – جمهوريّة السّودان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الإيضاح في القراءات، لأحمد بن أبي عمر الإندرابيّ (ت بعد ٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق (أطروحة) منى عدنان غني، كلية التربية للبنات - جامعة تكريت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- البحث الصّوتيّ عند القوشجي (ت٨٧٩هـ) في كتابه عنقود الزّواهر في الصّرف (رسالة ماجستير)، كاظم سالم علي حريميس، جامعة كربلاء – كلية التّربية للعلوم الإنسانيّة، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- البحث الصّوتيّ في أطاريح القراءات القرآنية ورسائلها الجامعيّة جامعة بغداد – أنموذجًا – (أطروحة)، مها عبد الرّزّاق خضير، كلّيّة الآداب، جامعة بغداد، ١٤٢٧ – ٢٠٠٦م.
- التّعليل الصّوتي عند المبرّد - دراسة في ضوء علم اللغة الحديث- (رسالة ماجستير)، انتصار عباس الخزاعي، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء، ٢٠١١م.
- التّعليل في الدراسات الصوتية (رسالة ماجستير)، عزة بنت سعد بن سعيد الغامدي، كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى - السعودية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- الجهود الصوتية للأندرابي (ت بعد ٥٠٠ هـ) في كتابه (الإيضاح في القراءات) دراسة موازنة، (رسالة ماجستير)، أحمد خضير محمد خالد الجبوري، كلية التربية ـــ جامعة تكريت، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- خُلاصة العُجالة في بيان مراد الرسالة في علم التجويد، حسن بن إسماعيل الدّركزلي الحبَّار الموصلي (دراسة وتحقيق)، (أطروحة)، خلف حسين صالح الجبوري، كلية التربية للبنات - جامعة تكريت، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- الخلاف الصوتي عند القدماء والمحدَثين (أُطروحة)، أحمد عطية علو الجبوري، كلية التربية - جامعة تكريت، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

- الدرس الصوتي عند تقي الدين النيلي (رسالة) جواد كاظم عبد محمود، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الدّرس الصوتي عند رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، (رسالة)، د. حسن عبد الغني محمد جواد الأسدي، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
- الدرس الصوتي عند ابن الحاجب (رسالة)، هيام سليم عبد اللطيف، كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية – نابلس، ٢٠٠٣م.
- الدرس الصوتي عند ابن عصفور (رسالة)، سعيد محمد إسماعيل علي، كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين، ٢٠٠٢م.
- الدرس الصوتي عند أحمد بن محمد الجزري (ت بعد ٨٢٩ هـ)، (رسالة)، ميرفت يوسف كاظم المحياوي، كلية التربية للبنات ـــ جامعة بغداد، ١٤٢٤ هـ ـــ ٢٠٠٣ م.
- الدّرس الصّوتيّ عند المرادي (رسالة)، شعلان جاسم محمّد العبيدي، كلية التّربية – جامعة تكريت، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- الظّواهر اللغوية والنحوية في قراءة ورش (رسالة ماجستر)، حسام غضبان جاسم الربيعي، كلية الآداب – جامعة بغداد١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- القراءات القرآنيّة في معجم تهذيب اللغة للأزهريّ في ضوء علم اللّغة الحديث (أطروحة)، إبراهيم عبد الله سالم، كلّيّة الآداب – جامعة طنطا، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- المصطلح الصّوتيّ في كتب معاني القرآن إلى نهاية القرن الرّابع الهجريّ (أطروحة)، خالد حازم عيدان الحديديّ، الجامعة الإسلاميّة – كلّية الآداب، بغداد، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- منهج الدرس الصوتي عند العرب (أُطروحة)، علي خليف حسين، كلية الآداب ـــ جامعة بغداد، ١٤٢٣ هـ ـــ ٢٠٠٢ م.
- المنهج الصّوتي في توجيه القراءات القرآنية (أطروحة)، د. مي فاضل الجبوري، كلية الآداب - جامعة بغداد، ١٩٩٤ م .
- موانع الإعلال – دراسة صوتيّة صرفيّة – (رسالة ماجستير)، علاء صالح عبيد حسين، كلية التربيّة للعلوم الإنسانيّة – جامعة كربلاء، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- الموضَح في وجوه القراءات وعللها، أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسيّ الفسويّ النّحويّ المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٥ هـ)، تحقيق ودراسة (أُطروحة): عمر حمدان الكبيسي، ط١، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- **البحوث والمجلّات:**

- الإبدال الصّرفيّ الصّوتيّ في صيغة (افتعل) في مجمع البيان دراسة في منهج الصّرف العربيّ (بحث منشور)، نسرين عبد الله شنوف العلوانيّ، كلية التّربية للبنات، جامعة الكوفة، مجلة اللّغة العربيّة وآدابها، العدد:٩.
- الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلّة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جنّي، د. أبو أوس إبراهيم الشّمسان، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة - جامعة الكويت، الحوليّة: ٢٢، الرسالة: ١٨٦.
- الإعلال بين التّعليلين الصّرفيّ والصّوتيّ (بحث)، د. صيوان خضير خلف، مجلّة أبحاث البصرة (العلوم) الإنسانيّة، المجلّد: ٣٨، العدد: ٤، ٢٠١٣م.
- حركة حروف المضارعة (بحث)، عبد الله بن ناصر القرني، مجلّة الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، العدد: ١١٩، ١٤٢٣هـ.
- الدّر المرصوف في وصف مخارج الحروف، أبو المعالي بن أبي الفرج فخر الدين الموصليّ، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة الحكمة، جمادي الآخرة، ١٤٢٣هـ، العدد: ٢٥.
- ظاهرة التّخلص من التقاء السّاكنين بين القراءات القرآنيّة والتّفكير اللّغويّ (بحث)، د. أشرف أحمد حافظ، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية، كلّيّة الآداب – جامعة الكويت، الحوليّة الثّالثة والعشرون، الرّسالة: ١٩٣.
- الفكر الصوتي عند الإمام جعفر بن محمد الصادق (ت١٤٨هـ)، (بحث)، د. حسن عبد الغني الأسدي، مجلة الباحث، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء، العدد السادس، ٢٠١٣م-١٤٣٤هـ.

- النّون في اللغة العربيّة دراسة لغويّة في ضوء القرآن الكريم، مصطفى التوني، حوليّات كليّة الآداب، جامعة الكويت، الحوليّة السّابعة عشرة، الرّسالة (١١٥)، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

Ministry of Higher Education and Scientific research

Kerbala University

College of Education for Human Sciences

Department of Arabic

The Phonological Investigation by Ibn Al- Atheer (606 H.) in his Book ' Al- Bedea' in Arabic Science '

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of Master Degree in Arabic/ linguistics.

By:

Firas Ouda Dakhil Al- Turfi

The supervisor:

Asst. Prof. Dr. Muhammad Hussein Ali Zayen

(A.D. – 2017) (A.H. – 1439)

Abstract

The researcher shed the light on the phonological material in Ibn Al- Atheer's book. The research contains three chapters preceded by an introduction and a preface.

The Introduction: the researcher mentioned the contents, the difficulties that faced the researcher, and the methodology adopted by the researcher in the current study.

Preface: it contained a brief about Ibn Al- Atheer, his publications, and the book methodology.

First chapter: place and manner of articulations. It was divided into two sections. First section is about place of articulation and the second section is about sound characteristics. To Ibn Al- Atheer, there are sixteen places of articulation while the characteristics reached to thirty: features and titles.

Second chapter: the phonological phenomena on the voiceless levels. The researcher divided this chapter into three sections: assimilation. It mentioned purpose, types, and rules of assimilation. The second section is about replacement . the researcher mentioned the replacement and what is going on the letters when replaced. The third section: the glottal stop. The researcher discussed types and rules of the glottal stop.

Third chapter: the phonological phenomena on the voiced levels. The researcher divided this chapter into two sections. The first section: the sloping. The researcher mentioned the sloping, the purpose, and causes leading to sloping. the second section is about the vowel. The researcher defined the vowel, the purpose, and types of vowel.

The conclusion included the most important results that can be drawn.